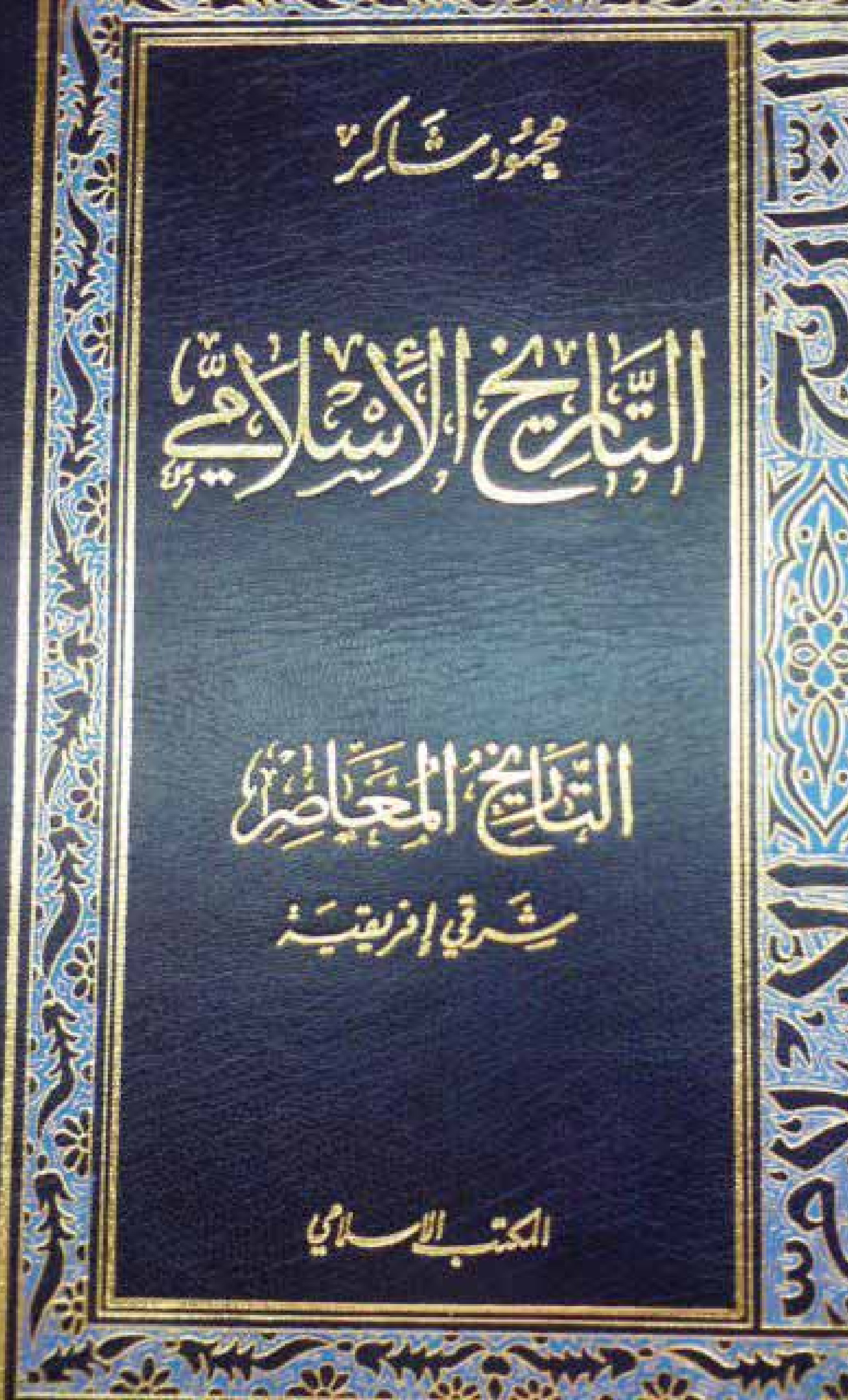
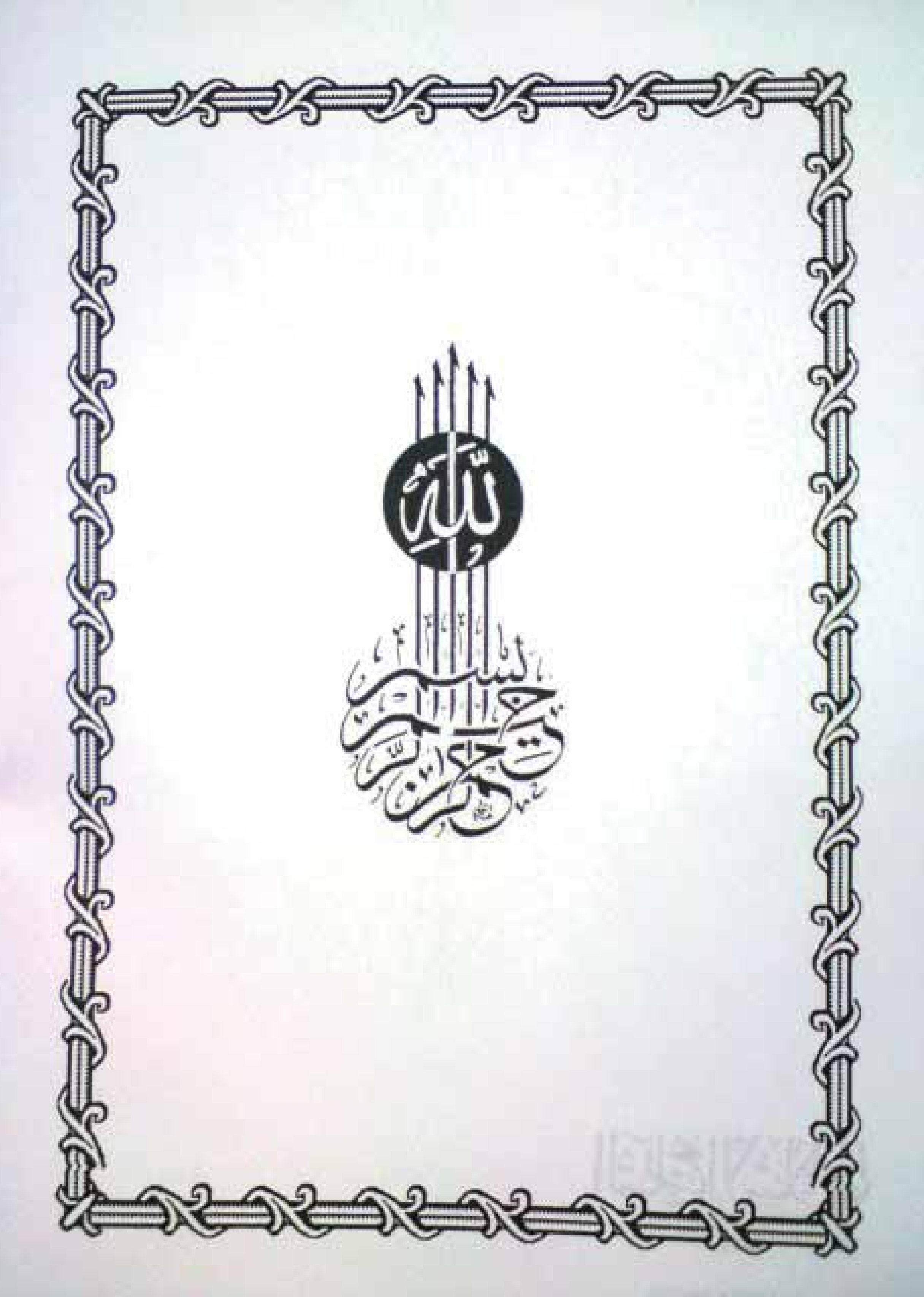

محمود شاكر
التاريخ الإسلامي
التاريخ المعاصر
شرقي إفريقية
المكتب الإسلامي



التاريخ الإسلامي

-١٦-

التاريخ المعاصر

شرقي إفريقية

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٥٦٦٠٥



شرقي إفريقية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين. أما بعد :

فإن الصلات بين جزيرة العرب وشرقي إفريقية كانت قويةً قبل الإسلام غير أنها لم تكن راسخة الجذور حيث كانت تقوم على المادة إذ التجارة هي وسيلة الصلة، وما يقوم على المادة تنفصم عراه منذ أول خلافٍ يقع أو أي تعارضٍ بالمصالح يحدث. وقد كان سكان شرقي إفريقية ينظرون إلى العرب نظرتهم إلى التجار لا يقدمون إلى بلادهم إلا لمصلحتهم، وأنهم ينتزعون منهم ما هو لهم، ويثرون على حسابهم، فكانت نظرتهم إليهم نظرة الشك والريب، وهذه النظرة لا يمكن أن تبقى طويلاً، فأقلّ حادثٍ يمكن أن يمحو كل أثرٍ. وإذا احتفظت اللغات الإفريقية بعددٍ غير قليلٍ من الكلمات العربية فمردُّ ذلك إلى أن لغة الأقوى تسيطر، ولهجة التاجر تعمّ. وإذا كان هذا الاحتفاظ قد استمر بل زاد كثيراً فيما بعد فذلك يعود إلى انتشار الإسلام في شرقي إفريقية.

لم يمض وقت طويل حتى داهم الأحباش جنوبي الجزيرة العربية واحتلّوه رغم العلاقات القوية بين المنطقتين، ورغم الصلات المادية المتينة بين الطرفين. ولقد كان هذا الهجوم والاحتلال بدافعٍ وتحريضٍ من الروم الذين يرتبطون مع الأحباش برابطة الدين، وهكذا فقد زال كل أثرٍ للمادة عندما وجدت رابطة العقيدة، وقد فكّر قائد الأحباش إبرهة في غزو مكة وأعدّ العدّة اللازمة وسار إلى وجهته التي قرّر أن يولّيها لكن الله تعالى ردّه

جانباً، وأعلنه وجنده. ولو كان عدد سكان شرقي إفريقية كبيراً يسمح لهم بالحروب والأسباح لانطلقوا نحو الجزيرة العربية يحاولون اقتحامها كما اقتحمها الأحباش. وعلى هذا فقد تغيّرت هذه النظرة بعد الإسلام إذ تغيّرت نفسية التجار العرب بعد أن دانوا بالإسلام، كما تبدّلت نفسية سكان شرقي إفريقية بعد أن رأوا سلوك التجار المسلمين واختلافهم عما كانوا عليه سابقاً، وكما تبدّلت الطبيعة العربية بعد إسلامها تبدلوا هم كذلك بعد إسلامهم إذ صقل هذا الدين الجديد نفسية أبنائه من أي جنس كانوا، ومن أي لون، ومهما كانت الصفات التي يحملونها حيث غدت كلها إنسانية.

كان انتشار الإسلام مرافقاً للفتح الذي اتجه نحو الشمال حيث وُجدت التحدّيات، وحيث وقفت في وجهه أقوى دول تلك الأيام وهما: دولة الروم ودولة الفرس، ولذا كان المدّ الإسلامي الأول في الأقاليم التي تتبع تلك الدولتين فعمّ الإسلام الشام، والعراق، وإيران، ومصر، وامتدّ في الشمال الإفريقي، وأجزاء من تركيا، وأواسط آسيا في بلاد ما وراء النهر، وفي السند.

وشاء الله أن تتوقّف الفتوحات لأسبابٍ داخلية أهمها: انصراف الناس إلى الدنيا، وتنافسهم عليها، وترك الجهاد بعد أن سكن من كان أمامهم، وزالت التحدّيات التي كانت سابقاً في وجههم، فأخلدوا إلى الأرض، وانطلق كل في مسعاه منهم من يريد الدنيا، ومنهم من يريد الآخرة.

تابع الذين يريدون الآخرة جهدهم في نشر الإسلام، وكانت التجارة وسيلةً لهم، فانطلقوا مع القوافل دعاةً، أو امتهنوا التجارة وعدّوها طريقة للاتصال بالآخرين، وكانت معاملتهم، وكانت أمانتهم، وكان سلوكهم وسيلةً محببةً لسكان المناطق التي تصل إليها القوافل للتوجّه نحو الإسلام. وكان أسلوبهم في الدعوة، وكانت طبيعة الإسلام التي تنسجم مع الفطرة البشرية، كان كل هذا سبباً لاعتناق الناس الإسلام.

اتجهت قوافل التجار، وسار معها الدعاة نحو جنوب شرقي آسيا، إذ

كانت هذه المنطقة المفتوحة أمامهم إذ أن شمالي آسيا مناطق باردة، مليئة بالغابات، وتكاد تكون خالية من السكان فلا فائدة كبيرة من التجارة فيها، وليس هناك من مجال واسع للدعوة والعمل لنشر الإسلام، كما أن المسلمين في بلاد ما وراء النهر قد غطوا تلك الجهة فانطلقوا يتاجرون بالفراء ويقومون بواجب الدعوة، وفي الغرب أوربا، في الشمال حيث تقف النصرانية مغلقةً أبوابها أمام المسلمين خائفةً من صلة أبنائها بالمسلمين، فقد كانت الكنيسة على يقينٍ من أن الأوربيين إذا اتصلوا بالمسلمين وهم في تفوّقهم القتالي، وسبقهم الحضاري، وتقدّمهم العلمي، ونضجهم في المعرفة والوعي لا بدّ من أن يعتنقوا الإسلام لذا فقد سدّت في وجههم كل طرق الاتصال، ومنها التجارة، والرحلة، وحبست أبناءها عنهم. وأما في الجنوب فقد وصل المسلمون إلى سواحل المحيط الأطلسي، ولم يعلموا بعد ما وراء المياه، وأما باقي إفريقية فصحارى وغابات لا تحتاج إلى قوافل تجارية كبيرة ولا إلى قوافل من الدعاة، وقد غطّى تجّار شمالي إفريقية المسلمون هذه الجهة، وعبروا الصحراء، ووصلوا إلى إفريقية السوداء، وأدّوا دورهم بالدعوة ونشر الإسلام.

لم يبق أمام الدعاة والتجار المسلمين من بلاد العرب ومناطق فارس المشرفة على الخليج العربي سوى التوجّه إلى شواطئ المحيط الهندي فانطلقت السفن الإسلامية من سواحل بلاد العرب الجنوبية، ومن سواحل الخليج العربي الشرقية والغربية نحو جنوب شرقي آسيا، وتركت وراءها سواحل شرقي إفريقية، ولم يكن ذلك التمييز بين شواطئ المحيط الهندي الشرقية والغربية إلا لغنى المناطق الشرقية، وكثرة سكانها، ولفقر الغربية منها وقلّة أهلها، لذا كان التوجّه الواسع نحو جنوب شرقي آسيا على حين عاشت مناطق شرقي إفريقية في الظلّ نسبياً.

انطلق بعض التجار نحو شرقي إفريقية، كما سار بعض الدعاة، واتجه كذلك بعض الفارّين من وجه الدولة لأسباب كثيرة، وكان عملهم ناجحاً غير أنه كان محدوداً بمناطق ضيقة، ومحصورة على السواحل تقريباً،

والجزر الصغيرة القريبة من الشواطىء، وذلك لقلة السكان، وصعوبة التوغّل إلى الداخل بسبب الغابات في الجنوب أو الجبال في الشمال، أو فقر المناطق في الوسط، ومع ذلك فقد عمّ الإسلام الجهات التي وصل إليها التجار في أي جزء من تلك الأجزاء.

تمتدّ هذه المناطق التي تحدثت عنها في شرقي إفريقية من خط العرض ١٨° شمالاً عند الحدود السودانية ـ الحبشية على ساحل البحر الأحمر على أساس أن السواحل التي تقع شمال هذا الخط هي سواحل السودان ومصر، وتقع ضمن الأجزاء التي تحدثنا عنها في الجزء الثالث عشر من هذا الكتاب، وتمتد على بقية سواحل البحر الأحمر الجنوبية، ثم على شواطىء خليج عدن، فسواحل المحيط الهندي حتى خط العرض ٢٠° جنوباً حيث أقيم ميناء (سُفالة) آخر موقع وصل إليه المسلمون جنوباً على تلك السواحل، ويزيد طول هذه المناطق من الشمال إلى الجنوب على أربعة آلاف وخمسمائة كيلومتر.

ليست هذه المناطق واحدةً في انتشار الإسلام، وإقامة الإمارات، ونسبة المسلمين اليوم، لكنها تختلف بين منطقةٍ وأخرى حسب طبيعة أرضها، وظروف مناخها، ونوع نباتاتها، وعقيدة سكانها، إذ تمتدّ الجبال خلف الساحل في الشمال، وتنتشر الصحارى حتى الشاطىء في الأجزاء الشمالية، ويدين السكان بالنصرانية فيها، على حين تنخفض الأرض بعد السواحل في الجنوب، وتنتشر النباتات والأشجار الاستوائية ولا يعرف السكان سوى الوثنية، ويقلّ القاطنون في هذه الجهات كلها تقريباً عدا الجهات الجبلية الشمالية حيث يزيدون قليلاً وترتفع كثافتهم نسبياً. وعندما دخل الإسلام إلى هذه المناطق انتشر على الجهات الساحلية في الشمال، وتوقّف عند أقدام الجبال حيث تحصّنت النصرانية، وأمدّتها أوربا بالدعم، وتوغّل المسلمون إلى الداخل في النواحي الصومالية حتى عمّت عقيدتهم الأهالي جميعهم. أما المناطق التي تقع جنوب خط الاستواء فقد ساد الإسلام الجهات الساحلية والجزر القريبة منها، ولم يتعمّق نحو الداخل

لكثافة الغابة، وصعوبة المواصلات، وقلّة السكان، وبدائيتهم، وانغلاقهم على أنفسهم، وطبيعتهم في امتلاء نفوسهم بالشك والريبة من كل غريب، وهذا ما حال دون الاحتكاك بهم، وصعوبة الاتصال بهم، حيث حصروا أنفسهم بالغابة، وعلى هذا يمكننا ملاحظة ثلاث مناطق متباينة في هذه الأجزاء من شرقي إفريقية.

١ ـ القسم الشمالي: ويشمل الحبشة، ويمتدّ من خط عرض ١٣° شمالاً تقريباً عند انتهاء البلاد الصومالية وحتى خط العرض ١٨° شمالاً حيث تبدأ البلاد السودانية.

انتشر الإسلام في الأجزاء الساحلية من هذا القسم نتيجة الدعوة إذ انتقل عدد من الدعاة في صدر الإسلام إلى هذه المنطقة غير أن كنيسة الحبشة قد أثارت أتباعها، وحرّضتهم على الوقوف في وجه المسلمين، فاجتمع قطاع الطرق واللصوص، وانقضوا على العلماء المسلمين فقتلوهم، ومثّلوا بهم، وبقي الصراع في مدينة (مصوع)، ولما رأت الكنيسة تغلّب أتباعها، وانصراف المسلمين إلى الجهاد في الجهات الشمالية، وانشغالهم ببعض مشكلاتهم الداخلية قرّرت الهجوم، وفتح جبهةٍ جديدةٍ على المسلمين لضربهم في القلب نتيجة قربها من مكة والمدينة قواعد الإسلام الأولى، ومركز الانطلاق، ومهوى أفئدة أهله، فشجّعت بعض القراصنة فسطوا على مدينة (جدة)، ودمّروا السفن الراسية هناك، ونهبوا أموالاً كثيرة، وكان الهدف من ذلك أن يدبّ الذعر في صفوف المسلمين، ويبعثوا بجزء من جيوش الجهاد إلى ناحية (جدة) فيخف الضغط عن الجبهة الرومية، إلا أن ردّ الفعل كان قوياً إذ استولى المسلمون على جزر (دهلك)، فكانت قاعدة لهم للانطلاق إلى السواحل الإفريقية فانتشر الإسلام، وعمّ، وبنى التجار العرب مدينة (هرر)، ولم تستطع الكنيسة ورجالها من القيام بأي ردّ فعل بسبب الهلع الذي وقع في قلوب أتباعها من المسلمين، ثم انتقلت أعداد من المسلمين من أرض العرب إلى العدوة الإفريقية، وكان لهم دورهم في الدعوة، وعمّ الإسلام المنطقة الساحلية المعروفة باسم أريتريا، وانفصل

هذا الجزء من الحبشة عقيدياً واجتماعياً، كما امتدّ الإسلام جنوباً، وتأسست إمارات إسلامية، وكان الصراع عنيفاً بين الإسلام والنصرانية، وخضعت المنطقة الإسلامية في الحبشة إلى الخلافة العباسية، وإلى المماليك، ثم إلى الخلافة العثمانية، وإن أصبح هذا الخضوع فيما بعد شعورياً.

وضعف أمر المسلمين عامةً، ومنه أمر السلطنات الإسلامية في شرقي الحبشة وجنوبها، وتمكنت المملكة النصرانية الحبشية في الجبال من السيطرة على بعض هذه السلطنات، فلفّتهم تحت جناحها، وفرضت عليهم أحكامها، رغم كثرة المسلمين، ولما أصبح الاحتكاك بين المسلمين والنصارى بصفتهم أتباع مملكةٍ واحدةٍ أخذ بعض الأحباش يعتنقون الإسلام على أنه دين الفطرة، وخشي ملوك الحبشة من هذه الظاهرة إذ كثر عدد الذين أسلموا من الأحباش حديثاً فاتخذوا وسيلة الضغط على المسلمين كي يختفوا، والعقوبات الصارمة على الذين يعتنقون الإسلام، فأخلد الناس إلى الأرض وخاصةً أنهم الفقراء إذ أن إريتريا وإن كانت في شرقي القارة إلا أن البحر الأحمر لا أثر له حتى لتعدّ القارة كأنها متصلة بآسيا وهذا ما يجعل أريتريا أقرب إلى الصحراء.

وزاد أمر المسلمين ضعفاً وتوالت عليهم المصائب في المشرق، وفي المغرب، وفي الأندلس، وقوي أمر الصليبية الأوربية، وفكرت المملكة النصرانية الحبشية بغزو المماليك في مصر من جهتها لتؤدّي دورها الصليبي، غير أن مشروعها قد فشل. وطرد النصارى الإسبان والبرتغاليون المسلمين من الأندلس، وانطلقوا يلاحقونهم، ووصل البرتغاليون إلى أقصى الجنوب الإفريقي، والتفّوا حول القارة، واتجهوا نحو الشمال مع السواحل الإفريقية الشرقية، وكانت صيحات المناداة للصليبيين، والترحيب بالبرتغاليين، وطلب الدعم من القادمين، وكانت المساعدات بين الأحباش النصارى وبين البرتغاليين الصليبيين.

وقوي نفوذ الاستعمار الصليبي في الشرق، واحتضن دولة الحبشة النصرانية، ولم يدخل أراضيها، وإنما ساعدها على إذلال المسلمين الخاضعين لها، ورسم لها المخططات، وكان التعاون بين مختلف الدول الاستعمارية وبين مملكة الحبشة حتى أعطوها نصيبها من الصومال عندما اقتسموها فيما بينهم، ونتيجة ضغط النصارى الأحباش على رعاياهم المسلمين، والحديث عنهم أنهم أقلية دار في خلد الكثير من الناس أن أكثرية سكان الحبشة من النصارى، بل كانوا على يقينٍ من ذلك بناء على إحصاءات الأمم المتحدة التي تقدّمها لها الدولة صاحبة العلاقة، أي إحصاءات الحبشة أو ما تزعمه هي وغيرها من الدول التي تحكمها أقلية نصرانية وتتبنّاه الأمم المتحدة التي تسير حسب مخطط الدول النصرانية الكبرى، أي تؤيّد هذا، وتعدّه صحيحاً، ويأخذه العالم عنها، ويعتبره ثقة.

وتُعدّ دولة الحبشة الوحيدة ذات الأكثرية المسلمة في هذا القسم.

٢ – القسم الأوسط: ويشمل الصومال، ويمتدّ من جنوب خط الاستواء بقليلٍ من خط عرض ١° جنوباً إلى خط عرض ١٣° شمالاً، حيث تبدأ المناطق الأريترية. ويعدّ هذا القسم فقيراً إذ هو أقرب إلى الصحراء لأن الرياح الموسمية الصيفية تُغيّر اتجاهها عندما تجتاز خط الاستواء فيصبح اتجاهها من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي أي مسايرةً لخط الساحل الصومالي بعد أن كان اتجاهها من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي قبل أن تجتاز خط الاستواء. وإن مسايرة هذه الرياح لاتجاه الساحل تجعله لا يستفيد منها أي شيءٍ إذ لا يتلقّى غيثاً ولا يُصيبه شيء من حمولتها ببخار الماء، فتنتشر لذلك الصحراء حتى خط الساحل، وهذا ما يجعل المنطقة فقيرة على حين أن المناطق الواقعة في مثل هذه العروض في شرقي القارات تكون ذات أمطارٍ صيفيةٍ موسميةٍ غزيرةٍ، وإن كانت تزداد غنىً نسبياً في الجهات الداخلية إذ تتلقّى شيئاً من الأمطار نتيجة الارتفاع. وهذا الفقر جعلها مفتوحةً فأمكن للدعاة المسلمين الولوج إلى الداخل والاحتكاك

بالسكان، والتأثير عليهم، ونقلهم من الوثنية إلى الإسلام. وقامت بعض الإمارات الإسلامية على الساحل أيضاً، كما أن أعداداً من أبناء الصومال قد انتقلوا إلى ديار الإسلام للعمل هناك، وخاصةً في جنوبي بلاد العراق، ونتيجة هذا كله عمّ الإسلام جهات الصومال كلها، بل تكاد تخلو من أي عقيدة سوى الإسلام.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون كان حقدهم على أهل الصومال كبيراً لأنهم جميعاً من المسلمين، فقسموه فيما بينهم، فكان لإنكلترا جزء، ولفرنسا جزء، ولإيطاليا آخر، وأعطوا قسماً للحبشة بصفتها دولةً نصرانية، وآخر لكينيا حيث يقلّ المسلمون فيها نسبياً، وهذه الأقسام التي أُعطيت للحبشة ولكينيا ستبقى تحت سيطرتهما فيما لو خرج المستعمرون من أرض الصومال، وبذلك يبقى مقسماً، وفي الوقت نفسه تبقى دولة الصومال ضعيفة، ومن ناحيةٍ ثانية تظلّ مناطق نزاع بين دول المنطقة يستغلّه المستعمرون الصليبيون في الوقت الذي يشاءون، ويثيرونه في الزمن المناسب لهم حينما يريدون.

وفي منطقة الصومال اليوم دولتان إسلاميتان هما: الصومال وجيبوتي.

٣ ــ القسم الجنوبي: ويشمل سواحل طويلة تمتدّ من جنوب خط الاستواء من خط عرض ١° جنوباً تقريباً حتى خط العرض ٣٠° جنوباً حيث توقّف ارتياد المسلمين إلى جنوب ذلك الخط لعدم وجود السكان هناك في تلك الأيام، واقتصر نزول المسلمين على مساحاتٍ ضيقة من السهل الساحلي، وعلى الجزر القريبة من الشاطئ، حيث لم يلج المسلمون إلى الداخل حيث تتوقّف مهمتهم إذ لا تجارة، ولا دعوة فليس هناك من مواصلات، وليس هناك من سكان يتبادلون معهم، فالمواصلات معدومة ولا يمكن شقّها لانتشار الغابة، والسكان يخافون من الغريب، فيختفون داخل غاباتهم، لا يريدون صلة، ولا يحتاجون إلى شيء لتكون تجارة أو مقايضة.

وإن تركّز المسلمين في مناطق ضيقة من السهل الساحلي والجزر

القريبة منه جعل أعدادهم قليلةً رغم أن الإسلام قد عمّ، وغالباً ما يكون السكان جميعهم من المسلمين. لكن هذا من ناحيةٍ ثانيةٍ قد جعل إماراتهم ضعيفةً لقلّة عدد سكانها، وبالتالي فإن قواتها ضعيفة لا تستطيع ردّ الأقوياء عنها. فلما طلع عليهم المستعمرون الصليبيون البرتغاليون لم يستطيعوا الثبات أمامهم، فاحتلّوا شرقي إفريقية، ودمّروا ما شُيّد منها، وخرّبوا ما عمر، وأفسدوا، وجاروا، غير أنهم لم يتعمّقوا إلى الداخل أيضاً فبقيت جذورهم ظاهرةً على السطح مما سهّل اقتلاعهم وإلقاءهم بعيداً عندما تعاون العثمانيون والعُمانيون ضدّهم ودعمتهم إنكلترا لتحلّ محلّ البرتغاليين.

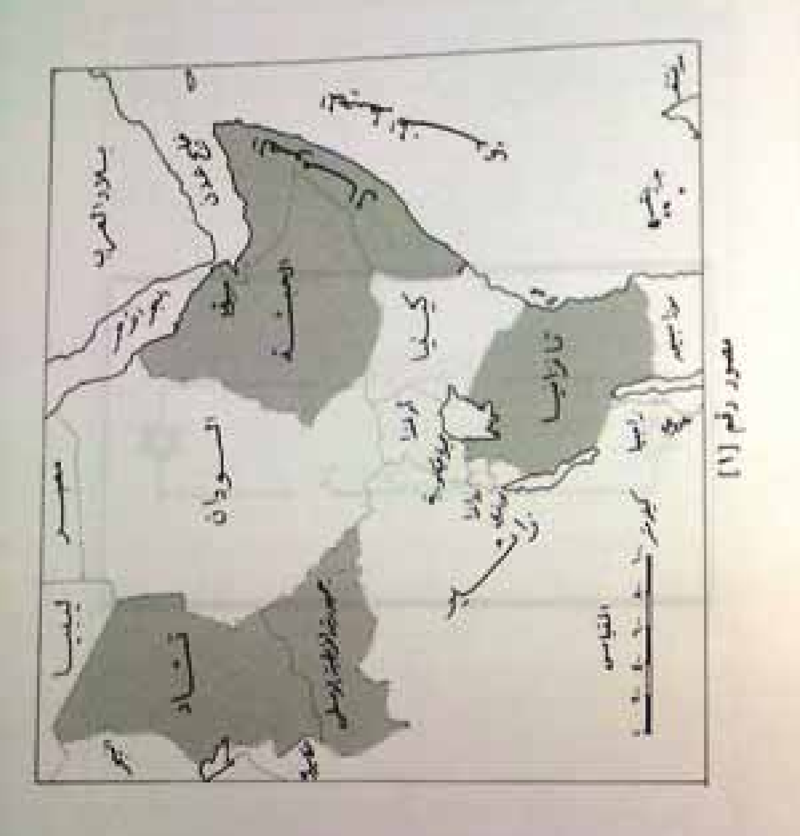
وجاء العُمانيون إلى شرقي إفريقية، ولاحظوا الخطأ السابق الذي وقع فيه المسلمون السابقون لهم فعملوا على الولوج إلى داخل إفريقية فانتشر الإسلام على طول الطرق التي سلكوها إلى الداخل، وفي الجهات التي حطّ التجار رحالهم فيها، وهذا ما جعل الإسلام محدوداً بالمناطق الساحلية والجزر القريبة منها، وبعض جهات الداخل.

وتوجد في هذا القسم اليوم دولتان إسلاميتان هما: تانزانيا، وجزر القُمُر، وما بقي فأقليات.

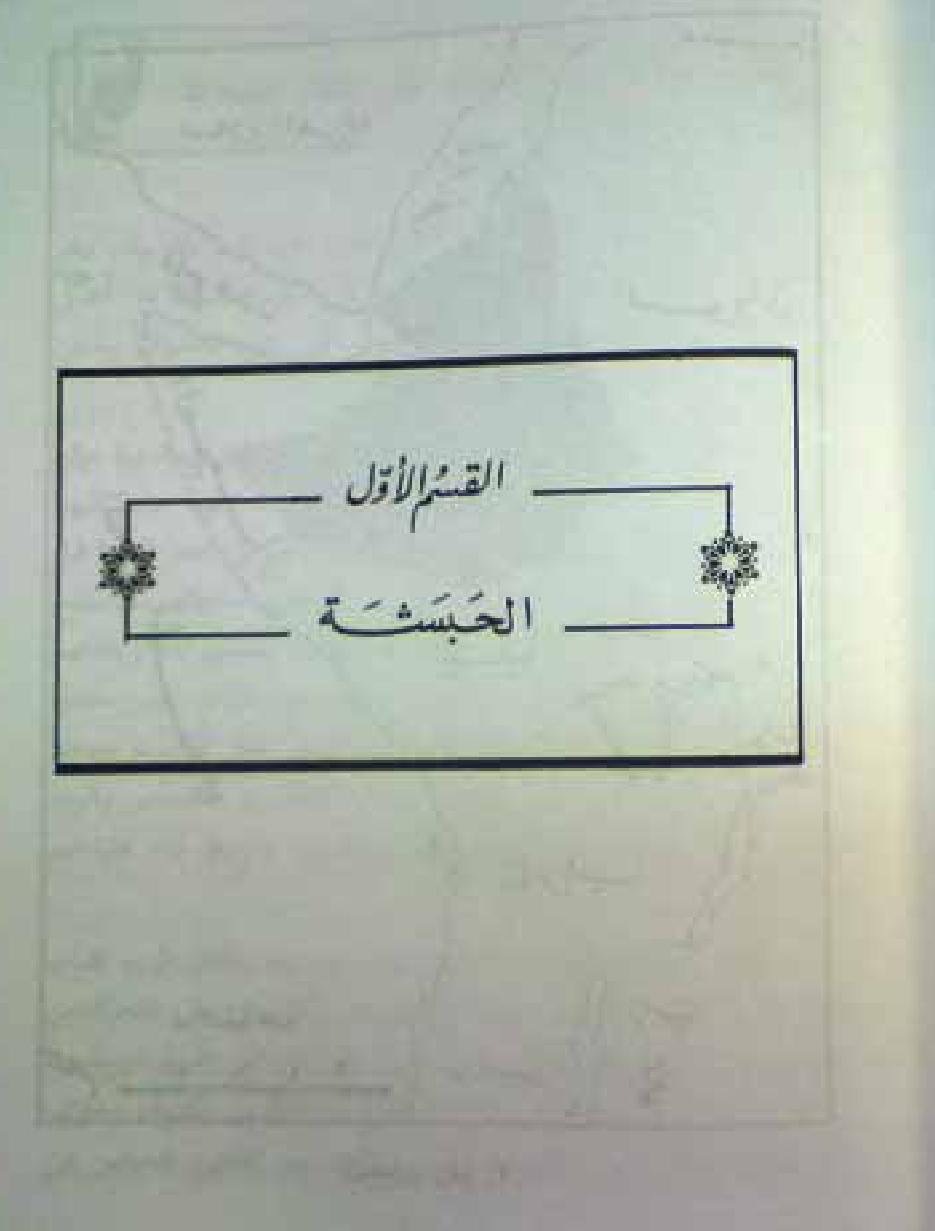
٤ ــ ويمكن إضافة دولٍ أخرى إلى شرقي إفريقية ومنها: تشاد، وجمهورية إفريقية الوسطى رغم أنهما من دول وسط إفريقية، وهما إلى غربي إفريقية أقرب منهما إلى شرقيها، وخاصةً أنهما كانتا تتبعان الاستعمار الفرنسي الذي له النفوذ الكبير في غربي القارة، ويحاول جرّ هاتين المنطقتين إلى جهات غربي القارة وربطهما هناك، هذا من وجهة النظر السياسية وبالمقابل فإن هناك صلات مع شرقي القارة لا يمكن إغفالها، وفي محاولة لتوازن الأجزاء وجدنا وضعهما في شرقي القارة، وكذلك فإن العنوان كان يحمل اسم «شرقي إفريقية ووسطها».

نرجو من الله التوفيق، والهداية، وسداد الخطا، وإعطائنا الرشاد لإمكانية تقديم صورة صحيحة تفيد المسلمين وتخدمهم في معرفة مواطنهم، وتاريخهم، وتعينهم على رسم المخططات اللازمة للنهوض، والصحوة، والوقوف في وجه الأعداء، ثم الانطلاق نحو تحقيق أهدافهم، وتنفيذ مهماتهم في قيادة العالم، وإخراج الناس من الظلمات التي وقعوا فيها إلى النور، والله نعم المولى، ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

غرة ربيع الأول ١٤١٣ هـ
الموافق ٢٩ آب ١٩٩٢ م.



مصور رقم (١)

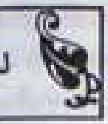


القسم الأول

الحَبَشَة



المصور رقم [٢]



لمحة عن الحبشة قبل إلغاء الخلافة

الحبشة هو الاسم التاريخي، واليوم يُطلق عليها اسم «أثيوبيا»، وهو ما تُعرف به دولياً، ولكن تاريخنا لا يعرفها إلاّ باسم «الحبشة»، لذا أُفضّل المحافظة عليه كي يقترن الاسم بالأرض، وكي يبقى محفوظاً بذهن النشء.

والحبشة هي المركز الثاني في الأرض الذي وصلت إليه دعوة خاتم النبيين محمد بن عبدالله، عليه أفضل الصلاة والسلام، حيث هاجر إليها عدد من الصحابة، رضوان الله عليهم، في شهر رجب من العام الثامن قبل الهجرة، وهبطوا في مدينة (مصوع)، وأحسن النجاشي استقبالهم، واستمع إليهم، وصدّقهم، وردّ وفد قريش الذي جاء يطلب تسليمهم له، وإعادتهم إلى مكة، وقد أسلم النجاشي يومذاك، واختلف مع بطارقته الذين حقدوا على المسلمين حسداً من عندهم أنفسهم، واستمرّ حقد الكنيسة بعدها يزداد، وتشحنه الأحداث التي تشهدها ساحات القتال بين المسلمين والروم النصارى، إذ يغيظ رجال الكنيسة نصر المسلمين، وهزيمة أبناء عقيدتهم النصارى.

ولما تقدّم المسلمون في أرض الروم، ولم يعد بإمكان الروم الثبات في ميادين الحرب أمام المسلمين قاموا يُحرّضون الأحباش على التحرّك من جانبهم عسى أن يخفّ الضغط عليهم، ووجد الأحباش الفرصة مناسبة للأحداث التي وقعت في المجتمع الإسلامي من فرقة في الكلمة، وخلاف في الرأي فقاموا يريدون إثارة الفزع لدى المسلمين الآمنين البعيدين عن

المعارك، فشجعوا بعض القراصنة الأحباش على الإغارة على جدة، فقاموا بالسطو عليها، وتدمير السفن الراسية هناك، وقتلوا من استطاعوا قتله، ونهبوا أموالاً كثيرة، ولاذوا بالفرار تحت جنح الظلام، وذلك عام ٨٣ هـ أيام عبد الملك بن مروان الذي أرسل حملةً استولت على جزر (دهلك)، وجعلتها قاعدةً لها، إذ أقامت فيها حامية لردّ أي عدوان، فدبّ الرعب في نفوس الأحباش، ولم يُحرّكوا ساكناً، ولم يقفوا أمام التجار المسلمين الذين استطاعوا نقل الإسلام بما قاموا من دعوة له في العدوة الإفريقية، فانتشر الإسلام في أريتريا وشرقي الحبشة، وامتدّ جنوباً، ولم ينته القرن الهجري الأول حتى كان التجار المسلمون قد بنوا مدينة (هرر) التي غدت مركزاً إسلامياً، ولم تخضع في تاريخها لسلطان الدولة الأمهرية حتى عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م) عندما احتلّها (منليك الثاني) بالقوة التي بعثها إليها بقيادة ابن عمه (رأس مكنن) والد (هيلا سيلاسي).

وفي بداية عهد الدولة العباسية انتقلت أعداد من المسلمين إلى إقليم أريتريا، وقاموا بدورهم بالدعوة فارتفعت نسبة المسلمين في ذلك الإقليم وغدوا أكثريةً، وانفصل أهله شعورياً عن سكان باقي الحبشة، وتأسّست السلطنة المخزومية عام ٢٨٣ هـ في شرق مقاطعة (شوا)، وقامت تعمل على نشر الإسلام في (شوا) و(عروسي) و(سيدامو). وخضع إقليم أريتريا للدولة العباسية، وعُرف بإقليم (باضع)، وهو اسم مدينةٍ قديمةٍ تقع جنوب (مصوع)، ثم تبع دولة المماليك في مصر، فالخلافة العثمانية، وأصبح يرتبط بمكة المكرمة، ثم غدا ولايةً مستقلةً، يُعرف باسم ولاية (حبش) وتتبعها مدينة جدة. أما مملكة الحبشة فكانت منعزلةً في الداخل، تحكمها الأسرة السليمانية، إذ تدّعي الانتساب إلى سيدنا سليمان بن داود، عليهما السلام، واستمرّ حكم هذه الأسرة حتى عام ٥٣٠ هـ، حيث نازعتها أسرة (زاجوي) على السلطة، وتمكنت من تسلّمها، وادعت الانتساب إلى سيدنا موسى بن عمران عليه السلام، وجهدت هذه الأسرة الجديدة في نشر النصرانية، فأقامت الكنائس، وشيّدت الأديرة، ولكن حكمها لم يدم طويلاً،

إذ تمكّنت الأسرة السليمانية أن تستعيد الحكم عام ٦٦٨ هـ.

كانت المملكة النصرانية في الحبشة تسوم رعاياها من المسلمين خسفاً، وتتخذ الوسائل كلها لإذلالهم وقهرهم، ولا تتوانى في قتلهم، ولم يكن أمام المسلمين هناك من وسيلةٍ سوى الاستنجاد بإخوانهم المسلمين في ديار الإسلام، إن استطاعوا أن يوصلوا صوتهم إليهم. ففي القرن الثالث الهجري استنجد مسلمو الحبشة بسلطان مصر ابن طولون، وطلب بطريرك مصر من بطريرك الحبشة كفّ الأذى عن المسلمين، غير أن ملك الحبشة ازداد إصراراً على أذاهم وإمعاناً بقتلهم، كما هدّد بقطع مياه نهر النيل.

وفي القرن الرابع الهجري انقسمت مملكة الحبشة النصرانية المعروفة باسم مملكة (أكسوم) إلى قسمين ساحلي يحكمه المسلمون، وداخلي يحكمه النصارى، وفيه الإمارة (الأمهرية) التي ضمّت مناطق: تجرة، بيجمدر، غوجام، وجزءاً من والاغا، وآخر من شوا، ويسكن هذا الجزء الأخير الأمهريون، والجالا. وفي هذه المدة كان الإسلام ينتشر في الأجزاء الشرقية والجنوبية من الحبشة حتى عمّ جزر دهلك، والدناقل، والصومال، وهرر، وسيدامو. ونشأت سلطنة (إيفات) الإسلامية في شرق (شوا)، وأخذت على عاتقها نشر الإسلام، وانحصر نفوذ الأسرة الأمهرية النصرانية في الهضبة.

وفي القرن الخامس نشأت عدة إمارات إسلامية في شرقي الحبشة وجنوبيها، ووقع النزاع بينها، فاستغلّ النصارى هذا النزاع، فأخضعوا بعضها، ومنها إمارة (هادية) التي أُجبرت على دفع أتاوة للمملكة النصرانية مع فتاةٍ يرتضيها الملك لنفسه كل عام. ومن هذه الإمارات إيفات، عدل، عروسي، هادية، عرباني، شارخة، بالي، شوا، داوارو. وكانت سلطنة (إيفات) أقوى الإمارات الإسلامية، لكن أخذ الضعف يدبّ فيها منذ عام ٧١٧ هـ حيث جرى خلاف على الحكم، واستمرّ ذلك حتى القرن التاسع، وشعر الأحباش النصارى بتفوّقهم، حتى قرّروا القيام بحربٍ صليبيةٍ لإزالة

سلطنة المماليك في مصر حيث كانت تُمثّل دولة الخلافة آنذاك، غير أنهم فشلوا في مسعاهم لعدم إمكاناتهم تنفيذ ذلك.

وفي القرن العاشر وصل المستعمرون الصليبيون البرتغاليون إلى المنطقة بعد أن التفّوا حول القارة الإفريقية، وانتصروا على المماليك أصحاب النفوذ البحري في تلك الجهات. واستطاع البرتغاليون الاستيلاء على مدينة (زيلع) وحرقها، وشعرت ملكة الحبشة (الينى) بنشوة النصر الصليبي، فتحركت، وأرسلت رسالةً إلى ملك البرتغال عمانوئيل تقول فيها: «بسم الله، والسلام على عمانوئيل سيد البحر، وقاهر المسلمين القساة الكفرة، تحياتي إليكم، ودعواتي لكم، لقد وصل إلى مسامعنا أن سلطان مصر جهّز جيشاً ضخماً ليضرب قواتكم، ويثأر من الهزائم التي ألحقها به قوادكم في الهند، ونحن على استعدادٍ لمقاومة هجمات الكفرة بإرسال أكبر عددٍ من جنودنا في البحر الأحمر، وإلى مكة، أو جزيرة باب المندب، وإذا أردتم نسيّرها إلى جدة أو الطور، وذلك لنقضي قضاءً تاماً على جرثومة الكفر، ولعله قد آن الوقت لتحقيق النبوءة القائلة بظهور ملكٍ نصراني يستطيع في وقتٍ قصيرٍ أن يبيد الأمم الإسلامية الشريرة. ولما كانت ممتلكاتنا متوغّلةً في الداخل، وبعيدةً عن البحر الذي ليس لنا فيه قوة أو سلطان فإن الاتفاق معكم ضروري إلا أنكم أهل بأسٍ شديدٍ في الحرب البحرية»[1].

وهذا التحالف النصراني بين الأحباش والبرتغاليين قد شجّع الأحباش للقيام بهجومٍ واسعٍ على السلطنات الإسلامية في شرق الحبشة، كما أنه شجّع البرتغاليين لتوسعة دائرة نفوذهم في المشرق، ومحاربة المسلمين ما داموا قد وجدوا لهم أعواناً من النصارى من أهل المشرق.

احتلّت الحبشة أيام ملكها (دنجل) عام ٩٢٧ هـ سلطنة عدل الإسلامية بعد مقتل حاكم زيلع الأمير محفوظ قائد جيوش السلطنة، ونقلت

---

(١) علاقة الدولة المملوكية بالدول الإفريقية ـ حامد عمار.

السلطنة العاصمة من زيلع إلى هرر. وفي العام نفسه أرسلت البرتغال بعثةً إلى أديس ابابا، وأخذ المنصّرون الكاثوليك يفدون إلى الحبشة، وبقي البرتغاليون في الحبشة مدة ست سنوات، ثم غادروها عام ٩٣٤ هـ، وبذا أخذت الحبشة تخرج من عزلتها التي كانت عليها.

كانت الخلافة الإسلامية قد آلت إلى الدولة العثمانية بعد دخولها مصر عام ٩٢٣ هـ، فسيطرت على البحر الأحمر، وأنشأت أسطولاً فيه، جعلت قاعدته مدينة زيلع فقوّى ذلك عزيمة المسلمين، وقاموا يُهاجمون الأحباش النصارى، واستعادت سلطنة عدل مجدها، فضمّت إليها الصومال، والدناقل، وأسلم أهالي بالي، وشارخه، وإيفات، فطلبت الحبشة من أوربا عامةً، ومن البرتغال خاصةً المساعدة، وعرضت أن تكون كنيسة الحبشة تابعةً للكنيسة الكاثوليكية في روما مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي وذلك عام ٩٤٢ هـ. وبناءً على ذلك جاء جيش أوربي برتغالي، ونزل في مصوع عام ٩٤٩ هـ بقيادة (كريستوفر دي غاما) ابن (فاسكودي غاما) الملاّح المعروف الذي التفّ حول إفريقية، والصليبي المشهور، غير أن هذا الجيش قد هُزم أمام جيش سلطنة عدل، وقُتل قائده. ولم ينج من الجيش البرتغالي إلا من تمكن من الفرار، فالتحقت فلول هذا الجيش بقوات الحبشة.

وكانت اليمن قد مدّت سلطنة (عدل) بقوةٍ عندما دعمت البرتغال الحبشة فاستطاع الإمام أحمد بن إبراهيم سلطان (عدل) فتح مقاطعة تجرة عام ٩٤٥ ـ ٩٤٧ هـ، واستقبلته قبائل (ويلو).

وجاءت قوة برتغالية إلى الحبشة، ودعمت اليمن (عدل) عام ٩٥٠ هـ، وجرت معركة رهيبة بين الطرفين عام ٩٥٢ هـ، وسط بلاد مملكة الحبشة النصرانية قرب بحيرة (تانا)، استشهد فيها الإمام أحمد بن إبراهيم، وهُزم جيشه، وضعف أمر المسلمين.

وهاجمت (هرر) الأحباش النصارى عام ٩٦٧ هـ، فقُتل ملك الحبشة، ولكن تراجع المسلمون حتى أخلوا المناطق الجبلية كلها. وكذلك

ضعف شأن النصارى، وجاء شعب الجالا من الجنوب، وكان بدائياً فدمّر المناطق التي مرّ عليها، ثم استقرّ في جنوب (شوا)، فاحتكّ بالمسلمين، وأخذ أبناؤه يدخلون في دين الله.

وأغار الوثنيون من (جالا) على مدينة هرر، فعقد الأمير عثمان معهم معاهدةً بحجة أنهم أخذوا يدخلون في الإسلام، وأن المعاهدة معهم قد جعلتهم يعتنقون الإسلام بعد الاحتكاك بأهله، ووجود السلم معهم، غير أن بعض الناس لم يقبلوا هذا الكلام، ووقع الخلاف، ولما اشتدّ ضغط شعب (الجالا) نقلت العاصمة من هرر إلى (العوصا)، ومع ذلك استمرّ الجهاد ضدّ الأمهريين النصارى حكام الحبشة. ووقع الخلاف بين الإمارات الإسلامية.

وكذلك وقع الخلاف في بلاد الأمهرة إذ اختلف الأحباش الأرثوذكس مع البرتغاليين والمتنصّرين الكاثوليك، فطرد الأحباش البرتغاليين. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الخلاف بين الأقاليم كان قد وقع، وحصل النزاع، والذي ينتصر من الأمراء يأخذ لنفسه لقب (نجاشي)، وكثيراً ما كان يوجد في البلاد أكثر من نجاشي، ففي عام ١٢٢٩ هـ وجد ستة ملوك يحكمون الحبشة، واستمرّت الفوضى حتى وحّد إمارات الحبشة الإمبراطور تيودور الثاني ١٢٧٢ - ١٢٨٥ هـ. وكانت الحبشة في هذه المدة كلها والتي زادت على ثلاثة قرون في معزلٍ عن العالم، وتعيش في مرحلةٍ من الضعف والتأخّر، وتسيطر على شرقي إفريقية، وهذا ما جعل أمراء المسلمين في تلك المنطقة في حالةٍ من الخلاف والنزاع فيما بينهم، وليس باستطاعتهم أيضاً أن يقوموا بالهجوم على أرض مملكة الحبشة النصرانية، وإن كانت قد وقعت بعض مظاهر الخلاف والصراع أو التفاهم وعدم النزاع.

تسلّم الأمير داود بن علي إمارة هرر عام ١٠٥٧ هـ، واشتدّ الخلاف بين الأحباش والبرتغاليين حول تحويل الكنيسة الحبشية إلى الكاثوليكية. وهذا ما جعل الامبراطور الحبشي (فاسيلدس) يعقد معاهدةً مع أمراء

المسلمين في (سواكن) و(مصوع) و(زيلع) وذلك بعد طرد البرتغاليين من الحبشة. وبسبب وقف القتال بين المسلمين والنصارى فقد أخذ الإسلام ينتشر بين الأمهريين النصارى، وبين الجالا الوثنيين، فعمل الإمبراطور (يوحنا بن فاسيلدس) عام ١٠٧٨ هـ على الحدّ من انتشار الإسلام بإيجاد صلةٍ قويةٍ، عن طريق المصاهرة بين النصارى والوثنيين، فزوّج (إياسو الأول) أمير الأمهرة من (برزابة) بنت أحد أمراء الجالا، لكن هذا لم يفده شيئاً إذ بقي الإسلام ينتشر بين أفراد الفريقين.

وفي منتصف القرن الثاني عشر الهجري بدأت قبائل (الجالا) تزحف نحو الشمال تحت ضغط القبائل الصومالية وتستقرّ في الهضبة في بلاد الأمهرة، وكان بعض أبنائها يعتنق الإسلام، ويتزعّم حركتها نحو الشمال أحدهم، وهو الأمير علي، فكانت هذه الحركة تقدّماً إسلامياً في منطقة النصارى أكثر من أن تكون تنقّلاً من أجل الرعي. ووقف أمير الأمهرة (كاسا) الذي تلقّب باسم (تيودور) (١١٩٠ - ١٢٧٢ هـ) الزحف، وتمكن من أسر أمير (الجالا) المسلم الأمير علي، وعرض عليه النصرانية أو الموت، ففضّل الموت، وعندما عرض على السيف كرّروا عليه العرض، فأبى أن يعود في الكفر ثانيةً بعد أن أنجاه الله منه، وأصرّ على الشهادة حسب كلماته الأخيرة التي ألقاها قبل أن يحزّ السيف رأسه. ومع ذلك فقد حكم المسلمون منطقة (يجمدر)، وكان حاكمها (علي بن عمر) الذي تلقّب بالإمام، وذلك عام ١١٨٩ هـ، وكان آخر الأمراء عليها (علي بن الولا). وفي عام ١٢٧٢ هـ استولى على أمر الإمارة الأمهرية أحد قطاع الطرق، وقد تسمّى باسم (تيودور الثاني)، واستطاع أن يُوحّد مناطق النصارى تحت سلطانه، واستمرّ حكمه حتى عام ١٢٨٥ هـ. كما سبق أن ذكرنا.

وفي عام ١٢٨٣ هـ تنازلت الدولة العثمانية عن أريتريا والصومال إلى واليها على مصر إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، وكان يحبّ التوسّع فأخذ يرسل الحملات من مصر إلى سواحل البحر الأحمر والصومال، وهذا ما أدخل الخوف إلى نفوس الأحباش النصارى مرةً ثانيةً بسبب وصول تلك

الحملات إلى تلك الجهات إذ توقّعوا عودة انتشار الإسلام، ولكن النفوذ المصري لم يدم طويلاً في هذه المنطقة حيث احتلّت بريطانيا مصر بعد حركة أحمد عرابي، وامتدّ نفوذها إلى السودان فشعر النصارى الأحباش بالراحة إذ اطمأنّوا على وجود البريطانيين في السودان، واعتقدوا أن ظهرهم أصبح محمياً، وسيجدون الدعم من الإنكليز ما داموا نصارى غير أن الحركة المهدية تمكّنت من إحراز النصر، وسيطرت على السودان عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) بل فكّرت بمتابعة سيرها إلى مصر، وإنقاذها من البريطانيين، وهاجر إلى السودان بعض المسلمين المضطهدين الذين احتلّت الحبشة ديارهم، وكان على رأسهم الإمام المجاهد طلحة، وعملوا تحت لواء المهدي، وهذا ما أقلق الأحباش النصارى حتى فكّر الإمبراطور بغزو السودان، وزحف بجيوشه نحوها، غير أن فشل، وقُتل عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م).

سحبت بريطانيا القوات المصرية من السودان وشرقي إفريقية لتُدافع بها عن أرضها - كما زعمت - والواقع أنها تركت فراغاً سياسياً في شرقي إفريقية، فتقاسمت المنطقة الدول الكبرى، وأعطت الحبشة جزءاً من القسمة بصفتها دولة نصرانية، فكانت منطقة (الأوغادين) من الصومال هو نصيب الحبشة لتقوى، ولتُحكم قبضتها على المنطقة، ولتتمكّن من السيطرة على المسلمين. ومن ناحية ثانية أعادت بريطانيا احتلال السودان من جديد، وأحسّت مملكة الحبشة النصرانية بالسعادة حيث قوي النفوذ الصليبي تماماً في المنطقة، فالسودان من الغرب تسيطر عليه إنكلترا، والصومال من الشرق قُسّم بين الدول الأوربية النصرانية، وحُصر المسلمون بين الأحباش النصارى في الغرب، والمستعمرين الصليبيين في الشرق والجنوب.

ولم يقترب المستعمرون الصليبيون من أرض الحبشة بصفتها دولة نصرانية غير أن إيطاليا قد دخلت الساحة عام ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥ م)، واحتلّت أرتيريا، وبقيت فيها حتى عام ١٣٦٠ هـ عندما هزمت في الحرب العالمية الثانية مع ألمانيا، ودخل الحلفاء أرتيريا.

دخلت إيطاليا الساحة متأخرةً بعد أن وحّدت بلادها، وكانت الدول الأوربية في هذه الأثناء تتقاسم أرض إفريقية، فرغبت أن تحصل على نصيبها. فاشترت شركة إيطالية ميناء (عصب) من أحد الأمراء المحليين عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٨ م)، ثم تنازلت عنه للحكومة الإيطالية عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) فاحتلّته احتلالاً عسكرياً بعد ثلاث سنواتٍ بتشجيع من انكلترا التي ترغب في منافسة فرنسا التي استقرت في (تاجورة)، ثم توسّعت إيطاليا في أرتيريا، وبقيت فيها حتى الحرب العالمية الثانية. ولم ترغب انكلترا هي نفسها أن تحتلّ أرتيريا كي لا تُثير فرنسا عليها الكنيسة لذا شجّعت إيطاليا التي أعلنت أنها ما قامت باحتلال إلا مناطق للمسلمين، وأملاً من حصر المسلمين في شرقي الحبشة، بينها وبين مملكة الحبشة حتى يهجروا أرضهم أو يقبلوا الديانة النصرانية عقيدةً لهم.

أخذت إيطاليا تُشجّع المتنافسين على الحكم، وتُثير النزاع بينهم، وتمكّن (منليك الثاني) من الوصول إلى حكم الحبشة، وأعلن نفسه إمبراطوراً عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م)، فعقدت إيطاليا معه معاهدةً، ثم اختلفت معه، وشجّعت المنافسين له في إقليم (تجرة)، وفكّرت باحتلال الحبشة دون النظر إلى الكنيسة ورأيها، غير أنها هُزمت هزيمةً منكرةً في معركة (عدوه) عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، ولكنها بقيت في إقليم أرتيريا.

أخضعت إيطاليا منطقة (الأوغادين) من الصومال عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، وثارت ثائرة الكنيسة ضدّ دول أوربا الاستعمارية لتعدّياتها على أرضٍ نصرانية، وطلبت منها الكفّ عن هذه التعدّيات، والتفاهم فيما بينها، ومع الحبشة للعمل معاً على محاربة المسلمين.

اتفقت الدول الاستعمارية الثلاث الكبرى، وهي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا على استقلال الحبشة، وإقامة إمبراطورية فيها تحت تاج (منليك الثاني) تضمّ مملكة الحبشة والإمارات الإسلامية كافةً، وذلك خوفاً من

انتشار الإسلام، وطلب من الإمبراطور شنّ حربٍ ضدّ المسلمين، ووعد بتقديم الدعم اللازم له، والعمل على حمايته.

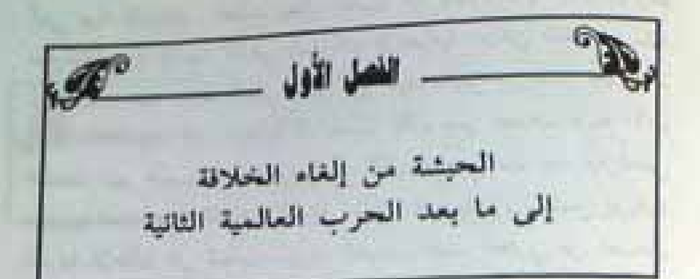
قام منليك الثاني باحتلال هرر، ثم جرّد حملةً على باقي الإمارات الإسلامية فأخضعها بمساعدة الدول الأوربية، وفكّر بصهر المسلمين في إمبراطوريته داخل المجتمع النصراني فزوّج ابنته (أرجاس) من أمير منطقة (ويلو) محمد علي، فأنجبا (ليج أياسو).

اتفقت الدول الاستعمارية الصليبية الكبرى فيما بينها بمعاهدةٍ عقدتها عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) لتقسيم مناطق النفوذ فيما بينها، وفيما إذا انهارت الحبشة.

هلك (منليك الثاني) عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م)، وخلفه حفيده (ليج أياسو) الذي أظهر ميلاً للإسلام، واعتنقه، بل هو بالأصل مسلم إذ أن والده الأمير محمد علي، وإن تسمّى اسماً نصرانياً، ونشأ في رعاية جده (منليك الثاني) والد أمه (أرجاس).

لبس (ليج أياسو) العمامة، وأخذ يتردّد على مساجد هرر، وقرّر نقل العاصمة إلى مدينة هرر، وشيّد المساجد في مدن هرر، وديرداوا، وجكجكا، واتخذ علماً جديداً لدولته، وجعل الهلال في وسطه بعد أن كان الصليب، وأرسل هذا العلم إلى قنصل الدولة العثمانية في (أديس أبابا)، واتصل مع محمد عبدالله حسن الزعيم المسلم الذي ثار في الصومال ضدّ المستعمرين الصليبيين. وحاول (ليج أياسو) توحيد كلمة المسلمين، وأراد إقامة حلفٍ إسلامي ضدّ الحلفاء، وادعى الانتساب إلى آل البيت.

أصدرت الكنيسة قراراً بحرمان (ليج أياسو) من التاج الحبشي، وحرّضت النصارى ضدّه، ففرّ إلى بلاد الدناكل، وبقي هناك حتى قُبض عليه عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م)، فلما انتصر (رأس تفاري)، وهو (هيلاسيلاسي) ذبحه عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م). وأعطت الكنيسة الملك إلى خالته (زاوديتو) ابنة منليك الثاني، وعيّنت (رأس تفاري) وصياً، ووريثاً.



الفصل الأول

الحبشة من إلغاء الخلافة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد أن خلعت الكنيسة (ليج أياسو) عيّنت (زاوديتو) ابنة منليك الثاني الأخرى إمبراطورةً على الحبشة، وعيّنت (رأس تفاري) وصياً ووريثاً، لكن لم يلبث أن وقع الخلاف بينهما، فأخذ (رأس تفاري) لقب نجاشي بالقوة، وألزم (زاوديتو) على التنازل عن الحكم، والاعتراف به إمبراطوراً على الحبشة، فتولّى الحكم باسم (هيلاسيلاسي)، ولم تلبث هي أن هلكت عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م).

أصدر هيلا سيلاسي دستوراً عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣٢ م) لكنه كان دستوراً شكلياً. وأخذ يحكم البلاد حكماً استبدادياً، ويضطهد المسلمين اضطهاداً قاسياً، ويعمل على إذلالهم وتقتيلهم يدفعه إلى ذلك الحقد الصليبي، وتحريض كنيسة الحبشة في الداخل، والدول الاستعمارية النصرانية في الخارج.

لم تنس إيطاليا معركة (عدوه) عام ١٣١٤ هـ (١٨٩٦ م)، فعندما قامت الحركة الفاشية في إيطاليا، وتسلّم الحكم (موسوليني)، وأراد التوسّع، ودفع الطليان إلى التطلّع نحو الخارج، وجاءت مرحلة التسابق الدولي إلى التسلّح في أوربا، وقيام التكتل والمحاور، ثم دعم المتنافسين على الحكم والأمراء المحليين، وأخيراً المنافسة الاستعمارية فقامت إيطاليا بمهاجمة الحبشة، واحتلتها، معارضةً الكنيسة، بل كان (موسوليني) قد

الى دولة الفاتيكان. احتلت إيطاليا الحبشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) رغم معارضة عصبة الأمم، وفرض العقوبات الاقتصادية، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، إذ دخلت مدينة (أديس أبابا) في الأيام الأولى من عام ١٣٥٥ هـ (آذار ١٩٣٦ م)، ومن المعلوم أن عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة تسير حسب رأي وتوجيه الدول الكبرى، وهي دول نصرانية تُخفي صليبيتها تحت صفة الشرعية الدولية. وأعلن (موسوليني) تشكيل إفريقية الشرقية الإيطالية التي شملت أريتريا، الحبشة، القسم الجنوبي من الصومال (الإيطالي سابقاً)، منطقة الأوغادين، هرر. وصادرت إيطاليا أملاك الكنيسة وكثيراً من أملاك كبار الحكام.

واندلعت الحرب العالمية الثانية، ووقفت إيطاليا بجانب ألمانيا، وشكلت ما عُرف باسم (دول المحور)، وقامت الثورات في الحبشة ضدّ الطليان بتحريضٍ من البريطانيين وباقي الحلفاء، وزحفت القوات البريطانية من السودان نحو الحبشة، وخرج الطليان من البلاد، ودخل الإنكليز مدينة (أديس أبابا) في شهر ربيع الأول من عام ١٣٦٠ هـ (نيسان ١٩٤١ م)، وعاد الأمبراطور (هيلاسيلاسي) إليها في شهر ربيع الثاني من العام نفسه (أيار ١٩٤١ م)، واستسلمت آخر الحاميات الإيطالية في (غوندار) عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وبعدها أعلنت الحبشة الحرب على دول المحور، ووقفت بجانب الحلفاء.

وانتهت الحرب العالمية الثانية، وفصلت الأمم المتحدة التي تشكّلت بعد الحرب بين الحبشة وأريتريا، إذ عدّت أريتريا والصومال الجنوبي، والغربي مستعمراتٍ إيطالية، أما الحبشة فهي دولة مستقلة غزتها إيطاليا، ثم تحرّرت، وعادت لها الصفة الاستقلالية، وهكذا لم تخضع الحبشة للاستعمار إلا لمدة سبع سنواتٍ من عام ١٣٥٤ - ١٣٦١ هـ (١٩٣٦ - ١٩٤١ م)، ولم تكد تخرج إيطاليا منها إلا عُدّت دولةً مستقلةً على خلاف ما حدث لبقية الدول الإفريقية، وما ذلك إلا لنصرانيتها.



الفصل الثاني

الاستقلال

عُدّت الحبشة دولةً مستقلةً منذ أن عاد الإمبراطور إلى عاصمته (أديس أبابا) في شهر ربيع الثاني ١٣٦٠ هـ (أيار ١٩٤١ م)، وفرض الإمبراطور سلطته المطلقة، رغم السلطات التي تنازل عنها، والحقوق التي اعترف بها الدستور للمواطنين، ورغم الأجهزة التشريعية والتنفيذية التي قامت، والقوانين الحديثة التي صدرت، رغم هذا كله فالامبراطور هو صاحب السلطة العليا مع وجود دستورٍ رمزيٍ مكتوب. ويُعطي الدستور صفة القداسة لرئيس الدولة وبحكم الدم الإمبراطوري الذي يجري في عروقه، فشخص الأمبراطور مُقدّس، ومنزلته السامية لا يجوز انتهاكها، وسلطاته لا تقبل الجدل. ومع أن الكنيسة لها سلطة واسعة إلا أن رئيس الأساقفة لا بدّ من أن يُوافق الأمبراطور بالذات على تعيينه.

أخذت الأمم المتحدة تبحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة، وكان الخط العام يتجه إلى مسايرة الحبشة والأخذ برأيها، ما دامت دولة نصرانيةً، وتعرف أوضاع المسلمين في منطقتها، ويمكن أن تكفي أوربا وضعهم في قهرهم، والعمل على تنصيرهم، وكانت الحبشة ترى ضمّ المستعمرات الإيطالية السابقة (أريتريا- هرر- الأوغادين- القسم الصومالي) إليها في سبيل الوصول إلى القوة اللازمة لتتمكّن من القيام بالدور المُلقى على عاتقها، إذ بهذا الضمّ تستطيع أن:

١ ـ تُقوي الحكومة المركزية التي تقوم على النصرانية.

٢ ـ تُضعف شأن الحكام والأمراء المحليين، وأكثرهم من المسلمين.

٣ ـ تصل إلى البحر، ويكون لها موانىء عليه، وتتصل بالعالم الخارجي بعد أن بقيت مدةً طويلةً منعزلةً في الداخل.

وقد بيّن الإمبراطور هيلا سيلاسي طلباته هذه في عدة خطاباتٍ ألقاها، وذكر فيها صراحةً أنه يريد أن يقضي على الإسلام، وكان يستعرض في كلماته العداوة التقليدية مع المسلمين، والحروب التي عرفتها المنطقة بين المسلمين والنصارى خلال التاريخ.

وترى بريطانيا غير هذا الرأي، وكانت لا تزال صاحبة الكلمة الأولى المسموعة في الأمم المتحدة حيث تنظر إلى الموضوع من زاويةٍ استعماريةٍ خاصةٍ بها، وهي أن الحبشة إذا قويت إلى هذه الدرجة يمكن أن تنافسها على طريق الهند، وعلى منطقة النفط في الخليج العربي (بلاد العرب، والعراق، وإيران) والمنافسة الاستعمارية بين الدول النصرانية معروفة، وهذا يعني تهديد المصالح البريطانية الاستعمارية. وترى بريطانيا من جانبٍ آخر أن الحبشة إذا ضمّت إليها المستعمرات الإيطالية السابقة، وهي مناطق مسلمة، غدا النصارى في الحبشة قلةً قليلةً، وإذا كانوا الآن يتحكّمون بالمسلمين، ويخضعونهم قهراً لسلطتهم، إلا أنهم قد يتحرّكون في المستقبل عندما يرون أنفسهم الغالبية الغالبة، ويقوّضون سلطان النصارى في الحبشة، ويتسلّمون زمام الأمر، ويصبح الوضع معكوساً، بل ربما نشط المسلمون، واستطاعوا التأثير على النصارى، فأخذ النصارى يدخلون في الإسلام، بينما الهدف الذي تعمل له الدول النصرانية من خلال الأمم المتحدة هو تنصير المسلمين، لهذا كله لم ترَ بريطانيا إعطاء الحبشة المستعمرات الإيطالية السابقة.

ولكن بريطانيا عادت مرةً ثانيةً فغيّرت رأيها، وعادت تتبنّى قضايا الحبشة بعد أن وجدت مكانتها قد هبطت في الحبشة، فخشيت أن تحلّ مكانتها إحدى الدول الاستعمارية الصليبية التي تؤيّد موقف الحبشة،

وخاصةً فرنسا التي تحتلّ جيبوتي، وتُنافس بريطانيا في المنطقة، لذا رغبت بريطانيا أن تعود إلى منزلتها الأولى، وأن يكون نصارى الحبشة قواعد لها في الشرق، وتكون حكومة الحبشة ركيزةً لبريطانيا في تحقيق مشروعاتها، وتنفيذ مخططاتها، لذا أخذت بريطانيا تلوّح للإمبراطور هيلاسيلاسي برعايتها التي شملته بها أيام تشرّده، وعملها لإعادته إلى سلطانه، ورجعت بعدها بريطانيا إلى منزلتها الأولى عند الإمبراطور، وعند النصارى الأحباش.

القضية الأريترية:

طال بحث قضية أريتريا في أروقة الأمم المتحدة، وأخيراً صدر قرارها في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م) بإقامة اتحادٍ سياسيٍ بين أريتريا والحبشة، كحلٍّ يُرضي بريطانيا حيث لم تتخل عن الحبشة كلياً، فتعطي أريتريا استقلالها، ولم تُرضِ الحبشة كلياً بدمج أريتريا بها.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأمم المتحدة تُناقش قضية أريتريا، وتُشكّل لجان استقصاء الحقائق، وتُجري الاستفتاء كانت الحبشة تعمل الوسائل كلها لابتلاع أريتريا، رضيت الأمم المتحدة أم كرهت. وكيف تكره وهي نصرانية؟

أرسلت الحبشة كبير أساقفتها إلى أريتريا فجال في أنحائها كلها، ودعا النصارى إلى المناداة بدمج وطنهم مع الحبشة، ووعد الكنيسة القبطية بإعادة أراضيها لها التي سبق للحكومة الإيطالية أن أممتها، وكانت تصرّفات الإدارة البريطانية في أريتريا تدلّ على تعاونها مع الحبشة لابتلاع أريتريا، ونتيجة ذلك تشكّل حزب (محبر فقري هجر) أي (حزب حبّ الوطن)، ثم لم يلبث أن تشكّل داخله حزب آخر يضمّ الإرهابيين، ويحمل اسم (محبر اندنت) أي حزب الانضمام إلى الحبشة، وأخذ يقوم بالاغتيالات، والسطو على الأموال، وأصدر هذا الحزب جريدة (أثيوبيا)، وقد وجّه فيها رئيس الأساقفة إنذاراً نشر في هذه الجريدة إلى النصارى جميعاً يحرم فيه من الحقوق الدينية كل من يُطالب باستقلال أريتريا، وقد انصاع أكثر

النصارى لهذا النداء، إذ لرجال الدين أثر كبير في هذه المنطقة، وكان يرأس هذا الحزب (تدلي بايرو) خريج المدارس التنصيرية. ونتيجة لهذا التعصب الأعمى نشأت عدة تنظيمات سياسية منها:

١ـ حزب الرابطة الإسلامية برئاسة عبد القادر محمد صالح كبيري، وأُسندت الأمانة العامة إلى إبراهيم سلطان علي، ويدعو هذا الحزب إلى استقلال أريتريا.

٢ـ الحزب التقدمي الحر: ويدعو إلى استقلال أريتريا أيضاً.

٣ـ الرابطة الإيطالية الأريترية: وتدعو إلى وضع أريتريا تحت الوصاية الإيطالية.

٤ـ حزب الشعب: ويُعرف بالحزب الموالي لإيطاليا، ويرى الوصاية الإيطالية.

٥ـ الحزب الوطني: ويؤيّد قيام إدارة بريطانية في أريتريا.

وكثرت الاعتراضات وتعقّدت القضية، فزعم أعوان الانضمام إلى الحبشة أنهم يُنادون بالواقعية، إذ لو استقلّت أريتريا ـ حسب رأي الرابطة الإسلامية والحزب التقدميّ الحرّ لعاشت البلاد في فقرٍ نتيجة وضعها الاقتصادي التَّعِس، ولكانت حياتها في فوضى وتخبّط لأن الحبشة ستثير القلاقل معتمدةً على النصارى، ومتذرّعةً بضرورة وجود موانئ لها على البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه فإن أريتريا ستستفيد من غنى الحبشة فتحسّن أوضاعها الاقتصادية. ويدّعون كذلك أن الدول الاستعمارية تؤيّد هذا الانضمام بروحٍ صليبية، أما المسلمون فلا دعائم لهم، وليست هناك من دولة ذات كلمةٍ مسموعةٍ تنصرهم بل تُدافع عنهم. ويعترض على هذا الكلام أصحاب دعوة الاستقلال، بأننا عشنا في الظلم والظلام، ورأينا الأحباش والطليان، ونُفضّل الفقر على الغنى الممزوج بالظلم، ونقبل الموت مسلمين، والشهادة في سبيل الله على التنصير وحياة الكفر، والعبودية للصليبيين.

ويرى بعض الناس بأننا لو عشنا مع الأحباش لكانت نسبتنا أكبر بكثير، ويمكننا الدعوة، ولكن لو تمّ الاستقلال وحدث الانفصال لبقي الصراع، وبقيت النفوس مشحونة بالكراهية، والعصبية قائمة بينها، ولتعطّلت الدعوة، ولم نؤدِّ مهمتنا في الحياة، ولبقيت الحبشة على نصرانيتها إلى الأبد.

أما الذين يطلبون الوصاية الإيطالية أو الإدارة البريطانية فنسبتهم ضعيفة لا يُؤبه لها، ولا تُؤخذ بعين الاعتبار، وإن كانت وراءها منظمات غير أنها ضعيفة، لا تزيد على المنتفعين منها.

هذا ما كان يحدث على الساحة الأريترية، أما في أروقة الأمم المتحدة فنرى اقتراحات الدول الكبرى متباينة أشدّ التباين، وكل دولة أيضاً تنظر إلى مصالحها، وتبني عليها اقتراحاتها.

اقترحت إنكلترا نوعاً من تقسيم أريتريا، تُمنح الحبشة بموجبه الهضبة حيث ترتفع نسبة النصارى، غير أن هذا التقسيم سيزيد في ضعف الاقتصاد الأريتري، فاقترحت بناءً على ذلك ضمّ المقاطعة الغربية إلى السودان، وتبقى الدناقل وبقية المناطق الفقيرة لتكون في حالٍ لا تستطيع معها الحياة فتضطر إلى الالتحاق بالأحباش أو طلب المساعدات من الدول الكبرى النصرانية فتأتي لاستعمارها. هذا اقتراح بريطانيا، ويظهر فيه الحقد، وتخرج منه رائحة الكراهية والنتن، فالمنطقة الصغيرة الفقيرة تُقسّم، وتُؤخذ منها أحسن مناطقها، ما دامت مسلمةً، وتمنح الدولة الغنية الواسعة بصفتها النصرانية بعض أعضاء المنطقة الصغيرة، لتزداد غنىً واتساعاً، ولتستطيع تحقيق أهدافها في التنصير، وقتل المسلمين. وهذا هو العدل الاستعماري، والحقّ لدى الدولة التي كانت تُوجّه الأمم المتحدة، أو النظام الدولي.

واقترحت فرنسا فرض وصايةٍ دوليةٍ على أريتريا، على أن تُعطى الحبشة منفذاً لها على البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب، إرضاءً للدولة النصرانية ـ طبعاً.

واقترحت الولايات المتحدة فكرة الوصاية الجماعية، فتمنح السلطة

التنفيذية إلى محايد يتولى الإدارة، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الوصاية، على أن تعاونه لجنة استشارية تضمّ ممثلين لها من الدول الأربع الكبرى (إنكلترا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد السوفيتي)، وإيطاليا، واثنين من المقيمين في الإقليم، كذلك وافقت على إعطاء الحبشة منفذاً لها على البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب، وبعد عشر سنوات يحصل الإقليم على الاستقلال، ثم عادت الولايات المتحدة ووافقت على الوصاية العادية، ووافق الاتحاد السوفيتي على المقترحات الأمريكية والفرنسية.

وأمام هذا التضارب في الاقتراحات قرّرت الدول الأربع الكبرى إرسال لجنة إلى أريتريا للاستقصاء، ووصلت اللجنة إلى البلاد في ٢٧ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٤٧ م)، وبقيت فيها حتى ١٥ صفر ١٣٦٧هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٤٧ م) أي سبعة وأربعين يوماً، وكانت النتائج للاستقصاء أن:

الحزب الاتحادي	قد حصل على	٤٤،٨ ٪	من المؤيدين.
والرابطة الإسلامية	قد حصل على	٤٦،٥ ٪	من المؤيدين.
والتقدمي الحرّ	قد حصل على	٤،٤ ٪	من المؤيدين.
بقية الأحزاب	قد حصل على	٤،٣ ٪	من المؤيدين.
		١٠٠٪	

أما بالنسبة إلى الانضمام للحبشة فكانت النتائج كما يأتي:

١ً - في الهضبة حيث يكثر النصارى.

٧١،٧٪ يؤيّدون الانضمام للحبشة.

١٤،٩٪ يُعارضون الانضمام.

٢ً - في غير الهضبة.

٧١،٦٪ يعارضون الانضمام.

١٢،٩٪ يؤيّدون الانضمام.

أي أن النسبة واحدة تقريباً بين المعارضين للانضمام، والمؤيدين، وإن كانت نسبة المعارضة تزيد قليلاً.

٨٦،٥٪ يعارضون الانضمام.

٨٤،٦٪ يؤيّدون الانضمام.

ولكن هذه النسبة بعيدة عن الواقع إذ أن المؤيدين للانضمام إلى الحبشة لا يُمثّلون في الواقع أكثر من ٢٥٪، ولكن هذه النتائج بسبب الضغط الذي مارسه الحزب الاتحادي الإرهابي على السكان، وقد عُرف بجرائمه، وكان يتخذ سلاح التهديد باستمرار أثناء وجود لجنة الاستقصاء، وكذلك كان تدخّل الحبشة والدول الأجنبية واضحاً، هذا بالإضافة إلى أن القبائل كان التصويت بحكم المعدوم فيها، وأغلبها من المسلمين الذين يُعارضون الانضمام، ومعروف أنهم من القديم يُحاربون الأحباش، فلا يمكن أبداً أن يُؤيّدوا الانضمام، وقد قاطعوا الاستفتاء لأنهم لم يوافقوا عليه، ورأوا التهديدات وعرفوا أن الاستفتاء دائماً ليس سوى نوع من أنواع اللعب على الشعب لأخذ الصفة الشرعية والوسيلة فيه التزوير والتهديد.

وعندما عُرضت نتائج الاستفتاء على مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى، وهي نصرانية، عاد الاختلاف في الآراء مرةً أخرى لاختلاف المصالح، واختلاف وجهات النظر في تقدير مصلحة النصارى.

اقترحت انكلترا وضع أريتريا تحت الإدارة الحبشية لمدة عشر سنوات، على أن يُشكّل مجلس استشاري يضمّ ممثلين لإيطاليا، وإحدى الدول الإسلامية، ودولاً أخرى غير استعمارية.

واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية التنازل فوراً عن الدناقل والهضبة إلى الحبشة. الهضبة لأن نسبة النصارى ترتفع فيها، وإقليم الدناقل من أجل ميناء عصب مع أنه السكان فيه ١٠٠٪ مسلمون، ويجب قهرهم وتنصيرهم إن أمكن مستغلّين فقرهم.

واقترحت فرنسا فرض وصايةٍ دوليةٍ تتولاها إيطاليا، وتأخذ الحبشة ممراً لها عن طريق مياه عصب.

واقترح السوفييت فكرة الوصاية الدولية الجماعية.

ونتيجة ذلك أُحيل الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة. فعُرض ضمّ أريتريا إلى الحبشة عدا المقاطعة الغربية فتضمّ إلى السودان، ولكن رُفض هذا العرض.

وغيّرت إيطاليا موقفها، وأصبحت تُطالب باستقلال أريتريا التام، وتظنّ أنها ستكون الدولة ذات النفوذ في أريتريا عند استقلالها، اعترافاً لها بالجميل، وبتأثير الرابطة الأريترية ـ الإيطالية، والحزب الموالي لإيطاليا، ونتيجة المساعدات الاقتصادية التي ستقدّمها لها. ومن المعلوم أن الرابطة الأريترية ـ الإيطالية تتألف بأكثريتها من المستوطنين الإيطاليين المولّدين.

وبعد مناقشة هيئة الأمم المتحدة لقضية أريتريا وعدم الوصول إلى نتيجة برفض العروض التي اقترحت اجتمعت في نيويورك وفود: الرابطة الإسلامية، والرابطة الأريترية ـ الإيطالية، والحزب الموالي لإيطاليا، وطالبت باستقلال أريتريا فوراً، كما أن قادة هذه التنظيمات داخل أريتريا أخذت تتقرّب من الحزب التقدمي الحرّ للعمل معاً، ثم اتفقت هذه التنظيمات جميعها على تشكيل جبهةٍ واحدةٍ، فكان حزب «الكتلة الاستقلالية».

وفي ذي القعدة ١٣٦٨ هـ في الدورة الرابعة للجمعية العمومية (أيلول ١٩٤٩ م) تقرّر إرسال لجنةٍ للتحقيق، وتشكلت اللجنة، وذهبت إلى أريتريا، ووقع خلاف بين أعضاء اللجنة، وأخيراً في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م) وافقت الجمعية العمومية على أن تكون أريتريا وحدة ذات استقلالٍ ذاتي، وترتبط مع الحبشة باتحادٍ لامركزي، حسب اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، ومعنى هذا تشكيل حكومةٍ أريتريةٍ تتمتع بسلطاتٍ تشريعيةٍ، وتنفيذيةٍ، وقضائيةٍ في الشؤون الداخلية، ومتحدةٍ مع الحبشة لامركزياً بالشؤون الخارجية، والمالية، والدفاع. وقد تقرّر أن يتمّ

تنظيم حكومة أريتريا، وإعداد دستورٍ لها، وتطبيقه بإشراف مندوبٍ من الأمم المتحدة، في مدةٍ لا تصل إلى السنتين.

ثمّ تشكيل هيئةٍ تشريعيةٍ من ثمانيةٍ وستين عضواً، نصفهم من المسلمين، ونصفهم الآخر من النصارى، وقد احتجّ المسلمون على هذا التعيين، إذ أُخذ من المسلمين ما يتفق وآراء رجال الأمم المتحدة النصارى، وذلك حسب ما تقترحه الحبشة، ولكن لم يكن لهذا الاحتجاج أي مستمعٍ، ولم تكن له أية جدوى.

وصدر الدستور، ووافقت عليه الأمم المتحدة، ونصّ أن تكون اللغة العربية والتجرينية اللغتين الرسميتين، وتقرّر أن يكون لأريتريا علم خاص، وقضاء خاص.

لم ترحّب الحبشة بفكرة الاتحاد اللامركزي بينها وبين أريتريا، لأن السلطة فيها مركّزة بيد الامبراطور، ولا يستطيع أن يرى بجانبه سلطةً أخرى، ويعمل ليزيد في تقوية سلطته لا ليضعفها، وهذا ما يجعل تطاول الأمراء والحكام المحليين في بقية المقاطعات الحبشية، لذا أمر الامبراطور الجيش الحبشي عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) باحتلال أريتريا فنفّذ الأمر، واستولى على الثكنات التي كان يحتلّها الجيش الإنكليزي، كما أن البريطانيين قد سلّموا زمام الأمر علناً للأحباش. وعيّن الامبراطور هيلاسيلاسي صهره (أندلكاتشو ماساي) مُمثّلاً له في أريتريا، كما عيّن زعيم الحزب الاتحادي رئيساً للسلطة التنفيذية، وابتدأ بتطبيق السياسة المرسومة.

١ ـ استلمت الحكومة الحبشية بالتواطؤ مع الإدارة البريطانية الممتلكات الإيطالية السابقة جميعها، والتي تخصّ الحكومة الأريترية قانوناً، كما استولت على المرافق الحيوية كلها، كالسكك الحديدية، والجمارك، والبريد، والبرق، وسائر المواصلات، والمطارات، والموانئ، ومصانع الملح.

٢ ـ أنشأت الحكومة الحبشية في أريتريا محاكم خاصة غير دستورية أسمتها المحاكم الاتحادية، أذاقت بها الشعب في أريتريا الويلات، وملأت بأبنائه السجون نتيجة الأحكام الجائرة.

٣ ـ حَلّت الأحزاب الأريترية كلها عدا الحزب الاتحادي الذي يسير برأيها ورهن إشارتها، فأرسل قادة الأحزاب برقياتٍ إلى أمين عام الأمم المتحدة يرجونه التدخّل بالأمر، وذلك يوم الأول من صفر ١٣٧٣ هـ (٩ تشرين الأول ١٩٥٣ م)، ولكنه لم يُبالِ بالأمر.

٤ ـ عطّلت جريدة «صوت أريتريا» لسان حال حزب «الكتلة الاستقلالية»، وحكمت على المحررين فيها بسنواتٍ من السجن مختلفة.

٥ ـ فرضت الانتخابات، وجعلتها تحت إشراف ممثلين من الحكومة الحبشية المعتدية.

٦ ـ حرّمت تدريس اللغة العربية، ومنعت دخول الكتب العربية، والمدرسين الذين يفدون من البلدان العربية.

٧ ـ أنزلت العلم الأريتري، ونصبت مكانه العلم الحبشي الذي يُمثّل أسداً يحمل صليباً يريد الضرب به.

٨ ـ عزلت رئيس المجلس النيابي الأريتري إدريس محمد آدم، فانتقل إلى مصر، وعاش لاجئاً سياسياً هناك.

٩ ـ وطّدت علاقاتها مع دولة اليهود في فلسطين، حيث أوفدت بعثاتٍ عسكريةً للتدريب على فن المخابرات والتجسس، كما فتحت الباب على مصراعيه للنفوذ اليهودي، بعد أن اعترفت رسمياً بذلك الكيان.

١٠ ـ أعادت تشكيل الحزب الاتحادي من جديد، وجعلت أحد القساوسة، وهو (ديمتروس جيران ميكائيل) رئيساً له.

١١ ـ عمل الامبراطور على إسكان النصارى في المناطق الإسلامية، فأمر بتسليم الأراضي الزراعية الخصبة في وادي (زولا) المنطقة

الإسلامية المحضة إلى نصارى من الهضبة، وبنى لهم كنيسةً هناك، ثم شيّد خزّاناً في الوادي المذكور لريّ الأراضي التي امتلكها النصارى منذ عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م).

وأخذ النصارى يتزايدون في المناطق الحيوية بسرعة، وخاصةً في مينائي (عصب) و(مصوع)، فقد كان عدد النصارى في ميناء عصب عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) حسب إحصاءٍ بريطاني أربعمائة إنسانٍ، فإذا به يصبح عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) أكثر من خمسة عشر ألفاً، ويمثّلهم نائب في الجمعية التشريعية. وضيّقت الحكومة الحبشية على المسلمين في هذه المناطق مما اضطرهم إلى الهجرة إلى سواحل الجزيرة العربية. وليس هذا الوضع في هذه المناطق فقط بل في المناطق الإسلامية كلها، ففي (أغوردات) و(تسني) و(كرن) عمليات إسكان للنصارى أيضاً، وقد تفوق عمليات الإسكان في الموانئ.

ونتيجة هذه التصرّفات، ضاق المسلمون ذرعاً بتعسف الأحباش فقامت المظاهرات في أرجاء البلاد كافةً، وكانت تُقمع بمنتهى الوحشية، وبقيت الثورات المتكررة، ويفرّ الزعماء من البلاد، وتشكّلت إثر ذلك (جبهة التحرير الأريترية)، وتعمل على الاتصال بالخارج، وتقوم بإصدار النشرات وتوزيعها، وتُطالب بالاستقلال، وأسّست مكتباً لها في مدينة (مقديشو) عاصمة الصومال، وأصدرت مجلة باسم (الثورة)، وهناك جمعية الصداقة الأريترية ـ الصومالية، وتقوم بمساعدة بعض الثوار الذين يلجأون إلى الصومال. وتطالب جبهة تحرير أريتريا باستقلال بلادها بحدودها الحالية، وبعث وفداً برئاسة إدريس محمد آدم لزيارة البلدان العربية لتعريف الشعب العربي بقضيتها.

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) أصدرت الحكومة الحبشية قراراً يقضي باحتلال أريتريا عسكرياً، وضمها إلى أملاكها رسمياً.

انعقد المؤتمر الإسلامي في مدينة (مقديشو) عاصمة الصومال لمدة أسبوع إذ استمر من ٢٢ شعبان ١٣٨٤ هـ لغاية ٢٩ منه (٢٦ كانون الأول ١٩٦٤ - ٢ كانون الثاني ١٩٦٥ م)، وقد جاء في البند السادس عشر من قرارات المؤتمر ما يأتي: «درس المؤتمر التقارير المختلفة التي قُدّمت إليه بشأن قضية أريتريا، وقرّر ما يأتي:

أ - اعتبار قرار الحكومة الحبشية القاضي باحتلال أريتريا عسكرياً، وضمها إلى أملاكها الصادر في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) عملاً مناقضاً لحقوق الإنسان، ومناقضاً لقرار الأمم المتحدة بشأن إقامة اتحاد لامركزي بين الحبشة وأريتريا الصادر في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م). ويرى المؤتمر أن استيلاء الحبشة على أريتريا عسكرياً إنما يُشكل عدواناً فاضحاً على شعبٍ إفريقيٍ مُسالم.

ب - يستنكر المؤتمر بشدّةٍ الأعمال الوحشية التي يرتكبها الأحباش ضدّ الشعب الأريتري المكافح في سبيل حقه المشروع في الحرية والاستقلال من تقتيلٍ، وتحريقٍ، وتشريدٍ، وانتهاكٍ للأعراض والمقدسات، ويُناشد المؤتمر الضمير العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة، والهيئات الإنسانية الدولية التدخّل فوراً لوقف هذه المجازر البشرية البشعة التي تشين وجه الإنسانية في عصر الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان.

جـ - يُناشد المؤتمر الدول الإسلامية والمحبة للسلام، وخاصةً الإفريقية المستقلة مناصرة الشعب الأريتري في نضاله المشروع، وتبنّي عرض قضيته على منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، أو غيرها من المجالات حتى يتحقق جلاء القوات الحبشية، وقيام الجمهورية الأريترية المستقلة، ويرى المؤتمر أن استمرار العدوان الحبشي، وسكوت الدول الإفريقية عليه يلحق أعظم الضرر بالحركات التحررية في إفريقية، ويُعطي المستعمر الأجنبي الحجة للبقاء، ويُسوّغ له الاستمرار في عُدوانه، حين يرى العالم أن دولاً إفريقيةً تعتدي على شقيقاتها وجيرانها، وتحرم

أهلها من الحقوق الإنسانية المشروعة، كحق تقرير المصير التي تدّعي الغيرة عليه، وتُطالب به للمستعمرات الإفريقية الأخرى.

د - يوصي المؤتمر الدول الإسلامية، والدول الصديقة أن تُخصص في وسائل الإعلام والتوجيه في بلادها برامج لشرح قضية الشعب الأريتري المناضل، وتبيان انتهاك الحكومة الحبشية لقرارات الأمم المتحدة التي كفلت لهذا الشعب حكماً ذاتياً، وإيضاح الفظائع التي يرتكبها الجيش الحبشي ضدّ هذا الشعب الإفريقي الباسل».

وجاء في قرارات المؤتمر الإسلامي العام في دورته الثانية المنعقد بمقرّ رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة بدءاً من ١٥ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ (١٧ نيسان ١٩٦٥ م) ما يأتي:

القضية الأريترية:

١ - يُقرّر المؤتمر أن الأمر الصادر في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) من قبل حكومة الحبشة باحتلال أريتريا عسكرياً، وإلحاقها بممتلكاتها يتعارض مع قرارات الاتحاد اللامركزي بينهما والذي وافقت عليه الأمم المتحدة في ٢٢ صفر ١٣٧٠ هـ (٢ كانون الأول ١٩٥٠ م)، وأن الاحتلال العسكري لأريتريا هو اعتداء صارخ على شعب إفريقيٍ مسلمٍ مسالم.

٢ - يستنكر المؤتمر بشدّة المظالم التي ترتكبها حكومة الحبشة ضدّ الشعب الأريتري المسلم الذي يُطالب بحريته واستقلاله، ويُناشد الضمير العالمي للتدخّل السريع، ووقف المجازر، وانتهاك حرمة الأماكن الدينية، وحرق المنازل والمزارع، وتشريد الأهالي من بيوتهم، وهو أمر يُنافي الإنسانية، ويُناقض ميثاق الأمم المتحدة، ومبادىء حقوق الإنسان.

٣ - يحثّ المؤتمر الدول الإسلامية، والمحبة للسلام، وخاصةً الدول الإفريقية المستقلة بتأييد الشعب الأريتري في نضاله المشروع، وتبنّي قضيته

لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية للعمل على جلاء القوات الحبشية، وتمكين الشعب الأريتري من ممارسة حقه في تقرير مصيره، ويلفت المؤتمر النظر إلى أن استمرار الاعتداء، وسكوت الدول الإفريقية عليه يعطي الاستعمار حجةً في الاستمرار ما دامت بعض الدول الإفريقية تستعمر أشقاءها من الشعوب الإفريقية المجاورة، وتنكر عليها حقها في تقرير المصير، بينما تدّعي في الوقت نفسه مطالبتها بحق تقرير المصير للشعوب التي لم تتحرّر بعد في إفريقية.

٤ – يوصي المؤتمر جميع الدول الإسلامية والدول الصديقة المناصرة لحرية الشعوب بأن تُجنّد وسائل النشر والإعلام التي لديها جميعها من أجل تنوير شعوبهم، وشعوب العالم، وإفهامهم حقيقة النضال الأريتري.

ورغم هذه المؤتمرات المتعددة، وهذه القرارات الواضحة فإن القضية لم تتحرك من مكانها، ولم يستمع أحد لها وذلك لأن:

أولاً: الدول غير جادة في تنفيذ هذه القرارات، فلا تستعمل لغة التهديد، ولا تُعلن استعدادها للمواجهة بل على العكس يكون تصرّف فردي دائم لاسترضاء دولة الحبشة، وحكومتها، وخاصةً الامبراطور، ولطالما كانت علاقات الامبراطور حسنةً بالرئيس المصري جمال عبدالناصر صديق أعداء الإسلام، بل هم أصدقاؤه الوحيدون، (مكاريوس، نهرو، تيتو، نكروما، لومومبا، تمبري، هيلا سيلاسي)، وتمنع هذه الدول طباعة كل ما يتعلّق بالقضية الأريترية. وهذا ما يدعو حكومة الحبشة لعدم إلقاء أي اهتمام بهذه المؤتمرات وقراراتها، ولا تُعيرها بالاً، ولا تعدّها أكثر من كلامٍ يلقى في الهواء، ولا يفيد شيئاً.

ثانياً: الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقف ضدّ مصالح دولةٍ نصرانيةٍ تُعلن صراحةً نصرانيتها، وخاصةً إن كانت مصالحها تُواجه قضيةً إسلاميةً، كما هي الحال هنا، فالبابوية والكنائس تبدي رأيها، ولو خالفته الدول الكبرى لكانت مشكلةٌ كبيرةٌ بين شعوب وحكومات تلك الدول، ومن ناحية

ثانية فهيئة الأمم تسير بتوجيه الدول الكبرى التي هي دول نصرانية متعصّبة، ولكن تُؤدّي دورها تحت مظلّة هيئة الأمم، والنظام الدولي و . . . . وحتى الآن لم يدرك المسلمون هذا ـ مع الأسف ـ وإن عرفوه فالمسؤولون منهم لا يريدون أن يقرّوا بهذا حرصاً على مواقعهم القائمة على دعم الدول الكبرى، ووقف الدعم زوال الموقع والمجيء بحارسٍ جديدٍ يُغطّي هذه المواقف، ويُعلن براءة المتهمين صراحةً، وكأننا لم نسمع كلام الله حيث يقول: ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملّتهم، قل إن هدى الله هو الهدى، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من وليٍّ ولا نصير﴾[1]. تقرير جازم بعدم رضاهم عنا إلا بولائهم واتباعهم.

القضيـة الصوماليـة:

خرجت الحامية المصرية من هرر في مطلع عام ١٣٠٢ هـ (تشرين الأول ١٨٨٤ م)، وعادت السيطرة إلى الأمراء المحليين، أو بالأحرى حدث فراغ سياسي، واستطاعت الحبشة أن تدخل إمارة هرر بتحريضٍ من بريطانيا التي عملت على إيجاد ذلك الفراغ مقابل أن تشترك الحبشة بالقضاء على دولة المهدي في السودان. وقد عيّن الامبراطور (منليك الثاني) أول حاكمٍ حبشي على إمارة هرر، وهو (ماكونين)، وبدأ يتوسّع بمساعدة الدول الأوربية النصرانية حتى ضمّ منطقة (الأوغادين) إليه، وذلك مكافأةٌ للامبراطور (منليك الثاني) على موقفه من الحركة المهدية.

عقد إمبراطور الحبشة عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) معاهدةً مع فرنسا في أديس أبابا لرسم الحدود بين جيبوتي (الصومال الفرنسي) وبين منطقة الأوغادين، ثم عقد معاهدةً أخرى مع إيطاليا عام ١٣٢٦ هـ (هـ ١٩٠٨ م) لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالي وبين منطقة الأوغادين، واتفقا أن

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٠.

يكون خط الحدود موازياً لساحل المحيط الهندي، ويبعد عنه مسافة ١٨٠ ميلاً. وكانت الحبشة قد دخلت المنطقة بالتآمر مع بريطانيا دون موافقة الأهالي، وكان يرعى فيها ما يقرب من مائتي ألف من الرعاة الصوماليين، وصاحب هذه العملية حركة تهجيرية واسعة قوبلت من الشعب الصومالي بثورة عارمة حمل راية الجهاد فيها محمد بن عبدالله حسن الذي أُطلق عليه «أسد الصحراء»، وقاوم الاستعمار النصراني، واستمرّت حركته مدة اثنتين وعشرين سنةً، ظهرت فيها بطولات رائعة، وتضحيات لا زالت مضرب الأمثال.

وعندما احتلت إيطاليا الحبشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) أعلن موسوليني إعادة إقليم الأوغادين إلى الصومال الإيطالي بعد ضم الحبشة إلى إيطاليا. ولما انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ودخلت إنكلترا الصومال الإيطالي عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) عن طريق (كسمايو) أقرت بريطانيا هذا التدبير، وعقدت اتفاقاً مع الحبشة نصّ على اعتبار إقليم الأوغادين منفصلاً عن الحبشة، وتتولّى بريطانيا إدارته، ثم جُدّد هذا الاتفاق عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م). وعندما بعثت دول الحلفاء المنتصرة مندوبيها إلى (مقديشو) عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٦ م) لمعرفة رغبات الشعب الصومالي أجمع الأهالي على أن تتولى الدول الكبرى إدارته تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنواتٍ تنتهي بالاستقلال التام، وعمدت بريطانيا إلى مؤامرةٍ شبيهةٍ بما فعلته في فلسطين، إذ سحبت قواتها من الإقليم الموضوع تحت وصايتها، ومهّدت لدخول قوات الحكومة الحبشية إليه بعد اتفاقيةٍ سريةٍ عقدتها مع حكومة الحبشة عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م). وهكذا تم فعلاً ضم هذا الإقليم الصومالي إلى الحبشة تحت سمع هيئة الأمم المتحدة التي تسير بتوجيهٍ نصراني، وتحت بصرها.

لقد قررت الحبشة أن تخضع هذا الإقليم بالحديد والنار حتى يخنع أهله، وينضووا تحت حكمها قهراً وغصباً، وارتكبت في سبيل ذلك أبشع الجرائم، واستخدمت الوسائل الممكنة كلها لمقاومة رغبات الصوماليين في

التحرر من الحكم النصراني، والانضمام إلى الوطن الأم، فأغلقت مكاتب حفظ القرآن الكريم، وعدّت تعليم اللغة العربية جريمةً يُعاقب عليها القانون، وقامت بأعمال الاعتقال والنفي، ورفضت أية مفاوضةٍ على مبدأ تقرير المصير، وفي هذه الظروف الرهيبة قامت حركة مسلحة بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٨٣ هـ (١٤ تموز ١٩٦٣ م) بقيادة الشيخ مختل طاهر، وتشكّلت حكومة موقتة، ومجلس أعلى لقيادة الثورة. وتمكنت هذه الحركة أن تُلحق هزائم كبيرةً بالجيش الحبشي، وأن تحتلّ عدداً من القرى والمناطق المحيطة بمدينة هرر، واستطاعت تعطيل الخط الحديدي الذي يصل بين مدينتي «ديرداواه» و«عواش»، ووقف اليهود والنصارى ممثلين بدولهم وبإشراف الأمم المتحدة إلى جانب الحبشة في محاولتها إفناء هذا الشعب المسلم. وقد اشترك الضباط اليهود في المعارك التي دارت بين القوات المسلمة وبين الجيش الحبشي الذي يخضع لتدريب الضباط اليهود، ويسير حسب الخطط التي يضعونها له، وقد أعارت دولة اليهود في فلسطين ثلاثة آلاف خبيرٍ عسكري، يعملون بمختلف القطاعات، هذا بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تتلقاها الحبشة من دولة اليهود، ومن الدول الاستعمارية النصرانية، والمسلمون ينظرون إلى هيئة الأمم المتحدة لتساعدهم ضدّ أبناء عقيدتها فماذا يتوقّعون؟!

ولم تكتف الحبشة بإقليم الأوغادين بل كانت تطمع بضمّ الصومال كاملاً إليها لتنتقم من المسلمين الذين كانوا في يوم من الأيام يُحاربون الأحباش النصارى. وفي الوقت نفسه فهي تخشى من قيام دولةٍ مسلمةٍ على حدودها الشرقية تستطيع دعم الأكثرية المسلمة المستضعفة التي تعيش في الحبشة. وعندما كانت المفاوضات قائمةً بين الصوماليين والإنكليز من أجل الاستقلال، وتوقّفت هذه المفاوضات لأسبابٍ سياسيةٍ تعود إلى اختلاف وجهات النظر، هدّدت الحبشة بالتدخّل بالقوة فيما إذا استقلّت الصومال، وحشدت جيوشها على الحدود الصومالية. وعندما عُقد مؤتمر القمة للدول الإفريقية في أديس ابابا طرحت الصومال المنازعات الإقليمية مع الحبشة

غير أن المؤتمر لم يناقش الأسباب الجوهرية لتلك المنازعات بل اهتم بالشؤون التي تهمّ المؤتمر عامةً.

وقد بحث قضية منطقة الصومال في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مقديشيو ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) والذي أشرنا إليه سابقاً، وقد جاء في البند الخامس عشر من القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية ما يأتي: «إن بلاد الصومال وحدة جغرافية متكاملة اقتصادياً وسياسياً، ومواطن لشعبٍ واحدٍ يدين بدينٍ واحدٍ، وله تاريخ واحد، ولغة واحدة، وتقاليد وعادات واحدة، لكن حدود الصومال الحاضرة ليست حدوده الطبيعية الحقيقية، بل هي حدود مصطنعة أقامها الاستعمار في ظلّ حكمه الغاشم عندما شعر بأن بقاءه في إفريقية وشيك الزوال، ولذا ألحق الإنكليز أجزاء من الصومال بالحبشة، وأخرى بكينيا، واحتفظت فرنسا بالجزء الشمالي من الصومال، وهو المسمّى بالصومال الفرنسي [استقل بعدئذٍ باسم جيبوتي] رغم تخليها عن مستعمراتها الإفريقية.

ومع أن الإنكليز أجروا استفتاءً فيما يسمّى بالصومال الكيني [الذي ألحقوه بكينيا] حينما كانت هي نفسها تحت الاستعمار الإنكليزي، وكانت النتيجة هي الإجماع على الالتحاق بالوطن الصومالي الأم، لم يعمل الإنكليز بمقتضى هذا الاستفتاء، وأصرّوا على بقاء هذا الجزء ملحقاً بكينيا كي يبقوا للجمهورية الصومالية مشكلة حدودٍ دائمةٍ مع جيرانها الإفريقية، وهذا أسلوب معروف للاستعمار في وضع المشكلات الدائمة للشعوب المستعمرة، كما فعل الإنكليز في ضمّ جزءٍ من غربي الصومال إلى الحبشة مما يُسمّم علاقات التعايش السلمي بين الدول الإفريقية نفسها. [القضية أبعد من ذلك بكثيرٍ إنها حرب صليبية صريحة لمن يدرك].

ومن ذلك تبيّن أن تمسّك الحبشة وكينيا بالحدود الصومالية المصطنعة التي أقامها الاستعمار موقف عدواني وغير شرعي يحرم الشعب الصومالي من حقوقه الطبيعية في الوحدة الوطنية، ويجعل أجزاءه منه تتعرّض للاضطهاد والإبادة في ظلّ حكمٍ أجنبيٍ غاشمٍ.

ومن جهة أخرى ثبت للمؤتمر مما سمعه من بيانات الوفود الإفريقية من مختلف الجهات ومن عدة مصادر موثوقة أن الحبشة وكينيا تقومان بأعمال إبادةٍ جماعية لمسلمي الحبشة، والصومال المحتلّ، وأريتريا تتسم بطابع التعصّب وأبشع صور الاضطهاد الديني مما يعدّ من الجرائم الدولية، ويتنافى مع أوضح وأبسط المبادىء الإنسانية، والأديان السماوية، ومع العقيدة النصرانية، وذلك تنفيذاً للبرنامج التوسعي الاستعماري على حساب الجيران الأفارقة أنفسهم لذلك يقرر المؤتمر ما يلي:

١ - يُؤيّد مؤتمر العالم الإسلامي تأييداً كاملاً الحقوق المشروعة للصومال في تحقيق الوحدة الكاملة للأراضي الصومالية، ويُطالب كلاً من فرنسا، والحبشة، وكينيا بإعطاء الصوماليين في المناطق التي تحتلها كل من هذه الدول حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وميثاق حقوق الإنسان، ويُناشد المؤتمر الدول الإسلامية، والدول المحبة للسلام، والضمير الإنساني الحرّ مساندة الصومال بكل الوسائل لتحقيق هذه الغاية الإنسانية.

٢ - يستنكر المؤتمر بشدةٍ حملات الإبادة الجماعية، والأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الحبشية والكينية ضدّ الآمنين العزّل من المسلمين، من تقتيلٍ وتحريقٍ للآدميين، والمواشي، وإتلافٍ للممتلكات، ويُناشد الهيئات الإنسانية، والدولية كهيئة الأمم، ومنظمة الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، وغيرها التحقيق في الأمر، وإسعاف المنكوبين، كما يُحذّر الحكومتين الحبشية والكينية من نتائج الاستمرار هذه الحملات.

٣ - مطالبة الحكومات الثلاث (الحبشية، والكينية، والفرنسية) بالإفراج عن المعتقلين حالاً.

٤ - يستنكر المؤتمر حكم الضغط والإرهاب الاستعماري وقمع حركات التحرر الوطنية بالقتل والسجن والنفي مما تمارسه فرنسا فيما يسمى «الصومال الفرنسي»، ويُناشد المؤتمر فرنسا أن تحقق سياستها الجديدة التي

أعلنت أنها ترمي إلى تصفية الاستعمار، وإقامة علاقات حسنة مع الدول الناشئة، وأن تعطي الشعب الصومالي فيما يسمى (الصومال الفرنسي) حق تقرير مصيره بالاستقلال أو الانضمام إلى الوطن الأم».

وجاء في البند السابع عشر من القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية ما يلي: «استمع المؤتمر بمزيد من الألم إلى بيانات أعضائه بشأن سوء معاملة السلطات الحبشية للمسلمين الوطنيين فيها، وما يلقونه من اضطهاد بالغ، وإهمال وحرمان من حقوقهم المدنية، والسياسية، والاجتماعية، كمنعهم من المشاركة في الوظائف العامة، والجيش، أو تأليف الجمعيات الدينية والثقافية وغير ذلك، وإغلاق المدارس الإسلامية القرآنية، والضغط عليهم بوسائل شتى من قتل، وتعذيب، ومصادرة أموال لإكراههم على ترك دينهم، وتهديد من يبوح من المواطنين بما يلقونه من أذى ومظالم بالقتل طمساً لمعالم هذه الأعمال وآثارها إذا أريد التحقيق فيها، وغير ذلك مما يدهش السامع لوقوعه في هذا العصر في ظل الأمم المتحدة، ومقر منظمة الوحدة الإفريقية، ودولة تدين بالنصرانية، وهيئة تأمر تعاليمها بالسلام والمحبة الإنسانية حتى للأعداء.

والمؤتمر يأسف بالغ الأسف أن تنكر السلطات الحبشية لصلات الودّ والصداقة التي قامت بين الحبشة والمسلمين منذ نشأة الإسلام الأولى، حيث كانت لهم موئلاً وملجأً ضد البغي والاضطهاد الوثني، وأن تعمد هذه السلطات إلى أن تتبنّى بدلاً من المستعمرين سياسة التمييز العنصري الديني في القارة الإفريقية التي عانت الأهوال الجسام من هذا التمييز، وما زالت دولها، ومعها العالم الحر أجمع تتنادى إلى استئصاله والقضاء عليه.

والغريب جداً أن تتمادى السلطات الحبشية في هذه الأعمال المنافية للإنسانية والأديان تجاه المسلمين المواطنين الذين يبلغون أكثر من ٦٠٪ من سكانها، بينما تلقى حكومة الحبشة ورئيسها مزيد التقدير والتعظيم من الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة، وتمتع النصارى في البلاد الإسلامية

والعربية بالحرية الكاملة والمساواة والتسامح وفقاً لتعاليم الإسلام. لذلك كله يقرر المؤتمر:

١ ـ استنكار هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الحبشية ضد المسلمين المواطنين فيها.

٢ ـ تحذير السلطات الحبشية من الاستمرار في هذه السياسة غير الإنسانية، التي تؤدّي إلى العداء المستحكم بينها وبين الدول الإسلامية والعربية والدول المحبة للحق والعدالة والحرية في العالم.

٣ ـ تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الحبشيين في الحقوق والواجبات.

٤ ـ الطلب من هيئة الأمم المتحدة، عملاً بميثاقها، وبشرعة حقوق الإنسان أن ترسل لجنة تحقيق برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة مع ممثلين من الدول الإسلامية، والفاتيكان، والكنيسة الأرثوذكسية في الشرق، ومن ينتدبه هذا المؤتمر من أعضائه.

٥ ـ دعوة الدول الإسلامية والعربية في العالم إلى الاتصال بالسلطات الحاكمة في الحبشة لإقناعها بالعدول عن سياستها العدوانية لمسلمي الحبشة، ومطالبتها بضمان حقوق المسلمين الدينية، والمدنية، والسياسية، والاجتماعية، ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

٦ ـ تفويض مكتب المؤتمر الدائم بمتابعة هذه القضية على الصعيد الدولي، واتخاذ كل إجراء ممكن في هذا الموضوع.

وكذلك فإن المؤتمر الإسلامي العام قد بحث قضية المسلمين في الحبشة، وجاء في قرارات دورته الثانية المنعقدة بمقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة بدءاً من ١٥ ذي الحجة ١٣٨٤ هـ ـ ٢٢ ذي الحجة الموافق (١٧ نيسان ١٩٦٥ م ـ ٢٤ نيسان من العام نفسه) ما يأتي:

إن المصادر المتعددة شهدت لدى المؤتمر، وأكدت ما يلقاه

المسلمون في الحبشة من اضطهادٍ بالغ، وإهمالٍ، وحرمانِ أكثرهم من حقوقهم المدنية، والسياسية والاجتماعية، ومن الوظائف العامة ذات الأهمية من مدنيةٍ وعسكريةٍ، والتمثيل النيابي، والحدّ من حريتهم في تأليف الجمعيات الدينية، والثقافية، والتعليم المدني، والضغط عليهم بوسائل شتّى من الإرهاب لإكراههم على ترك دينهم، أو إبقائهم في حالة الجهل، والضعف، والتخلّف، وتهديد من يبوح من المواطنين بما يلقونه من أذى ومظالم طمساً لمعالم هذه الأعمال وآثارها إذا أُريد التحقيق، وغير ذلك مما يُدهش السامع لوقوعه في هذا العصر، في ظل هيئة الأمم المتحدة، ومقرّ منظمة الوحدة الإفريقية، ودولة تدين بالنصرانية التي تأمر تعاليمها بالسلام والمحبة الإنسانية حتى للأعداء.

والمؤتمر يأسف بالغ الأسف لما بلغه من أن السلطات الأثيوبية تتبنّى سياسة التمييز العنصري الديني في القارة الإفريقية التي عانت الأهوال الجسام من هذا التمييز، وما زالت دولها ومعها العالم الحرّ أجمع تنادي وتدعو إلى استئصال هذا الداء الوبيل والقضاء عليه.

والمؤتمر يستغرب هذه الأعمال المنافية للإنسانية والأديان تجاه المسلمين الذين هم أكثرية سكانها بينما تلقى الحكومة الأثيوبية ورئيسها مزيد التقدير والتعظيم من الدول الإسلامية عامةً والعربية خاصةً لهذا كله يُقرّر المؤتمر:

١ – استنكار هذه الأعمال التي تقوم بها السلطات الأثيوبية ضد المسلمين المواطنين فيها خلافاً لما تقتضيه سوابق الصلات التاريخية القديمة الكريمة التي قامت بين المسلمين وحكام الحبشة في الماضي.

٢ – تنبيه وتحذير السلطات الأثيوبية إلى أن الاستمرار في هذه السياسة غير الإنسانية سيُؤدّي إلى استحكام العداوة بينها وبين الدول الإسلامية والدول المحبة للحق والعدالة والحرية في العالم.

٣ – مناشدة الحكومة الأثيوبية تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين في الحقوق والواجبات.

٤ – الطلب إلى جميع الدول الإسلامية والصديقة المحبة للسلام أن تُثير هذه القضية في الأمم المتحدة، وتطلب إليها التدخّل لوضع حدٍّ لهذا الاضطهاد الديني بصورة تضمن لمسلمي أثيوبيا حقوق المواطن الكاملة.

٥ – دعوة الحكومات الإسلامية والعربية في العالم إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الحكومة الأثيوبية بحسب معاملتها مع دولة اليهود في فلسطين، وبحسب سياستها الاضطهادية للمسلمين فيها.

٦ – إبلاغ هذا القرار إلى حكومة أثيوبيا، ومطالبتها باسم المؤتمر بالعدول عن سياستها العدوانية للمسلمين لضمان حقوقهم الدينية، والمدنية، والسياسية، والاجتماعية، ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

قضية الصومال:

اطلع المؤتمر على التقارير الواردة إليه من مصادر معتمدة من أجزاء الصومال الثلاثة التي تحتلها الحبشة، وكينيا، وفرنسا، وعلم ما تضمّنت هذه التقارير الهامة عن كيفية تقسيمها العدواني بمؤامراتٍ استعماريةٍ، وحرص الاستعمار على تمزيق وحدة الشعب الصومالي المسلم تنفيذاً لأغراضه الاستعمارية والصليبية الحاقدة، وأخذ المؤتمر علماً بالفظائع المنافية لأوليات المبادىء الإنسانية في سبيل تنفيذ هذا المخطط العدواني على الصومال، وإبقاء السيطرة الاستعمارية عليه، فقرر المؤتمر ما يلي:

أولاً: يُؤيّد المؤتمر الإسلامي العام تأييداً كاملاً الحقوق المشروعة للصومال في تحقيق الوحدة الكاملة للأراضي الصومالية، ويُطالب كلاً من: فرنسا، وأثيوبيا، وكينيا بإعطاء الصوماليين في المناطق التي تحتلها كل من هذه الدول حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة

الإفريقية، وحقوق الإنسان. ويناشد المؤتمر الدول الإسلامية، والدول المحبة للسلام، والضمير الإنساني الحر مساندة الصومال لتحقيق هذه الغاية الإنسانية، والحصول على حقوقه المشروعة.

ثانياً: يستنكر المؤتمر بشدّة حملات الإبادة الجماعية، والأعمال غير الإنسانية التي ترتكبها القوات الأثيوبية والكينية ضد المسلمين الصوماليين العزّل من تقتيلٍ، وتحريق للآدميين، والمواشي، وإتلاف الممتلكات، ويناشد الهيئات الإنسانية الدولية، كهيئة الأمم المتحدة، وهيئة الهلال الأحمر، ومنظمة الصليب الأحمر، وغيرها التحقّق في الأمر، وإسعاف المنكوبين، وهم يحذّرون الحكومتين الحبشية والكينية من نتائج استمرار هذه الحملات.

ثالثاً: يطالب المؤتمر الحكومات الثلاث أثيوبيا، كينيا، فرنسا بالإفراج عن المعتقلين المسلمين من سياسيين ومدنيين حالاً.

رابعاً: يستنكر المؤتمر حكم الضغط والإرهاب الاستعماري لقمع حركات التحرر الوطني بالقتل، والسجن، والنفي مما تمارسه فرنسا فيما يُسمّى بالصومال الفرنسي، كما يناشد المؤتمر فرنسا أن تحقق سياستها الجديدة التي أعلنت أنها ترمي إلى تصفية الاستعمار، وإقامة علاقات حسنة مع الدول الناشئة، وأن تعطي الشعب الصومالي فيما يُسمّى بالصومال الفرنسي حق تقرير المصير.

خامساً: يكلف المؤتمر رابطة العالم الإسلامي بالتحقيق فيما يجري في المناطق الصومالية المحتلّة بالوسائل المستطاعة كلها للوقوف على ما يُعانيه المسلمون هناك، وما يتعرّضون له من إرهابٍ، وحملات إبادةٍ لكي يعلن ذلك على الرأي العام الإسلامي ليكون على بيّنةٍ من الفظائع غير الإنسانية التي ترتكبها الدول الاستعمارية في المناطق الصومالية التي تحتلّها، وليسهم في إنقاذ الشعب الصومالي المسلم من الاضطهاد الذي يُعانيه.

ولكن هذه المؤتمرات لم تؤدِّ أي دورٍ، ولم يكن لها أي أثر لأن:

١ً - هذه الدول المحتلّة إنما تعتمد على هيئة الأمم التي تسير بتوجيهٍ نصراني، حسب ما تراه الدول الكبرى الاستعمارية النصرانية. لذا لم تبالِ، ولم تهتم بأية قراراتٍ، أو أي كلامٍ، أو أي استنكارٍ ومناشدةٍ فكله كلام يذهب في الهواء.

٢ً - هذه الدول المشاركة في المؤتمرات والتي تصدر القرارات، وتستنكر، وتناشد، و... تتعاون مع الدول التي تستنكر أعمالها أشدّ تعاون فلو كانت صادقةً لقطعت العلاقات معها، ولاتخذت إجراءاتٍ ضروريةً، وحاسمةً تجبر المعتدي على الوقوف عند حدّه.

٣ً - هذه الدول المشاركة في المؤتمرات مرتبطة بالدول الكبرى الاستعمارية التي وراء هذه الأعمال، ومشاركة في هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولم تقاطعها احتجاجاً.... فكيف يسمع كلامها؟.

السلطة المركزية:

منذ خروج الطليان من الحبشة عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١م) والسلطة تبذل جهوداً كبيرةً من أجل إقامة حكومةٍ مركزيةٍ تبسط سلطانها على الأقاليم كافةً، غير أنها تجد أمامها أمراً يكاد يكون مستحيلاً لأسبابٍ كثيرةٍ منها:

١ - إن هذه الجهود هدفها الأساسي فرض سلطان الأسرة المالكة، وهذا ما يجعلها تصطدم بالمقاومة في بقية الأقاليم، وخاصةً في (تجره) و(جوجام) و(أوغادين).

٢ - ضعف النظام الاتحادي مع أريتريا، ورغبة الحبشة في الاندماج الكلي، وهذا ما قامت به فعلاً، وأخذت تفرض أشدّ أنواع الضغط على المعارضين، على حين أن أريتريا تهدف إلى الاستقلال، والتخلّص من الظلم، والاستعباد، والاستعمار الحبشي.

٣ ـ سوء الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، وسيطرة الإقطاع، وانتشار الفقر، والجوع، والجهل بشكلٍ مخيف، مما يجعل بعض المتنورين يفكرون في تغيير الوضع القائم.

٤ ـ التحكّم بالمسلمين رغم أنهم الأكثرية، ويشهد الأحباش بذلك رغم أنهم يحاولون الإقلال من شأن المسلمين وأعدادهم. فقد وزّعت الحكومة الحبشية منشوراً بمناسبة المعرض الدولي الذي أُقيم في مدينة (أديس أبابا) عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) ـ للدعاية لنفسها ـ تحت عنوان «الكنائس والمؤسسات الخيرية» جاء فيه: «ولو أن أثيوبيا معروفة كأمّةٍ نصرانيةٍ إلا أن تسامحها الديني جدير بالاعتبار، فالمسلمون هنا لا يقلون عدداً عن النصارى، ويتمتعون بحرية العبادة دون تمييز»، والواقع أن المسلمين يومذاك كانوا لا يقلّون عن اثني عشر مليوناً بينما لا يزيد النصارى على ستة ملايين، وما بقي من سكان الحبشة، وهو قرابة المليونين فهم من الوثنيين واليهود.

واعترف كذلك بهذه الحقيقة كل من الكاتب الأمريكي (جون جنثر) في كتابه «داخل إفريقية» والمؤرِّخ الإنكليزي (ترمنغهام) في كتابه «الإسلام في الحبشة» إذ يقولان عن المسلمين «وعلى ذلك فهم يُبعدون عن الوظائف، فلم يحدث في تاريخ الحبشة الحديث أن وُظِّف وزير مسلم، أو نائب وزير، أو مدير، أو أمين سر، أو حتى بوّاب مسلم في وزارة من وزارات الحبشة الخمس عشرة. وفي الجيش الحبشي كله لا يوجد من المسلمين ما يعادل واحد بالألف، وإن وجدت هذه النسبة الضئيلة فرضاً فلا بدَّ أن يكونوا قد ألحقوا لاعتباراتٍ خاصةٍ حيث يُكلّفون بأحقر المهمات. أما في صفوف الضباط فمن المستحيل أن تجد ضابطاً مسلماً واحداً في الجيش الحبشي كله، أو في الشرطة جميعها. وسياسة التنصير قائمة في الحبشة، وتتجلّى في إغلاق المعاهد الدينية جميعها، والمدارس الإسلامية، وسجن العلماء والمدرسين المسلمين، ومنع الكتب الدينية الإسلامية، وكذلك جميع المطبوعات العربية، وإرهاق المسلمين بالضرائب الفادحة، وانتزاع

أراضيهم، ومنعهم من الوظائف، ويقصد من هذا كله إجبار المسلمين للجوء إلى الديانة النصرانية، ثم هناك إجبار الأئمة المسلمين للدعاء للامبراطور على المنابر، وقد سجن الحاج عمر إمام جامع «ديرداوا» عندما رفض الدعاء في شهر رمضان عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م). ويعدُّ النصارى أنفسهم محور الوطنية الحبشية، وأن المسلمين غرباء، ولا يمكن أن يكونوا ضمن الوطنية الحبشية إلا إذا اعتنقوا النصرانية. وإن المدارس الحكومية تشنّ حرباً صليبيةً على المسلمين، وتكتب عن رسول الإسلام ما يخجل عن ذكره السوقة، لذا فالطلاب المسلمون قد أعرضوا عن هذه المدارس. كما أن الأحباش يُضيّقون على المسلمين، ويسدّون في وجوههم كل السبل التي تؤدّي بهم إلى الثقافة، وقد فرض هيلا سيلاسي دخول المنصّرين إلى المقاطعات الإسلامية جميعها، وفُتحت مراكز التنصير في كل مدينةٍ وقريةٍ إسلاميةٍ، كما بُنيت الكنائس بشكل لا يتصوره عقل، وعند مدخل كل مدينةٍ إسلاميةٍ يجب بناء كنيسةٍ.

ونتيجةً للظلم الواسع، والاضطهاد الشامل، ولهذه التعسّفات الوحشية كان لا بدّ من وجود بعض ردود الأفعال التي تؤدّي في النهاية إلى أسوأ العواقب، وأوخم النتائج، والتي يندى لها جبين الإنسانية، ومن هذه النماذج.

مذبحة في مقاطعة القراقي:

بعد عامٍ من عودة هيلا سيلاسي إلى الحكم أي في عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وبعد أن أتمّ استئناف برامجه لتنصير المسلمين جاءت الهيئات التنصيرية السويدية بإيعاز منه إلى منطقة (القراقي) الإسلامية، والتي لا يوجد فيها نصراني واحد، أو يهودي، أو وثني، إذ لا يوجد فيها إلا مسلمون، فهبَّ شيخ المقاطعة عبد السلام يطالب عن طريق القانون منع دخول المنصّرين إلى هذه المقاطعة الإسلامية تجنّباً لما قد يحدث من أضرار لأولئك المنصّرين لعدم وجود الوعي الكافي عند السكان، فاتهمت

السلطات الحبشية بأنه يُثير العدوان على المتنصّرين، وزجّت به في السجن، وعند ذلك احتشد المسلمون في تلك المقاطعة أمام بيت الحاكم الأمهري، وطلبوا منه الإفراج عن الشيخ، فأغلظ لهم في القول، وهدّدهم بإطلاق النار عليهم إذا لم يعودوا إلى منازلهم، ولكنهم رفضوا العودة، وطلبوا منه التفاهم، فدخل إلى قصره بعد أن أمر جنوده بأن يتصرّفوا تصرّفاً حازماً، وأخذ الجنود يضربون المسلمين العزّل بأعقاب البنادق تلاه إطلاق النار، وما هي إلا لحظات حتى تفرّق المجتمعون مخلّفين وراءهم عشرات القتلى والجرحى، وقُضي على الشيخ في السجن بطريقة غامضة، فانتقم الأهالي بإحراق مراكز التنصير، فانتقم منهم الإمبراطور هيلاسيلاسي بمنح أراضيهم الزراعية للمتنصّرين، وتشرّد من نجا من الرصاص بعد أن انتزعت أراضيهم التي هي مصدر حياتهم، وأصبحت تلك القرية نصرانيةً بعد أن كانت مسلمةً خالصةً.

تدمير قرية يجو:

في شهر صفر من عام ١٣٦٧ هـ (كانون الأول ١٩٤٧ م) رفض المسلمون في قرية (يجو) أعمال السخرة في مزارع الإقطاعيين الأحباش، كما رفضوا دفع ضريبة الكنيسة المتزايدة، من أجل بناء الكنائس ومراكز التنصير لمحاربة الإسلام، فأُبيدت قرية (يجو) أسوأ إبادة، بعد أن أُحرقت مساجدها، وزُجّ بعلمائها في سجن (ألم بقا) ومعناه نهاية الحياة.

مأساة هرر:

في عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) هبّت هرر تُطالب بحقوقها العادلة، فجهّزت له الحكومة ثلاثة ألوية من الجيش، اقتحمت المدينة، وعملت فيها السلب والنهب، فصودرت المتاجر، والمزارع، والمدارس، واعتقل الآلاف، فامتلأت السجون، وأُقيمت محاكم التطهير، وأُخذت أوقاف المساجد، وأُبعد الزعماء، وتعرّض الناس لأشدّ أنواع العذاب، وكان التعذيب وحشياً لم يقتصر على إطفاء السجاير في الأجساد أو تعرّض الناس

للشمس اللافحة في حالةٍ من الجوع والظمأ الشديدين، وقد وُضعت على مقربةٍ منهم براميل من الماء والطعام، أو هتك الأعراض على مرأى من الأزواج والآباء، أو العبث في ظهورهم بالسياط بل تعدّاه إلى دقّ خصيات الرجل بأعقاب البنادق، وإلى قذفهم بين أسلاكٍ شائكةٍ تمزّق أجسادهم، والجنود يتلذذون بذلك المنظر الوحشي. واستُخدمت وسائل التعذيب كلها في الاستجواب. واستمرّت هذه الأعمال البشعة سبعة أشهرٍ كاملةٍ، قُتل فيها من قُتل، هلك من هلك بسبب الجوع، والبرد، والتعذيب.

ثم هناك المآسي الكثيرة منها سبي النساء، وتنصيرهن، والإعدام بالمئات. وعندما تقوم حركة تُعطي الحكومة العفو والأمان، فإذا وضعت السلاح إذ يُعدم كل من اشترك فيها، وتنزع مزارع المشتركين كافةً، وتسبى النساء عامةً من كل قريةٍ اشترك أحد أبنائها ولو كان واحداً فقط. وإذا كانت القرية مسلمةً خالصةً فينسب إليها اشتراك أحد أبنائها بحركةٍ، أو المناداة بالانضمام إلى الصومال، وعندها تطبّق عليها العقوبات المعروفة.

قد تتعرّض بعض الصحف الأجنبية إلى هذه المآسي ببعض عبارات لها، وقد ترد على لسان الكتاب بعض الفقرات عنها، أما الصحافة الإسلامية فهي غلف القلوب، صمّ الآذان، عمي الأبصار لم تسمع بها، إذ تخشى أن تُتهم بتأييد المسلمين، وتُصنّف مع الصحف الرجعية، أو أن تُصيبها غضبة المستعمرين النصارى وحراسهم في هذه البلدان.

السياسة الخارجية:

كانت الحبشة تطمع في جنوبي السودان، وتعمل على فصله عن الشمال، وتؤيّدها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وتبثّ الدعاية لذلك بعض الإرساليات التنصيرية، وكانت الأسلحة والإمدادات تصل إلى الانفصاليين في جنوبي السودان عبر الأراضي الحبشية.

وتظنّ الحبشة أن الحركات ضدّها في (الأوغادين) و (أريتريا) إنما هي نتيجة دفع وتغذية المسلمين في الصومال والسودان، لذلك ترى أن لا بدّ

من القيام بحركةٍ تجعل السودان يضطر لترك مساعدة الأريتريين. وكذلك منعت تدريس اللغة العربية في المدارس الأريترية جميعها ابتداءً من ربيع الثاني ١٣٨٣ هـ (أيلول ١٩٦٣ م)، كما أمرت إدارة البلديات بإزالة اللافتات المكتوبة بالعربية، واستبدالها بالأمهرية، وأبطلت استخدام العربية في المحاكم الشرعية التي لا يجيد قضاتها لغة أخرى غير العربية، وتهدف الحبشة من كل هذا تنفيذ مخططاتها العدوانية الموضوعة بقصد تمهير الأريتريين ليتعدوا عن دينهم الإسلامي بجهلهم اللغة، غير أن الشعب الأريتري يقاوم بعنفٍ وإصرارٍ سياسة الأحباش، فقد أضرب المدرسون في مدارس أريتريا كلها، وعددهم (١٣٠٩) مدرساً ومدرسةً، في أواخر عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م)، وتضامن معهم الطلاب جميعاً، وفشل المدرسون الأحباش الذين استقدمتهم الحكومة الحبشية من أديس ابابا بسبب تصدّي الطلاب جميعاً لهم في مدارس أريتريا كلها.

تسير الحبشة في فلك المعسكر الغربي عامةً، وانطلقت في خط السياسة الأمريكية بعد أن كانت مرتبطةً ببريطانيا. وللولايات المتحدة قاعدة عسكرية في مدينة (أسمرة)، وقد ألقى (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي تقريراً خطيراً أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب الأمريكي جاء فيه: «إن مصالح أمتنا في القارة الإفريقية مركزه الحبشة، وبعض البلدان الإفريقية الأخرى. ومن هنا كانت الصلة وثيقةً بين جمال عبد الناصر وهيلا سيلاسي.

وكانت أمريكا تعمل دائماً لإبراز أهمية الحبشة في القارة الإفريقية كي تستطيع تنفيذ سياستها الاستعمارية من وراء ذلك، وقد منحت كثيراً، وأنفقت أموالاً ضخمةً حتى تكون (أديس أبابا) مركز منظمة الوحدة الإفريقية.

وتتعاون الحبشة مع الكيان اليهودي في فلسطين تعاوناً وثيقاً، بل إنها تعدّ نفسها دولة اليهود في إفريقية، فقد كانت الأسرة الحاكمة في الحبشة تعدّ نفسها من سلالة بني إسرائيل. وتخرّج ثلاثمائة فدائي من الأحباش في

قاعدة (دقي محاري) التي يديرها خبراء عسكريون من دولة الكيان اليهودي، بعد أن تدرّبوا على حرب العصابات، وتهدف الحبشة إلى الاستعانة بهؤلاء ضد الحركة الأريترية التي عجزت جيوشها النظامية في القضاء عليها. وبلغ عدد الخبراء اليهود في أريتريا سبعين خبيراً، واستقدمت دولة الحبشة عدداً ليس بالقليل من دولة اليهود من خبراء عمليات تركيب الصواريخ التي يصل مداها إلى سبعين كيلومتراً، وتحرق مساحة ثمانية كيلومترات مربعة، وأقام هؤلاء الخبراء مركزاً عاماً لهم في مقر رئاسة الحكومة الأريترية سابقاً في مدينة أسمرة، كما أقاموا معسكراً لهم في مطار مدينة (أقوردات).

التطور السياسي:

قضت الحبشة ما يقرب من ستين عاماً تحت هيمنة الامبراطور هيلا سيلاسي ١٣٣٤ - ١٣٩٤ هـ (١٩١٦ - ١٩٧٤ م)، حيث أصبح وصياً على العرش عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)، ثم ملكاً عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) ثم إمبراطوراً عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) وحكم البلاد طيلة هذه المدة باستثناء زمن الاحتلال الإيطالي ١٣٥٥ - ١٣٦٠ هـ (١٩٣٧ - ١٩٤١ م) إلى أن أُقصي عن الحكم إثر حركة انقلابٍ قامت بها القوات المسلحة ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) في أعقاب حدوث مجاعةٍ، وموجةٍ من التضخم، والبطالة، وبعد تنامي المطالب الداعية إلى إجراء إصلاحاتٍ (ديمقراطية).

كان حكم الامبراطور هيلا سيلاسي حكماً استبدادياً فردياً، غير أنه عزّز فكرة توسعة الأرض الحبشية التي كان قد بدأها الامبراطور منليك الثاني ١٢٨٢ - ١٣٣١ هـ (١٨٦٥ - ١٩١٣ م). ثم ضمّ أريتريا المستعمرة الإيطالية السابقة إلى الحبشة ضمن ترتيباتٍ اتحادية في ذي الحجة ١٣٧١ هـ (أيلول ١٩٥٢ م)، ثم عُدّت إقليماً من الحبشة في ١٧ جمادى الأخرة ١٣٨٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ م). وقضى هيلا سيلاسي نحبه سجيناً لدى السلطة العسكرية الحاكمة في شعبان ١٣٩٥ هـ (آب ١٩٧٥ م).

كانت حركة شعبان ١٣٩٤ هـ (أيلول ١٩٧٤ م) قد تم التخطيط لها من قبل لجنة تنسيق من القوات المسلحة. كانت تُعرف على المستوى الشعبي باسم (درغيو) أي الظلّ، وقد أمسكت اللجنة العسكرية بزمام السلطة المطلقة، وأقامت حكومةً عسكريةً موقتةً بقيادة اللواء (أمان أندوم).

وفي ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٤ م) أُبعد أمان أندوم من السلطة، ثم أُعدم، واستبدلت الحكومة العسكرية الموقتة بمجلسٍ إداريٍ عسكريٍ موقتٍ بقيادة اللواء (تيفري بنتي)، وفي الشهر التالي أعلنت الحبشة دولة اشتراكية.

وفي ربيع الأول ١٣٩٥ هـ (آذار ١٩٧٥ م) أعلن إلغاء النظام الملكي، وتمّ تنفيذ برنامج وطني باسم «أثيوبيا تكدم» أي (أثيوبيا أولاً)، وأعقبه تأميم شركات التأمين، والمصارف، والمؤسسات المالية، والشركات الصناعية الكبرى، والأراضي الريفية، والمدارس، وأُنشئت جمعيات تعاونية للفلاحين، ومجالس صناعية للعمال.

استمرّت اضطرابات واسعة خلال عامين ١٣٩٥ و ١٣٩٦ هـ (١٩٧٥ - ١٩٧٦ م) رغم الإجراءات التي اتخذتها (درغيو) لتخفيف حدة التوتر بإطلاق سراح بعض المعتقلين، وإطلاق الوعود بالعودة إلى الحكم المدني دون تحديد موعدٍ لذلك. ونتج وقوع خلافاتٍ داخل (درغيو)، فأُعيد تنظيمها في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م). إلا أنه في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) قام المقدم (منجستو هيلاي مريام) بإعدام اللواء (تيفري بنتي) ورفاقه المقربين، وحلّ محلّه كرئيسٍ للمجلس الإداري العسكري الموقّت، ورئيسٍ للدولة.

بقيت هناك معارضة للحكومة من جانب مجموعاتٍ سياسيةٍ ومسلحة شيوعيةٍ وغير شيوعية، وذهب ضحية ذلك الآلاف من معارضي الحكم، وألقي الكثيرون في السجن خلال عامي ١٣٩٧ - ١٣٩٨ هـ (١٩٧٧ - ١٩٧٨ م) في برنامج تصفيةٍ أو إصلاحٍ على حدّ تعبيرهم.

وحتى شهر رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) كانت (درغيو) تتلقى المساعدة من الحركة الاشتراكية لكل أثيوبيا الماركسية، غير أنها فيما بعد شكلت حزبها الخاص بها (أبغوت سيدد) أي اللهب الثوري، والذي حاول الحصول على تأييد المدنيين واستقطاب بعض الزعماء إليه. غير أن التجمعات السياسية جميعها قد استبعدت في مطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) عندما شُكّلت لجنة لتنظيم حزب الشعب العامل لأثيوبيا.

عقدت اللجنة المركزية لحزب الشعب العامل والتي كان يُهيمن عليها العسكريون أول مؤتمرٍ لها في شعبان ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م)، وعقد المؤتمر الثالث للحزب في ذي الحجة ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٤ م) حينما تمّ رسمياً تشكيل حزب عمال أثيوبيا الذي حلّ محلّ لجنة تنظيم حزب الشعب العامل ليوافق الذكرى العاشرة للثورة على الإمبراطور هيلا سيلاسي.

انتخب المقدم (منجستو مريام) بالإجماع الأمين العام للحزب، والذي شكل على نهج الحزب الشيوعي السوفيتي، وانتخب المؤتمر أيضاً مكتباً سياسياً للحزب يضمّ أحد عشر عضواً، ولجنةً مركزيةً تتألف من مائةٍ وستة وثلاثين عضواً.

وفي شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) بدأ الإعداد لنقل السلطة بصورةٍ نهائيةٍ من المجلس الإداري العسكري الموقّت إلى حكومةٍ مدنيةٍ، أعلنت مسودة الدستور، وبعد مناقشاتٍ طويلةٍ تمّ إعدادها بصيغتها النهائية، وجرى في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) استفتاء شعبي عليها، وحصلت على تأييد ٨١٪ من مجموع الأصوات، وبذا تمّ إقرارها رسمياً.

أُجريت انتخابات هيئة تشريعية تتألف من ثمانمائة وخمسة وعشرين عضواً في شهر شوال من عام ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م)، وقد شارك في هذه الانتخابات ٨٥٪ من الناخبين الأحباش المسجلين (١٥,٧٠٠,٠٠٠) ناخب. وسُمّي مجلس النواب (شنغو)، وعُدّ المقدم (منجستو مريام) وأعضاء المكتب السياسي لحزب عمال أثيوبيا جميعاً نواباً في المجلس دون

خوض المعركة الانتخابية. وفي جلسة افتتاح مجلس النواب الوطني في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) تمّ إلغاء المجلس الإداري العسكري المؤقت، وأعلنت الجمهورية الديمقراطية الشعبية الأثيوبية، وانتخب مجلس النواب بالإجماع (منجستو مريام) رئيساً للجمهورية، وانتخب (فيسيحا ديستا) الذي كان حتى ذلك التاريخ نائب الأمين العام للمجلس الإداري العسكري المؤقت نائباً للرئيس، وانتخب مجلس دولة يضمّ أربعةً وعشرين عضواً، ويكون هؤلاء أعضاء دائمين في مجلس النواب (شيغو).

وانطلقت الحركات التحررية في وجه حكومة الحبشة في:

الأوغادين:

أحرز الصوماليون عام ١٣٩٧ هـ انتصاراتٍ رئيسيةً، وكانت تدعمهم قوات جبهة تحرير الصومال، ولكنهم أُجبروا على التقهقر في نهاية عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م)، وسيطرت قوات الدفاع الأثيوبية على إقليم الأوغادين كاملاً، وأُعلن أنه جزء لا يتجزأ من الحبشة، وإن كانت قد استمرّت بعض الاشتباكات العسكرية.

أريتريا:

نشأت جبهة تحرير أريتريا في مصر عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وبدأت أعمالها عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) إثر إعلان الحبشة ضمّ أريتريا رسمياً إليها، ودمجها معها.

كانت حكومة الحبشة قد أعلنت في شعبان ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م) عملية النجم الأحمر بغية إيجاد تطورٍ سياسيٍ، واجتماعيٍ، واقتصاديٍ في أريتريا على نهج ما يجري في بقية أجزاء البلاد، غير أن الحملة العسكرية التي شُنّت لتنفيذ هذه المشروعات قد فشلت في نهاية شهر ذي القعدة ١٣٨١ هـ (أيار ١٩٦٢ م).

وانقسمت جبهة تحرير أريتريا إلى عدة فصائل، واستغلّت الحكومة

هذا الانقسام فقامت بشنّ هجوم واسعٍ في شهر رمضان ١٤٠٣ هـ (أواخر حزيران ١٩٨٣ م) على جبهة تحرير شعب أريتريا، خارج معقلها الحصين في (نكفا)، وكذلك قامت بهجومٍ مماثلٍ ضدّ جبهة تحرير تجره في إقليم تجره الغربي.

وقامت جبهة تحرير شعب أريتريا بهجومٍ كرّةٍ فعلٍ في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م)، وعانت قوات الحكومة من الخسائر الفادحة التي لحقتها إثر معارك شرسةٍ، وتمكّنت الجبهة من دخول مدينة (تيسني) قرب الحدود السودانية، وهي عقدة مواصلاتٍ مهمة. وألحقت قوات الجبهة الهزيمة بجيش الحكومة على ثلاث جبهاتٍ في المرتفعات الأريترية.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) اتفقت ثلاث فصائل أريترية على تشكيل المجلس الوطني الموحد، بجهود أحد الضباط الشاميين الذين يعملون على الساحة الأريترية، وهو عبد الحق شحادة، وبدعم بعض الدول العربية. غير أن جبهة تحرير شعب أريتريا قد رفضت التعاون مع هذه المجموعة، ومن الانضمام معها في جبهةٍ واحدةٍ، وقد تبيّن فيما بعد أن جبهة تحرير شعب أريتريا قد أجرت منذ عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م) محادثاتٍ سريةً على فتراتٍ مع حكومة الحبشة بهدف الاتفاق على حكمٍ ذاتيٍ للإقليم، ولكن لم تُثمر تلك المحادثات.

شنّت الحكومة هجوماً واسع النطاق في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م) في إقليم تجره، وأريتريا، وبعد خمسة أشهرٍ كانت قد أحرزت انتصاراتٍ مهمةً منها استعادة مدينتي (بارنتو) و(تيسني)، ولكن القوات الحكومية اضطرت للتخلّي عن الساحل الشمالي الشرقي في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وواصلت جبهة تحرير شعب أريتريا مهاجمة المنشآت الحيوية.

وأُشيع في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) أن محادثاتٍ سرية

أجريت مؤخراً بين حكومة الحبشة وبين جبهة تحرير شعب أريتريا. وفي هذه الأثناء لم يثبت المجلس الوطني الأريتري الموحد جدارة في قوته وعملياته بل على العكس تراجعاً واضحاً. وبقيت الفصائل الأريترية منقسمة على نفسها.

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أعلن المجلس النيابي الوطني الحبشي المنتخب حديثاً أن خمس مناطق بما فيها (أريتريا) و(تجره) ستصبح مناطق تتمتع بالحكم الذاتي بموجب الدستور الجديد، والذي أعطى إقليم أريتريا أعلى درجة من الحكومة الذاتية غير أن كلاً من جبهة تحرير شعب أريتريا، وجبهة تحرير شعب تجره قد رفضت هذه التنظيمات الجديدة. وحتى منتصف عام ١٤١٠ هـ كانت لا تزال تلك التنظيمات غير مطبقة على الرغم من أن انتخابات المجالس النيابية الإقليمية لإحدى عشرة منطقةً إدارية، ومناطق الحكم الذاتي في (ديرداوا) و(عصب) و(الأوغادين) قد أجريت في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م).

أعلنت جبهة تحرير شعب أريتريا في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) بداية هجومٍ يهدف إلى طرد قوات حكومة الحبشة من أريتريا، وبعد ثلاثة أشهرٍ استولت الجبهة على مدينة (أفابيت)، وادّعت أنها قتلت ثلث القوات الحكومية في أريتريا كلها. وانتهزت جبهة تحرير (تجره) الاستيلاء على (أفابيت) وتحرّكَ قوات الحكومة من (تجره) إلى أريتريا فاستولت على ثكنات القوات الحبشية الواقعة في شمالي إقليم تجره. وفي الشهر التالي أعادت كل من جبهة تحرير شعب أريتريا وجبهة تحرير شعب تجره الاتصال بعضهما مع بعض لتنسيق العمليات العسكرية فيما بينهما على حين بقيتا متباعدتين من الناحية العقيدية. ولقد كان طرد مسؤولي الإغاثة الأجنبية من أريتريا وتجره، ثم إعلان حالة الطوارئ، هناك بمثابة تأكيد على مدى النجاح العسكري الذي أحرزته قوات الثوار. وفي ذي القعدة ١٤٠٨ هـ (حزيران ١٩٨٨ م) استعادت القوات الحكومية السيطرة على بعض حاميات المدن التي سبق لها أن تخلّت عنها، ولكن تكبّدت

خسائر فادحة في تلك العمليات، غير أن الحكومة في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) وبعد سلسلةٍ من الهزائم التي مُنيت بها تخلّت فعلاً عن إقليم (تجره) كله لصالح جبهة تحرير تجره.

وباءت محاولات قوات الحكومة بالفشل للقيام بشنّ هجوم مضادٍ في أريتريا وتجره بسبب الخسائر الفادحة التي تكبّدتها، وضعف الروح المعنوية لدى عساكرها.

وتحرّكت قوات الحكومة في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م) نحو أديس أبابا لإجهاض انقلابٍ عسكريٍ، أعدّ له عدد كبير من كبار ضباط الجيش بمن فيهم رئيس الأركان العامة، وقائد القوات الجوية، وقائد الجيش في أريتريا، وتمكّنت من إحباط عملية الانقلاب، وجرى بعدها إعادة تشكيل القيادة العسكرية من الأساس، وهذا ما أبقى مزيداً من الشكوك على كفاءة الجيش وقدرته على القيام بحملةٍ فعّالةٍ في الشمال، بينما واصلت قوات الجبهتين حملاتهما العسكرية بقية العام. ثم دخلت كل منهما في حوارٍ مع الحكومة لتمهيد الطريق أمام الحلول السياسية. وقد بدأ الحوار في منتصف عام ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) أي في الوقت الذي كان يدور فيه الصراع على أشدّه في سبيل الضغط على الحكومة. وقد أقرّ المجلس النيابي الحبشي اقتراحاً تقدّم به أحد قادة جبهة تحرير شعب أريتريا، ويقضي بتقسيم أريتريا إلى منطقتي حكمٍ ذاتيٍ، إحداهما في المنطقة المنخفضة ذات الأغلبية المسلمة، والثانية في المنطقة المرتفعة ذات الأكثرية النصرانية، إلا أن هذا الاقتراح قد شُجب من جبهة تحرير شعب أريتريا.

وفي ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) وفي جلسةٍ طارئةٍ لمجلس النواب الحبشي وافق المجلس بالإجماع على اقتراحٍ لبدء مفاوضات سلامٍ مع الحركات التحررية، ومن المفروض أن تعقد هذه المفاوضات دون شروطٍ مسبقةٍ بحضور مراقبين دوليين، غير أن الاقتراح لم

بات على ذكر جبهة تحرير شعب تجره (التي تسعى لإقامة حكومة على أسس ديمقراطية حقيقية، ولا تدعو للانفصال عن الحبشة).

وأعلن (منجستو ماريام) فيما بعد إلى أن الحكومة غير مستعدة للتفاوض على استقلال أريتريا، لذلك وجّهت جبهة تحرير شعب أريتريا انتقادات حادة إلى مبادرة الحكومة، غير أنه في نهاية الشهر وافقت كل من جبهتي «تحرير شعب أريتريا» و«تحرير شعب تجره» على المفاوضة مع الحكومة بحضور مراقبين دوليين.

بدأت المفاوضات بين الحكومة الحبشية وبين جبهة تحرير شعب أريتريا في مدينة «أتلانتا» في الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في مطلع شهر صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م)، وفي نهاية اللقاء قرر الوفدان عقد مزيدٍ من المفاوضات في مدينة «نيروبي» عاصمة كينيا في شهر ربيع الثاني (تشرين الثاني) من العام نفسه.

وفي منتصف صفر ١٤١٠ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٩ م) تحالفت جبهة تحرير شعب تجره مع الحركة الديمقراطية الشعبية الأثيوبية فيما عُرف بالحركة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية، واحتلت المدينة الوحيدة التي بقيت بأيدي قوات الحكومة في إقليم تجره، وهي مدينة (ميشيي)، هذا بالإضافة إلى الجزء الشمالي الغربي كله من إقليم (ويلو المجاور). وفي الناحية الجنوبية هدّد تقدّم قوات جبهة تحرير شعب تجره في شهر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) مدينة (ديسي) التي تسيطر عليها قوات الحكومة، والتي تبعد ٣٧٠ كيلومتراً عن مدينة أديس أبابا من جهة الشمال. وفي أواخر ربيع الأول ١٤١٠ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٨٩ م) استولت على مدينة (ميكان سيلام) على بعد مائتي كيلومتر من العاصمة.

واجتمع ممثلون عن جبهة تحرير شعب تجره في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) مع وفد الحكومة الحبشية في روما

بحضور مراقبين إيطاليين لإجراء محادثاتٍ تمهيدية لوضع جدول أعمال لمفاوضات السلام، وعلى خلاف المحادثات التي جرت مع جبهة تحرير شعب أريتريا، فقد تزامنت المفاوضات بين الحكومة وجبهة تحرير شعب تجره مع زيادة العمليات العسكرية للجبهة، وانتهت المحادثات بتشكيل لجنة من كل جانب لاستئناف المحادثات في ١٧ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٥ كانون الأول ١٩٨٩ م). ومع أن المحادثات قد استؤنفت في الوقت المحدد إلا أنها لم تسفر على اتفاق.

وعقدت جلسة أخرى للمفاوضات بين الحكومة وبين جبهة تحرير شعب تجره في شهر ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) تحت رعاية الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وقد انتهت الإجراءات الأولية في الجلسة الأولى، واتفق على استئناف المفاوضات في الأمور الجوهرية في جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) تحت رئاسة مشتركة للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ورئيس تانزانيا السابق جوليوس نيريري.

المجاعة:

أدّى القتال المتواصل في الشمال خلال عامي (١٩٨٤ - ١٩٨٥ م) إلى تفاقم المشكلات في الأقاليم الأثيوبية التي تأثرت بشكلٍ عنيف فيما سبق بالمجاعة. وفي عام (١٩٨٤ م) منع القطر من السماء للعام الثالث على التوالي. وقدّرت هيئة الإغاثة وإعادة التأهيل في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م) بأن سبعة ملايين إنسان يمكن أن يُواجهوا خطر المجاعة، وتلقّت الحبشة المساعدات الغذائية من عدة دولٍ غربية، غير أن توزيع المساعدات واجه مشكلةً كبرى هي أن الموانيء ليست مجهزة بالشكل الذي يسمح بمجيء عدة سفنٍ فكان الازدحام فيها عائقاً للحركة، لذا تم نقل بعض هذه المساعدات عن طريق الجو إلى المناطق الأكثر تأثراً، على حين أرسلت بعض هيئات الأغذية المساعدات إلى أريتريا عن طريق

السودان. وأدى هطول بعض الغيث إلى تخفيف حدة الجفاف في الأقاليم الشمالية إلا أن الحبشة بقيت تعتمد على المساعدات الخارجية.

أصاب الأقاليم الشمالية قحط شديد فذهبت المحصولات جميعها في أريتريا، وتجره، وويلو، وشمالي شوا، وذلك في مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) فطلبت الحبشة حوالي مليون طن من المساعدات الغذائية تبرعاً من الدول الغربية لما يقرب من خمسة ملايين إنسان يُواجهون خطر المجاعة. وقد واجهت حملة الإغاثة التي قام بها المجتمع الدولي مصاعب جمّة بسبب عدم ملاءمة البنية الحبشية لذلك، وعدم كفاءتها، مما أدّى إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بتوزيع الطعام في المناطق التي يصعب الوصول إليها في الشمال. وكانت الادعاءات أن جبهة تحرير شعب أريتريا كانت تهاجم قوافل الأمم المتحدة التي كانت تحمل مساعداتٍ غذائية حيوية للمناطق التي ضربها الجفاف، على حين أن الجبهة كانت تدعي أن هذه القوافل كانت تنقل مساعدات عسكريةً لصالح القوات الحكومية. ورفضت الأمم المتحدة فتح حوارٍ مع حركات الثوار. وفي شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) أمرت الحكومة الحبشية بطرد موظفي الإغاثة جميعهم من أريتريا وتجره بحجة أنها تستعد لشنّ هجوم مضادٍ ضدّ الثائرين غير أن هذا الزعم كان مرفوضاً حيث كانت الحكومة راغبة أن يتعرّض الناس في أريتريا خاصة إلى مجاعةٍ واسعةٍ عسى أن يستسلموا لقوات الحكومة أو تحرز عليهم انتصاراً بيّناً. وادّعت الحكومة أنها ستقوم بنفسها بمسؤولية توزيع الأغذية غير أن الجميع يعلم أنها غير مؤهّلة للقيام بهذه المهمة، ولكنها تهدف إلى إحداث المجاعة وليست إلى التخفيف منها. وقام الثوار بتوزيع الأغذية، وظهر أنهم كانوا على إمكانيةٍ للوصول إلى أعدادٍ كبيرةٍ من الناس الجياع حيث كانت لهم القدرة على الحركة والانتقال، وتدفعهم الحماسة للاتصال بالسكان.

ومُنحت هيئة الهلال الأحمر، ومنظمة الصليب الأحمر أذناً للقيام بعملية إغاثةٍ كبيرةٍ لمواجهة المجاعة في المناطق الإدارية الشمالية، إذ دعت

الحاجة إلى حملة إغاثةٍ رئيسيةٍ أخرى وقعت بعد المجاعة السابقة بوقتٍ قريب.

وكانت انتقادات شديدة لإصرار حكومة الحبشة على انتهاج سياسة المزارع الجماعية، والقرى الجماعية في جمادى الأولى من عام ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) حيث ظهر التواكل وبدا الكسل في الوقت الذي تدعو فيه الحاجة إلى وجود الحوافز الفردية.

وفي ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م) وتبعاً لموجة قحطٍ شديدةٍ، وتلف المحصولات جميعها في أريتريا وتجره قدرت الأمم المتحدة أن ما يقرب من أربعة ملايين إنسان في تلك المناطق سيحتاجون إلى مساعداتٍ غذائيةٍ بعد شهرين، كما حدث في سنوات المجاعة السابقة. وكان من الواضح أن الناس الأكثر تضرراً والأمس حاجةً إلى الطعام كانوا في مناطق بعيدةٍ عن المراكز الرئيسية لتوزيع الأغذية، وأنه يتعذّر الوصول إليهم إلا عن طريق الجو، أو في عمليات إغاثة عبر الحدود السودانية، على حين ادّعت منظمات الإغاثة المحلية مثل هيئة الإغاثة الأريترية، وجمعية إغاثة تجره أنه باستطاعتها تذليل مشكلات الإمداد والتموين في عمليات توزيع الأغذية، ولكن مشاركة هذه المنظمات في عمليات الإغاثة كان مثار جدلٍ سياسي بسبب ارتباطها بالحركات المقاتلة، وهي جبهة تحرير شعب أريتريا، وجبهة تحرير شعب تجره.

السياسة الخارجية:

بعد الانقلاب الذي قام به المقدم منجستو ماريام في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) حلّ الاتحاد السوفيتي حسب الظاهر محل الولايات المتحدة كمصدرٍ رئيسي للسلاح في الحبشة، وفي العام التالي وُقّعت معاهدة صداقة بين الحبشة والاتحاد السوفيتي، إلا أن هذه العلاقة قد فترت بعد خروج السوفييت من أفغانستان، وأنغولا، وبعد ميل السوفييت إلى دعم الحلول السياسية لا العسكرية في صراعات الحبشة الإقليمية.

تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة قليلاً في ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) عندما وافقت الحكومة على دفع تعويضات في دعاوى يعود تاريخها إلى قبل عشر سنوات لشركات أمريكية بسبب التأميم. وفي رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) سعت الحبشة لتطوير علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما تلقت استجابة أولية حذرة. وفي صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) هيئت الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً لعقد مفاوضاتٍ مباشرة بين الحكومة الحبشة وجبهة تحرير شعب أريتريا، وذلك بعد الجهود التي بذلها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر.

حسّنت الحبشة روابطها السياسية مع جيرانها كينيا وجيبوتي اللتين حاولتا إجراء مصالحةٍ بين الصومال والحبشة، والتقى الرئيس الصومالي محمد زياد بري بالرئيس الحبشي منجستو مريام بوساطة الرئيس الجيبوتي في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، وذلك للمرة الأولى منذ تسع سنواتٍ. وجرت مباحثات بين وزيري الخارجية الصومالي والحبشي في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) نوقشت فيها قضية إقليم (الأوغادين)، إلا أن العلاقات بين الدولتين لم تلبث أن تدهورت بسبب اشتباكٍ عسكري على الحدود في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) تكبّد فيه الطرفان خسائر فادحة. وعقد اجتماع آخر في جيبوتي في شهر شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) بين الرئيسين الصومالي والحبشي، وتم الاتفاق بينهما على إعادة العلاقات السياسية بين دولتيهما، وعلى سحب القوات من الحدود المشتركة بينهما، وعلى تبادل أسرى الحرب، وكانت الحبشة تصرّ على تسوية الحدود بينهما قبل مناقشة القضايا الأخرى، إلا أنها كانت بحاجةٍ إلى تحسين علاقاتها مع الصومال نظراً لحاجتها السريعة إلى سحب ما تنشره من قوات في الإقليم الأوغادين من قوات يتراوح عددها بين خمسين ألف إلى سبعين ألف جندي لدعم وجودها العسكري في المناطق الإدارية الشمالية في تجره، وأريتريا. وفي ٩ رمضان

١٤٠٨ هـ (٢٥ نيسان ١٩٨٨ م) جرى أول انسحاب للقوات من الحدود المشتركة، وتبعه في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م) تبادل لأسرى الحرب الذين كانوا رهن الاحتجاز منذ حرب الأوغادين عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وعادت العلاقات السياسية بشكلٍ كاملٍ بين السودان والحبشة بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان وأطاح بحكم الرئيس جعفر النميري في ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥ م).

وقام الرئيس الحبشي منجستو ماريام في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) بزيارة مصر لمدة أربعة أيامٍ لإجراء محادثاتٍ مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) التقى الرئيس الحبشي منجستو ماريام في أوغندا برئيس الوزراء السوداني صادق المهدي، ومنذ ذلك اللقاء أخذت السودان تشجع فصائل الثورة الأريترية على إجراء محادثاتٍ مع الحكومة الحبشية، في الوقت الذي دعمت في الحبشة الحركة الانفصالية في جنوبي السودان، أو ما يعرف باسم جيش تحرير شعب السودان برئاسة (جون قرنق)، وأسهمت في دعم اجتماعاتٍ عقدت بين رجال هذه الحركة الانفصالية وبين ساسة سودانيين، وبعد ذلك توتّرت العلاقات بين الحبشة والسودان بسبب تدفّق اللاجئين السودانيين إلى الحبشة بعد ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ هرباً من المجاعة والحرب الأهلية في جنوبي السودان، حيث قدّر عدد أولئك اللاجئين في رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) بأكثر من ثلاثمائة ألف لاجيء. كما زعمت حكومة الحبشة بأن عدد اللاجئين إليها من الصومال في ذلك التاريخ ما يقرب من أربعمائة ألف لاجيء صومالي فرّوا إليها من شمالي الصومال نتيجة الحرب، وأن كلا المجموعتين كانتا بحاجةٍ إلى كمياتٍ كبيرةٍ من المساعدة الغذائية.

استطاعت جبهة تحرير شعب تجره أن تُسيطر على إقليم تجره في منتصف عام ١٤١٠ هـ (أواخر عام ١٩٨٩ م)، وسيطرت في ٤ شعبان ١٤١٠ هـ (أول آذار ١٩٩٠ م) على إقليمي (بيجمدر) و (غوجام)، وانتقلت بعدها نحو إقليم (شوا) الذي تقع فيه العاصمة (أديس أبابا)، وهو قاعدة (الأمهرة) الذين يُسيطرون على حكم الحبشة، ويتسلّطون عليه أيام (هيلا سيلاسي) و (منغستو ماريام) وفي الوقت نفسه تمكّنت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا من السيطرة على ميناء (مصوع) في ٢٠ رجب ١٤١٠ هـ (١٥ شباط ١٩٩٠ م)، وكان هناك تنسيقاً بين الجبهتين للعمل بشكلٍ متوازٍ إذ كان انتصار إحدى الجبهتين يُجبر الحكومة أن تحرّك قواتها نحو الساحة التي اندحرت فيها فتستغلُّ الجبهة الثانية الوقت وتقوم بالهجوم بضراوةٍ وتحرز النصر.

وجرت محادثات في صنعاء بين الحكومة الحبشية وقد مثّلها وزير الخارجية (تسفاي دينكا) وبعض فصائل الثورة الأريترية وحضر ممثلون عن: جبهة التحرير الأريترية، التنظيم الموحّد، اللجنة الثورية، المجلس الثوري وذلك في ٩ رمضان ١٤١٠ هـ (٤ نيسان ١٩٩٠ م)، ولم يؤدِّ ذلك إلى نتيجةٍ حاسمةٍ.

وكانت الفاتيكان قد بذلت جهداً لدى حكومة الحبشة والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا لعدم انفصام الوحدة النصرانية، ولكن تعنّت الرئيس الحبشي (منغستو ماريام) قد فرّ كل تفاهم. وتبعه لقاء بين وزير خارجية الحبشة (تسفاي دينكا) وبين (أسابياس أفورقي) رئيس الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في ١٥ ربيع الثاني ١٤١١ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٩٠ م) بإشراف (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية.

وكذلك التقى في (واشنطن) في ٧ شعبان ١٤١١ هـ (٢١ شباط ١٩٩١ م) الوفد الحكومي الحبشي برئاسة (أشاغري يغليتو) نائب رئيس الوزراء، ووفد الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا برئاسة أمينها العام (أسابياس

أفورقي)، وشارك في هذه المفاوضات (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية للبحث في إمكانية الوصول إلى المخرج السياسي الأمثل لإنهاء النزاع الأريتري - الحبشي دون الإخلال بمصلحة طرفٍ لفائدة طرفٍ آخر، وقدّم كل جانبٍ ورقته الخاصة.

الرأي الأمريكي:

عبّر عنه هيرمان كوهين، ويتألف من خمس نقاط:

١" - وقف إطلاق النار تحت إشراف دولي.

٢" - اعتماد الحبشة دستوراً اتحادياً.

٣" - تتمتع أريتريا بحكومةٍ ذاتيةٍ في إطار الدولة الاتحادية.

٤" - اتفاق الأطراف المعنية على الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس النيابي الاتحادي.

٥" - تنظيم استفتاءٍ بشأن استمرار الحبشة وأريتريا في إطار نظامٍ اتحاديٍ، أو قيام دولةٍ أريتريةٍ مستقلةٍ، وذلك بعد مرور سنواتٍ على قيام الدولة الاتحادية.

رأي الأحباش:

١" - تتبنّى الحبشة النظام الاتحادي.

٢" - يتمتع إقليم أريتريا بحكمٍ ذاتيٍ، ويعدّ عضواً في الدولة الاتحادية.

٣" - يكون للدولة الاتحادية مجلس نيابي يمثّل السلطة العليا في البلاد.

٤" - يكون لأريتريا مجلس نيابي خاص لمعالجة شؤونه الداخلية مثل: سنّ القوانين المدنية، ووضع السياسة التعليمية، وتنظيم إدارة الشرطة لحفظ الأمن الإقليمي، وتحديد موازنة الإقليم، والضرائب.

٥" - اعتماد اللغة الأمهرية لغة عمل في الدولة الاتحادية، على أن يكون للشعب الأريتري حق في استخدام اللغة أو اللغات التي يختارها في ضوء قرار المجلس النيابي الإقليمي في هذا الشأن.

الرأي الأريتري:

١ - يجب على الأمم المتحدة الشروع في إعداد استفتاءٍ حرٍ يُقرِّر الشعب الأريتري بموجبه مستقبله بغية حلّ المسألة الأريترية.

٢ - تتولى الأمم المتحدة مهمة إرسال قوات حفظ الأمن والسلام في أريتريا، وتنشأ إدارة انتقالية لتسيير شؤون البلاد إلى أن يختار الشعب الأريتري مستقبله السياسي.

٣ - إنهاء الاستعمار الحبشي مُمثّلاً بالجيش، والمؤسسات العسكرية، والأجهزة الأمنية، والقمعية مباشرةً قبل وصول قوات حفظ الأمن والسلام الدولية وقبل إجراء الاستفتاء.

٤ - بعد انتهاء المفاوضات التمهيدية (وتعدّها الجبهة الشعبية منتهية) تبدأ المفاوضات المقبلة تحت مظلّة الأمم المتحدة.

الساحة السياسية الحبشية:

التقت خمسة تنظيماتٍ سياسيةٍ حبشيةٍ معارضةٍ، وشكّلت جبهةً واحداً هي «الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أثيوبيا»، وأهم هذه التنظيمات:

١ - جبهة تحرير شعب تجره.
٢ - المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية.
٣ - الحركة الديمقراطية الشعبية الأثيوبية.
٤ - حركة الضباط الديمقراطية الأثيوبية.

وتمّ الاتفاق على:

١ - العمل على إسقاط النظام القائم برئاسة (منغستو ماريام).

٢ - إقامة حكومة موقّتةٍ لمدة سنتين، وتُشارك فيها المنظمات الخمس، وفي نهايتها تجري انتخابات عامة لتشكيل مجلسٍ تأسيسيٍ يُحدّد النظام الجديد، وينصّ على التعددية الحزبية.

٣ - إجراء استفتاءٍ في أريتريا حول تقرير المصير.

وجرت مفاوضات في لندن بين الحكومة الحبشية وبين الثوار في الدولة، ومثّل الحكومة رئيسها (تسفاي دينكا). ومثّل الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أثيوبيا (ملس زيناوي) رئيس الجبهة، ورئيس جبهة تحرير شعب تجره.

ومثّل الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا أمينها العام (أسابياس أفورقي).

ومثّل المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية رئيسها (يوهانس لاتا).

وحضر الوسيط الأمريكي (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية. وأثناء المفاوضات كان القتال على الساحة الحبشية على أشدّه. فمدينة (أسمره) محاصرة منذ ثلاثة شهور، وجبهة تحرير شعب تجره تتقدّم بسرعةٍ نحو العاصمة أديس أبابا، والفوضى تعمّ البلاد، والجيش لم يعد لأحدٍ سلطان عليه.

وفي ٩ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٢ أيار ١٩٩١ م) قدّم (منغستو ماريام) استقالته، ورحل إلى نيروبي عاصمة كينيا، ومنها انتقل إلى زيمبابوي حيث مُنح حق اللجوء السياسي، وخلّف مكانه زميله في السلاح (تسفاي قبره كدان)، ودخلت قوات جبهة تحرير شعب تجره العاصمة (أديس أبابا)، ودخلت قوات الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا (أسمره) في ١١ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٤ أيار ١٩٩١ م)، وانتهت المفاوضات في لندن، ورجع المفاوضون إلى بلدانهم.

تسلّم ملس زيناوي رئاسة الدولة بصورةٍ موقّتةٍ، وتسلّم رئاسة الوزارة (تمرات لايني) وقد ضمّت الوزارة أعضاء من المنظمات التي تتألف منها الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير شعوب أثيوبيا. وفي الوقت نفسه فقد شكّل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا (أسابياس أفورقي) حكومة موقّتة في أريتريا.

طرد الحكم الجديد من أديس أبابا جماعة (جورج قرنق) الجيش الشعبي المتمرّد على الحكم السوداني. وانهار حزب عمال أثيوبيا الذي أنشأه (منغستو ماريام) عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م)، وزال تماماً في ١٦ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٢٩ أيار ١٩٩١ م).

وفي أريتريا أعلنت جبهة التحرير الأريترية - التنظيم الموحد تُعارض الحكومة المؤقتة، وتعلن أن النضال كان مشتركاً، وليس لمن يسبق بالدخول على العاصمة الحق بالاستئثار بالسلطة.

وفي أديس أبابا انسحبت المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية من الحكومة، وأعلنت نقمتها على استئثار جبهة تحرير شعب تجره بالسلطة إذ تسلّمت رئاسة الدولة، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية. وتُطالب هذه المنظمة (المنظمة الديمقراطية الشعبية الأرومية) بالاستقلال الذاتي لشعب أرومو الذي يسود المناطق الواقعة جنوب أقاليم (ويلو) و(غوجام) أي الحبشة كلها باستثناء (أريتريا) و(تجره) و(بيجمدر) و(غوجام) وشمالي (شوا). ويعدّ إقليم (سيدامو) معقل هذه المنظمة التي يرأسها (يوهانس لاتا) ونائبه (لينشوليتا)، وإن أكثر سكان منطقة أرومو من المسلمين على اختلاف شعوبها.

ولكن «الاتحاد الوطني الأثيوبي» وهو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد الذي يضمّ عناصر من معظم شعوب الحبشة دعا الحكومة الانتقالية في الحبشة لإجراء استفتاء شعبي على الميثاق الوطني الذي وُقّع عليه، وهدّد بالدعوة لإضراب عام إذا لم تستجب الحكومة لهذا المطلب.

ثم دعا الاتحاد الوطني إلى مظاهرات اشترك فيها أكثر من عشرة آلاف إنسان في العاصمة أديس أبابا طالبوا خلالها بوحدة الحبشة، ورفض انفصال أريتريا.

يهود الحبشة:

وصل إلى السودان عام ١٩٨٤ م مجموعة من يهود الفلاشا يقدّر

عددها بثلاثة عشر ألف يهودي، وسافر هؤلاء من السودان سرّاً بطريق الجو إلى فلسطين المحتلّة.

كانت العلاقات السياسية قد قطعت بين الحبشة ودولة اليهود في فلسطين عام ١٩٧٣ م، ولكن عادت فاستؤنفت من جديد عام ١٩٨٩ م، ورفعت حكومة الحبشة الحظر عن سفر الفلاشا، وسمحت لهم بمغادرة البلاد. كما أن دولة اليهود أخذت بتزويد الحبشة بالأسلحة، ووفّرت لها التدريب ضد حرب العصابات.

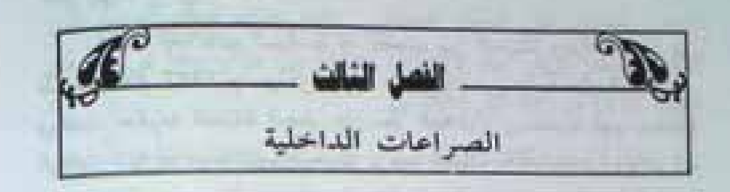
وفي شهر ذي القعدة ١٤١١ هـ (أيار ١٩٩١ م) قامت حكومة اليهود بترحيل أربعة عشر ألف يهودي من أديس أبابا.

قام رئيس وزراء الحبشة تمرات لايني بزيارة لدولة اليهود في شهر ذي القعدة عام ١٤١٣ هـ (أيار ١٩٩٣ م)، وقد تمّ أثناء هذه الزيارة توقيع معاهدة تعاون بين الدولتين لمدة خمس سنوات.

مع أريتريا:

تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا برئاسة أسياس أفورقي من التحكم بشؤون أريتريا، وعدّت نفسها مستقلة في أيار ١٩٩١ م، ووقعت مع الحبشة معاهدة تعاون أثناء زيارة الرئيس الأريتري لأديس أبابا في شهر المحرم ١٤١٤ هـ (تموز ١٩٩٣ م) وتضمنت المعاهدة بنوداً للانتفاع المشترك بالموارد، والتعاون في قطاعات الطاقة، والمواصلات، والدفاع والتعليم.

وأبرمت اتفاقية أخرى في العام التالي بشأن حرية نقل البضائع بين البلدين دون فرض رسوم جمركية عليها



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الحبشة مع أريتريا ١،٢٥١،٢٧١ كيلومتراً مربعاً، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) تسعة وأربعين مليوناً وسبعمائة ألف إنسان.

يبلغ طول حدودها مع السودان ٢،٢٢١ كيلومتراً، ومع جيبوتي ٤٥٩ كيلومتراً، ومع الصومال ١،٦٠٠ كيلومتر، ومع كينيا ٨٦١ كيلومتراً. أما طول الساحل الأريتري، ولا ساحل سواه فهو ١،٠٩٤ كيلومتراً. وتُقدّر الكثافة العامة بـ(٤١) شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وهي كثافة معتدلة أو مرتفعة نسبياً في مثل هذه العروض، ويعود ذلك إلى اعتدال المُناخ بسبب الارتفاع، وغزارة الأمطار للسبب نفسه. وتعدّ مصدراً رئيسياً لنهر النيل.

الصراع الإقليمي:

يوجد صراع إقليمي واضح في الحبشة، وإن كان أكثره يحمل المعنى العقيدي أكثر منه المعنى الإقليمي، فجبهة تحرير أريتريا، لم تنطلق بالثورة على أساس إقليمي، بل على أساس عقيدي، والصراع في هذه المنطقة بين المسلمين والنصارى قديم، وإصرار الحكم في أديس أبابا على محاربة المسلمين والعمل على إبادتهم هو الذي حرّكهم سواء في أيام الحكم الإمبراطوري السابق، أم في العهد الجمهوري اللاحق.

والحركة في الأوغادين (الصومال الغربي) لم تقم على أساس إقليمي، ولا على أساس عنصري، بل على أساس عقيدي واضح.

أما جبهة تحرير شعب تجره فلم تنطلق بحركتها على أساس إقليمي بل على أساس الحرية فسيطرة الأمهريين وتسلّطهم على الحكم هو الذي دفع شعب تجره إلى الحركة ضدّ السلطة.

الصراع العنصري:

يوجد في الحبشة عدة مجموعات بشرية، وهي:

١ ـ **الأمهرة**: وهم من سلالة السكان الأصليين الذين خضعوا للثقافة السامية، وعلى الرغم من قلّة عددهم فقد سيطروا على البلاد، واعتنقوا النصرانية منذ القرن الثالث قبل الهجرة، وجعلوها ديانة البلاد الرسمية، وأصبحت لغتهم لغة الحكومة الرسمية، وتقطن هذه المجموعة في مقاطعة شوا، وغوجام، وبيجمدر، أي في المرتفعات حول بحيرة تانا.

٢ ـ **تجره**: وتسكن هذه الجماعة أيضاً في المرتفعات الشمالية، وتمتدّ إلى أريتريا حيث امتداد المرتفعات، وعلى الرغم من جوار الشعبين بعضهما من بعض فإن خلافاً دائماً بينهما، ويعتنق أكثر أبناء هذه المجموعة النصرانية.

٣ ـ **جالا**: ويُمثّل هذا الشعب نصف السكان في الحبشة، ويقطنون المرتفعات الجنوبية، كان أبناؤه رعاة، وتحركوا نحو الشمال تحت ضغط القبائل الصومالية، فاستقرّوا في مناطقهم هذه، وامتهنوا الزراعة بعد أن تركوا الرعي، واعتنق أكثرهم الإسلام، وإن الذين سكنوا المرتفعات الوسطى بالنصرانية، وبقي قسم منهم على الوثنية، وإن كان هذا القسم قليل العدد، ويسكنون في مقاطعات عروسي، وشوا، وبالي، وسيدامو.

٤ ـ **الجوارغ**: ويُقيم هذا الشعب في الجنوب الغربي من العاصمة، ويعمل بالرعي، ويدين أكثر أبنائه بالإسلام.

٥ ـ **البوران**: ويقطن هذا الشعب في مقاطعة سيدامو في الجنوب على حدود كينيا، واعتنق أكثره الإسلام، وبقي قسم منه على الوثنية،

واخضع هذا الشعب لسلطانه الإمبراطور منليك الثاني، وضاقت ديارهم بعد غزو قبائل الجالا لجزء من بلادهم.

٦ ـ الزنوج: في الجنوب الغربي من الحبشة.

ويمكن أن تضيف الدناقل والصوماليين في الجزء الشرقي، وتعدّ أرضهم محتلّة من قبل الأحباش، وهم جميعاً من المسلمين.

ولا يوجد صراع عنصري بين هذه المجموعات البشرية سوى ما كان في الماضي من صراعات قبلية حول الديار، كانتقال الجالا نحو الشمال. غير أنه الآن يوجد صراع بين الأمهرة والتجره، وهو صراع حول طريقة الحكم قبل أن يكون عنصرياً. ثم هناك صراع الصوماليين والدناقل مع الأحباش، وهو صراع عقيدي لا عنصري فالحبشة تحتلّ أراضي هاتين المجموعتين بالقوة.

وأما في أريتريا فتوجد عدة مجموعات بشرية وهي:

١ ـ تجره: وهم فرع من الأحباش الذين يقيمون في إقليم تجره، ويقطنون في الهضبة، وأكثرهم من النصارى، وأقلّهم من المسلمين، وعصبيتهم للنصرانية كبيرة، حتى يعدّون غير النصراني منهم منبوذاً.

٢ ـ قبائل تنابل البجاة في الشمال، ويسكنون شمال وغربي المرتفعات، وفي وادي بركة، ويتكلمون لغة تجره، ومنهم بنو عامر، وأكثرهم من المسلمين، وقليل منهم لا يزال على النصرانية.

٣ ـ الدناقل: ويعيشون في السهل الساحلي الجنوبي، والصحراء التي حوله، ويتكلمون لغةً حامية هي لغة (عفر) وجميعهم من المسلمين.

٤ ـ ساهو: ويعيشون في السهل الساحلي الأوسط بين البجاة والدناقل، وجميعهم من المسلمين.

٥ ـ بلان: ويقيمون في إقليم (بوجس) الذي مركزه مدينة (كيرين)، ويدين أكثرهم بالإسلام، وأقلّهم بالنصرانية.

٦ ـ باريا: وتعيش هذه المجموعة في منخفضات نهر (القاش)، وأغلبيتها من المسلمين، وفيها قليل من النصارى، كما أنه لا تزال تسود في بعض فروعها الوثنية، ولا يزيد عدد أفرادها على عشرات الآلاف.

٧ ـ كوناما: وتقيم في منخفضات نهر (ستيت)، وأغلبيتها أيضاً من المسلمين، وفيها قلة من النصارى، وبعض الوثنيين.

ولا يوجد صراع عنصري بين هذه المجموعات، وإنما يوجد نزاع ديني، وهو بين تجره حيث تكثر فيها النصرانية وبين غيرها حيث يغلب الإسلام، وقد اقترح أحد قادة المطالبين باستقلال أريتريا بجعلها قسمين أولاهما الهضبة حيث يكثر النصارى، وثانيهما المناطق المنخفضة حيث يغلب المسلمون. ويلاحظ أن المناطق السهلية والساحلية حيث يسهل الاختلاط والاحتكاك قد انتشر الإسلام منذ الجولة الأولى مع الأديان التي كانت سائدةً في المنطقة لأنه دين الفطرة، بينما المناطق المرتفعة لم ينتشر فيها الإسلام لصعوبة الاتصال نتيجة الوعورة فبقيت فيها النصرانية.

واللغة الرسمية هي الأمهرية وهي فرع من اللغة الحبشية القديمة التي تُسمّى لغة (جيز) التي نشأت من اللغة الحامية والسامية، ونمت هذه اللغة وازدهرت أيام مملكة أكسوم، فلما ضعفت المملكة ضعفت اللغة معها، وبقيت لغة الدراسات الأدبية والكنسية فقط، ومن هذه اللغة نشأت اللغة الأمهرية لغة الملوك والبلاط.

وهناك اللغة (التجرينية) التي تنتشر في أريتريا، وتجره. وإضافة إلى ذلك توجد لهجات محلية في (شوا) و(جوجام)، وتوجد كذلك لغات محلية عند الزنوج.

أما اللغة (الهررية) فقد تأثرت بالعربية إلى حدٍّ بعيد، وتكتب أحياناً بالحرف العربي. كما توجد لغة (عفر) بين الدناقل. وكانت اللغة العربية تنتشر في المناطق الشرقية بين المسلمين وخاصةً في هرر، والأوغادين، وأريتريا، ولكنها أخذت تضعف تدريجياً بسبب الحروب التي تشنّها

الحكومة الحبشية والكنيسة على التعليم العربية حتى أصبح هذا التدريس جريمة يُعاقب عليها المرء.



مصور رقم [٣]

الصراع العقيدي:

تُقدّر نسبة المسلمين في الحبشة بـ٦٦٪، ولا تزيد نسبة النصارى على ٣٠٪، وأما الباقي وهو ٤٪ فهم لا يزالون على الوثنية، غير أن حكم الأقليّة ومحاولة إعطاء المشروعية لحكمها، والتعصب الشديد للنصرانية، والأثر الكبير للكنيسة هو الذي يحمل الفئة الحاكمة لتقديم إحصاءات غير صحيحة، وإن استمرارية حكم هذه الأقلية منذ مدة طويلة، واستمرار إعطاء إحصاءات مغلوطة قد جعل الناس يقبلون فكرة نصرانية الأكثرية، وتُسهم الأمم المتحدة في المغالطات إذ تتبنّى هذه الإحصاءات، وتقدّمها للمجتمع الدولي ضمن المعلومات التي تُقدّمها على أنها معلومات موثقة وصحيحة، وهي مغلوطة مكذوبة. وليست الأمم المتحدة بريئة من هذا التزوير، ولا بعيدة عنه، بل مشاركة فيه، إذ هي على علم به، ومثله كثير في بلدان إفريقية غير الحبشة، وفي غير إفريقية.

إن كل ما في هذه المنطقة من صراعاتٍ سواء أكانت إقليميةً أم عنصريةً أم أسريةً إنما تحمل المعنى العقيدي، ونستطيع أن نقول: إن الصراع بين الإسلام والنصرانية في هذه المنطقة منذ أن وصل المسلمون المهاجرون الأوائل إلى المنطقة، ونصرهم وأيّدهم النجاشي «أصحمة» وأسلم، وخالفه البطارقة وأرادوا تسليم المهاجرين إلى وفد قريش. ولما اتجه المجاهدون المسلمون نحو الشمال، وأخذوا في منازلة الروم، وحلّوا محلّهم في الشام، وشمالي إفريقية، وأجزاء من تركيا، وجزراً في البحر المتوسط، وتألّق نجم المسلمين، ثم حدثت أحداث في ديار الإسلام، ووقعت خلافات، وظهر أن نجم المسلمين قد أفل قليلاً أحب النصارى في الحبشة الحركة للنيل من المسلمين، وللتخفيف عن الروم، غير أن المسلمين كانوا على حذرٍ، فردّوا على الاعتداء بقوة، واتخذوا لهم قواعد استقرارٍ، ومنها انتشرت الدعوة، فشملت مناطق واسعةً، ونشأت إمارات بذلت جهدها في رفع راية الجهاد، ونشر الإسلام، فقامت بواجبٍ، ونسيت

واجب الوحدة فاستطاعت النصرانية أن تخترق الصفوف، وأن توقف المدّ الإسلامي، وشحنت أتباعها بحقدٍ عظيم، وعصبيةٍ كبيرةٍ، واستعملت أبشع أنواع الظلم ضدّ من أسلم، وأقسى أصناف الاضطهاد، واتخذت الوحشية وسيلةً لها لتحول دون اعتناق أتباعها الإسلام، ومدّت يدها إلى المستعمرين الصليبيين عندما طلعوا على المنطقة، ثم اتخذتهم سنداً لها، ومستشارين لمصالحها، وقاسموها أجزاء من بلاد المسلمين حيث قدّموا لها الصومال الغربي، وساعدوها على ضمّ أرتيريا صليبيةً وأخوةً في العقيدة. واقتنعت حكومة الحبشة أنها لو لم تفعل ذلك لغزاها المسلمون، ولاعتنق أبناؤها جميعاً الإسلام، فما اتخذته حسب قناعتها لم يكن سوى حماية لعقيدتها.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن هذا التعصّب الأعمى، وهذه التصرّفات الوحشية، وهذا التمييز الواضح من قبل الحكومة هو الذي جعل المسلمين في أرتيريا، وحملهم في الأوغادين على القيام بحركاتٍ للاستقلال عن الحبشة، والبعد عنها، وهم يعلمون أن هذا الانفصال سيجعلهم يتخلّون عن الدعوة، وستكون عداوة بينهم وبين جيرانهم، ولكن قد أجبرتهم حكومة الحبشة النصرانية على الدعوة إلى الاستقلال جبراً، وحملتهم عليه كرهاً، بتعصّبها ضدّ المسلمين، وحقدها عليهم، ومعاملتهم معاملةً لا يقبلها امرؤ حرّ.

إن المسلمين في المناطق الشرقية يعلمون أنهم أمة واحدة دون الأحباش النصارى، وأنهم يرتبطون مع بقية مسلمي العالم ليصوغوا أمة الإسلام، وأن هناك مفاصلةً شعوريةً بينهم وبين المجتمع الذي يعيشون ضمنه مكرهين، ومع هذا فإنهم لم يطلبوا الاستقلال لو كانت تصرفات حكومة الحبشة سليمةً لأن عليهم واجب الدعوة، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

وإن حكومة الحبشة النصرانية على يقينٍ تامٍ أنها لو سلكت سبيل الحرية، واتبعت طريق المساواة لأسلم الأحباش، وانتشرت العربية، وفقدت

الكنيسة سيطرتها، وأضاعت نفوذها بل ربما بطارقتها، وهو المتوقع، ولكن أنّى لها أن تسلك هذا المنهج، وهي تعرف النتيجة، وكيف للكنيسة أن تسكت؟ وكيف يمكنها أن تتخلّى عن هيبتها، وهي المستفيدة؟

ومن هناك نلاحظ الصراعات الإقليمية والعنصرية تحمل كلها المعنى العقيدة اللهم إلا ما كان من (تجره) فإن حركتها كانت للمطالبة بالحرية، والتخلّي عن الاستبداد، وعدم استئثار الأمهرة بالسلطة.

وإن الأسر الأمهرية التي تنازعت على السلطة قد اتخذت الجانب العقيدي وسيلةً لفرض سلطانها. فالأسرة السليمانية التي كانت هي الحاكمة تتمسّك بالأساطير ليبقى الحكم بيدها، ومن هذه الأساطير أن بلقيس ملكة سبأ في اليمن هي عندهم أميرة حبشية، وأن نبي الله سليمان عليه السلام حينما شرع في إقامة المعبد في أرض القدس أوفد إلى أركان الدنيا الأربعة رسلاً يأتونه بما يلزم لبناء صرحه، وسمع بهذا الخبر تاجر حبشي يُدعى (تامارن) من تجار قصر الأميرة بلقيس، فسافر هذا التاجر إلى نبي الله الملك سليمان حاملاً إليه أحجاراً زرقاء، وخشباً من الأبنوس الصلب، ولما وصل إلى أرض الملك سليمان راعه عظمة الملك وأبهته، وبهرته حكمة الملك، فرفع خبر ذلك إلى الأميرة بلقيس، فقررت زيارة الملك سليمان، فاستقبلت استقبالاً رائعاً، واستمعت إلى أقوال الملك، وقررت ترك عبادة الشمس والقمر، واعتنقت اليهودية، وبقيت هناك ستة أشهرٍ كاملةٍ، وأن الملك سليمان راودته نفسه في بلقيس من أجل أن يأتيهما غلام يكون له عرش الحبشة ليس غير، فتنتشر هناك اليهودية، ويقضي على الوثنية، وعبادة الشمس والقمر.

وتروي الأسطورة حكاية مراودة سليمان لبلقيس بأنه قبل سفرها قد أمر بإعداد وليمةٍ فاخرةٍ لها، وفيها الأطعمة التي تحتوي على التوابل، وبعد انتهاء الوليمة دعاها إلى قصره، فتردّدت في أول الأمر، ثم وافقت على ألا يحاول معها أمراً تأباه، وألا تمسّ هي شيئاً في قصره دون إذنه، ولما انتهت

السهرة، وحان وقت النوم أُعد في القصر فراشان للملك وضيفه. فأخذ كلٌّ فراشه، وتظاهر سليمان بالنوم العميق، وشعرت بلقيس بالظمأ الشديد نتيجة أكل التوابل، فقامت إلى الماء، فنهض الملك سليمان، وقال لها بأنك قد خالفت العهد، ومسست ما في القصر دون إذني، وإني أصبحت في حلٍّ من عهدي، ونال منها مأربه. وعندما عادت بلقيس إلى الحبشة ولدت ولداً اسمه (منليك)، وقد صدر قانون يقضي بأن يظلّ عرش الحبشة وقفاً على سلالة (منليك) من الذكور دون الإناث.

وتجعل هذه الأسرة هذه الأسطورة الخرافية صكاً لبقائها في السلطة متخذةً الجانب الديني ذريعةً لها رغم أنها تعبث بالدين إذ تجعل من أحد أنبياء الله زانياً، وصاحب حيل وخديعة. ومن المعلوم أن هذه الخرافة تخالف ما ورد في كتاب الله «القرآن الكريم»، فبلقيس ملكة سبأ، وليست أميرة حبشية.

وبقيت هذه الأسرة تحكم حتى عام ٥٣٠ هـ حيث قامت أسرة أخرى هي أسرة (زاجوي)، وانتحلت هذه الأسرة لنفسها نسباً آخر، فادعت أن أصلها يرجع إلى نبي الله موسى، عليه السلام، وذلك حتى تستطيع أن تضاهي الأسرة السابقة، فزعمت أنها أعرق في أسلافها منها، مستندة في ذلك إلى ما يُسمّونه كتاب التوراة، وما هو بالتوراة، إن هو إلا كتاب لعبت فيه الأيدي، والأهواء، وقد ورد في هذا الكتاب بأن نبي الله موسى، عليه السلام، قد اتخذ لنفسه حليلة حبشية.

ثم استعادت الأسرة السليمانية السلطة عام ٦٦٨ هـ، وبقيت حتى عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)، حيث وقع انقلاب قبض على الإمبراطور هيلا سيلاسي، وأودعه السجن، وقضى على حكم الأسرة. فالمهم أن الأسر كانت تحاول أن تثبت حكمها بدعاوي عقدية.

والكنيسة الحبشية تتبع الأرثوذكسية، وهي واحدة من الكنائس الشرقية الخمس، وتعرف باسم (تيواحيدو)، وتأسست عام ٣٢٨ هـ، والهيئة العليا

فيها هي المجمع الكنسي، والمجلس الوطني برئاسة البطريرك. وللكنيسة أثر كبير بين نصارى الأحباش، وتشرف على ١١٣٩ مدرسةً، و١٢ مركزاً للإغاثة.

وبجانب الكنيسة الرئيسة توجد الكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية، والكنيسة الأرمنية للقديس جورج، وتأسست ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م)، والكنيسة التنصيرية الأثيوبية، وكلها في العاصمة أديس أبابا.

ويوجد في الحبشة أيضاً عدد قليل من اليهود. كما توجد بعض المؤسسات التابعة للديانة الهندوكية، وأخرى للسيخ.

الصراع الحزبي:

لم تكن هناك حرية حتى تكون أحزاب وتحدث منافسة فيما بينها، وذلك منذ قيام الأسرة السليمانية باستلام السلطة، حيث كانت أيامها أيام استبدادٍ وظلم. ونتيجة ذلك نشأت جبهة تحرير الصومال، وتدعو إلى الانفصال عن الحبشة والانضمام إلى الصومال الوطن الأم، وترى أن الاختلاف بين الصومال والحبشة يقوم على أساس العقيدة.

أما في أريتريا فقد ظهرت الأحزاب حيث رغبت المجموعات ذات الأهداف الواحدة من تنظيم نفسها كي يكون عملها منظماً، وتستطيع العمل لتبيان وجهة نظرها، وإبراز رأيها الذي تدعو له، وحتى يمكنها منافسة غيرها من التنظيمات ومقارعة الحجة بمثلها. فظهر الحزب الاتحادي الذي يدعو إلى الانضمام إلى الحبشة، ويعتمد على تأييد النصارى له. وبرزت الرابطة الإسلامية التي تدعو إلى استقلال أريتريا، وتعتمد على دعم المسلمين لها، وتعلن أن دعوتها إنما هي نتيجة ما يلاقيه المسلمون من عنت حكامهم النصارى، وما ينالهم من ظلم إلا بسبب العقيدة التي يؤمنون بها.

وهناك الحزب التقدمي الحر الذي يدعو إلى الاستقلال لما يلحق المسلمين من أذى، ولكن لا يشترط الالتزام بالإسلام، وإنما يكفي

الانتماء. فالظلم للمسلمين جميعاً سواء أكانوا ملتزمين أم ينتمون انتماءً فقط.

وظهرت الرابطة الأريترية ـ الإيطالية، وحزب الشعب الموالي لإيطاليا وأتباعهما قلة، وهم من المستفيدين من الطليان، والتنظيم يقوم أساساً على هذه الفائدة، ويدعوان إلى استقلال أريتريا.

وهناك الحزب الوطني الذي يرى قيام إدارة بريطانية، وهو يرى قوة النفوذ البريطاني، ويريد الإفادة منه، وأعوانه قلة من المنتفعين من بريطانيا والمرتبطين بها.

واتخذ الحزب الاتحادي أسلوب العنف، وطريقة الاغتيال، وكانت الحبشة من ورائه تدعمه، وتمده بالسلاح، والمال، ووسائل الاغتيال. واغتيل رئيس الرابطة الإسلامية عبدالقادر محمد صالح كبيري عندما كان يتأهب للسفر إلى نيويورك ضمن وفد حزبه. وتشكلت الكتلة الاستقلالية من التنظيمات التي تدعو إلى استقلال أريتريا كلها.

وقد أُلغيت هذه الأحزاب كلها عندما صدر قرار ضم أريتريا إلى الحبشة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) أو بالأحرى بعد احتلال الحبشة لأريتريا، ولم يبق منها سوى الحزب الاتحادي لأنه مؤيَّد من حكومة الحبشة المحتلَّة عسكرياً لأريتريا.

ولما طرد رئيس المجلس النيابي الأريتري إدريس محمد آدم انتقل إلى مصر، وشكَّل هناك جبهة تحرير أريتريا. وتدعو إلى انفصال أريتريا عن الحبشة، واستقلالها عنها، ما دامت تختلف عنها عقيدياً، والعقيدة أساس كل شيء، وما دامت الحبشة تتخذ العقيدة أساساً للتمييز، والاختلاف في المعاملة، وتلحق بالمسلمين الأذى والظلم، وتحرمهم من حقوقهم المشروعة كلها. وترى جبهة أريتريا اتخاذ السلاح وسيلةً لتحقيق أهدافها، وكرد فعلٍ على عمل الحبشة التي قامت باحتلال أريتريا عسكرياً أي متخذةً القوة والسلاح.

ولكن بعد مدة انقسمت جبهة تحرير أريتريا إلى عدة فصائل مقاتلة، ويختلف بعضها عن بعضٍ بالعقيدة، فهناك فصائل تقوم على أساسٍ إسلامي، وبعضها على أساسٍ وطني، وبعضها على أساسٍ اشتراكي، وأكبرها كان جبهة تحرير شعب أريتريا، وتعتمد الفكر الاشتراكي أساساً لحركتها، وتعدُّ أكبر التنظيمات.

وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) نشأ المجلس الوطني الموحَّد للفصائل الإسلامية والوطنية، وكانت هناك منافسة بين هذا المجلس وبين جبهة تحرير شعب أريتريا. وبرزت جبهة تحرير شعب أريتريا على الساحة بشكلٍ قوي، بينما كان المجلس الوطني يتراجع، وذلك لأن حكومة الحبشة وجبهة تحرير شعب أريتريا تقومان على الاشتراكية، وإن كانتا تختلفان على الوضع في أريتريا.

وأما في الحبشة فقد وجدت جبهة تحرير شعب تجره وذلك للمنافسة بين شعبي (تجره) و(أمهره) الحاكم في الحبشة إضافةً إلى الفكر الحرِّ والمساواة اللذين تنادي بهما جبهة تحرير شعب تجره. وربما للمتاجرة. ولا يزال هذا الصراع قائماً بين الفريقين.

ونشأت كذلك في الحبشة إثر انقلاب شعبان ١٣٩٤ هـ (أيلول ١٩٧٤ م) حركة عرفت باسم «الحركة الاشتراكية لكل أثيوبيا»، وهي حركة ماركسية أوجدها العسكريون الانقلابيون لدعم سلطانهم، وبقيت كذلك حتى رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) حيث أوجدت السلطة حزباً خاصاً بها عُرف باسم (أبقوت سيدد) أي اللهب الثوري وذلك لدعم حكمها.

وفي مطلع عام ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م) استبعدت التنظيمات كافةً، وشكَّلت السلطة الحاكمة «حزب الشعب العامل لأثيوبيا»، والذي حمل بعد ثمانية أشهر اسم «حزب عمال أثيوبيا»، وغدا حزب الحكومة الرسمي، وانتخب رئيس الدولة منجستو ماريام أميناً عاماً له بالإجماع.

ومع أن الحركات الثائرة في أريتريا وتجره حركات اشتراكية، وأن الحزب الحاكم في الحبشة اشتراكي إلا أن الخلاف بينهما على مفهوم الاشتراكية، ومفهوم الديمقراطية، ومفهوم الاستقلالية مع العلم أن هذه الحركات كلها اشتراكية غربية، وإن كانت تدعي الماركسية ظاهراً، فالمناداة شيء والتطبيق شيء آخر، وهناك مفاوضات وحوار دائم بين هذه الحركات. وفي ١٥ صفر ١٤١٠ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٩ م) شكّلت جبهة تحرير شعب تجره والحركة الديمقراطية الشعبية الأثيوبية حركةً واحدةً حملت اسم «الحركة الديمقراطية الثورية الشعبية».

تقسم الحبشة عدا أريتريا إلى ثلاث عشرة مقاطعة، إضافة إلى العاصمة أديس أبابا، وكان عدد سكان هذه المقاطعات حسب تقديرات ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) كما يأتي:

المقاطعة	المساحة	السكان	الكثافة
الحبشة:			
عروسي	٢٣,٦٧٤	١,٦٦٢,٢٣٢	٧٠,٢
بالي	١٢٧,٠٥٢	١,٠٠٦,٤٩٠	٧,٩
غامو - كافا	٤٠,٣٧٤	١,٢٤٨,٠٣٣	٣٠,٩
غوجام	٦١,٢٢٤	٣,٢٢٤,٨٨١	٥٢,٧
هرر	٢٧٢,٦٣٦	٤,١٨١,١٦٧	١٥,٣
أيلو بابور	٤٦,٣٦٧	٩٦٣,٥٥٤	٢٠,٨
كافا	٥٦,٦٣٦	٢,٤٥٠,٤٦٨	٤٣,٣
شوا	٨٥,٣١٥	٩,٥٠٣,١٤٠	١١١,٤
سيدامو	١١٩,٧٦٠	٣,٧٩٠,٥٧٧	٣١,٧
تجره	٦٤,٩٢١	٢,٤٠٩,٥٩٩	٣٧,١
والاغا	٧٠,٤٨١	٢,٤٧٧,٢٧٦	٣٥,١
ويلو	٨٢,١٤٣	٣,٦٤٢,٠١٣	٤٤,٣
غوندار (بيجمدر)	٧٩,٥٧٩	٢,٩٢١,١٢٤	٣٦,٧
المجموع	١,١٣٠,١٦٢	٣٩,٤٨٠,٥٥٤	

أريتريا:

المقاطعة	المساحة	السكان	الكثافة
أريتريا	٩٣,٦٧٩	٢,٦١٤,٦٩٩	٢٧,٩
إدارة عصب	٢٧,٤٦٤	٨٩,٠٩٩	٣,٣
المجموع العام	١,٢٥١,٣٠٥	٤٢,١٨٤,٣٥٢	٤٠,٠

ومن المعلوم أن العاصمة أديس أبابا قد أصبحت مقاطعةً إداريةً وحدها، وهي في إقليم شوا، وكانت في هذا الجدول ضمن إقليمها.

ويلاحظ أن مقاطعة هرر أكبر المقاطعات مساحةً، وأكثرها جزء من

الصومال، أي أنها منطقة مختصبة، إضافةً إلى مناطق شرق الحبشة كلها.

وتكون زيادة السكان السنوية ٣,١٪، حسب تقديرات ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).



مصور رقم [٤]

القسم الثاني

الأوسط

الصومال وجيبوتي

يمتدّ هذا القسم الثاني من خط العرض ١٣° شمالاً تقريباً عندما تقترب السواحل الإفريقية من شواطىء جزيرة العرب حتى لا يكون بينهما سوى ستة عشر ميلاً فقط حيث يتشكّل مضيق باب المندب بل إن جزيرة بريم تُقرِّب المسافة بين سواحل القارتين الآسيوية والإفريقية، ويكون طول هذا المضيق أربعين ميلاً، وتعيش في المنطقة الإفريقية قبائل (عيسى) و(عفر).

وتتابع السواحل الإفريقية نحو الجنوب مُشكّلة خليج (تاجورا)، ثم نحو الجنوب الشرقي حتى خط العرض ١٠،٣٠° شمالاً تقريباً، ثم تتجه نحو الشرق وإلى الشمال قليلاً موازية سواحل الجزيرة العربية مشكلةً في البحر خليج عدن الذي يصل عرضه إلى ١٧٠ ميلاً تقريباً، وتبقى في ذلك الاتجاه حتى خط الطول ٥٠،٤٠° شرقاً أي بطول ٤٧٥ ميلاً، ثم تتجه نحو الجنوب الغربي حتى خط العرض ١° جنوباً، وإلى خط الطول ٤١° شرقاً، مشكّلةً بذلك القرن الإفريقي، وتعيش القبائل الصومالية.

تُعدّ هذه المنطقة فقيرةً لقلّة الأمطار فيها حتى ليغلب عليها المناخ الصحراوي، إذ لا تصل إليها الرياح الغربية حيث تحجزها عنها هضبة الحبشة وهضبة البحيرات، ومع أن المناطق التي تقع في شرقي القارات وعلى العروض نفسها التي تمتدّ عليها هذه المنطقة تكون ذات أمطارٍ موسميةٍ صيفيةٍ غزيرةٍ، لكنها هنا تُشرف في الشمال على البحر الأحمر الذي يُعدّ مغلقاً وضيّقاً لذا لا أثر له، وتكون المنطقة كأنها ملتصقة بجزيرة العرب، وهي كأنها في وسط القارات فتنتشر فيها الصحراء. وأما المناطق

الجنوبية فتصل إليها الرياح الموسمية الصيفية، وهي رياح رطبة محمّلة ببخار الماء، ويزيد في رطوبتها أنها تأتي من محيط حار، غير أن فائدتها تكون قليلةً بالنسبة إلى هذه البلاد حيث تسير من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي أي مسايرةً للساحل مما يجعلها قليلة الأهمية بالنسبة فيما لو كانت متعامدةً مع السواحل. فالمحيط الهندي يكون مركزاً لضغطٍ مرتفع نسبياً في فصل الصيف على حين تكون قارة آسيا مركزاً للضغط المنخفض، فتتجه الرياح من المحيط الهندي نحو أواسط قارة آسيا، وتنحرف هذه الرياح نحو الشمال الشرقي بسبب دوران الأرض، وتُسبّب هذه الرياح انقطاع الرياح التجارية التي تأخذ بالأصل اتجاهاً مغايراً، ويكون اتجاهها من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي. أما الرياح التجارية في نصف الكرة الجنوبي فإنها في هذا الفصل تجتاز خط الاستواء، وترفد الرياح الموسمية، وتزيد من قوتها، ويكون اتجاهها قبل أن تجتاز خط الاستواء من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي، ولكنها بعد ذلك الاجتياز تُغيّر اتجاهها بسبب دوران الأرض فيصبح من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي.

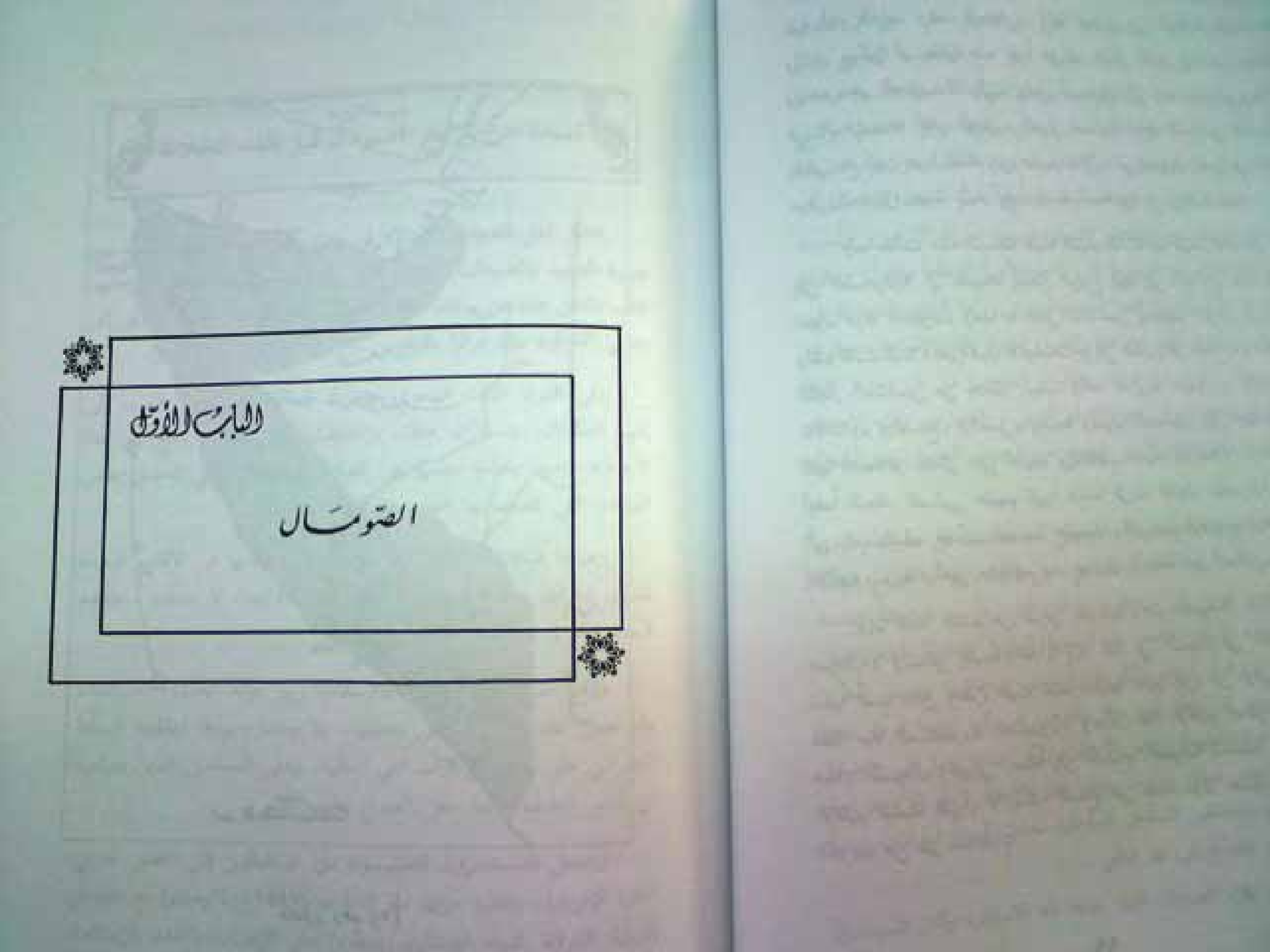
وكذلك فإن للارتفاع دوره، والأراضي هنا منخفضة أي حارة، والوقت صيف أي زمن الحرارة لذا لم يسقط شيء من الغيث، إذ أن الرياح الرطبة تعقد غيثاً عندما تصل إلى منطقةٍ باردةٍ أي أكثر برداً من المنطقة القادمة منها، ولكن هذه الرياح القادمة من المحيط الهندي الدافئ، عندما تصل إلى الصومال تمرّ فوق أراضي أكثر حرارةً بسبب انخفاضها وبسبب الحرّ، فترتفع الغيوم بعد أن يتبخّر قسم من بخارها، غير أنها عندما تتوغّل نحو الداخل الأكثر ارتفاعاً تهطل بعض الأمطار، ولكن عندما تصل إلى الحبشة ذات الارتفاع تنهمر أمطار غزيرة، وعلى هذا فالأمطار تزداد بالاتجاه نحو الغرب، وبسبب انخفاض المناطق الساحلية تحدث أحياناً فيضانات تنشأ عن الأمطار التي تتجمّع في نهر شبلّي.

فالمياه في بلاد الصومال قليلة نتيجة قلّة الأمطار، وأكثر المجاري

المائية أودية أو سيول تجري أثناء هطول الأمطار في فصل الصيف، وتجف بقية أيام العام، وهذه المجاري كلها تجري من الهضبة باتجاه الساحل، والذي يمكن أن نطلق عليه نهراً هو نهر شبلّي الذي يبدأ من هضبة هرر، ويتجه نحو الجنوب الشرقي، وقبل أن يصل إلى (مقديشو)، ويكاد يصبّ في البحر يتجه نحو الجنوب الغربي مسايراً لخط الساحل تماماً، حيث يلتقي مع نهر جوبا القادم من هضبة جالا، ثم يتجهان ليصبا في البحر عند مرفأ (كسمايو) حيث تأتيه أيضاً المياه المنحدرة من هضبة كينيا.

ولما كانت هذه المنطقة قليلة المياه لذا كانت قليلة الأشجار بل أقرب إلى الصحراوية أي مفتوحة يمكن الولوج فيها إلى الداخل دون أية عوائق تحول دون الدخول، وهذا ما جعل المسلمين يُمكنهم التوغّل إلى الداخل، ولما كانت البلاد فقيرةً فإن أهلها بحاجةٍ إلى الكثير من السلع، وهذا ما مكّن التجار المسلمين من حملها إليهم، وأخذ ما يزيد عنهم من بعض البضائع كالأغنام، والصمغ، والعسل. ونتيجة وصول المسلمين إلى جهات الصومال كلها استطاعوا التأثير على أهلها، وإدخالهم جميعاً بالإسلام. وهذا ما جعل أيضاً الحقد الصليبي عليهم كبيراً عندما قويت الدول النصرانية، ووصلت إلى المنطقة، فصبّت غضبها عليهم، واقتسمت أرضهم، وعملت على إذلالهم، وإبقاء أغنى مناطقهم بيد نصارى المنطقة من أحباش أو كينيين.

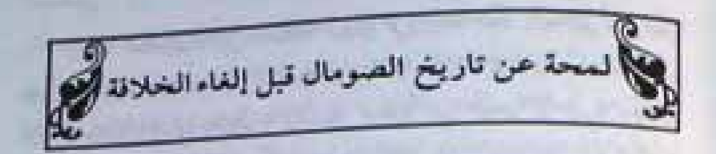
وإن هذا القسم من شرقي إفريقية وهو الصومال تسكنه قبائل صومالية، ويُشكّل إقليماً واحداً، وإن كان في الشمال في منطقةٍ صغيرةٍ نسبياً تُقيم قبائل (عفر) حيث تمتد منازلها على جزءٍ من أرض الصومال، فلما جاء المستعمرون الصليبيون، وجزّأوا هذا الإقليم جعلوا منه دولتين هما: الصومال وجيبوتي إضافةً إلى أقسام أعطوها للحبشة وكينيا ليبقى الإقليم ضعيفاً فقيراً، لا يمكنه الدفاع عن نفسه دون حمايةٍ، ولا الحياة الكريمة من غير مساعدات.



الباب الأول

التوسل

مصور رقم [٥]



لمحة عن تاريخ الصومال قبل إلغاء الخلافة

اعتنق أهل الصومال الإسلام في وقتٍ مبكرٍ نتيجة الصلة الوثيقة بين جزيرة العرب والصومال، وارتبط هذا الإقليم بالدولة الإسلامية بمراحلها كافةً، وانتقل عدد من سكان هذا الإقليم في أيام الدولة العباسية الأولى إلى جنوبي العراق، وقد عُرفوا بالزنج.

وفي القرن الثالث الهجري هاجرت جماعات من أرض العرب إلى إقليم الصومال، واستقرّت هناك، واختلطت بقبائل البانتو، ونتج عن هذا الاختلاط وجود جماعةٍ جنسيّةٍ هي القبائل الصومالية التي تحمل بعض الميزات التي تتصف بها المجموعة العربية.

وعندما ضعف أمر الدولة الإسلامية خفّ سلطانها عن الأقاليم البعيدة فنشأت إمارات محلية يحكمها شيوخ القبائل، وزعماء لا يتجاوز سلطانهم المدن الكبرى وما يجاورها.

ووقع صراع بين الإمارات الإسلامية وبين دولة الحبشة النصرانية، ولم تعمل تلك الإمارات على وحدتها، ولا وحدة جهودها لمقاومة التسلّط النصراني على بعض الإمارات التي احتلّها، وعلى المسلمين الذين يعيشون في أرض الحبشة، مما جعل الصراع يطول أمده.

ووصل المستعمرون الصليبيون من البرتغاليين إلى أقصى جنوبي القارة الإفريقية، والتفّوا حولها عام ٩٠٣ هـ (١٤٩٧ م)، وساروا مع سواحل إفريقية الشرقية باتجاه الشمال، وسيطروا على الإمارات والمدن الإسلامية

هناك، وأسرع ملك الحبشة يعرض على البرتغاليين التحالف معهم لقتال المسلمين.

وجاء العثمانيون إلى المنطقة ليقفوا في وجه المدّ الصليبي، وحلّوا محلّ المماليك بعد دخول القاهرة عام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م)، ودانت لهم بلاد الصومال وشرقي إفريقية، وأنشـؤوا أسطولاً في البحر الأحمر، وجعلوا قاعدته مدينة (زيلع)، وتبيّن لهم خطر الاتفاق بين البرتغاليين والأحباش، فاتفقوا مع سلطان إمارة (عدل) الإسلامية أحمد بن إبراهيم، وقدّموا له المساعدات العسكرية فقام بالهجوم على الأحباش، غير أنه هُزم، وقُتل قائده (محفوظ) حاكم زيلع، فانطلق السلطان بنفسه أمام الجيش، وأعاد الهجوم، وانتصر بإذن الله، واسترجع كل ما فقده في جولته الأولى، واحتلّ عام ٩٣٥ هـ (١٥٢٩ م) قسماً من الحبشة.

استنجد إمبراطور الحبشة (دنجل) بأوربا، وعرض أن تكون الكنيسة الحبشية مرتبطة بروما مع الاحتفاظ بالمذهب الأرثوذكسي.

نزل البرتغاليون فجأةً في مدينة (مصوع) عام ٩٤٨ هـ (١٥٤١ م) غير أنهم هُزموا شرّ هزيمةٍ، وأُبيد معظمهم، والتحقت فلول الفارين من المعركة بالأحباش الذين كانوا يُقاتلون سلطان إمارة عدل في أعالي بلاد الحبشة قرب بحيرة (تانا)، وقد انتصروا هناك، وقُتل السلطان أحمد بن إبراهيم.

وقامت سلطنة (هرر) في الجنوب تحمل على عاتقها نشر الإسلام ومحاربة نصارى الأحباش، ولكنها لم تستطع توحيد السلطنات الإسلامية في دولةٍ واحدةٍ.

أخذ نفوذ البرتغاليين يقوى في الحبشة فخاف المسلمون على أنفسهم، وخشي البطارقة على كنيستهم، فألّبوا العامة على البرتغاليين، واستطاعوا طردهم عام ١٠٦٨ هـ (١٦٦٧ م).

أخذت الدولة العثمانية بالضعف، وأصبح واليها على مصر (محمد

علي) صاحب النفوذ مكانتها في بلاد الصومال، وأخذت مصر تحكم تلك الأجزاء باسم الدولة العثمانية.

بدأ الصراع الاستعماري يدخل المنطقة، واحتلّت بريطانيا (عدن) عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م)، ودخلت فرنسا باب المنافسة، وأرسلت عدة حملاتٍ استطلاعية لسواحل البحر الأحمر، إذ الحكم المصري ضعيف، والدولة العثمانية أضعف، وعملت فرنسا على احتلال (زيلع) و(مصوع) ولكنها فشلت في محاولتها، فطلب قائد الحملة الفرنسية من حكومته أن تطلب من محمد علي الوالي على مصر أن يتنازل عن مصوع، وكان يعتقد أنه بالإمكان الحصول على الطلب لأن خزانة مصر لم يكن يصل إليها من هذا الميناء سوى خمسين ألف فرنك، ويمكن لفرنسا أن تُعوِّض لها عن هذا المبلغ.

وكانت نتيجة الحملات الاستطلاعية التي أرسلتها فرنسا إلى المنطقة أنها رأت أن أكثر المناطق الصومالية صلاحيةً لفرنسا، ويمكنها الخضوع لها هي (تاجورا) لأن فيها عدداً من النصارى الكاثوليك، ويرغبون في التبعية لفرنسا، كما أن أحد المتنفذين هناك، وهو إبراهيم أبو بكر، يكره بريطانيا ويخشى من سيطرتها على المنطقة، ويمكنه طلب مساعدة أي فريقٍ ينافس بريطانيا مهما كانت هويته، وخاصةً بعد أن حجزت له بريطانيا إحدى البواخر، وادّعت أنها كانت تنقل الرقيق، ولم تعوّض عليه شيئاً.

وضعف الحكم المصري بعد موت (محمد علي) بقليلٍ، وضعفت سيطرته على المناطق الصومالية، وعقدت فرنسا عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) معاهدةً مع أحمد أبي بكر (ابن عم إبراهيم أبي بكر) ممثلاً لمشايخ القبائل في تلك المنطقة، واشترت فرنسا حسب نص المعاهدة ميناء (أوبوك) فأثار هذا غضب الدولة العثمانية التي تعدّ هذه الأراضي جزءاً من دولتها، كما أثار غضب بريطانيا منافسة فرنسا الأولى. ومع ذلك فلم تهتم فرنسا بأراضي (أوبوك) خوفاً من إثارة بريطانيا بل بقيت تنتظر اعتراف الخديوي بحقوقها

في (أوبوك) مقابل إعطائه الأرض التي تشغلها السفارة الفرنسية في القاهرة.

وفي هذه الأثناء وسّعت مصر أملاكها في بلاد الصومال حتى رأس (حافون)، واعترفت بريطانيا بهذا التوسّع. وكان سبب عدم اهتمام فرنسا بـ(أوبوك) أن وزارة البحرية الفرنسية هي التي كانت تُعارض بهذا الاهتمام إذ ترى أن المناخ غير ملائم لقيام نزاع فإن قوة البحرية الفرنسية ضعيفة في المحيط الهندي، ولا يمكن الاعتماد عليها، وأذاعت بياناً للفرنسيين أن من يريد منهم بناء مؤسساتٍ في منطقة (أوبوك) فإنما هو على مسؤوليته الخاصة. وأخيراً رأت فرنسا أن تعطي ملك (شوا) جزءاً من أراضي (أوبوك) لكسب تأييده. وفي عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م) أرسلت فرنسا باخرةً لتحديد أراضيها في (أوبوك) غير أن مصر كانت قد سبقتها، ورفعت العلم المصري في (أوبوك)، فعدّت فرنسا هذا العمل تعدّياً على حقوقها، ولكن الدولة العثمانية، ومصر، والأهالي جميعاً قد تجاهلوا هذا الحق الذي تدّعيه فرنسا، وكذلك فإن بريطانيا قد وقفت في الطرف المقابل لفرنسا.

كانت مصر تخشى من وقوف إيطاليا في (عصب) في أرتيريا بجانب فرنسا، وكذلك فإن مصر لم تكن تستند على مساندة بريطانيا، وخاصةً أن الحركة العرابية في مصر كانت قد بدأت، لذلك رأت أن تعطي فرنسا ما تريد، وتنازلت لها عن (أوبوك). ووجد الفرنسيون الفرصة مناسبةً لإرسال قوة لحماية الفرنسيين هناك بعد أن قتل الصوماليون المستعمر الفرنسي (أرنو) عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م).

كان الحاكم المصري لبلاد الصومال يُقيم في (هرر) التي تُعدّ مركز الإقليم، ويتبعها ثلاث محافظات هي: (تاجورا) و(زيلع) و(بربرة). ولكن أصبح لفرنسا جزء من محافظة (تاجورا)، وهي أراضي (أوبوك)، وعقدت فرنسا معاهدةً مع سلطان (تاجورا) أحمد بن محمد في ذي القعدة ١٣٠١ هـ (أيلول ١٨٨٤ م) رغم أن القوات المصرية لم تزل فيها، ولم تخلها بعد، وعلى هذا فقد أصبح نفوذ فرنسا يشمل محافظة (تاجورا) كافةً. وخشيت

بريطانيا على طريق الهند بعد أن رأت أطماع فرنسا في سواحل غرب البحر الأحمر، فأرادت أن تسيطر على منطقة باب المندب سيطرةً تامةً فعقدت معاهدةً مع سلطان (سوقطرى) عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦ هـ م).

واحتلّت بريطانيا مصر إثر الحركة العرابية، فأرادت أن تحلّ القوات البريطانية محلّ القوات المصرية في شرقي إفريقية، وانتهزت قيام الحركة المهدية في السودان ففصلت سواحل البحر الأحمر وبلاد الصومال عن مصر، فعادت التجزئة إلى تلك المنطقة ثانيةً، وأخذ نفوذ السلاطين المحليين يظهر وخاصةً في المناطق الساحلية مثل (زولا) و(تاجورا).

أرسلت بريطانيا العميد (هنتر) للعمل في الساحل الواقع بين (زيلع) و(رأس حافون)، وكان عليه أن يعقد المعاهدات مع الزعماء المحليين وخاصةً في (بُلهار) و(ميت) و(بندر قاسم)، كما كان عليه أن يُسهّل عملية انسحاب الإدارة المصرية، ويمنع تدخّل الدولة العثمانية في العمل لعرقلة الانسحاب والمعاهدات، فالجانب الإسلامي يجب أن يكون بعيداً عن الساحة ولو كان لمصلحة فرنسا إذ تلتقي معها بالصليبية ومحاربة الإسلام.

كان رئيس الوزارة المصرية آنذاك الأرمني (نوبار) فأصدر الأوامر بإخلاء (هرر) وموانىء الصومال، غير أن حاكم (هرر) علي باشا قد أخبره بأن عملية الإخلاء صعبة جداً بسبب اندماج الجنود والموظفين المصريين مع أهالي الإقليم، وخاصةً عن طريق الزواج، وأن الفوضى ستعم البلاد بعد عملية الإخلاء، لذلك فإن التجار والموظفين والجنود سيرفضون ذلك، غير أن (نوبار) أصرّ على الإخلاء، وليحدث ما يكون فالبلاد ليست لنا - بصفته نصراني - ولكن هذا الإقليم جزء من ديار المسلمين، وأرسل ذلك أيضاً إلى حاكم (زيلع) أبو بكر باشا ليقوم بعملية الإخلاء، وأصدر أمراً بعزل علي باشا عن (هرر)، وعيّن مكانه رضوان باشا، وكان حاكماً لها في السابق، وجعله تحت صرف العميد البريطاني (هنتر)، وفي الوقت نفسه فوّض (هنتر) بوقف صرف مرتب أي موظف أو ضابط يتأخر في عملية

الإجلاء. وكان الخديوي توفيق مُتردداً في إقرار هذا التصرُّف، ثم وافق أخيراً، وادّعى أن الدولة العثمانية لم تقبل باستلام هذه المناطق، وهو غير قادر على حمايتها.

لم تكن بريطانيا ترغب آنذاك في مواجهة فرنسا ولا إيطاليا، وإنما أرادت أن تترك يد فرنسا في (تاجورا) ويد إيطاليا في (عصب) لتقف هاتان الدولتان على الحياد عندما تحلّ هي محل الإدارة والقوات المصرية في (هرر) و(زيلع) وبقية المناطق التي كانت فيها، بل ربما تساعدانها وتقفان إلى جانبها ضدّ الدولة العثمانية صاحبة السلطة الاسمية على هذه المناطق.

وأخيراً قرر العميد البريطاني (هنتر) إخلاء الحاميات المصرية من زيلع في ١٠ محرم ١٣٠٢ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٨٨٤ م)، واستلمت السلطات البريطانية الجمارك بعد ثلاثة أيام، وسافرت أول سفينةٍ تحمل الجنود المصريين من (زيلع) نحو السويس في ٢٦ محرم ١٣٠٢ هـ (١٤ تشرين الثاني ١٨٨٤ م). وقرر البريطانيون أن تكون إدارة ساحل بلاد الصومال الممتد من (زيلع) حتى (رأس حافون) تابعةً مباشرةً لحكومة الهند.

واتفقت بريطانيا وفرنسا عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) على إنهاء الخلافات الناشئة بينهما في هذه المناطق على أن يفصل بين منطقتي نفوذهما خط يمتد من جنوب (جيبوتي) نحو (هرر)، وأن تضمن كل منهما للأخرى حق التجارة مع إقليم هرر الذي لا يحق لأيٍ منهما الاستيلاء عليه بعد خروج المصريين منه، وأبلغ وزير الخارجية البريطانية سفراء بلاده بأن بريطانيا قد أصبح لها الساحل الممتد من جنوب (جيبوتي) حتى (بندر زيادة). وقد رفض الجنود المصريون إخلاء (هرر) وشكّلوا مع الأهالي كتلة وطنية لمجابهة الأجانب. وهكذا فإن إنكلترا احتلّت ميناءي (زيلع) و(بربره)، واتخذتهما مركزاً لمراقبة السفن القادمة من الهند والمسافرة إليها، وبدأت تتوسّع حتى شملت الإقليم الذي عُرف فيما بعد باسم (الصومال الإنكليزي).

لم يستقر وضع الإنكليز في هذا الجزء من الصومال إلا في عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) حيث قضوا على حركة التعريب التي قادها (محمد بن عبدالله بن حسن) عام ١٣٢٠ هـ (١٩٠٢ م)، وادّعى أنه من أصل هاشمي، وأنه المهدي، ولُقّب بـ(مهدي الصومال)، واستطاع أن يقاوم المستعمر مدة عشرين عاماً، وبعدما لحق البلاد من فقر، وأصاب القبائل من أذى لم تستطع بعدها المقاومة، فابتعدت عن (محمد بن عبدالله بن حسن)، فاستتب الأمر لبريطانيا في هذا الجزء من الصومال، وتوفي (محمد بن عبدالله بن حسن) عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م).

وأما جنوبي الصومال وهو ما كان جنوب رأس (حافون) فكان يتبع سلطان زنجبار واستأجر الطليان من سلطان زنجبار عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) موانيء على ساحل الصومال المشرف على المحيط الهندي لمدة خمسين عاماً، وقامت على إدارة هذه الموانيء شركتان إيطاليتان. وعندما ضعف سلطان زنجبار تنازل عن هذه الموانيء للإيطاليين مقابل مبلغ قدره مائة وأربعة وأربعون ألف جنيه. وفي الوقت نفسه قوي إمبراطور الحبشة (منليك الثاني)، واستولى على إقليم (هرر)، وجاء باستعمارٍ نصرانيٍ جديدٍ أكثر همجيةً ووحشيةً من الاستعمار الغربي، كما استطاع أن يحتلّ منطقة (الأوغادين)، ومنح الإيطاليين المناطق الداخلية للموانيء الصومالية.

وفي العام نفسه ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) اتفقت بريطانيا وفرنسا على إنهاء الخلاف بينهما في هذه المناطق، واقتسام النفوذ في سلطنة زنجبار ومنطقة شمالي الصومال، وشاركتهما في الاقتسام كل من ألمانيا وإيطاليا.

أخذت بريطانيا القسم الأوسط من شرقي إفريقية (ساحل كينيا)، وساحل الصومال على خليج عدن (الصومال الإنكليزي).

وأخذت ألمانيا الساحل الجنوبي من شرقي إفريقية (تانجانيقا).

وأخذت إيطاليا الساحل الشمالي من شرقي إفريقية (الصومال الإيطالي) واعترفت الدول الأخرى لها باحتلالها منطقة أريتريا.

وأخذت فرنسا منطقة جيبوتي على خليج تاجورا (الصومال الفرنسي)،

وأعطيت الحبشة القسم الغربي من الصومال (الأوغادين).

وهكذا قُسّم الإقليم الصومالي أبشع تقسيمٍ عقوبةً لأهله لأنهم جميعهم من المسلمين.

وبقيت سلطنة زنجبار محصورةً في جزيرتي (زنجبار) و (بمبا)، ووضعت تحت الحماية البريطانية.

وفي عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) أخذت الحبشة منطقة (الهود) الصومالية من بريطانيا، دون موافقة الأهالي، ويرعى فيها مائتا ألف من الصوماليين. وظهر في منطقة الأوغادين محمد بن عبدالله بن حسن الذي أطلق عليه أسد الصحراء، وقاوم الاستعمار النصراني الحبشي.

كانت إيطاليا قد عقدت معاهدةً مع الحبشة، ثم اختلفت معها، وشجّعت المنافس للإمبراطور منليك الثاني في إقليم تجره، وفكّرت باحتلال الحبشة، وبدأت بإخضاع الأوغادين عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨ م)، ثم اتفقت الدول الاستعمارية الثلاث (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا) على استقلال الحبشة، وإقامة إمبراطورية فيها تحت تاج (منليك الثاني) تضمّ مملكة الحبشة، والإمارات الإسلامية في المنطقة كافةً، وذلك خوفاً من انتشار الإسلام، وطلب من الإمبراطور شنّ حربٍ على المسلمين، ووُعد بتقديم الدعم له، وهكذا عادت (الأوغادين) للحبشة.



الفصل الأول

الصومال من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ٦ محرم ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١ تموز ١٩٦٠ م

شعرت بريطانيا بنشوةٍ بإلغاء الخلافة، وخاصة أنه كان لها اليد الطولى بذلك، وغدا يسيطر على مقرّ الخلافة سابقاً أحد أعوانها، كما شعرت أنه أصبحت لها حرية التصرّف بشؤون المسلمين وبلدانهم على نطاقٍ أكثر شموليةً دون رقابةٍ ومن غير احتجاج هذا إضافةً إلى نفوذها الواسع في عصبة الأمم، والتي تخضع أساساً لتوجيه الدول النصرانية التي هي الدول الكبرى.

تنازلت بريطانيا إثر إلغاء الخلافة عن منطقة جوبا السفلى (أقصى جنوبي الصومال) لإيطاليا، وكانت من قبل تتبع كينيا، وأعطيت كينيا مقابل ذلك الأراضي الصومالية الواقعة شرق بحيرة ورودولف.

وقامت القوات الإيطالية في أرتيريا والصومال بغزو الحبشة عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) رغم معارضة عصبة الأمم، وتمكّنت من دخول العاصمة (أديس أبابا) في الأيام الأولى من عام ١٣٥٥ هـ (آذار ١٩٣٦ م).

وفي الحرب العالمية الثانية هُزمت القوات البريطانية في الصومال في بداية الأمر أمام القوات الإيطالية في الصومال الإيطالي، غير أن البريطانيين قد قاموا بهجومٍ معاكسٍ، ودخلت قواتهم عن طريق (كسمايو)، وأرغموا الطليان على الانسحاب من أرتيريا، والحبشة، والصومال. وتشكّلت إدارة

عسكرية بريطانية في الصومال الإنكليزي والإيطالي على حدٍّ سواء عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م).

وهُزمت إيطاليا في الحرب مع دول المحور التي كانت هي واحدة منها، ووقّعت معها معاهدة السلام في ربيع الأول ١٣٦٦ هـ (شباط ١٩٤٧ م)، وطالبت إيطاليا فيها بحقوقها في الصومال الإيطالي، وأعلنت عن تلك الحقوق التي تدّعيها، وبعد سنتين وضعت الأمم المتحدة المستعمرة الإيطالية السابقة (الصومال الإيطالي) تحت الإدارة الإيطالية لمدة عشر سنواتٍ، وبعدها تحصل على الاستقلال، وتسلّمت إيطاليا الإدارة من بريطانيا في ربيع الأول ١٣٧٠ هـ (كانون الأول ١٩٥٠ م).

كان الصوماليون يهدفون إلى توحيد أجزاء الصومال، وإعلان الاستقلال، ومنذ أن رجعت بريطانيا إلى الصومال بعد انتصارها على إيطاليا، وكانت قد هُزمت أمامها، وخرجت، عادت وأخذت تتقرّب من أبناء الشعب لتجد لها الأعوان، وفي العام نفسه التي رجعت فيه ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) سمحت لثلاثة عشر شاباً بتأسيس نادٍ لهم يجتمعون فيه. ولما انتهت الحرب العالمية الثانية، ورُفعت الأحكام العرفية التي فرضت لظروف الحرب، وكثر الجدل في أروقة الأمم المتحدة حول الوصاية على الصومال، وعندها سمحت بريطانيا لهذا النادي أن يتحوّل إلى حزبٍ سياسي في شهر صفر ١٣٦٥ هـ (كانون الثاني ١٩٤٦ م)، وظنّت أن هذا الحزب سيكون لها عوناً لتفوز بالوصاية على الصومال. وكانت أهداف هذا الحزب وحدة أجزاء الصومال، والعمل على رفع مستوى الشعب الثقافي والاجتماعي.

أرسلت الأمم المتحدة عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) وفداً إلى الصومال يمثّل الدول الأربع الكبرى (بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا)، وحدث اختلاف كبير. وكانت الحبشة تعمل على ضمّ الصومال وتُبدي شدة تمسّكها بالنصرانية ومحاربة الإسلام عسى أن تظفر بذلك. وتعدّدت الآراء والأهواء في البلاد، ووقعت حوادث كثيرة سالت فيها الدماء، وكثرت القتلى.

وفازت إيطاليا بالوصاية على الجزء الجنوبي من الصومال والذي كان ضمن مستعمراتها، فأخذت تضطهد حزب وحدة الشباب الصومالي، وأغلقت بعض فروعه، غير أنها عادت فغيّرت خطتها بعد أن فشلت سياستها الأولى، وبدأت تتقرّب من بعض قيادات الحزب، وحصل بعض التعاون، وافتتحت له الفروع في أجزاء الصومال كلها.

جرت الانتخابات الأولى عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وحصل حزب وحدة الشباب الصومالي على الأكثرية، وشكّل عبدالله عيسى الوزارة، وانتخب آدم عبدالله عثمان رئيساً للجمعية التشريعية.

وحدثت أزمة كبيرة في الحزب عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) إذ كان من بين المرشحين لرئاسته محمد حسين حامود، وكان له رأي يخالف آراء بعض شخصيات الحزب التي ظهرت في البلاد حيث كان يرى ضرورة التعاون مع البلدان العربية، ويعمل لذلك، فوجدت هذه السياسة انتقاداتٍ واسعةً في صحيفة الصومال، وقد هاجم أحد شباب الحزب هذه السياسة، ففصل من الحزب فما كان منه إلا أن اعتدى على محمد حسين حامود، فأُعطي هذا الشاب منحةً دراسيةً في الولايات المتحدة. وكان الحزب يصدر صحيفة أسبوعية باسم «الوحدة».

فصل محمد حسين حامود من الحزب، فشكّل حزباً خاصاً جديداً، عُرف باسم حزب «صوماليا الكبرى» وذلك في مطلع عام ١٣٧٨ هـ (منتصف عام ١٩٥٨ م).

وتأسّست عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) جمعية الشباب الصومالي في مدينة مقديشيو.

وشكّلت قبيلتا «ديجل» و«مرفلة» الحزب الدستوري المستقل عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، ويرى هذا الحزب أن يكون الحكم في الصومال «اتحادياً» حتى لا يسيطر قسم من البلاد على آخر، ولا يطغى حزب وحيد على الشعب باسم «الوطنية»، ولكن تعرّض هذا الحزب لأزمة بعد عشرة

سنواتٍ من قيامه، وفصل قسم من أعضائه القياديين. وضعف الحزب.

ولما فشلت الحبشة في مسعاها في ضمّ الصومال إليها كما ضمّت أرتيريا عملت على تشكيل حزب من بعض أعوانها، وأمدتهم بالأموال، فشكّلوا حزباً عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) عُرف باسم «الشباب الأحرار الصومالي»، غير أن هذا الحزب بقي ضعيفاً، وقوطع من السكان كافةً لمعرفتهم بنوايا الحبشة، وسياستها النصرانية، وتعصّبها، ومحاربتها للإسلام وأهله خلال التاريخ، وسكان الصومال جميعهم من المسلمين.

وتأسس في منطقة البنادر حزب محلي بعد عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) عُرف باسم «الاتحاد القومي» غير أنه حزب ضعيف. وقد أُطلق عليه في البداية «شباب البنادر».

وأسس محمود عبد الرحمن حزب الرابطة الإسلامية، وكان من قبل في حزب وحدة الشباب الصومالي.

وجرت أول انتخابات عامة حيث شملت البالغين جميعاً وذلك في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م) واستطاع حزب وحدة الشباب الصومالي أن يفوز بثلاثة وثمانين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها تسعين مقعداً، فاستمرّ بالحكم، وبقي عبدالله عيسى رئيساً للوزراء.

كانت الوصاية على الصومال الإيطالي قد حُدّدت بمدة عشرة سنوات وتنتهي في جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ (كانون الأول ١٩٥٩ م)، وكثر الحديث عن الانتخابات الماضية فتجدّدت في مطلع عام ١٣٧٩ هـ (تموز ١٩٥٩ م) ففاز حزب وحدة الشباب الصومالي بواحد وستين مقعداً من أصل تسعين مقعداً أي فقد الكثير مما أحرزه قبل أربعة أشهر، وإن بقي بالحكم، وتقدّم عبدالله عيسى رئيس الوزراء بمشروع للمجلس التشريعي يطالب بوحدة الصوماليين جميعاً ويتلخّص المشروع بـ:

١ً ـ يحصل الصومال الإيطالي سابقاً على استقلاله إثر انتهاء مدة الوصاية.

٢ً ـ إنشاء جيش وطني لأن المستعمرين الصليبيين قد حلّوا الجيش الصومالي.

٣ً ـ وحدة أجزاء الصومال في دولةٍ واحدة، لها علم واحد.

الصومال الإنكليزي:

حكمت بريطانيا هذا الجزء حكماً عسكرياً منذ أن رجعت إليه عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن هزمت إيطاليا التي أخرجتها منه في بداية الحرب، واستمرّ يخضع للحكم العسكري حتى عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) حيث عادت الإدارة المدنية.

تأسس في الصومال الإنكليزي حزب «الرابطة الصومالية»، وكانت أهداف هذا الحزب الاستقلال التام، ووحدة أجزاء الصومال، ويصدر صحيفة «قرن إفريقية»، ووقفت الإدارة البريطانية من هذا الحزب موقفاً معادياً، واضطهدت أعضاءه، وأصيبت البلاد بقحطٍ شديدٍ عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، فكانت السلطة البريطانية تمنع وصول الماء إلى المتهمين بالانتماء إلى هذا الحزب حتى يعلنوا تخلّيهم عن الحزب وعن مبادئه. وقد قاطع الحزب الانتخابات التي جرت في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م) لأنه كان يريد مجلساً نيابياً صومالياً، على حين كان الدستور الذي وضعته بريطانيا يقضي بأن يضمّ المجلس ٣٢ عضواً منهم ٢٠ عضواً بريطانياً، و١٢ عضواً صومالياً.

كانت بريطانيا ترغب بضمّ الصومال الإنكليزي إلى الصومال الإيطالي لتبقى سيطرتها على القرن الإفريقي ذي الموقع المهم، وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني في مدينة «هرجيسا» قاعدة الصومال الإنكليزي في شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م) بأن حكومته رأت منح الصومال الإنكليزي حق الاختيار بين الحكم الذاتي أو الاتحاد مع الصومال الإيطالي. بينما ترفض بريطانيا مشروع اتحاد أجزاء الصومال كلها، كما تنادي الأحزاب الصومالية.

الاستقلال:

انتهت مدة الوصاية الإيطالية على الصومال الجنوبي (الإيطالي)، وطالب الشعب بالاستقلال عن طريق المؤسسات والتنظيمات السياسية، ومنح ذلك في المدة المحددة ٣ رجب ١٣٧٩ هـ (١ كانون الثاني ١٩٦٠ م).

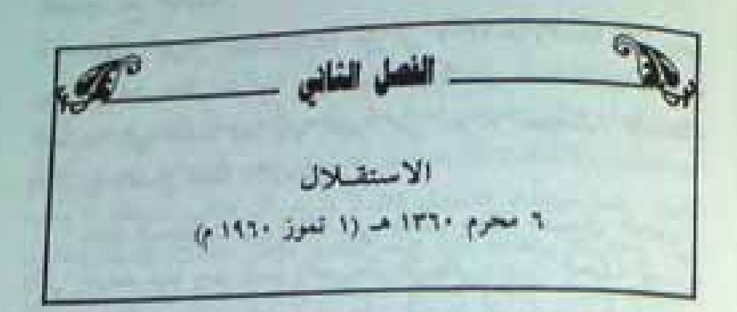
وجرت انتخابات جديدة في شعبان ١٣٧٩ هـ (شباط ١٩٦٠ م) في الصومال الإنكليزي، وشاركت فيها الأحزاب التي تدعو إلى الاستقلال وإلى وحدة الصومال.

واجتمع ممثلون عن المنطقتين في شوال ١٣٧٩ هـ (نيسان ١٩٦٠ م)، واتفقوا على دمج جزأي الصومال في جمهورية مستقلة واحدة.

منح الصومال الإنكليزي الاستقلال في مطلع عام ١٣٨٠ هـ (٢٦ حزيران ١٩٦٠ م)، وتلقّت خطة الاتحاد موافقة المجلس التشريعي في اليوم التالي. وأعلن عن قيام جمهورية الصومال المستقلة في ٦ محرم ١٣٨٠ هـ (١ تموز ١٩٦٠ م)، وفي اليوم نفسه اجتمع المجلس التشريعي المنتخب من الجزأين وانتخب آدم عبدالله عثمان رئيس المجلس التشريعي في الصومال الإيطالي ليكون أول رئيس للجمهورية الجديدة.

ويضمّ المجلس التشريعي ١٢١ عضواً، ٩٠ عضواً من الصومال الإيطالي و٣١ عضواً من الصومال الإنكليزي. وقدّم رئيس الوزراء عبدالله عيسى استقالته، وتشكّلت وزارة ائتلافية شملت حزب وحدة الشباب الصومالي من الصومال الإيطالي، والحزبين الرئيسيين في الصومال الإنكليزي، وتولّى رئاسة الوزارة عبد الرشيد علي شيرمارك رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي.

وأصبح اسم الدولة الجديدة «جمهورية صوماليا».



الفصل الثاني

الاستقلال

٦ محرم ١٣٦٠ هـ (١ تموز ١٩٦٠ م)

بقي حزب وحدة الشباب الصومالي هو المسيطر على السياسة الصومالية، وتابع مطالب الصومال الإقليمية في الأجزاء التي تخضع للحبشة، وكينيا، وسار في اتجاه الإفادة من أية جهة بغض النظر عن الارتباط بالمعسكر الغربي، إذ تلقّت الصومال في تلك الأونة مساعدات من الإمبراطورية الروسية، ومن بعض الدول الشيوعية الأخرى. ووقعت نزاعات على الحدود مع الحبشة ومع كينيا.

استقال عبد الرشيد علي شيرمارك من رئاسة الوزراء في صفر ١٣٨٤ هـ (حزيران ١٩٦٤ م)، وحلّ مكانه عبد الرزاق حاج حسين الذي كان يشغل سابقاً منصب وزير الأعمال فشكّل وزارته من أعضاء حزب وحدة الشباب فقط في ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (حزيران ١٩٦٧ م)، ومن ناحية ثانية فقد انتخب المجلس الوطني عبد الرشيد علي شيرمارك رئيساً للجمهورية مكان آدم عبدالله عثمان. وكلّف رئيس الجمهورية لتشكيل الوزارة من جديد محمد حاج إبراهيم إيغال الذي كان رئيس وزراء الصومال الإنكليزي سابقاً.

الحدود مع الحبشة:

دخلت جيوش الحبشة إمارة هرر في ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م)، وعيّن (ماكونن) أول حاكمٍ حبشيٍ عليها، وأخذ يتوسّع بمساعدة الدول الأوربية النصرانية التي اتفقت فيما بينها أخيراً على تجزئة الصومال، فاستطاع (ماكونن) إخضاع منطقة (الأوغادين).

بدأت المحادثات بين إيطاليا التي دخلت منطقة الصومال الجنوبية، والتي عُرفت فيما بعد باسم (الصومال الإيطالي) وبين الحبشة لتسوية الحدود، واقترح (منليك الثاني) إمبراطور الحبشة أن يكون خط الحدود موازياً لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه مسافة ١٨٠ ميلاً، وعُقدت معاهدة بين الطرفين على هذا الأساس عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م).

وبقي الوضع على هذه الحال حتى الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت بريطانيا احتلال الصومال الإيطالي، وأخذت تتحكّم فيه حتى ربيع الأول ١٣٧٠ هـ (كانون الأول ١٩٥٠ م)، حيث وضعته الأمم المتحدة النصرانية تحت الوصاية الإيطالية فعادت إيطاليا إلى حكمه عدا منطقة (الهود) التي بقيت بيد بريطانيا. وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٧٤ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٤ م) عقدت معاهدة في لندن بين بريطانيا والحبشة تنازلت بريطانيا بموجبها عن منطقة (الهود) إلى الحبشة فدخلتها في جمادى الأولى ١٣٧٤ هـ (كانون الثاني ١٩٥٥ م)، وهكذا استطاعت الحبشة الظفر بإمارة هرر ومنطقتي الأوغادين والهود، ولكن الأوضاع لم تكن لتهدأ، إذ انفجرت ثورات، واهتزّت المناطق، وازدادت الحركات بعد أن استقلّت الصومال إذ أخذت تُطالب بإرجاع هذه الأجزاء إلى الوطن الأم. وكانت الحبشة تُهدّد بقطع العلاقات السياسية فيما إذا استقلّت الصومال. وبقيت العلاقات متوترة مع الدولتين حتى وقع قتال عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م)، وتدعم جمهورية الصومال جبهة تحرير الصومال الغربي التي تقوم بحرب عصابات في إقليم (الأوغادين).

الحدود مع كينيا:

بعد أن احتلّت إيطاليا القسم الجنوبي من الصومال (الصومال الإيطالي) تنازلت إلى بريطانيا التي تحتلّ كينيا عن قسم من الأراضي الصومالية، والتي عُرفت فيما بعد باسم (الصومال الكيني) عن طريق المساومات والاتفاقات الاستعمارية الصليبية حسب المصالح وتوزيع مناطق النفوذ. فلما استقلّت الصومال كان لا بدّ من أن تُطالب باستعادة ما سُلب منها. وحاولت بريطانيا إثارة هذه القضية لتؤخّر استقلال كينيا، وطالبت الصومال بإجراء استفتاء لسكان المنطقة وإرسال لجنة لتقصي الحقائق. وشكّلت بريطانيا لجنةً غير أنها لم تفعل شيئاً. وبقيت المشكلة قائمة، والعلاقات بين الصومال وكينيا متوترة.

كانت كينيا ترفض إجراء أي استفتاء، وتُعلن أنها لن تُفرّط بشبرٍ واحدٍ من منطقة الحدود الشمالية وعندما أُجريت الانتخابات في كينيا وقعت صدامات خطيرة بين رجال الأمن وبين سكان المناطق الشمالية الذين قاطعوا الانتخابات، وطالبوا بالانضمام إلى الصومال. فقد وقعت صدامات في بلدة (ايسيولو) ذهب ضحيتها أربعة من الصوماليين، وجرح تسعة آخرون، حيث تجمّع السكان أمام مراكز الاقتراع للاحتجاج على إجراء الانتخابات في منطقتهم، فأطلقت قوات الأمن عليهم النار، والقنابل المسيلة للدموع، وكانت الطائرات تُحلّق فوق المنطقة تُراقب تجمّعات السكان، واعتقلت السلطات الكينية عدداً من أعيان الصومالي الكيني.

وأخيراً استؤنفت العلاقات السياسية مع بريطانيا وكينيا عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

الانقلاب الأول:

اغتال أحد الشرطة رئيس الجمهورية عبد الرشيد علي شير ماركي في ٤ شعبان ١٣٨٩ هـ (١٥ تشرين الأول ١٩٦٩ م) وبعد ستة أيام سيطر الجيش وبانقلاب عسكري، على الحكم عشية اليوم الذي كان مقرراً فيه إجراء

انتخاب رئاسي، واستولى على السلطة قائد الجيش والقوات المسلحة محمد زياد بري، فعلق دستور (١٩٦٠ م)، وحلَّ المجلس الوطني، وألغى الأحزاب السياسية، وشكّل حكومةً جديدةً من قبل المجلس الثوري الأعلى الذي يرأسه، وأعلن جمهورية الصومال الديمقراطية، وشكّل (المليشيات) الشعبية لتدعيم النظام، وتألفت من الشباب المسلح الذين هم دون سن العشرين، وأُطلق عليها اسم «جول وديال».

وفي شهر شعبان ١٣٩٠ هـ (تشرين الأول ١٩٧٠ م) أعلن محمد زياد بري دولة الصومال الاشتراكية، وتوالت البعثات من الإمبراطورية الروسية، وتعهدت ألمانيا الشرقية بتدريب رجال الأمن والشرطة. وبدأ برنامج ثوري للوحدة الوطنية، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وبدأت أعمال الإعدام في جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ (حزيران ١٩٧٢ م)، وتوجّهت نحو أهل العلم، والتنظيمات الإسلامية فتلقّت الصومال مقابل ذلك أموالاً سخيةً باسم المساعدة الأخوية نتيجة السنوات العجاف التي تجتاح الصومال، وكانت هذه الأموال عن طريق الجامعة العربية من الدول (الإسلامية) الغنية، وقد احتجّ العلماء على إرسالها نتيجة ما يجري في الصومال فدُفعت من طريق الجامعة العربية.

وفي ٧ رجب ١٣٩٢ هـ (١٦ آب ١٩٧٢ م) أذاع الرئيس محمد زياد بري بدء تطبيق الاشتراكية العلمية في الصومال والتي أسسها كارل ماركس، وطبّقها لينين (العظيم) ـ حسب رأي البيان ـ.

وفي ١٤ رمضان ١٣٩٢ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٧٢ م) يوم الذكرى الثالثة للثورة أعلن الصومال إلغاء اللغة العربية، واستخدام الحروف اللاتينية لعدة اعتبارات، ولظروف خاصة ـ حسب رأي أصحاب البيان ـ (وذلك عقب قبول الصومال عضواً في جامعة الدول العربية).

حلَّ المجلس الثوري الأعلى نفسه بنفسه، وتحوّلت السلطة إلى الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الجديد، وأصبح أعضاء المجلس

الثوري الأعلى جميعاً أعضاء في الحزب الحاكم، وتولّى محمد زياد بري الأمانة العامة للحزب.

جرت محاولة انقلاب فاشلة عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) قام بها بعض رجال القوات المسلحة، قتل فيها مئات الأشخاص، وألقي القبض على ١٧ ضابطاً، وحكم عليهم بالخيانة العظمى، وتم تنفيذ حكم الإعدام فيهم، وفرّ ضباط آخرون إلى الحبشة، وشكلوا هناك جبهة العمل الديمقراطي الصومالي، ومنهم عبدالله يوسف.

ووُضع دستور جديد للبلاد، وعُدّ سارِي المفعول في شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩ م)، وأجريت الانتخابات العامة لمجلس الشعب الجديد في محرم ١٤٠٠ هـ (كانون الأول ١٩٧٩ م)، وعقد جلسته الأولى في شهر صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠ م)، وانتخب محمد زياد بري رئيساً للجمهورية.

أعلن الرئيس الصومالي حالة الأحكام العرفية في ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠ م) بسبب زيادة عدد اللاجئين، وأعاد تشكيل المجلس الثوري الأعلى، ومنحه سلطاتٍ مُكثّفة. ولكن في جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (آذار ١٩٨٢ م) تحسّن الموقف بشكلٍ كافٍ للاستغناء عن المجلس. وأُعيد تشكيل الحكومة بصورةٍ تنسجم مع إلغاء المجلس. ولكن مما تجدر ملاحظته أن نفوذ قبيلة (مارهان) التي ينتمي إليها محمد زياد بري قد طغى على نفوذ قبيلة (ميجرتين) وقبائل (إسحاق) التي تُشكّل مجموعة المعارضة الرئيسية.

وجرت اعتقالات واسعة بين صفوف السياسيين البارزين في المنطقة الشمالية في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م)، فتقلص نتيجة ذلك نفوذ قبائل شمالي الصومال، غير أن الحكم قد واجه معارضةً شديدةً في تلك الجهات في العام التالي ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م)، وحدث عصيان في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ (شباط ١٩٨٣ م)، واستمرت أعمال الفوضى طيلة العام.

وجرى اختطاف الطائرات المدنية في صفر ١٤٠٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٤ م) في سبيل لفت انتباه العالم إلى ما يجري في الصومال. ومع ذلك فإن الانتخابات العامة التي جرت في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) قد حصل فيها مرشحو الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي على ٩٩,٩٪ من مجموع أصوات الناخبين، وإن كان هذا يعطي مؤشراً إلى الخوف القائم في النفوس من غطرسة الحزب الحاكم.

وأعلن الرئيس الصومالي عن تشكيل حكومة جديدة في جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م)، وأعلن أنها ستولي أهمية خاصة للدفاع والاقتصاد. وتمّ إحداث وزارة للمالية في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) طبقاً لسياسة الإصلاحات الاقتصادية.

وتشكلت في بريطانيا جبهة معارضة عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) حملت اسم حركة الصومال الوطنية، ثم انتقلت قيادتها إلى الحبشة عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م).

في رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) تعرّض الرئيس الصومالي لحادث سيارة أجبره على الغياب عن بلاده مدة خمسة أسابيع للمعالجة الطبية في المملكة العربية السعودية، وتولّى تسيير أمور الدولة في غيابه نائب الرئيس الأول، وزير الدفاع اللواء محمد علي سمانتر، بعد فرض حالة الطوارىء المؤقتة.

وأجريت الانتخابات الرئاسية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م) وكان محمد زياد بري هو المرشح الوحيد فحصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين، وهذه نتيجة كل استفتاء عسكري، وبذا تجددت الرئاسة الثانية لمدة سبع سنوات أخرى.

وأعيد تشكيل الحكومة من جديد في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) وتسلّم اللواء محمد علي سمانتر رئاسة الوزارة، وهو منصب

جديد، وكان يقوم به الرئيس نفسه، ولكن بقي يخضع للرئيس بتصرفاته كلها.

وعُيّن العقيد عبد القادر حاج محمد مساعداً للأمين العام للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، الحزب الحاكم، في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م).

وأعيد تشكيل الحكومة في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وعُيّن أخ الرئيس لأمه (عبد الرحمن جاما بري) وزيراً للمالية، وكان من قبل يشغل منصب وزارة الخارجية.

ووقّعت الصومال والحبشة معاهدة سلام بينهما في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م)، وعُدّت أنها كانت سبباً في زيادة شعبية الرئيس محمد زياد بري على الرغم من أن الصومال قد حصلت على السلام دون التصريح بمطالبتها بمنطقة الأوغادين.

علاقات الصومال مع الدول المجاورة:

كانت الصومال تطالب دائماً بحق تقرير الصوماليين جميعاً وخاصة أولئك الذين يعيشون في منطقة الأوغادين التي تسيطر عليها الحبشة، ومنطقة الصومال التي تسيطر عليها كينيا، والتي تشكّل المنطقة الشمالية من كينيا.

أ ـ مع الحبشة:

شنّت جبهة تحرير الصومال الغربية في رجب ١٣٩٧ هـ (تموز ١٩٧٧ م) هجوماً في قلب الأوغادين وبدعم من حكومة الصومال، وهذا ما أدّى إلى إغلاق القنوات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية بين الصومال والإمبراطورية الروسية، والتي كانت قائمة منذ عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) عندما قام الانقلاب الأول في الصومال، وتمّ طرد ستة آلاف إداري روسي من أراضي الصومال في ذي الحجة ١٣٩٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٧ م). وقامت الحبشة بشنّ هجومين معاكسين في أواخر محرم ١٣٩٨ هـ (كانون الثاني ١٩٧٨ م) وبدعم روسي، وكوبي، واضطرت الصومال إلى

الانسحاب في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م)، وبقيت العلاقات بين الصومال والحبشة في دائرة مغلقة، وكان الرئيس الصومالي يرفض أي حوارٍ مع الحبشة، ما دامت الجيوش الحبشية تحتلّ المناطق الحدودية للصومال.

اجتمع الرئيس الصومالي محمد زياد بري مع الرئيس الحبشي منجستو ماريام في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، وهو أول لقاءٍ بين قادة البلدين منذ عشر سنوات، وكان اللقاء يهدف إلى وضع حدٍّ للعداوة، وإنشاء لجنةٍ صومالية- حبشية مشتركةٍ لحلّ موضوع الأوغادين، وتمّ لقاء هذه اللجنة عدّة مراتٍ كل بضعة شهورٍ، ولمدة سنةٍ ونيف لم تقع أية حوادث على الحدود بين الطرفين، وحتى اتهمت الصومال الحبشة في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) بالتدخل المسلّح في منطقة (توغدير) التي تقع شمال مقديشيو وعلى بعد ٧٠٠ كيلومتر منها، وإن أنكرت الحبشة هذا التدخّل وهذا الادّعاء إلا أن التوتّر تصاعد لأن كلا الجانبين واصل الحملات الإعلامية وادّعاء حشد جيوش الطرف الآخر على الحدود.

ثم عادت المفاوضات وتمّ اللقاء ثانيةً بين رئيسي البلدين في مقديشيو في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) وتمّ توقيع اتفاقية السلام بنجاح، وتشمل أن تعود العلاقات السياسية بين الدولتين، وأن تُسحب جيوش الطرفين من الحدود، وأن يتمّ تبادل الأسرى من الجانبين، وأن يمتنع كل طرفٍ من اتخاذ التهديد بالقوة ضد الفريق الآخر، والتوقّف عن مساعدة منظمات المعارضة للدولة الثانية. ودعوة الأقاليم للاستقلال السياسي، وكذلك تقرّر أن تعالج قضية الأوغادين من قبل لجنةٍ مشتركةٍ فيما بعد، ولم ينقض الشهر حتى سُحبت الجيوش من الحدود، وفي صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م) تمّ إعادة ٣٧٤٥ أسير من الجانبين إلى الوطن كانوا قد أسروا خلال حرب الأوغادين ١٣٩٧ - ١٣٩٨ هـ (١٩٧٧ - ١٩٧٨ م)، وعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الصومالية- الحبشية المشتركة في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) لتنفيذ اتفاقية السلام التي وُقّعت في مقديشيو في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م).

ب- مع كينيا:

وتحسّنت العلاقات بين الصومال وكينيا عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) نتيجة توقيع عدة اتفاقاتٍ بين الدولتين تشمل الموضوعات الأخرى غير السياسية كالتجارة، والتعاون الفني، والاتصالات. وفي ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) وقّع وزراء من كلا البلدين على التعاون المشترك، وتعهد الجانبان بتوطيد العلاقات الوثيقة القائمة. غير أن الحكومة الكينية اتهمت القوات الصومالية في شهر صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) بانتهاك حرمة الحدود أثناء مطاردة أعضاء حزب الحركة الوطنية الصومالية.

إن القتال المتقطع باستمرار في منطقة الأوغادين منذ عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م)، والقحط الطويل منذ ذلك العام أيضاً، ولغاية عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) حيث انهمرت أمطار غزيرة، ومشكلة اللاجئين المعقدة كلّ هذه أدّى إلى عودة أعدادٍ من اللاجئين الأحباش إلى أراضيهم الزراعية في مواطنهم. غير أن عودة سنوات القحط عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) كان الاحتمال كبيراً لتدفق اللاجئين من جديدٍ من الحبشة، وقدّرت وكالات الأمم المتحدة بأن السكان الذين تمّ تأمين مساكن لهم في مخيمات اللاجئين بالصومال حوالي سبعمائة ألف في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، ولكن استمرار تدفّق اللاجئين خلال ذلك العام قد زاد من سكان مخيمات اللاجئين إلى ثمانمائة وأربعين ألفاً في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م). وأدّى هذا إلى تدهورٍ في الاقتصاد الصومالي، وضرورة طلب مساعداتٍ دوليةٍ. وقدّرت وكالات الأمم المتحدة بأن حوالي ٤٤٥,٠٠٠ لاجئٍ حبشيٍ قد بقوا في الصومال الجنوبي في شعبان ١٤١٠ هـ (آذار ١٩٩٠ م)، وخُطّط لبرنامج مساعداتٍ غذائيةٍ ومالية في جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٩٠ م) تقدّم إلى ٧٠٪ من اللاجئين الذين فضّلوا البقاء في الصومال، وأما ٣٠٪ فقد قرّروا الإياب إلى الحبشة.

ونتيجة انحباس المطر ولسنتين متواليتين قررت الحكومة في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) إعلان حالة الطوارئ، وأذاعت أن ثلاثة ملايين إنسانٍ مُهدّدين بخطر المجاعة، وهذا ما نشّط عمل وكالات المساعدة الدولية بالإغاثة.

وقام بعض أعضاء جبهة الخلاص الوطني الصومالية في عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) بمحاولة انقلاب فاشلة، وشاركتهم مجموعات معارضة أخرى، وشكّلوا الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال، ثم انضمّت إليهم مجموعة أخرى أسّست عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) الحركة الوطنية الصومالية وبدعم من الحبشة غزت وحدات من هذه الجبهة منطقة الحدود في رمضان ١٤٠٢ هـ (تموز ١٩٨٢ م) وعلى الرغم من المساعدة العسكرية التي جاءت من إيطاليا ومن الولايات المتحدة فإنه لم يكن بالإمكان زحزحة القوات الغازية عن مواقعها. وأعلنت الحكومة الصومالية العفو العام فاستسلم مائتا مقاتلٍ بناءً على ذلك العفو في شعبان ١٤٠٤ هـ (أيار ١٩٨٤ م). وفي عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥ م) أعلنت الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال مسؤوليتها عن أعمال الهجوم التي وقعت في الشمال والغرب. غير أن الحكومة الصومالية قد وضعت اللوم، وعزت القيام بالهجوم إلى الحبشة كعادتها. وقد قلّ حجم مساعدات الحبشة للمعارضة الصومالية بعد اللقاء الذي تم بين رئيسي الحبشة والصومال في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) وخاصةً الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال، والتي نُقل أن عدداً من قادتها قد وضعوا تحت الإقامة الجبرية في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م)، وفي الشهر نفسه استطاعت الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال أن تحاصر مدينة «هرجيسة» وأن تعزلها عن بقية المنطقة، وأن تقطع الطريق المؤدّي الى جيبوتي، وأذاعت الجبهة في الشهر التالي جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م) أن مقاتليها قد اشتركوا مع قوات الحبشة في الهجوم الحدودي على منطقة «توغدير»، وبعد ثلاثة أشهر أعادت الجبهة سيطرتها على مدينة «هرجيسة» ومدينة «بوراو»

وميناء «بربرة» على خليج عدن. وأنكرت الحكومة هذا الادعاء، وظهر بعد شهرين أي في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أن بعض هذه المناطق قد أُعيدت السيطرة عليها.

وجرى قتال عنيف في أشهر الصيف، وانتهى بإعادة سيطرة قوات الحكومة على «بوراو» في أول ذي الحجة ١٤٠٨ هـ (١٥ تموز ١٩٨٨ م)، وعلى «هرجيسة» في مطلع عام ١٤٠٩ هـ (آب ١٩٨٨ م)، وكان الأجانب قد أخلوا «هرجيسة» في منتصف شوال ١٤٠٨ هـ (١ حزيران ١٩٨٨ م)، ولم تستطع الحكومة بعدها تجاهل مطالب المعارضة الصومالية وحركة الصومال الوطنية.

وصرحت حركة الصومال الوطنية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) بأنها لا تزال تسيطر على ٩٥٪ من المنطقة، وفي الشهر نفسه، وبتوصية من اللجنة التي كُلّفت التحقيق بمشكلات الشمال أعلنت الحكومة برنامج إصلاحاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ للمنطقة. وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) شكلت الحكومة لجنةً وطنية لإدارة المناطق الشمالية الشرقية، ومناطق «توغدير» من البلاد.

وفي هجومٍ متجددٍ وقع في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) أذاعت حركة الصومال الوطنية أنها استولت على مدينة «أودوينا»، وقتلت خمسمائة جنديٍ من جيش الحكومة، وأنها هاجمت مدينة «عين أبو»، وهي مدينة تبعد عن «بوراو» مائةً وعشرين كيلومتراً، وتقع إلى الجنوب الشرقي منها. وفي الشهر نفسه عُيّن حسين عبد الرحمن متّان وزيراً للدفاع، وهو أول وزير للدفاع مدني منذ عشرين سنةً مرّت على الصومال، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على رغبة الحكومة بإيجاد حلٍّ سلميٍ للحرب الدائرة في المناطق الشمالية عوضاً عن الحلّ العسكري الذي لم ينتج عنه إلا الخراب.

وفي شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) قام جنود من إقليم الأوغادين، وهم يُشكّلون جزءاً كبيراً من الجيش الصومالي، واحتلّوا مدينة «قماندو» في

الجنوب، في منطقة «جوبا السفلى»، وذكروا أن هذا إنما كان لطرد ثم اعتقال وزير الدفاع السابق العماد عدنان عبدالله نور، وهو مثلهم من إقليم الأوغادين. وهدأ العصيان بعد مفاوضاتٍ جرت مع بعض الضباط من أصحاب الرتب العالية، وأُعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديد في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م).

وفي المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) جرى نقاش حول التعددية الحزبية، ولكن صدر القرار الأخير أن الصومال غير مستعدةٍ في هذا الوقت لهذا التغير، وكان من المفروض أن تجري الانتخابات العامة لمجلس الشعب في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) غير أنها تأجلت لمدة سنة.

تفجّر الشعب في مقديشو بعد عيد الأضحى من عام ١٤٠٩ هـ (منتصف تموز ١٩٨٩ م)، وأدّى ذلك إلى اعتقال عددٍ من العلماء في أوائل العام الجديد ١٤١٠ هـ، وأُشيع أن عدداً من أعضاء مجموعة اتحاد صوماليا قد شاركوا في هذه الأعمال، وكذلك أعضاء من جبهة الصومال المتحدة الوطنية، وقد قمع الجيش والشرطة المظاهرات التي كان نتيجتها أربعمائة قتيلٍ وألف جريح، وأعلنت منظمة حقوق الإنسان بأن ستةً وأربعين من الذين قتلوا قد أعدموا إعداماً بعد المظاهرات.

وإن قبيلة «مارهان» التي ينتمي إليها الرئيس محمد زياد بري، والتي تُعدّ هي الحاكمة قد فقدت الدعم الذي كانت تحظى به من أفراد قبائل الأوغادين الذين يقيمون في الصومال والذين يعمل كثير منهم في الجيش. وعرض الرئيس أن يتخلّى عن السلطة، كما أعلن أن أحزاب المعارضة سيسمح لها بالمنافسة في انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها في جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون الأول ١٩٠ م).

وأُشيع أن صدامات وقعت بين قوات الحكومة وبين العسكريين الذين

ينتمون إلى قبائل الأوغادين في الصومال الجنوبي، كما أُشيع أن الحكومة قد فقدت سيطرتها على أكثر أجزاء البلاد، ولم يبق تحت هيمنتها سوى مقديشو، وبربرة، وجزء من هرجيسة. وإن العسكريين من الأوغادين الذين أُبعدوا عن الجيش قد شكّلوا مجموعة معارضةٍ جديدةٍ إضافة إلى الحركة الوطنية الصومالية في الصومال الجنوبي، والجيش الوطني الصومالي في وسط البلاد.

وأعادت الحكومة الصومالية سيطرتها على مدينة «قعاديرو» في الصومال الجنوبي من يد الحركة الوطنية الصومالية في أوائل ربيع الأول ١٤١٠ هـ (أوائل تشرين الأول ١٩٨٩ م).

وعيّن الرئيس محمد زياد بري لجنةً لإعادة النظر في الدستور مع فكرة تشكيل أحزابٍ سياسيةٍ معارضةٍ للمشاركة في الانتخابات المقرر إجراؤها. وفي جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م) أقال الرئيس الوزارة لفشلها في حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حسبما أذاعه، ودعا اللواء محمد علي سمانر رئيس الوزراء الأسبق وكلّفه بتشكيل وزارةٍ جديدةٍ، فتمّ تشكيلها في رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م).

إن الصدامات بين قوات الحكومة والمعارضة قد زاد من خروج الكثيرين من الصومال، ولجوئهم إلى الحبشة وكينيا، وقُدّر عدد هؤلاء اللاجئين في جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م) بأربعمائة ألف صومالي كانوا يعيشون في مخيماتٍ في الحبشة.

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة بطيئةً في تنفيذ برنامج المساعدة العسكرية والفنية للصومال الأمر الذي أدّى إلى فتور العلاقات بينهما، وأعلن الرئيس محمد زياد بري في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) بأن العلاقات السياسية مع الامبراطورية الروسية يجب أن تعود. فقامت بعثة عسكرية أمريكية بزيارة للصومال في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م)، وبعد

مناقشاتٍ مع الحكومة الصومالية، وافقت اللجنة على زيادة المساعدات العسكرية للصومال، ولم تُحدَّد هذه المساعدة بأموال لشراء أسلحةٍ أمريكية دفاعية، والتي كان عليها قيود من قبل، وبلغت المساعدة العسكرية الأمريكية للصومال عام ١٤٠٧ هـ (١٩٨٧ م) تسعة ملايين دولار تقريباً.

واشتركت القوات الأمريكية في تدريباتٍ عسكريةٍ مع القوات الصومالية في الصومال في ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م)، وصرّحت الحكومة الصومالية في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) عن نيتها في تقوية أواصر الصداقة مع الولايات المتحدة في مجال الدفاع. وادّعت الولايات المتحدة في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) أن هناك مقتاً واسعاً من لجنة حقوق الإنسان على الحكومة الصومالية وخاصةً الجيش الصومالي لما يقوم به ضدّ المعارضة من أعمالٍ وحشيةٍ لنداء. وحسب المزاعم الأمريكية فقد علّقت الحكومة الأمريكية مبلغ مليونين ونصف دولار من المساعدة العسكرية، وواحدٍ وعشرين مليوناً من المساعدة الاقتصادية للصومال.

الأحداث الأخيرة:

أسّس الرئيس الصومالي محمد زياد بري في مقديشيو مكتباً للمنظمة الديمقراطية الشعبية الأوروبية المعارضة في الحبشة لنظام (منغستو ماريام) فما كان من الحكومة الحبشية إلا أن ضاعفت من دعم المعارضة الصومالية.

واشتدّ القتال بين قوات الحكومة الصومالية، وبين قوات فصائل المعارضة التي زاد ضغطها، وظهر تفوّقها، واضطر الرئيس الصومالي أن يفر من البلاد في ١٣ رجب ١٤١١ هـ (٢٨ كانون الثاني ١٩٩١ م). وتمكّنت القوات المسلّحة المعارضة التي تتألف أكثريتها من أفراد قبيلة «الهوية» أن تدخل مقديشيو بقيادة العقيد (محمد فارح عيديد)، وتسلّم علي مهدي محمد رئاسة الدولة موقتاً لمدة شهر ريثما يتمّ تنظيم الدولة، وكان رئيس

الحكومة الصومالية التي كانت على رأس السلطة يوم قام بالانقلاب محمد زياد بري في ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ م)، كما عُهد إلى (عمر عرتة) برئاسة حكومة موقتة، وهو من قبيلة الهوية نفسها، ومن التنظيم نفسه (المؤتمر الصومالي الموحد)، وقد تجاهلوا باقي التنظيمات السياسية المعارضة وقواتها المسلحة التي ساهمت في قتال قوات محمد زياد بري، وهذا ما أثارها عليها وخاصةً قبيلة «المجرتين» وتنظيمها «الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال» بقيادة (عبدالله يوسف)، وقبائل «الإسحاق» وتنظيمها «الحركة الوطنية الصومالية» برئاسة (عبد الرحمن أحمد علي تور)، وكذلك الحركة الديمقراطية الصومالية وجماعات إقليم الأوغادين برئاسة (عمر جيس). وقد اشتدّ الخلاف عندما قام (عمر عرتة) بتسريح الجيش الصومالي وسحب الأسلحة منه حيث حُصرت الأسلحة بيد أفراد قبيلة الهوية. بل زاد التجاهل للآخرين حتى وصل إلى الجناح العسكري لقبيلة «الهوية» الذي يتزعّمه العقيد (محمد فارح عيديد). فوقع الخلاف بين بطون قبيلة الهوية نفسها فعشيرة «الأبغال» تؤيّد علي مهدي محمد الذي ينتمي إليها، والذي يتزعّم الجناح السياسي، كما يؤيّده الزعيم (أحمد جيلو)، وعشيرة «الهبرجدر» تؤيّد محمد فارح عيديد الذي ينتمي إليها، والذي يتزعّم الجناح العسكري، ويعدّ (عثمان أحمد حسن أتو) مستشاره السياسي.

وبقيت قبائل الداروط تدعم الرئيس السابق محمد زياد بري الذي بقي له كيان صغير في الجنوب على حدود كينيا، ويتزعّم ما يسمى بالحزب الاشتراكي الثوري، وكان محمد زياد بري قد انتقل إلى كينيا بعد فراره من الصومال، ومنها انتقل إلى نيجيريا. وكانت كينيا قد منحت القوات التي تُقاتل مع محمد زياد بري تسهيلاتٍ عسكريةً في المناطق الحدودية داخل كينيا، فتضرب وتعود إلى كينيا، كما أن عبد العزيز بري قد أقام معسكراً للتدريب قرب مدينة (لامو) الكينية، الساحلية، ويُقيم هناك كذلك (محمد سعيد حرسي) صهر محمد زياد بري، والملقّب باسم (مورغان).

واشتدّ الصراع بين الفصائل الصومالية واستقلّ الشماليون، وشكّلوا جمهورية أرض الصومال، برئاسة عبد الرحمن أحمد علي تور زعيم قبائل الإسحاق. ويُسيطر على العاصمة مقديشيو المؤتمر الصومالي الموحّد الجناح السياسي بقيادة رئيس الدولة الموقّت علي مهدي محمد، ورئيس الوزارة عمر عرتة، ورئيس الأركان أحمد جيلو. ويُنافسهم الجناح العسكري برئاسة العقيد محمد فارح عيديد الذي تعرف جماعته بالجبهة الوطنية الصومالية.

وفي أقصى الجنوب كيان الحزب الاشتراكي الثوري الذي يُؤيّد محمد زياد بري، وتدعمه قبائل الداروط.

وأضرمت نار القتال بين الأطراف الصومالية، وتشرّد الناس نتيجة الحرب، وانتشرت المجاعة، وأخذ السكان يتساقطون صرعى فمن نجا من القتل أهلكته المجاعة...

مؤتمر المصالحة الأول:

وجّه الرئيس الجيبوتي (حسن جوليد ابتدون) نداءً في ٢٣ شوال ١٤١١ هـ (٧ أيار ١٩٩١ م) للمصالحة، ولبّت النداء أربع جبهات هي:

١" ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال.

٢" ـ المؤتمر الصومالي الموحّد.

٣" ـ الحركة الديمقراطية الصومالية.

٤" ـ الحركة الوطنية الصومالية.

وعُقد المؤتمر لمدة سبعة أيام ٢٣ ـ ٢٩ ذي القعدة ١٤١١ هـ (٥ ـ ١١ حزيران ١٩٩١ م) وتقرّر فيه:

أ ـ تصفية النظام السابق.

ب ـ وقف إطلاق النار بين الفصائل.

جـ ـ عقد مؤتمر للمصالحة في الشهر القادم تشارك فيه الفصائل جميعها.

ووُضع جدول أعمال للمؤتمر المقبل، وفيه:

١ ـ إعداد دستور موقت لجمهورية الصومال.

٢ ـ اختيار أعضاء مجلس نيابي موقت.

٣ ـ اختيار رئيس جمهورية موقت.

٤ ـ تشكيل حكومة وطنية.

تمّ انعقاد المؤتمر في ٤ ـ ١٠ محرم ١٤١٢ هـ (١٥ ـ ٢١ تموز ١٩٩١ م) برئاسة ادم عبدالله عثمان الرئيس الأسبق لجمهورية الصومال، وبرعاية الرئيس الجيبوتي حسن جوليد ابتدون.

وشاركت فيه الفصائل الصومالية المقاتلة الآتية:

١ ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال.

٢ ـ المؤتمر الصومالي الموحّد.

٣ ـ الحركة الديمقراطية الصومالية.

٤ ـ الحركة القومية الصومالية.

٥ ـ التحالف الديمقراطي الصومالي.

٦ ـ الجبهة الصومالية الموحّدة.

ولم تُشارك فيه الحركة الوطنية الصومالية التي تسيطر على شمالي البلاد.

وشاركت كذلك بعض البلدان العربية بصفة مراقب، وهي: السعودية، اليمن، عُمان، ليبيا، مصر، السودان.

وكذلك شاركت بعض الدول الإفريقية بصفة مراقب أيضاً، وهي: أوغندا، الحبشة، نيجيريا. وبعض البلدان الأجنبية، وهي: إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، الصين، الإمبراطورية الروسية، والولايات المتحدة الأمريكية.

والمنظّمات الدولية وهي: جامعة الدولة العربية، منظمة الوحدة

الأمريكية، الأمم المتحدة، المؤتمر الإسلامي، الجماعة الاقتصادية الأوربية، منظمة مكافحة التصحّر من أجل التنمية.

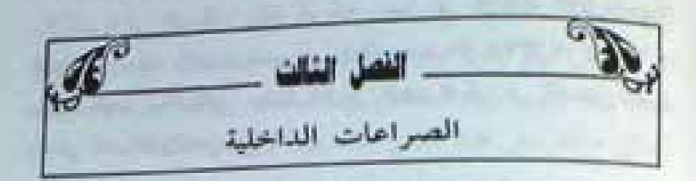
ولكن لم يُؤدِّ الأمر إلى نتيجة واستمرَّ الصراع، واشتدَّ القتال، وزاد التشرُّد، وتفاقمت المجاعة، وكثر عدد القتلى حتى أصبحت الأرض تئنُّ لكثرة من يُدفن فيها، ورثى التراب حالة من يعيش عليه.

وأخيـراً:

كانت تصل إلى الصومال بعض مواد الإغاثة الدولية فتعمل قوات الفصائل المتحاربة على كسبها لمصلحة أفرادها، وهكذا لا تصل مواد الإغاثة إلى السكان الجياع.

ووجدت الولايات المتحدة في تصرّف الفصائل المتقاتلة في الصومال حجةً لدخول الصومال وتحقيق بعض أهدافها في تهديد السودان، فأرسلت قوات إلى الصومال، وقد أعلن الرئيس إرسالها فقال: قررت باسم الرب... إرسال خمسة وعشرين ألف جندي إلى الصومال. وكذلك ساهمت دول كثيرة في هذه القوات المتعددة الجنسيات. وليس في الصومال من ثروات، فالحرب اليوم ليست من أجل ثروات إلا أن الصليبيين يضعون أيديهم عليها بالأصل في معظم أمصار العالم الإسلامي، وإنما الهدف هو الحرب الصليبية وإبادة المسلمين إبادة... فهذه هي المرحلة الأخيرة التي وصلت إليها الحرب الصليبية.

وفي إعلان الرئيس الأمريكي بإرسال القوات ما يُؤيِّد ذلك.



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الصومال الحالية ٦٣٧,٦٦٠ كيلومتراً مربعاً، وتُشرف من الشمال على خليج عدن، ومن الشرق على المحيط الهندي، ويبلغ طول ساحلها ٣٠٢٥ كيلومتراً، ويبلغ طول حدودها البرية ٢٣٤٠ كيلومتراً حيث تجاور جيبوتي من الشمال، ويبلغ طول حدودها معها ٥٨ كيلومتراً، والحبشة من الغرب، وطول حدودها معها ١٦٠٠ كيلومتر، وكينيا من الجنوب، وحدودها ٦٨٢ كيلومتراً.

هذه هي مساحة الصومال المستقلة، ولكن هناك أجزاء صومالية تحت سيطرة الحبشة وكينيا، وتُعادل هذه المساحة أيضاً.

ويبلغ عدد سكان الصومال المستقلة ثمانية ملايين وربع حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م)، وبذا تكون الكثافة حوالي ١٣ شخص في الكيلو متر المربع الواحد. ولكن هناك ما يزيد على ضعف هذا العدد السكاني يقيم في الأجزاء التي تخضع لسيطرة الحبشة وكينيا.

ويبلغ معدل زيادة السكان ٣,٢٪ حسب تقديرات عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م).

الصراع العنصري والقبلي:

يعود السكان في أصولهم إلى العنصر الصومالي الذي يُشكّل ٨٥٪ من مجموع السكان، وهو من أصل حامي اختلط بالساميين فنشأ عنه العنصر

الصومالي، وهناك قبائل البانتو ولا تشكل أكثر ١٣٪ من مجموع السكان، وهناك جاليات عربية، وأخرى أوربية وخاصة الإيطالية في الجنوب، والإنكليزية في الشمال، وثالثة أمريكية وتعمل في شركات النفط وأعمال النقطة الرابعة، وأخذت تفد على البلاد بعد عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) ورابعة هندية وباكستانية. وهناك قلّة من اليهود تعيش في المدن الكبرى وتعمل الصياغة والتجارة والاحتكار.

واللغة الصومالية هي الرسمية، وهي فرع من السواحيلية، وكانت تكتب بالحرف العربي حتى وقع الانقلاب العسكري الأول، وانضمت الصومال إلى جامعة الدول العربية، فألغت الحرف العربي، واستعملت الحرف اللاتيني لكتابة لغتها، وهناك اللغة الإيطالية، والإنكليزية، ولكن اللغة العربية منتشرة في الأوساط المتدينة. لذا لا نجد صراعاً عنصرياً في الصومال.

ولا تزال الحياة القبلية هي المسيطرة في بلاد الصومال، ولكل قبيلة نفوذ على جزء من الأرض، ولها رئيسها، كما لها صندوق مالي خاص يُساهم فيه كل فرد من أبناء القبيلة حسب دخله، وينفق منه لمصلحة القبيلة. وهناك عدّة قبائل رئيسية:

١ ـ الداروط، وأصلها الطاروة، وهم من أصل عربي طردوا من بلادهم.

٢ ـ الهوية.

٣ ـ أزاك.

٤ ـ دير.

٥ ـ ديجل ومرفلة: قبيلتان في الجنوب.

٦ ـ مجرتين: قبائل في الشمال الشرقي.

٧ ـ وهناك قبائل الأوغادين، ولما كانوا قد تركوا ديارهم، ولجؤوا إلى الصومال لذلك فهم يُشكّلون مجموعةً خاصة، ويعمل أكثر رجالها بالجيش،

وغالباً ما يُؤيّدون السلطة، إذ تطالب بديارهم الأصلية وانتزاعها من أيدي الأحباش، ثم وقفت هذه المجموعة ضدّ السلطة عندما عُزل وزير الدفاع الذي هو أحد أفرادها.

ولكل قبيلة بطون وفروع ومنها عشيرة «مارهان» التي ينتمي إليها محمد زياد بري، وتعدّ الحاكمة، ولما تسلّطت، وزادت غطرستها تحركت القبائل ضدّها حتى طرد الرئيس محمد زياد بري من السلطة.

الصراع الإقليمي:

نتيجة الاستعمار حدث بعض الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الجزء الجنوبي حيث كان السيطرة للطليان وبين الجزء الشمالي حيث كان النفوذ للإنكليز، وإن مدة الاستقلال القصيرة التي لم تزد على التسع سنوات لم تستطع إحداث موازنة بين الإقليمين، وجاء الانقلاب الأول فأعاد الفرقة حيث أعطى إقليم الجنوب وقبائله هيمنةً على الشمال بل أعطى قبيلة الرئيس محمد زياد بري «مارهان» نفوذاً وتحكّماً على البلاد كلها، وهذا ما جعل شيئاً بين التمييز بين الإقليم الشمالي، والإقليم الجنوبي، وكان سكان الشمال يُصنّفون ضمن المعارضة، بل ونشأت رغبة عند بعضهم في فصل الإقليمين بعضهما عن بعض، أو ميل لتحكّم الشمال كردّة فعل عند أصحاب النظرة الضيقة والمحدودة والذين لا يقدّرون الأمور حق قدرها فتطغى عليهم السياسة المحلية أو النزوات الفردية.

الصراع العقيدي:

يُشكّل المسلمون في الصومال أكثر من ٩٩٫٥٪، أي أنهم السكان جميعاً حيث لا يُؤبه للنصارى الأوربيين والأمريكان حيث لا يزيد عددهم على بضعة الاف، ولا إلى اليهود الذين هم دون ذلك، ولا إلى الهندوس والبوذيين الذين هم لا يتعدّون المئات.

ولما كان السكان جميعهم من المسلمين تقريباً، وعلى المذهب

الشافعي لا نجد صراعاً عقيدياً، وفشلت الإرساليات التنصيرية في مهمتها بالتنصير فاكتفت والمستعمرون على إفساد السكان والعمل على إبعادهم عن العقيدة فنشأت مجموعات علمانية لا تهمها سوى مصالحها، فارتبطت مع المسيطرين على مقدرات البلاد من الأجانب، وكانت في صراع مع المسلمين الملتزمين، وتدّعي الواقعية والتقدمية، وترفع شعار الحضارة، وتخفي شهواتها وأهواءها، وقد حصلت - بما لقيته من دعم على المكانة فتحكّمت وفرضت مناهج غريبة عن عقيدة الشعب.

الصراع الحزبي:

ظهرت التنظيمات الحزبية في وقتٍ مبكر نسبياً في الصومال، وإن كان حزب وحدة الشباب الصومالي في القسم الجنوبي هو الذي بدا قوياً، وكانت له الغلبة على باقي الأحزاب، وتسلّم السلطة في الصومال الإيطالي قبيل الاستقلال، وفي جمهورية صوماليا كلها بعد الاستقلال، وبقيت السلطة بيده حتى قيام الانقلاب الأول وإلغاء الأحزاب.

وكان إلى جانبه حزب صوماليا الكبرى، وجمعية الشباب الصومالي، والحزب الدستوري المستقل، والاتحاد القومي، والرابطة الإسلامية، وهذه التنظيمات كلها في القسم الجنوبي، أما في القسم الشمالي فقد كان حزب الرابطة الصومالية أقوى الأحزاب.

وكانت هذه الأحزاب كلها تدعو إلى جمع الصوماليين في دولةٍ واحدةٍ المستقلّ منها والذي لا يزال تحت السيطرة الأجنبية سواء، وإن كان الحزب الدستوري المستقل يدعو إلى قيام اتحاد بين أجزاء الصومال كي لا يطغى جزء على آخر - على رأي قادة الحزب الذي يضم زعماء قبيلتي «ديجل» و«مرفلة». وإضافةً إلى هذه التنظيمات كان هناك حزب الشباب الأحرار الصومالي، وتدعمه الحبشة، غير أنه كان ضعيفاً، ولم يلبث أن اختفى للصراع القائم والدائم مع الحبشة.

وعندما قام الانقلاب الأول في ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ م) ألغى الأحزاب كلها، وبعد ثلاث سنوات أسس العسكريون قادة الانقلاب الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، وبقي هو الحاكم، حتى انتهى حكم زعيم ذلك الانقلاب الرئيس محمد زياد بري. لذا لم تبق هناك منافسات حزبية، ولكن وجدت معارضة حملت الصفة العسكرية. فالحكم عسكري والمعارضة أخذت تقاومه عسكرياً.

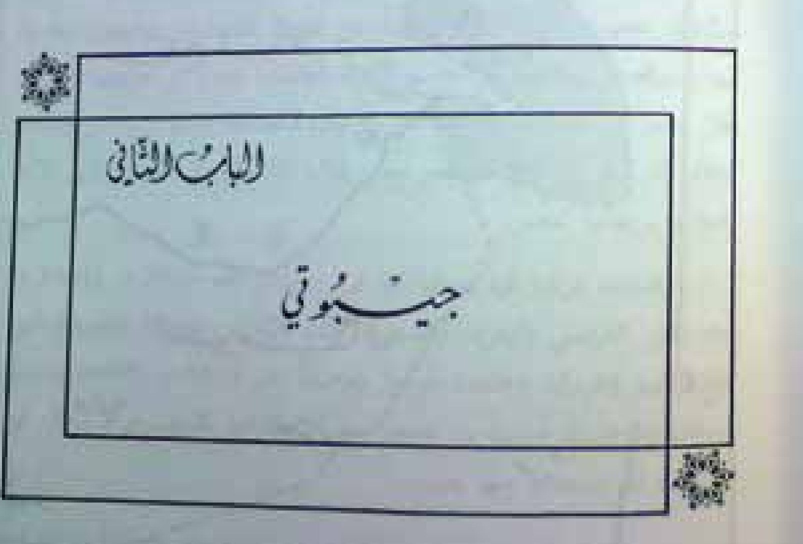
وجدت جبهة العمل الديمقراطي الصومالي، وشكلها الضباط الذين فروا من الصومال إلى الحبشة إثر محاولة انقلابٍ فاشلةٍ جرت عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م).

وتشكلت حركة الصومال الوطنية في بريطانيا عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م)، وانتقلت قيادتها بعد عام إلى الحبشة، وشكلت مع سابقتها قوةً مقاتلةً في الحبشة، وحصلت على دعمٍ من قبل الحكومة الحبشية، وأعطتها محطة إذاعة، وشارك تلك القوة المقاتلة أفراد من الجيش الحبشي بالهجوم على الصومال الشمالي واحتلال أجزاء منه. وجرت اعتقالات واسعة في المناطق الشمالية بين صفوف السياسيين البارزين عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م)، وتلا ذلك عصيان في الشمال عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م).

وانضمّت جبهات معارضة إلى جبهة الخلاص الوطني الصومالي، وشكلت الجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال، ثم انضمت إليها مجموعات أخرى، ونشأ عنها حركة الصومال الوطنية.

ولما رأى الحكم قوة المعارضة العسكرية، وأحسّ بسخونة الموقف رأى بعض قادة الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي، وهو الحزب الحاكم الدعوة إلى التعددية الحزبية حتى يكون عمل المعارضة مكشوفاً لدى السلطة، وسياسياً أفضل من أن يكون عسكرياً، غير أن الحكم قد رفض أخيراً ذلك، وصدر قرار عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩ م) أعلن رفض التعددية الحزبية، وادعى أن الصومال في الوقت الحاضر غير مستعدة للتغيير.

ووجدت جبهات عسكرية معارضة أخرى منها: اتحاد صوماليا، وجبهة الصومال المتحدة الوطنية، والجيش الوطني الصومالي، ومجموعة الأوغادين الذين أبعدوا عن الجيش.



مصور رقم [٦]



لمحة عن جيبوتي قبل إلغاء الخلافة



اشترت فرنسا ميناء (أوبوك) عام ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م)، ولكن لم تهتم به خوفاً من المستعمرين الصليبيين الآخرين، ولم تكن يومذاك على استعداد للمواجهة، وعندما قررت العمل فيها عام ١٢٩١ هـ (١٨٧٤ م) أسرعت مصر صاحبة النفوذ وممثلةً عن الدولة العثمانية، ووضعت حامية فيها. ووقفت بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ومصر في مواجهة فرنسا، لكن مصر لم تلبث أن تنازلت عن (أوبوك) لمصلحة فرنسا خوفاً من مساندة إيطاليا لفرنسا، ولاختلاف مصر مع بريطانيا أثناء الحركة العرابية التي تلاها احتلال بريطانيا لمصر.

وضعت فرنسا قوة حماية لها في (أوبوك) عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م) بعد مقتل الفرنسي (أرنو)، وكانت (أوبوك) جزءاً من محافظة (تاجورا) التي تتبع إقليم (هرر)، وعقدت فرنسا معاهدةً عام ١٣٠١ هـ (١٨٨٣ م) مع سلطان (تاجورا) أحمد بن محمد مع أن القوات المصرية لا تزال في (أوبوك) لم تنسحب منها بعد.

وعندما احتلّت بريطانيا مصر أواخر عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) فصلت سواحل البحر الأحمر وهرر عن مصر، حتى يحدث فراغ سياسي في تلك المناطق وتملؤه الدول الاستعمارية. وأعطى (نوبار) النصراني الأرمني رئيس الوزارة المصرية أوامره إلى قادة القوات في هرر وسواحل البحر الأحمر بالانسحاب والعودة إلى مصر، فشكا قائد حامية هرر، وتعاطف معه الأهالي، وجنوده كافةً فجاءت الأوامر بعزله وتولية آخر مكانه، والنسحب

المصريون، وحدث الفراغ السياسي، وعهد (نوبار) إلى القائد البريطاني في منطقة الصومال (هنتر) للإشراف على تلك الجهات، ومعاقبة من لم يمتثل إلى أوامر الوزارة المصرية.

كانت فرنسا قد توسّعت حتى شملت محافظة (تاجورا) كلها. ثم جاء اتفاق الدول الصليبية الاستعمارية على تقسيم المنطقة فيما بينهم عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) حيث لم ترغب بريطانيا أن تكون في مواجهة إخوتها في العقيدة النصرانية والفكر الصليبي، فالمخطط يقتضي التفاهم، وحتى لا تعرّض طريق الهند للخطر، وتوسّعها هناك للمنافسة، حيث بسطت نفوذها على شمالي الصومال، وارتبطت مع سلطان (سوقطرى) بمعاهدة. وكان من نتائج التقسيم اعتراف الدول الصليبية بإعطاء فرنسا محافظة تاجورا، وحقها بالتصرف بما تحت يدها. وعُرفت تلك المحافظة منذ ذلك الوقت باسم (الصومال الفرنسي).

عدّت فرنسا المنطقة ملكاً لها، وأخذت تتصرّف مع السكان كأنهم عبيد لها، فسامتهم سوء العذاب، واضطهدتهم بأقسى أنواع الاضطهاد، وكبتت الحريات، فإذا ما شمّت رائحة حركة تدعو إلى التحرّر أو المطالبة بالحقوق ساقت حملات الإرهاب، وأذاقت الشعب الويل، واستمرّت تلك الحالة حتى أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م).



الفصل الأول

جيبوتي من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١١ رجب ١٣٩٧ هـ.

٣ آذار ١٩٢٤ - ٢٧ حزيران ١٩٧٧م.

استمرّت فرنسا في سياستها التعسفية في (الصومال الفرنسي) بل وفي كل منطقةٍ تخضع لاستعمارها حتى الحرب العالمية الثانية، حيث زاد الإرهاب تحت عنوان الأحكام العرفية وظروف الحرب. فلما وضعت الحربُ أوزارها شكلت فرنسا في (الصومال الفرنسي) مجلساً تنفيذياً يضمّ خمسةً وعشرين عضواً منتخباً، وهو بمثابة مجلسٍ استشاري، أما السلطة التشريعية والتنفيذية فهما مُركّزتان بيد الحاكم العام الفرنسي.

وعندما جرى التصويت على قانون ديغول عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) تدخّلت فرنسا بالاستفتاء بشكلٍ علني، وكانت النتيجة لمصلحة فرنسا، وهي البقاء ضمن المجموعة الفرنسية. وفي منتصف عام ١٣٧٨ هـ (كانون الثاني ١٩٥٩ م) قامت المظاهرات في ميناء جيبوتي تطالب بالاستقلال، وتندد بالاستفتاء الذي جرى، والذي لم يكن حرّاً، بل كان مُزيّفاً، وقد أجرته فرنسا لمصلحتها.

وأعلن العمال الإضراب العام والذي استمرّ أسبوعين متواصلين، ولم يقتصر على فئةٍ معينة أو على العمال وحدهم، بل كان إضراباً عاماً اشتركت فيه الهيئات كافة والأفراد جميعهم وشمل المجلس التنفيذي إلى أقل الأفراد شأناً، وبعد انتهاء الإضراب قامت حملة الإرهاب، وطُرد رئيس المجلس

التنفيذي، ووزير العمل من منصبيهما، وعمّت السجون بنزلائها، وأخرج الكثيرون من البلاد.

ولكن وإن مرّت السنون إلا أن الحوادث كانت تتكرر، ويأبى سكان المنطقة إلا أن يخرج الفرنسيون من البلاد، وأن تنضمّ إلى باقي أجزاء الصومال. وكان يلجأ أكثر الفارين من الحكم الفرنسي إلى دولة الصومال، ويُقيم أكثرهم في العاصمة (مقديشيو)، ومنذ عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) أخذ يتوالى اللجوء، وأخيراً شكلت هذه العناصر جبهة عُرفت باسم «جبهة تحرير الساحل الصومالي»، وتضمّ أعضاء الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات الإقليمية في الصومال الفرنسي.

وبعد العيد الأضحى من عام ١٣٨٢ هـ (٧ أيار ١٩٦٣ م) اعتقلت السلطات الفرنسية سبعةً من زعماء النقابات بتهمة الاحتفال بيوم العمال العالمي، وقامت بعد شهرٍ باعتقال رئيس حزب الحركة الشعبية وبعض زملائه بتهمة توزيع منشوراتٍ معاديةٍ للسلطات الفرنسية. وقد أصدرت جبهة تحرير الساحل الصومالي بياناً نددت فيه بالأعمال الوحشية والإرهابية التي تقوم بها السلطات الفرنسية في جيبوتي بقصد السيطرة الاستعمارية على الميناء الصومالي. وبعثت الجبهة بنصّ البيان إلى (أوثانت) الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى (ظفر الله خان) رئيس الدورة للأمم المتحدة في ذلك الوقت، وشرحت فيه معارضة هذه الأعمال لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وطالبت فيه الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل على وقف هذه الأعمال، وتشكيل لجنة دولية لدراسة الموقف، وإعادة الحريات، وجلاء المستعمر. وكانت الجبهة على درجة من الغفلة حيث ظنّت أن الأمم المتحدة ستفعل شيئاً، وجهلت أنها تسير حسب رأي الدول الكبرى النصرانية والتي تعمل حسب مخطط صليبي لمحو الإسلام.

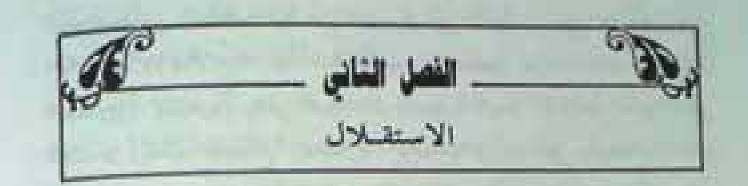
كانت جيبوتي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعرف باسم الصومال الفرنسي، ثم أعلنت أنها منطقة دولية، ولكن في عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)

أعادت نسبتها إليها فأطلقت عليها «المنطقة الفرنسية عفر وعيسى»، وكان لهاتين القبيلتين (عفر وعيسى) علاقات قوية مع الحبشة والصومال. ولم يكن المجتمع في المنطقة لينقسم حسب هاتين القبيلتين حتى منتصف عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م)، ثم أخذ الانقسام يظهر بعد ذلك، إذ كان العيساويون يسيطرون على السياسات المحلية نتيجة أعدادهم الكبيرة في الميناء، وبدت المصالح المتضاربة، وعملت فرنسا على التظاهر بدعم المجتمع العفري ذي الأقلية لرمي الخلافات وإمكانية إبقاء سيطرتها على المنطقة فحدثت توترات وخاصةً في الميناء جيبوتي، ونمت فكرة المطالبة بالاستقلال، وبرز العنف الذي كان على شكلٍ متقطعٍ منذ عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م).

وفقد علي عارف برهان نائب رئيس مجلس الوزراء نجاح ثلاثة عشر نائباً من الذين يُؤيدونه في الانتخابات التي جرت عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، واضطر إلى الاستقالة في رجب ١٣٩٦ هـ (تموز ١٩٧٦ م).

وتمّ الاتفاق أخيراً على أن يجري استفتاء شعبي على الاستقلال، وفي الوقت نفسه تجري انتخابات لمجموعةٍ من النواب في جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ (أيار ١٩٧٧ م)، وأن الاستقلال يجب أن يتبع ذلك، وبعد شهرٍ واحدٍ. واتفقت الأحزاب جميعها على أن يضمّها حزب واحدٌ يحمل اسم «التجمّع الشعبي من أجل الاستقلال»، والذي أصبح بعد سنتين يسمى «التجمّع الشعبي التقدّمي».

وجرى الاستفتاء الشعبي، وأعطى تأييداً تاماً للاستقلال، أما انتخابات مجموعة النواب والتي رافقت الاستفتاء فقد حصلت القائمة الوحيدة للمرشحين التي يُؤيدها الحزب على ٧٧٪ من مجموع الأصوات، وانتخب حسن جوليد أبتدون رئيساً للجمهورية، وأصبحت جيبوتي مستقلة بدءاً من ١١ رجب ١٣٩٧ هـ (٢٧ حزيران ١٩٧٧ م).



الفصل الثاني

الاستقلال

لعلّ الخلاف القبلي الذي برز إثر الاستقلال بين قبيلتي عيسى وعفر كان أحد العوامل المهمّة التي واجهتها الدولة، وقد حاولت الإدارة الموازنة بين الجماعتين في المصالح كلّها، ولكن سرعان ما اشتكت (عفر) من التمييز بينها وبين أشقائها، وهاجمت سياسة الحكومة المؤيّدة للصومال التي يقلّ فيها العفاريون، وذلك إثر اعتقال مائتي شخص من أفرادها في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، واستقال رئيس الوزراء (أحمد ديني) وأربعة وزراء آخرين ينتمون إلى (عفر). ثم وافق الرئيس الجيبوتي على أن يكون تمثيل (العفاريين) أكبر في الخدمات المدنية، وفي القوات المسلّحة، كما وافق على إطلاق سراح المحتجزين من أبناء هذه القبيلة.

وتم تشكيل وزارة جديدة في ربيع الأول ١٣٩٨ هـ (شباط ١٩٧٨ م) على أساس موازنة قبلية مدروسة بعناية. وفي شوال من العام نفسه (أيلول ١٩٧٨ م) أصبح (عوارد حمادو) وزير الصحة السابق رئيساً للوزراء. وأعلن عن سياسة «الابتعاد عن القبلية السريعة».

وصدر قانون في ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) يقضي بانتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرةً عن طريق الانتخاب العام، وكان الرئيس (حسن جوليد ابتدون) هو المرشّح الوحيد، وقد أعيد انتخابه في شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م).

وتبع ذلك صدور قانون آخر في آخر عام ١٤٠١ هـ (تشرين الأول ١٩٨١ م) ويقضي بإنشاء دولةٍ واحدةٍ أي الابتعاد عن القبلية التي جعلت الدولة كأنها اتحاد بين قبيلتين، وجرت الانتخابات العامة في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م)، وفازت القائمة الوحيدة المعتمدة من قبل حزب التجمّع الشعبي التقدّمي، وحصلت على ٩١٪ من مجموع الأصوات. وتشكّلت حكومة جديدة في شعبان ١٤٠٢ هـ (حزيران ١٩٨٢ م) اختلفت قليلاً عن سابقتها من التقسيم القبلي. وأعاد الرئيس تشكيل الحكومة من جديدٍ في آخر عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م) وقد دخل الوزارة ثلاثة أعضاءٍ جددٍ.

تجدد التوتّر من جديدٍ في جيبوتي في المدة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والنيابية، وبدءاً من شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م). وسبق أن انفجرت في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) قنبلة في مقهى يرتاده الجنود في ميناء جيبوتي، وقتل نتيجة ذلك أحد عشر شخصاً منهم ثمانية من الأوربيين، وقيل يومها أن ذلك كان احتجاجاً على الوجود العسكري الفرنسي في البلاد.

وجرت الانتخابات الرئاسية، وكان الرئيس (حسن جوليد ابتدون) هو المرشّح الوحيد وحصل على ٩٠٪ من مجموع الناخبين المسجّلين، كما فازت في الانتخابات النيابية القائمة المعتمدة من قبل حزب التجمّع الشعبي التقدّمي وحصلت على ٨٧٪ من مجموع الناخبين المسجلين، وتشمل القائمة ٦٥ مرشحاً، وهو عدد أعضاء المجلس النيابي.

وحلّ الرئيس الجيبوتي الحكومة في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م)، وتمّ توسعة مجلس الوزراء حتى غدا يضمّ ستة عشر عضواً.

تمّت جولة استطلاعية للانتخابات الرئاسية في المناطق النائية أي خارج العاصمة جيبوتي في جمادى الآخرة من عام ١٤٠٨ هـ (شباط

١٩٨٨ م) أبرزت الوحدة الوطنية، ولكن هجوم حركة التحرير الشعبية على مدينة (بالهو) الحدودية قد أعطى مؤشراً إلى بدء عمليات تؤدي إلى خلافات قبلية واسعة.

وأعاد الرئيس الجيبوتي في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) تنظيم حزب التجمّع الشعبي التقدمي فشمل ثلاثة أعضاء من بين أعضاء قيادته الخمسة عشر.

السياسة الخارجية:

تمّ توقيع معاهدات صداقة وتعاون منفصلة عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م) مع كل من الحبشة، والصومال، وكينيا، والسودان كمحاولة للبدء بعملية السلام في شرقي إفريقية. وفي ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (آب ١٩٨٤ م) أعاد وزير الخارجية تأكيد سياسة جيبوتي بالحفاظ على الموقف الحيادي في الصراع الحاصل بين جيرانها في القرن الإفريقي، وأعرب عن رغبة حكومته بالعمل كوسيط، وتمّ تشكيل لجنة وزارية مشتركة بين جيبوتي والحبشة لتقوية العلاقات القائمة والتعاون بين البلدين، وفي جولة المباحثات الأولى والتي عقدت في شوال ١٤٠٥ هـ (تموز ١٩٨٥ م) اتفق على تحسين التعاون الفني والعلمي في القطاع الزراعي. ولكن فسدت العلاقات بين الدولتين بعد أن قام (آدن روبليه أواللِه) وزير التجارة، والمواصلات، والسياحة السابق بحملة تشهير ضد حزب التجمّع الشعبي التقدّمي، وفرّ بعدها إلى الحبشة، ومنح حق اللجوء السياسي، وشكّل هناك مجموعة معارضة جديدة عُرفت باسم «الحركة الوطنية الجيبوتية من أجل الديمقراطية».

علّقت جيبوتي اتصالاتها الجوية والبحرية مع جمهورية جنوبي اليمن الشعبية الديمقراطية في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) بعد حادث اعتراض طائرة عسكرية يمنية طائرة عسكرية جيبوتية وأرغمتها على الهبوط في مطار عدن. ولعبت جيبوتي دوراً في إخلاء الجاليات الأجنبية من عدن

أثناء القتال الذي دار هناك في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م)، ولكن عادت العلاقات السياسية بين البلدين في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م).

وضعت خطة جديدة في رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) لتوطين اللاجئين الأحباش الذين قُدّر عددهم بخمسة وثلاثين ألفاً. وقُدّر عدد اللاجئين الذين عادوا إلى الحبشة في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٤ م) بستة عشر ألفاً. وكان الوضع السياسي ورجوع سنوات القحط ثانية سبباً في عودة اللاجئين، وقُدّر عددهم رسمياً في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران عام ١٩٨٧ م) بسبعة عشر ألفاً ومائتي لاجئ، وبعد شهرين تمّ الإعلان عن برنامج إعادة توطين جديد من قبل الحكومة الجيبوتية بالتشاور مع حكومة الحبشة. ووفقاً لمصادر جيبوتية بلغ عدد الذين أُعيد توطينهم طوعاً حسب هذا البرنامج ألفا لاجئ، في نهاية رجب ١٤٠٧ هـ (نهاية آذار ١٩٨٧ م).

وشكّل هؤلاء اللاجئون عبئاً على الاقتصاد، وخاصةً قدوم لاجئين آخرين بصورة غير نظامية من الصومال والحبشة، وهذا ما جعل وضع رقابة شديدة على الحركة عبر الحدود، وإعاقة دخول الغرباء، ووضع ضوابط لها.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) وقعت مواجهات عنيفة بين قوات الأمن وبين سكان بلدة (بالبالا) القريبة من العاصمة جيبوتي والمكتظة بالسكان، وذهب ضحية تلك المواجهة أربعة من القتلى، ومائة جريح، وادّعت السلطات الجيبوتية أن للغرباء دور واضح في تلك المواجهة.

وزار الرئيس الفرنسي (ميتران) جيبوتي في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م)، وهي الزيارة الأولى لرئيس فرنسي منذ الاستقلال، وقام الرئيس الجيبوتي حسن جوليد بزيارة رسمية لفرنسا في ذي القعدة

١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، وقد وصف خلال هذه الزيارة العلاقات مع فرنسا بأنها «نوعية مميّزة»، وأثنى على القوة الهادئة للوجود الفرنسي العسكري في جيبوتي. إذ من المعلوم أن هناك قوات فرنسية ترابط في جيبوتي.

ونتيجة الجفاف الذي عمّ المنطقة وجدت منظمة «تطوير التعاون الإقليمي» في جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ (شباط ١٩٨٥ م) وشملت ست دول، وكانت جيبوتي المقر الدائم لأمانة المنظمة الجديدة، وأصبح الرئيس حسن جوليد ابتدون الرئيس الأول لهذه الأمانة. وفي الدورة الثانية التي عقدت في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) اجتمع رؤساء دول المنظمة في جيبوتي، والتقى رئيسا الصومال والحبشة لأول مرة منذ عشر سنوات خلت، وفي اجتماع آخر في شعبان ١٤٠٨ هـ (نيسان ١٩٨٨ م) التقى كلاهما الرئيسان أيضاً واتفقا على إعادة العلاقات السياسية بين الدولتين، وعلى سحب جيشي البلدين من الحدود، وعلى تبادل أسرى الحرب.

وتضمّ هذه المنظمة كلاً من: الصومال، كينيا، أوغندا، جيبوتي، السودان، الحبشة، ويُطلق عليها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية ومكافحة الجفاف، وهدفها التعاون لإيجاد موازنة تقلل من خطر الجفاف. ووافقت الدول المتبرعة والتي التقت رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) على دعم الهيئة بالتكنولوجيا والمادة لثلاثة وستين مشروعاً تقام في المنطقة نفسها.

وتجمّعت المعارضة المسلحة في جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، ويمثّلها (أحمد ديني) أول رئيس وزراء في جيبوتي بعد الاستقلال.

إن موقف جيبوتي في حرب الخليج التي دارت رحاها في جمادى الآخرة ورجب ١٤١١ هـ (كانون الثاني وشباط ١٩٩١ م) قد عزّز علاقاتها مع فرنسا حيث قامت الدولتان في رجب ١٤١١ هـ بتوقيع معاهداتٍ

دفاعيةٍ موسّعةٍ للعمليات العسكرية. مع أن فرنسا قد رفضت التدخل العسكري في النزاع القائم بين جيبوتي والمنظمات العفرية.

وإن تأييد جيبوتي لقرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد العراق قد عرّض علاقاتها المستقبلية للخطر مع العراق والتي كانت تقوم بدورٍ فعّال بالدعم العسكري والاقتصادي لجيبوتي.

وقد عزّز الرئيس حسن جوليد بإصرار علاقاته الوثيقة مع فرنسا، وشجّع على بقاء القوات العسكرية الفرنسية في جيبوتي، وقد كان هذا مثاراً للجدل بعد الغزو العراقي للكويت، وبعد نشوء أزمة الخليج إذ أصبحت جيبوتي قاعدة العمليات العسكرية المرتبطة لاشتراك فرنسا في القوة الدولية المنتشرة في منطقة الخليج.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ (كانون الأول ١٩٩٢ م) أصبحت جيبوتي مركز عمليات للجنود الفرنسيين المشتركين في القوة العسكرية للأمم المتحدة العاملة في الصومال.

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٤ هـ (تشرين الأول ١٩٩٣ م) تقدّمت المعارضة باقتراحاتٍ مشتركةٍ لوقف إطلاق النار، تعقبها مفاوضات تهدف إلى إنشاء حكومة وحدةٍ وطنيةٍ انتقاليةٍ للإشراف على الإصلاحات الديمقراطية، وقد حددت هذه الأهداف من قبل تنظيمين جديدين نشأا في الشهر نفسه، وهما: منظمة كتلة عفار، والحزب المركزي للإصلاحات الديمقراطية.

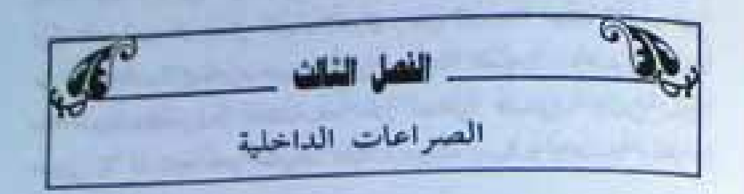
وفي شهر جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ (كانون الأول ١٩٩٣ م) قام الحزبان الجديدان بحملةٍ لإقناع الحكومة بالموافقة على إجراء انتخاباتٍ تشريعية تحت رقابة لجنةٍ مستقلةٍ.

وفي شهر رجب ١٤١٤ هـ (مطلع عام ١٩٩٤ م) وافقت الحكومة بضغطٍ اقتصادي من فرنسا على تخفيض المصروفات العسكرية، مع أن العمليات العسكرية ضد حزب الدفاع عن الديمقراطية لم تنته.

وفي شهر شوال ١٤١٤ هـ (آذار ١٩٩٤ م) حصل تمزّق خطير في

حزب الدفاع عن الديمقراطية وقد حلّ المكتب السياسي للحزب بزعامة أحمد ديني، وأسس عدد من أعضاء القيادة السابقين مجلساً تنفيذياً جديداً مؤلفاً من ثلاثة عشر عضواً بزعامة أوغوري كنالة.

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٥ هـ (أيلول ١٩٩٤ م) بدأت الأمم المتحدة برنامجاً لمدة شهرين لإعادة اثني عشر ألف لاجئ حبشي إلى مواطنهم.



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جيبوتي ٠٠٠ ـ ٢٢ كيلومتر مربع، ويبلغ طول حدودها البرية ٥١٧ كيلومتراً منها ٤٥٩ كيلومتراً مع الحبشة، و٥٨ كيلومتراً مع الصومال. ويبلغ طول ساحلها ٣١٤ كيلومتراً، ويتعمق خليج تاجورا إلى الداخل الأمر الذي يزيد في طول الساحل، ويجعل لميناء جيبوتي أهمية.

ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ثلاثمائة وتسعة وعشرين ألفاً، وبذا تكون الكثافة ١٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد.

الصراع العنصري:

يتألف السكان من مجموعتين رئيسيتين هما: قبائل (عيسى) وتشكل ٦٠٪ من مجموع السكان، وهي عناصر صومالية، وقبائل (عفر) وتشكل ٣٥٪ من مجموع السكان، إضافة إلى أعداد قليلة من العرب ثم من الأحباش والفرنسيين والطليان.

واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وتعدّ اللغة العربية شبه رسمية، ولغة (عفر) واسعة الانتشار.

أخذ الصراع بين المجموعتين الرئيسيتين منذ أن نالت البلاد استقلالها، وكان لا بدّ للإدارة من مراعاة الانتماء القبلي عند تعيين كل موظف خوفاً من اشتعال نار الفتنة بين القبيلتين بحجة طغيان إحداهما على

الأخرى بتعيين موظف. وحتى السياسة الخارجية كانت تتأثر بهذا الجانب، إذ أن قبيلة (عيسى) من أصلٍ صومالي، وهي صاحبة الأكثرية، وإن كل توجّه نحو الصومال يجعل القبيلة الأخرى (عفر) تعدّ هذا تعصّباً قبلياً، على حين أن البلاد لا يجاورها سوى دولتين إحداهما الصومال، وجيبوتي أساساً جزء منها، وتحاربهما الحبشة معاً على أساسٍ عقيدي، وليس لدولة جيبوتي إلا أن تتجه نحو الصومال عقيدةً وجواراً، وسياسةً ومصلحةً وآخر ما يكون هو الانتماء.

وعندما صدر قانون يقضي بانتخاب الرئيس مباشرةً من قبل الشعب في ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) عدّ العفاريون هذا عصبيةً إذ ما دامت قبيلة (عيسى) هي الأكثرية فلن يكون الرئيس إلا منها، فلم يرقَ لهم القانون، واحتجّوا على ذلك.

وإذا كان حزب التجمّع الشعبي التقدّمي هو حزب الحكومة، وهو الحزب الوحيد الرسمي، وينضوي فيه العيساويون والعفاريون إلا أن الصراع العنصري قائم في داخله، وكل فريقٍ يراقب الآخر، ويلتقي الطرفان فيه، لا يستأثر أحدهما بالسلطة، ولا يطغى جانب على آخر. وتوضع قوائم المرشّحين للانتخابات بالتفاهم بين الجماعتين، ولا يسمح بنزول سوى هذه القائمة.

ووجدت حركة التحرير الشعبية خارج جيبوتي، وتدعو إلى تحرير البلاد من التسلّط القبلي وضياع حقوق العفاريين، وأخذت تقوم ببعض العمليات.

وعقد العفاريون مؤتمراً لهم بالقرب من مدينة عصب الأريترية، واتخذوا فيه قراراً يعدّ الأول من نوعه، ودعا المؤتمر إلى وحدة العفاريين في كل من جيبوتي، وأريتريا، والصومال، والحبشة، وادّعى المؤتمرون أن عدد جماعتهم يناهز العشرة ملايين موزّعين بين هذه الأمصار، ويجب العمل على جمعهم في مصرٍ واحدٍ ضمن إطارٍ واحدٍ يحكمون فيه أنفسهم. وأعلن

المؤتمر عن تشكيل لجنتين أولاهما للعمل على وحدة أبناء القبيلة وثانيهما للعمل على ممارسة الحكم الذاتي في مناطق عفر داخل أريتريا. فاستنجد الرئيس الجيبوتي حسن جوليد، وهو من أبناء قبيلة عيسى، بالقوات الفرنسية، وأعلن أن بلاده تتعرض لغزو أجنبي من الخارج في الوقت الذي أعلن فيه العفاريون أن قواتهم الضاربة في أرجاء القرن الأفريقي تحاول إسقاط نظام الحكم في جيبوتي، وإقامة حكومة عفر الكبرى.

الصراع العقيدي:

لا يوجد صراع عقيدي في جيبوتي لأن السكان جميعهم من المسلمين، ويعيش بينهم عدد من النصارى الكاثوليك لا يزيد عددهم على ٨٥٨٥ فرداً أي لا تصل نسبتهم إلى ٠,٢٥٪ إضافة إلى أفراد محدودين من أتباع الكنيسة الأنكليكانية يتبعون للأسقفية في مصر.

ويعمل النصارى بهدوء مستغلين فقر السكان لنشر النصرانية بينهم ولكن دون جدوى، ولم تفلح جهودهم، لذا فإن عملهم الرئيسي ينصبّ لإبعاد المسلمين عن عقيدتهم بالإفساد، وللعمل لدى السلطة للحيلولة دون نشر التوعية الإسلامية، ودون قيام حركاتٍ إسلاميةٍ خوفاً من الصحوة الإسلامية كي يبقى الأهالي على حالةٍ من الجهل يمكن العبث بهم.

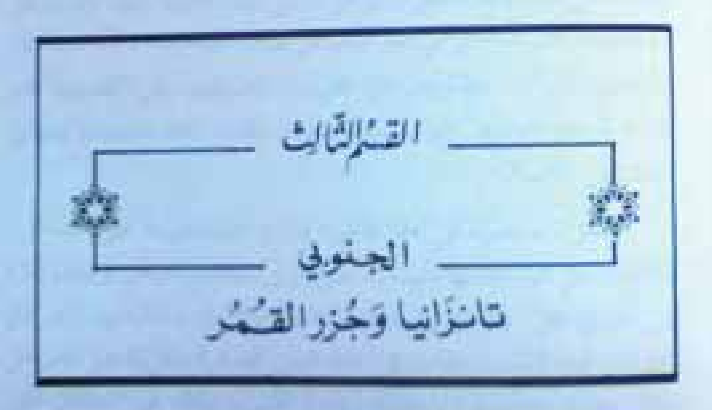
الصراع الحزبي:

وُجدت قبل الاستقلال عدة تجمّعاتٍ سياسيةٍ سمحت السلطات الاستعمارية الصليبية لها بالعمل كي يبقى الخلاف بين السكان، وكي تصطفي لنفسها عناصر تتعرف عليها عن قرب باضطرارها الالتجاء إليها لتحقق مصالحها، ولدعمها ضدّ خصومها السياسيين.

غير أن هذه التجمعات قد التقت بعضها مع بعض قبيل الاستقلال، وشكّلت ما عرف باسم «التجمّع الشعبي من أجل الاستقلال» والذي حمل منذ عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) اسم «حزب التجمّع الشعبي التقدمي» ويضمّ

فئات من مختلف الشعب غير أن الصراع القبلي يحدث داخله. وهذا الحزب هو الوحيد والحاكم في البلاد، وإن كانت الأهواء متباينة بين أفراد القبائل.

وقامت والحركة الوطنية الجيبوتية من أجل الديمقراطية» برئاسة (أدن روبليه أوالله) الذي فرّ إلى الحبشة، وأسّس هناك حركته، وكان من قبل يشغل منصب وزارة التجارة، والمواصلات، والسياحة في جيبوتي، وهو من العفاريين. ثم قامت حركة التحرير الشعبية خارج جيبوتي، وتضمّ عناصر عفارية، وتعمل على بثّ الرعب لإضعاف النظام. فالصراع قبلي، وإن حمل أحياناً العنوان الحزبي.



يشمل القسم الثالث من شرقي إفريقية الساحل الجنوبي الواقع جنوب خط الاستواء الممتدّ من خط عرض ٦° جنوباً، وإلى آخر ما وصل إليه المسلمون على ذلك الساحل عند خط العرض ٢٠° جنوباً. وقد انتشر الإسلام في هذه الأجزاء على السواحل، وفي الجزر القريبة منها، ولم يتوغّل المسلمون إلى الداخل في البر الإفريقي لوجود الغابات، وقلّة السكان، وطبيعتهم البدائية، ونفورهم من الغريب، وتقوقعهم على أنفسهم، فلم يلتقوا بغيرهم لتجارةٍ، ولم يستمعوا لدعوة، وكانت هاتان المهمتان وسيلتي المسلمين للاتصال.

شكّل المسلمون في هذه الأجزاء إماراتٍ كانت موزعةً على الساحل، فكانت تشمل الواحدة منها مدينةً وما حولها، وربما تتسع قليلاً، أو تنضمّ إمارة إلى أخرى مثل: (كيلوا) و (سفالة) و (تانجا) و (لامو) و (ماليندي) و (براوة) وغيرها، كما تأسّست إمارات في تلك الجزر الصغيرة والقريبة من السواحل مثل: (بمبا) و (زنجبار) و (مافيا) و (جزر القُمر)، وهذه هي المناطق التي عمّها الإسلام.

كان هناك تعاون بين هذه الإمارات على أنها أجزاء من دار الإسلام، ولكنها لم تكن ذوات جيوشٍ وإمكاناتٍ قتاليةٍ، فهي صغيرة لا صراع بينها، وقد خفّ الجهاد في ديار الإسلام أو توقّف إلا في مناطق محدودةٍ لما حلّ بالمسلمين من ضعفٍ لبعدهم عن تعاليم دينهم وعدم تطبيق المفاهيم الإسلامية في واقع حياتهم، ولما نزل بهم من خلافاتٍ فيما بينهم. كما أن تلك الإمارات لم تكن تتوقّع غزواً خارجياً لها فالجنوب يمّ لا يأتي من جهته

أحد، والشرق بحر لا يصل من جهته غزاة، والشمال ديار الإسلام حيث المسلمون مشغولون بأنفسهم، لا يبيح لهم الدين غزو هذه الإمارات، وليس فيها ما يطمعهم بها، ولا هي تتحرّش بهم كي تُثيرهم عليها، ومن جهة الغرب تعيش أقوام بدائية لا هي تخرج لقتال بل لا تقبل الاختلاط، بل تهرب للعزلة في الغابة بين الأشجار الكثيفة، لذا كانت حياة أهالي هذه الإمارات في أمنٍ لا تحتاج إلى جنودٍ للدفاع، ولا إلى قواتٍ لردّ المعتدين أو صدّ الجوار.

ولما تعرّضت إمارات شرقي إفريقية للغزو من قبل المستعمرين الصليبيين البرتغاليين لم تستطع الصمود، وليس عندها ما تردّ به الكيد فاستسلمت من غير مواجهةٍ، ودخلها البرتغاليون دون مقاومةٍ بل استغرب السكان خروج هؤلاء الأعداء حيث لم يكونوا يتوقّعون ذلك بل لم يخطر على بالهم ذلك إذ كل مدى علمهم أن الجنوب مياه لا يسكن بعده إنس ولا جان.

واستقرّ البرتغاليون في مراكزهم التي لم تزد على مواقع المسلمين من قبل لذا لم يستطيعوا الدفاع عنها أيضاً، ولم يتمكّنوا من المواجهة فانسحبوا منها خائبين، وتركوا ما كانوا قد دخلوه، وحلّ مكانهم العُمانيون الذين قدموا إلى المنطقة لقتال البرتغاليين الصليبيين، ففرض العُمانيون سلطانهم على تلك الأجزاء فكانت سلطنة زنجبار التي شملت تلك النواحي كلها، وكانت ترتبط بعُمان، وفي عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) نقل السلطان سعيد البوسعيدي عاصمته من مسقط إلى زنجبار، فغدت مدينة زنجبار قاعدة تلك السلطنة الواسعة. وعندما مات عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) قسمت السلطنة بين ولديه، فأخذ ثويني عُمان وما يتبعها، وأخذ ماجد زنجبار وما يلحق بها. وغدت زنجبار سلطنةً خاصةً يتبعها أكثر شرقي إفريقية.

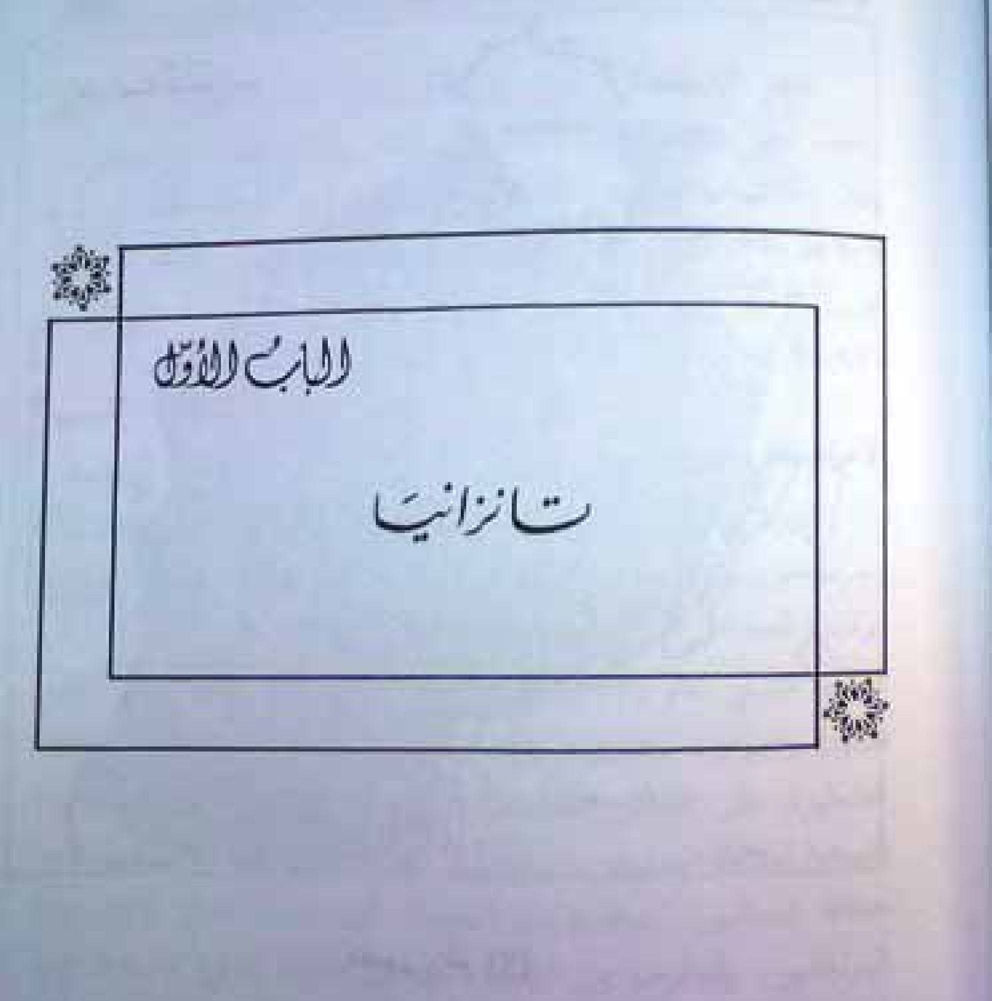
وانتبه ماجد إلى الخطأ السابق الذي فيه وقع رؤساء الإمارات الإسلامية السابقين، وهو الذي سار عليه البرتغاليون فلم يستطع أحد من

كلا الطرفين مواجهة الخصوم والدفاع عما تحت يده. لذا غيّر ما سار عليه من سبقه فنقل عاصمته من مدينة زنجبار في جزيرتها إلى دار السلام على ساحل البر الإفريقي، وفسح المجال للتجّار والدعاة بالولوج إلى داخل إفريقية وحماهم، ومهّد لهم الطرق فانتشر الإسلام في تلك الجهات حتى صار عقيدة أكثرية السكان، وكانت منطقة تانجانيقا (التي حملت هذا الاسم فيما بعد) منطقةً إسلاميةً.

وقوي أمر المستعمرين الصليبيين فتقاسموا فيما بينهم أراضي سلطنة زنجبار. وكان الجزء الجنوبي مستعمرةً ألمانيةً، ثم تحت لوصاية بريطانيا باسم عصبة الأمم، واستمر الانتداب فالاستعمار البريطاني حتى استقلت في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م) فكانت منطقةً ذات أكثريةٍ مسلمةٍ. أما قاعدة سلطنة زنجبار فهي المدينة والجزيرة التي هي فيها فأصبحت هي وجزيرة (بمبا) القريبة منها بعد تقسيم السلطنة محميةً بريطانيةً عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) حتى استقلّت في ٣ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٣ م)، ثم وقع فيها انقلاب، وضُمّت بالقوة إلى تانجانيقا وشكّلت دولة (تانزانيا) ذات الأكثرية المسلمة.

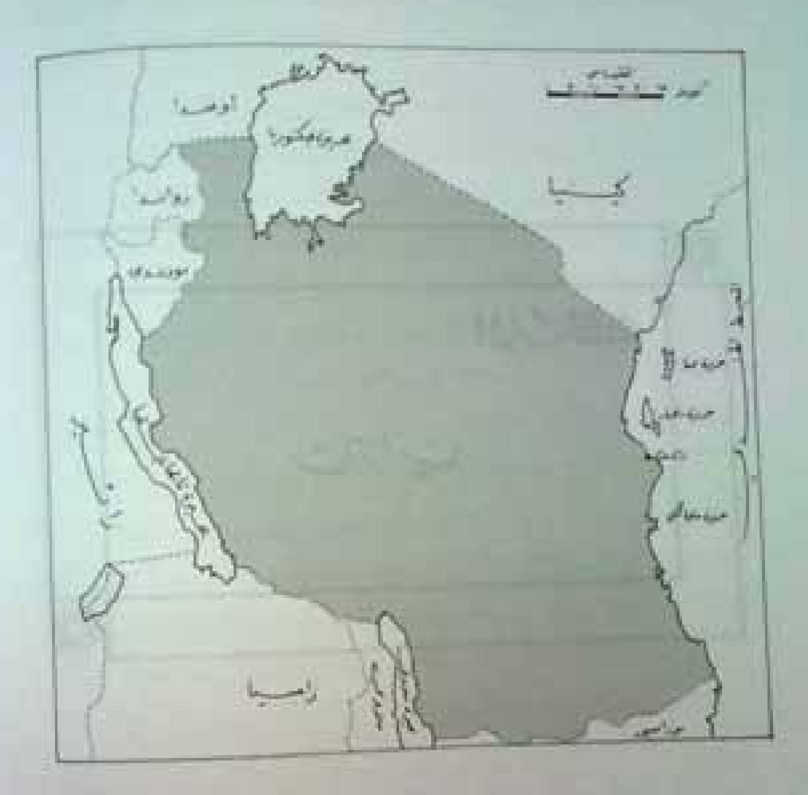
وأما جزر القُمر فهي قريبة من الساحل بينه وبين جزيرة مدغشقر، لذا كانت مقرّاً تجارياً، ومركزاً لمرور السفن، لذا فقد عمّ فيها الإسلام، وخضعت للحماية الفرنسية في مطلع القرن الرابع عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) حتى استقلّت عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م).

ففي هذا القسم من شرقي إفريقية إذن دولتان إسلاميتان هما: تانزانيا، وجزر القُمر. أما بقية الأجزاء فينتشر الإسلام في المناطق الساحلية منها، ويقلّ في الجهات الداخلية، ويُعدّ أتباعه أقلياتٍ في الدول التي يعيشون فيها.



الباب الأول

تانزانيا



مصور رقم [٧]



لمحة عن تانزانيا قبل إلغاء الخلافة



انتشر الإسلام في شرقي إفريقية، وعاش أهله والمجتمع من حولهم برخاء، حتى طلع عليهم المستعمرون الصليبيون البرتغاليون من الجنوب، وكان رحّالتهم (فاسكودي غاما) قد وصل إلى رأس الرجاء الصالح عام ٩٠٤ هـ (١٤٩٧ م)، ثم سارعت سفنه مع تيار موزامبيق شمالاً، فاحتلّ جزيرة زنجبار عام ٩٠٩ هـ (١٥٠٣ م)، واستولى على مدينة (كيلوا) عام ٩١١ هـ (١٥٠٥ م).

الاستعمار البرتغالي:

أقام البرتغاليون مراكز لهم على سواحل إفريقية الشرقية، واتجهوا شمالاً، وجرت حروب بينهم وبين المماليك، فكان النصر فيها إلى جانب المماليك مرتين، ثم دخل البرتغاليون عدن عام ٩١٩ هـ (١٥١٣ م)، وتمركزوا في الخليج العربي عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م)، وأظهر الصليبيون حقدهم الدفين فقتلوا، وحرّقوا، وخرّبوا، وقاموا بأعمال يندى لها الجبين. وخاف العثمانيون على الأماكن المقدّسة، وعلى ديار الإسلام، وعلى هزيمة أهله فأسرعوا لملاقاة الصليبيين البرتغاليين، فاحتلّوا بلاد الشام، ومصر، وتسلّموا خلافة المسلمين، ورفعوا راية الجهاد. كما تحرّك أهل عُمان ضدّ البرتغاليين، وأجلوهم عن مسقط. وانتفض سكان شرقي إفريقية ضدّ المستعمرين للمعاملة الوحشية التي استعملها الغزاة فلم يتحمّل السكان ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد أخذ البريطانيون يُنافسون البرتغاليين على مستعمراتهم، كما أن إسبانيا قد احتلّت أراضي دولة

البرتغال، لهذا كله، ولأن عدد البرتغاليين قليل، ولأن مراكزهم محصورة على الساحل، وليس لهم قواعد يستندون عليها في الداخل، لذا اضطروا أن يتخلّوا عن أكثر مراكزهم.

النفوذ العُماني:

ومع زوال النفوذ البرتغالي أخذت المدن الإسلامية في شرقي إفريقية تستعيد مجدها. وكان لسلطان عُمان دور في شرقي إفريقية، وخاصة سيف بن سلطان المعروف بـ«قيد البحر» حيث قضى على نفوذ البرتغاليين من (ممباسا) شمالاً حتى شمالي موزامبيق جنوباً، وغدت السلطة في شرقي إفريقية مرتبطةً بعُمان، وانتقل معها المذهب الإباضي الخارجي، وأصبح مذهب الأسرة المالكة في جزيرة زنجبار. ثم أخذ نفوذ عُمان يضعف في المدن الإسلامية القائمة في شرقي إفريقية حتى عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م).

نقل سلطان عمان (سيد سعيد) الخامس من الأسرة الحاكمة في عُمان عاصمته من (مسقط) في جزيرة العرب إلى مدينة (زنجبار) في جزيرة زنجبار في شرقي إفريقية عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) فأخذ النفوذ العُماني يستعيد مكانته في تلك الجهات.

توفي السلطان سيد سعيد عام ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م)، واختلف أولاده من بعده على السلطة، ثم اتفقا فأخذ (تويني) حكم عُمان، وأخذ (ماجد) حكم شرقي إفريقية.

نقل ماجد عاصمته من جزيرة زنجبار إلى مدينة دار السلام على ساحل البر الإفريقي ليتوغّل الدعاة والتجار المسلمون إلى الداخل، وتكون لهم قواعد يرتكزون عليها، ويستطيعون حماية السواحل من غزوٍ بحري، حيث لم يكن الغزو يأتي آنذاك إلا من البحر. وفعلاً وصل المسلمون تجاراً ودعاةً إلى سواحل بحيرة تانجانيكا، واجتازوها إلى الكونغو حيث بقوا هناك حتى جاء البلجيك، وجرت الحروب بينهم وبين المسلمين ١٣١٠ -

١٣١٢ هـ (١٨٩٢ - ١٨٩٤ م) حيث هُزم المسلمون، وخرجت مناطق الكونغو من تبعيتها لسلطان السواحل الذين هم من عرب عُمان. وانتشر الإسلام مع دخول الدعاة والتجار لذا أصبحت تانزانيا دولةً إسلامية. وكان يُطلق على كل تلك الأجزاء اسم «سلطنة زنجبار».

توفي السلطان ماجد عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م)، وخلفه أخوه الأصغر (برغش).

تقسيم المنطقة:

اتفقت إنكلترا وفرنسا عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) على إنهاء الخلاف بينهما، واقتسام مناطق النفوذ في سلطنة زنجبار والدولة العثمانية، وشاركتهما في الاقتسام كل من ألمانيا وإيطاليا، فأخذت إنكلترا القسم الأوسط من شرقي إفريقية (ساحل كينيا) وساحل الصومال على خليج عدن (الصومال الإنكليزي).

وأخذت فرنسا منطقة جيبوتي على خليج تاجورا (الصومال الفرنسي).

وأخذت إيطاليا الساحل الشمالي من شرقي إفريقية (الصومال الإيطالي)، كما اعترف باحتلالها لأريتريا.

وأخذت ألمانيا الساحل الجنوبي من شرقي إفريقية (تانجانيكا).

كما أُعطيت الحبشة بصفتها دولة نصرانية القسم الغربي من الصومال (الأوغادين) ولا يزال تحت سيطرتها.

أما سلطنة زنجبار فكانت ضعيفةً فلم تستطع الوقوف في وجه الأطماع الاستعمارية الصليبية، بل خضعت مع جزيرتي (مافيا) و(بمبا) للحماية البريطانية.

وفي العام نفسه توفي السلطان برغش ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) بعد أن شهد تقسيم بلاده، وخلفه عبدالله خليفة.

الاستعمار الألماني:

وعُرفت المنطقة التي خضعت للنفوذ الألماني باسم «إفريقية الشرقية الألمانية»، ولم يكد يتمّ التقسيم حتى انتفض المسلمون في القسم الألماني بقيادة (بشير بن سالم)، ولكن تفوّق الألمان بالسلاح، والإمكانات، والكثرة، والجنود المرتزقة قد هيّأ لهم النصر، وهُزم المسلمون فخضعوا وذلك عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م).

تأسست الشركة الألمانية لشرقي إفريقية، وحمتها الحكومة الألمانية، ثم تسلّمتها عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م)، وعُيّن (بيترس) مندوباً سامياً للإمبراطور، وكان فظّاً، غليظ القلب، سفّاكاً للدماء، فاضطرت الحكومة الألمانية إلى تغييره عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م).

حاولت ألمانيا أن تحكم المنطقة حكماً غير مباشر، فلم يزد عدد الألمان في البلاد على مائة رجل، ولكنها استولت على كثيرٍ من الأراضي، وفرضت ضرائب باهظة فانتفض السكان ثانية، وعُرفت حركتهم باسم (ماجي ماجي)، واستبسل الأهالي بالدفاع عن أنفسهم، وأملاكهم، ولكن ألمانيا قمعت الحركة بوحشية فائقة ولجأت إلى حرق المنازل حتى استسلم الناس بعد أن قُتل ما يقرب من عشرين ألفاً من أبناء البلاد. وعملت ألمانيا على تغطية هذه الجريمة فقامت ببعض المشروعات الإصلاحية.

النفوذ الإنكليزي:

قامت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م)، وكانت ألمانيا وإنكلترا في طرفين متضادين، وتمكّنت إنكلترا من انتزاع «تانجنيقا» من ألمانيا، ووضعت مستعمرة شرقي إفريقية الألمانية تحت وصاية عصبة الأمم، وعُرفت باسم «تانجانيقا»، واشتق الاسم من «تانجا»، وهي مدينة ساحلية في الشمال، كانت مركز إمارة، تتبعها مساحة واسعة من الأرض، و«نيقيا»، وهو اسم يُطلق على الهضبة الوسطى. وانتدبت عصبة الأمم

بريطانيا لتكون هي الوصية عليها بعد انتهاء الحرب مباشرة، وصدقت عصبة الأمم هذا القرار عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م)، وبذا تحقّقت رغبة بريطانيا في السيطرة على إفريقية الشرقية من الكاب جنوباً حتى القاهرة شمالاً، والسيطرة على طرق المواصلات بينهما. وبقيت (تانجانيقا) تحت انتداب بريطانيا وصاية عن عصبة الأمم حتى الحرب العالمية الثانية.

أما زنجبار فمنذ أن قُسّمت سلطنتها عام ١٣٠٦ هـ (١٨٨٨ م) بين المستعمرين الصليبيين الفرنسيين، والبريطانيين، والألمان، والطليان بقيت ضعيفة إذ ذهبت منها كل أراضيها ولم يبق منها يتبع السلطان سوى جزيرتي (زنجبار) و(بمبا)، ولا تزيد مساحتهما على ٤٩٦٤ كيلومتراً مربعاً. ثم وضعت سلطنة زنجبار عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م) تحت الحماية البريطانية بالقوة. فكان يوجد إلى جانب السلطان مقيم بريطاني تُعيّنه حكومة صاحبة الجلالة. والتشريع في هذه المحمية منظّم بموجب مراسيم يُصدرها السلطان، ويُوافق عليها المقيم البريطاني.

وأما تانجانيقا فاتبعت بريطانيا فيها نظام الانتداب، حيث يُدير البلاد حاكم تُعيّنه صاحبة الجلالة، ويُساعده مجلس تشريعي منتخب، ويتألّف من ثلاثة عشر عضواً إفريقياً، وعشرة أعضاء غير إفريقيين، وفي البلاد جيش وطني تحت إمرة ضباط بريطانيين.

الفصل الأول

تنزانيا من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) فتميّع مفهوم الرابطة الإسلامية، وانصرف كل مستعمرٍ ينهش من فريسته كما يشاء، ويصوغ لها أسلوب الحياة كما يريد، واتجه كل مصرٍ إلى قضاياه الخاصة يُحاول الترميم من غير فائدةٍ حيث كان الهدم أسرع من الإصلاح، إذ وُضِع حراس من قالبٍ معينٍ فرضعوا من الحليب الأوربي، وشبّوا على نمط حياة أبناء تلك القارة.

تانجانيقيا:

استمرّت شؤون تانجانيقيا تحت شروط عصبة الأمم حتى بعد الحرب العالمية الثانية حتى حُوِّلت إلى نظام وصاية بموجب إعلان الأمم المتحدة باتفاقية الوصاية في ١٩ محرم ١٣٦٦ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٤٦ م) فكان يحكم البلاد حاكم عام، يُساعده مجلس تنفيذي، وآخر تشريعي يقوم على أساس نظام الجماعات البشرية التي يتألف منها السكان، وتُمثّل فيه الأجناس بنسبةٍ واحدةٍ. وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تعمل على اختيار وتربية الرجال الذين ستُوكل إليهم مُهمّة حكم البلاد، وتعهدت يوليوس نيريري[1].

(١) ولد يوليوس نيريري في بلدة تقع على الساحل الشرقي لبحيرة فيكتوريا، وكان أبوه أحد رؤساء قبيلة (الزنكي) التي تعمل في رعاية الأغنام. حصل على دبلوم في =

عمل يوليوس نيريري على تأسيس حزب «الاتحاد الوطني الإفريقي»، ويقوم على معارضة نظام الجماعات العنصرية الذي يقوم عليه المجلس التشريعي، ويُنادي كذلك بإلغاء قيود الملكية الزراعية بالنسبة إلى الإفريقيين.

وعملت إنكلترا على إبرازه فأرسلته عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥ م) كمبعوثٍ للاتحاد الوطني الإفريقي في تانجانيقيا، يعرض قضية بلاده على الأمم المتحدة، ثم أظهرت بريطانيا أنها تعمل ضدّه فطلب الحاكم البريطاني في تانجانيقيا من الأمم المتحدة رفض تقرير يوليوس نيريري، فبدا في بلاده وطنياً مخلصاً.

أعلنت إنكلترا في عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) أنها ستمنح تانجانيقيا حكومةً ذات استقلالٍ داخلي، وجرت أول انتخاباتٍ عامةٍ في ربيع الأول ١٣٧٨ هـ (أيلول ١٩٥٨ م) وفي شعبان ١٣٧٨ هـ (شباط ١٩٥٩ م)، وتشكّلت حكومة جديدة في المحرم ١٣٧٩ هـ (تموز ١٩٥٩ م)، وضمّت ولأول مرّةٍ بين أعضائها وزراء إفريقيين.

وجرت الانتخابات العامة في ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (أيلول ١٩٦٠ م) فاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي، وحصل على سبعين مقعداً من مقاعد المجلس النيابي البالغ عددها واحداً وسبعين مقعداً، وأصبح زعيم الحزب رئيساً للوزراء وشكّل أول حكومةٍ في ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (أيار ١٩٦١ م).

اتخذت الأمم المتحدة في ٦ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢١ نيسان ١٩٦١ م) قراراً يقضي بإنهاء اتفاقية الوصاية. وبعدها أصبحت تانجانيقيا مستقلةً ضمن رابطة الشعوب البريطانية في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م).

= التعليم عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وأرسل إلى لندن لإكمال دراسته وتربيته، وحصل على الدكتوراه عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م)، عُيّن بعد عودته مدرساً خارج العاصمة، ثم اشتغل بالسياسة، وترك التدريس.

زنجبار:

كانت سلطنة زنجبار محميةً بريطانيةً منذ عام ١٣٠٨ هـ (١٨٩٠ م)، وسلطانها هو عبدالله خليفة، وبجانبه مقيم بريطاني ويُعدّ السيد الفعلي، والحاكم الرسمي.

وأنشأت بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية مجلساً تشريعياً، وآخر تنفيذياً، أما المجلس التنفيذي فيرأسه السلطان، وأما المجلس التشريعي فيرأسه المقيم البريطاني، وبذلك انتقلت صلاحيات التشريع من السلطان إلى المقيم البريطاني، وضمنت طاعة السلطان، وتنفيذه لما يصدر من تشريعاتٍ لا توافق إلا مصلحة بريطانيا الاستعمارية الصليبية. ويتألف كل مجلسٍ من ثلاثة أعضاء زنجباريين، وخمسة أعضاء بريطانيين، وستة أعضاء مُمثّلين عن الجاليات التي يتألف منها السكان. ومدينة زنجبار في الجزيرة التي تحمل اسمها هي العاصمة ومركز الحكم.

أما العدالة فينظّمها القضاء البريطاني الأعلى، ولكن الأهالي يتقاضون في محاكم خاصة تخضع للسلطان.

والأسرة الحاكمة من عُمان، ومذهب الأسرة هو الأباضي.

توفي السلطان عبدالله خليفة عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، وخلفه ابنه (جلمشيد) بن عبدالله، وأصبحت هذه المحمية سلطنةً مستقلةً في ٣ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٩ كانون الأول ١٩٦٣ م).

لم يلبث أن وقع انقلاب في زنجبار بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٨٣ هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٦٤ م)، وأُزيح السلطان (جلمشيد) وأُعلنت الجمهورية، وأصبح (عبيد كرومي) رئيساً للجمهورية، وقد قاد هذا الانقلاب الحزب الأفرو- شيرازي، وقُتل في هذا الانقلاب ستة عشر ألف عربي لأن الانقلابيين عدّوا الأسرة العربية الحاكمة أسرةً مستعمرةً للمنطقة، وكذلك فإن العرب جميعاً هم من المستعمرين. وكذلك لقي أربعة وخمسون ألفاً

من المسلمين حتفهم، ولقي من بقي أنواع العذاب والاضطهاد. وكانت طرق الإبادة غريبة حيث أُغرق ستة آلاف دفعةً واحدةً بعد أن أُبعدوا عن الساحل مسافةً طويلةً.

وفي ١١ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ (٢٣ نيسان ١٩٦٤ م) وقعت الحكومة مرسوماً مع تانجانيقا للاتحاد في دولةٍ واحدةٍ، حيث نشأت من الاتحاد دولة تانزانيا.



الفصل الثاني

الاستقلال

حصلت تانجانيقا على استقلالها في ٢ رجب ١٣٨١ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦١ م). ولكن يوليوس نيريري قدّم استقالته ليكرّس نفسه لتوجيه الحزب- حسب زعمه- وذلك في شعبان ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م)، ولكن يبدو أنه قد غيّر مركبه بعد أن رأى المركب الأمريكي أكثر سرعةً وأكثر سلامةً من المركب البريطاني، وخلفه في رئاسة الوزارة (رشيدي كواوا) الذي كان وزيراً دون حقيبةٍ وزاريةٍ في حكومة يوليوس نيريري السابقة. وبعد ستة أشهرٍ صرّح رشيدي كواوا بأن تانجانيقا يجب أن تصبح جمهوريةً ضمن رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث).

انتخب يوليوس نيريري في ١٣ رجب ١٣٨٢ هـ (٩ كانون الأول ١٩٦٢ م) رئيساً للجمهورية، وحسب الدستور الجديد القائم على النظام الرئاسي لا يوجد رئيس للوزراء، ويتمتّع نائب رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ واسعةٍ، وأصبح رشيدي كواوا نائباً للرئيس، وأصبحت تانجانيقا جمهوريةً ضمن رابطة الشعوب البريطانية.

وفي ١١ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ (٢٣ نيسان ١٩٦٤ م) انضمّت زنجبار إلى تانجانيقا، وأصبحتا دولةً واحدةً، وأصبح يوليوس نيريري رئيساً للجمهورية الجديدة، وعيّن عبيد كرومي نائباً أولاً للرئيس، وأثناء هذا الاتحاد عادت النكبات تنصبّ على المسلمين، فقُتل منهم عدد كبير، وشُرِّد آخرون. ومع أن الانقلاب في زنجبار والانضمام إلى تانجانيقا كان موجّهاً

صراحةً ضد العرب فإن بعض الدول العربية كانت أول دول العالم اعترافاً بما حدث، ومُقدِّرةً لهذه الصنائع الجميلة، وقام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بزيارة تانجانيقا لتقديم الشكر على ما وقع حيث كانا في مركبٍ واحدٍ، إذ جاء يوليوس نيريري إلى المركب الذي فيه الرئيس المصري.

سُمّي الاتحاد الجديد بين تانجانيقا وزنجبار بـ(تانزانيا) في جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (تشرين الأول ١٩٦٤ م)، ومدينة دار السلام هي عاصمة الجمهورية الاتحادية.

والحزب الحاكم في تانجانيقا هو الاتحاد الوطني الإفريقي الذي يرأسه رئيس الجمهورية يوليوس نيريري، أما الحزب الحاكم في زنجبار فهو الحزب الأفرو- شيرازي الذي يرأسه نائب رئيس الجمهورية الأول عبيد كرومي.

اغتيل عبيد كرومي رئيس المجلس الثوري الحاكم في زنجبار في ربيع الأول ١٣٩٤ هـ (نيسان ١٩٧٤ م)، وخلفه في الحكم (عبود جومبي) فأعاد تنظيم حكومة الجزيرة في رجب ١٣٩٤ هـ (آب ١٩٧٤ م)، وأعطى الحزب الحاكم الأفرو- شيرازي سلطاتٍ واسعةً على الرغم من اندماج الجزيرة مع تانجانيقا.

وأُعيد انتخاب يوليوس نيريري رئيساً لجمهورية تانزانيا عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) و١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) و١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) و١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م).

وفي صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) تمّ دمج الحزبين (الاتحاد الوطني الإفريقي) في تانجانيقا و(الأفرو- شيرازي) في زنجبار بعضهما مع بعض، وشكّلا حزباً واحداً يُعرف بـ(شاما شاما بندوزي) وهو الحزب الثوري لتانزانيا.

وفي ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ (نيسان ١٩٧٧ م) وافق مجلس الشعب على دستورٍ دائمٍ لتانزانيا.

أُجريت الانتخابات العامة لأول مرة في زنجبار في صفر ١٤٠٠ هـ (كانون الثاني ١٩٨٠ م) لانتخاب مجلس نوابٍ يتألف من أربعين عضواً.

وجرت محاولة انقلابٍ فاشلةٍ في زنجبار ضدّ حكومة عبود جومبي في شعبان ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م) وأصبح عدم الرضا عن الاتحاد مع تانجانيقا واضحاً بين سكان زنجبار.

وجرت الانتخابات العامة للرئاسة في ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠ م) وأُعيد انتخاب يوليوس نيريري للمرة الرابعة رئيساً للجمهورية، وعبود جومبي نائباً للرئيس بأغلبيةٍ ساحقةٍ. إلا أن ما يقرب من نصف الأعضاء المنتخبين في المجلس النيابي قد أخفقوا بالاحتفاظ بمقاعدهم، وعُدّ ذلك احتجاجاً على نقص المواد الغذائية في الأسواق، وعلى تعقيد الأعمال الحكومية.

في ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م) تمّ اعتقال عدد من المدنيين والعسكريين بتهمة التخطيط للقيام بانقلابٍ عسكري.

في هذه المدة ظهر عدم رضا الزنجباريين من الانضمام إلى تانجانيقا، وهذا ما جعل عبود جومبي يُقدّم استقالته مع ثلاثة من الوزراء. وفي شهر رجب ١٤٠٣ هـ (نيسان ١٩٨٣ م) انتخب علي حسن مويناي رئيساً لزنجبار بعد أن حصل على ٨٧٫٥٪ من مجموع أصوات الناخبين، وهو وزير زنجباري سابق للسياحة، ومصادر الثروة الطبيعية.

وخلال عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م) شُنت عملية واسعة النطاق ضدّ من سُمّوا بالمخربين الاقتصاديين، وقد اتهموا بالتهريب، وأدّت العملية إلى اعتقال مئات الأشخاص. وفُرض قانون جديد ضدّ الجرائم الاقتصادية.

أقرّ المجلس النيابي في مطلع عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول ١٩٨٤ م) إجراء تغييراتٍ أساسيةٍ في الدستور، وتهدف هذه التغييرات إلى الحدّ من سلطات الرئيس، وزيادة سلطات المجلس النيابي. وفرض دستور جديد في

زنجبار في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) يسمح بزيادةٍ كبيرةٍ في عدد النواب، ويشمل نظاماً قانونياً جديداً يسمح بوجود محامي الدفاع، والحق في الاستئناف.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٤ هـ (آذار ١٩٨٤ م) أعاد الرئيس يوليوس نيريري التأكيد على نيته ترك الرئاسة في نهاية مدته، وإحالة نفسه على التقاعد، وكان من المتوقّع أن يكون خلفه رئيس الوزراء (إدوارد سوكويين) لكنه مات في شهر رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م)، فحلّ مكانه في منصب رئاسة الوزراء (سالم أحمد سالم)، وقد كان يشغل من قبل منصب وزير الخارجية.

تبنّى الحزب الثوري التانزاني (علي حسن مويناي) رئيس زنجبار ونائب رئيس تانزانيا منذ شهر رجب ١٤٠٤ هـ (نيسان ١٩٨٤ م) كمرشحٍ وحيدٍ للرئاسة وذلك في ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م)، وانتخب في مطلع شهر صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م)، وقد حصل على ٩٦٪ من مجموع أصوات الناخبين.

أُجريت الانتخابات العامة للمجلس النيابي في اليوم نفسه الذي تسلّم فيه علي حسن مويناي السلطة.

وعيّن الرئيس علي حسن مويناي (جوزيف فاريوبا) رئيساً للوزراء، ونائباً للرئيس، وكان يشغل من قبل منصب وزير العدل، وعيّن سالم أحمد سالم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع، وجرت بعض التغييرات الوزارية.

وأُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في زنجبار في صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م)، وانتخب إدريس عبد الوكيل رئيساً لزنجبار خلفاً لعلي حسن مويناي، وكان من قبل يشغل منصب المتحدّث الرسمي للمجلس النيابي في زنجبار، وعلى الرغم من أنه كان المرشح الوحيد إلا أنه لم يحصل إلا على ٦١٪ من الأصوات، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على ضعف التأييد له.

وفي يولوس نيريري رئيساً للحزب الثوري التانزاني.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) تبنّت اللجنة الوزارية للحزب منهجاً لمدة سنتين يهدف إلى تنشيط الحزب. وفي هذه الأثناء تبيّن للقضاء أن تسعةً من المتهمين قد ثبتت عليهم التهمة، وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة.

شنّ الرئيس التانزاني علي حسن موينياي هجوماً على الفساد، وسوء الإدارة في الحزب الثوري التانزاني وتبع ذلك في الأشهر التالية طرد عددٍ من المسؤولين الإقليميين للحزب، ومديري الهيئات والمؤسسات من وظائفهم، أو نزلت مراتبهم، وفي بعض الحالات كانوا يُطردون من الحزب.

واُدين (باسل مرامبا) وزير الصناعة والتجارة باستخدامه طرقاً غير مشروعةٍ في انتخابات صفر ١٤٠٦ هـ (تشرين الأول ١٩٨٥ م) ففقد نتيجة ذلك مقعده النيابي، وبالتالي منصبه الحكومي (حسب الدستور).

وفي ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م) بدا أن هناك انقساماً واضحاً بين الاشتراكيين المحافظين الذين يريدون السير على النهج الاشتراكي التقليدي للحزب الثوري التانزاني وبين أصحاب الاتجاه العملي الواقعي (البراغماتيون) الذين يرون السير على نهج أكثر تحرراً للحكومة (كما يرغب الرئيس علي حسن موينياي).

ساد الظن بأن الرئيس السابق يوليوس نيريري سيوافق على إعادة ترشيحه لرئاسة الحزب الثوري التانزاني على الرغم من التصريحات السابقة كلها بأنه سيترك المنصب عام (١٩٨٧ م) عكس رغبته في مواجهة نجاح البراغماتيين في توجيه سياسة الحكومة والذي تمثّل في عقد اتفاقيةٍ مع صندوق النقد الدولي في ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م).

أُعيد انتخاب يوليوس نيريري رئيساً للحزب الثوري التانزاني بأغلبيةٍ

كبيرةٍ في مجلس الحزب في صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م)، وجرت انتخابات اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب الثوري التانزاني في مجلس الحزب. وفي الانتخابات التي تلتها، والتي جرت في اللجنة التنفيذية لاختيار اللجنة المركزية للحزب فقد عضوان بارزان براغماتيان مقعدهما، وهما: (كليوبا مسويا) وزير المالية، والتخطيط، والشؤون الاقتصادية، و(سيف شريف حمد) رئيس وزراء زنجبار. ولكن الرئيس علي حسن موينياي طرد من حكومته في تعديلٍ أجراه عليها ثلاثةَ وزراء اشتراكيين محافظين لأنهم عارضوا سياسته في التحرّر الاقتصادي.

وفي زنجبار أخذ التوتّر يزداد في جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (كانون الثاني ١٩٨٨ م)، ويعكس المنافسة بين الجزيرتين اللتين يتكوّن منهما الإقليم (زنجبار) و(بمبا)، وبين العرب والأفارقة، وبين الذين يُؤيّدون الوحدة مع تنجانيقا والذين يُعارضونها.

علّق الرئيس الزنجباري إدريس عبد الوكيل المجلس الثوري الأعلى، وتولى السيطرة على القوات المسلحة بنفسه من مكتب منافسه الرئيس رئيس الوزراء (سيف شريف حمد) بعد أن ادّعى الرئيس إدريس عبد الوكيل بأنّ مجموعةً من المنشقّين، وفيهم أعضاء في المجلس كانوا يخططون للإطاحة بحكومته. ثم عيّن الرئيس مجلساً جديداً في الشهر نفسه استبعد منه خمسة وزراء، كان من بينهم رئيس الوزراء سيف شريف حمد، الذي ينتمي إلى جزيرة (بمبا)، والذي يُفضّل السياسة الاقتصادية المحافظة.

عيّن الرئيس إدريس عبد الوكيل (عمر علي جمعة) رئيساً جديداً للوزراء، وهو مسؤول حكومي كبير. ثم طُرد (سيف شريف حمد) وستة آخرون من المسؤولين الحزبيين في رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) من المجلس الثوري التانزاني بحجة معارضتهم لأهداف الحزب، وتعريضهم وحدة تانزانيا للخطر.

وفي الشهر نفسه قام حوالي أربعة آلاف مسلم بمظاهرةٍ في زنجبار.

وبعدها بقليل شكل الرئيس لجنة خاصة لتقصي أسباب الاضطرابات، وفرضت عدة قيود على الصحافة الزنجبارية في شهر صفر ١٤٠٩ هـ (أيلول ١٩٨٨ م).

أرسل أربعة آلاف جندي من تانجانيقا إلى زنجبار كإجراء وقائي في جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) بناءً على تقارير ذكرت أن انقلاباً يجري الإعداد له ضد حكومة الرئيس إدريس عبد الوكيل، وأن الانقلاب يتزامن مع الاحتفالات التي تقام في (كانون الثاني ١٩٨٩ م) في الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال زنجبار، ومرّ الاحتفال دون وقوع أي اضطراب.

وأُعيد تنظيم مجلس الوزراء التانزاني من جديد في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م).

وفي ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) أعلن أن نائب مجلس الوزراء التانزاني، وزير الدفاع سالم أحمد سالم سيترك منصبه في الحكومة ليتولى أمانة سرّ منظمة الوحدة الإفريقية، وتانزانيا عضو بارز فيها.

وأعاد الرئيس التانزاني علي حسن موينِي تعديل مجلس الوزراء من جديد في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) وثبّت مركزه باستلام المراكز التي كان يتولاها سالم أحمد سالم. وأعلن في الشهر التالي أن رئيس وزراء زنجبار عمر علي جمعة قد انتخب ليكون عضواً في اللجنة المركزية للحزب الثوري التانزاني.

شنّ الحزب الثوري التانزاني حملة ضد الفساد بين موظفي الحكومة في رجب ١٤١٠ هـ (شباط ١٩٩٠ م)، وفي الشهر التالي أُعيد تعديل مجلس الوزراء، فأُبعد منه سبعة وزراء بحجة معارضتهم خطط الإصلاح الاقتصادي.

وأعلن يوليوس نيريري رئيس الحزب الثوري التانزاني أنه سيتقاعد ويترك عمله في مطلع عام ١٤١١ هـ (آب ١٩٩٠ م).

في شهر جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ (كانون الأول ١٩٩٣ م) اعتقل (متيكيلا) مع أربعة من أنصار الحزب الديمقراطي، ووجّهت إليهم تهمة التحريض على العصيان. كما حدثت مظاهرة للمعارضة في جزيرة (بمبا) قتلت قوات الأمن رجلاً من المعارضة وجرحت آخر.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١٤ هـ (نيسان ١٩٩٤ م) وقعت أعمال عنف بين المسلمين الملتزمين وبين قوات الأمن، واعتقل على أثرها أربعون مسلماً، واتهموا بالقيام بتظاهرات غير قانونية، واتهم الشيخ يحيى حسين زعيم الحركة الإسلامية (بالوكتا) بالتآمر ضد الحكومة، وعُدّت هذه الحركة منظمة مجرمة خارجة على القانون مع أن التهم التي وُجّهت إلى زعيم الحركة الشيخ يحيى حسين قد سحبت في مطلع عام ١٤١٥ هـ (حزيران ١٩٩٤ م).

وفي شهر ربيع الثاني ١٤١٥ هـ (أيلول ١٩٩٤ م) اعتقل (متيكيلا) مرتين بتهمة التحريض على العصيان، كما اعتقل مرة ثالثة في الشهر التالي لذلك مع قادة ثلاثة أحزاب معارضة واتهم هؤلاء بعقد اجتماعات محظورة، وبإثارة الرعب والخوف، وإهانة الرئيس والحكومة.

وافقت الجمعية الوطنية في صفر ١٤١٤ هـ (آب ١٩٩٣ م) على اقتراح بإنشاء حكومة وهيئة تشريعية منفصلتين بعضهما عن بعض في تنجانيقا وزنجبار، وقد حذر الرئيس السابق يوليوس نيريري من هذا الإجراء. واقترحت سلطات زنجبار أنه إذا تم هذا فسيكون الحق لكل جزء بإنشاء قوات مسلحة خاصة.

وقد فاز مرشحو الحزب الثوري التانزاني الحاكم على مرشحي المعارضة في الاقتراع المحلي الذي جرى (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ م)، وأعطت النتائج مؤشرات إلى أن الانقسامات داخل الأحزاب التي حصلت حديثاً على حق العمل السياسي والتنظيمي قد يعيق إقامة تحدٍّ متلاحم ضد الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستخوضها لأول مرة في تلك الانتخابات التي من المقرر أن تجري في شهر جمادى الأولى ١٤١٦ هـ (تشرين الأول ١٩٩٥ م). ولكن الأحزاب المعارضة ادعت أنها لم تلق الحرية الكافية التي تدعيها الحكومة.

وفي شهر جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ (تشرين الثاني ١٩٩٤ م) هددت بعض الجهات الدولية المانحة بقطع المعونة عن تانزانيا ما لم تنظم الأمور المالية بشكل دقيق. وفي الشهر التالي أجرى الرئيس علي حسن مويناي تعديلاً وزارياً حيث أزيح عن رئاسة الوزارة (ماليسيلا) كما أزيح (كليوبا أمسويا) وزير الصناعة والتجارة، وكان من قبل يشغل منصب نائب الرئيس، وعيّن (جاكايا كيكويتي) وزيراً للمالية، وكان من قبل يشغل منصب وزير الطاقة والثروة المعدنية والمياه.

السياسة الخارجية:

تانزانيا إحدى دول عدم الانحياز التي يسير أكثرها في فلك السياسة الرأسمالية ويدّعي عدم الانحياز، وتنادي تانزانيا بالاشتراكية وتأخذ مركب السياسة الأمريكية، أو تُحارب الاشتراكية بالاشتراكية حيث ينفر الناس من الاشتراكية عند معرفتها على ساحة التطبيق بإفقار المجتمع وإذلاله، وتسلّط الأشرار الحاقدين على علية القوم الكرام.

قدّمت تانزانيا مساعدات لموزامبيق، وساندت جبهة تحرير موزامبيق (فريليمو) في قتالها من أجل الاستقلال. وتعاون البلدان بشكلٍ وثيقٍ على أساس الخلفية الفكرية الاشتراكية التي تجمع بينهما.

وتعهدت تانزانيا بتوفير الدعم العسكري لحكومة موزامبيق في قتالها ضدّ قوات المعارضة بعد موت الرئيس الموزامبيقي في شهر صفر عام ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م).

ووصل إلى موزامبيق في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) ألف ومائة جندي من تانزانيا. ولكن بعد سبعة أشهرٍ تمّ سحب القوات التانزانية المشتركة في موزامبيق، والتي قيل إن عددها يتراوح بين الألفين والثلاثة الآف، وأشيع أن الانسحاب قد تمّ لأن الحكومة التانزانية غير قادرةٍ على دفع التكاليف الباهظة التي تحتاجها تلك العملية.

وفي الشهر الذي تمّ فيه سحب القوات التانزانية من موزامبيق ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) عبر الحدود التانزانية ستة آلاف لاجيء من موزامبيق نتيجةً لاضطراب الوضع. وبلغ عدد اللاجئين في رجب ١٤٠٩ هـ (شباط ١٩٨٩ م) اثنين وسبعين ألف لاجيء.

تعزّزت العلاقات مع الجارة زامبيا بعد توجيه جزءٍ كبيرٍ من تجارة زامبيا عبر أراضي تانزانيا بعد أن أغلقت زيمبابوي حدودها مع زامبيا، وزادت العلاقات قوةً بعد تسيير الخط الحديدي الذي أنشأته الصين بين زامبيا وتانزانيا، والمعروف باسم (تازارا) عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م). وقام الرئيس التانزاني علي حسن مويناي بزيارةٍ إلى زامبيا في ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م)، واتفقت الدولتان على توطيد التعاون الاقتصادي، والتقني، والثقافي بينهما.

وكانت العلاقات بين تانزانيا وبين كلٍّ من كينيا وأوغندا متوتّرةً وخاصةً بعد حلّ تجمّع الشرق الإفريقي عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م). وفي جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) ساندت القوات التانزانية الجبهة الوطنية الأوغندية بالإطاحة بحكم الرئيس الأوغندي عيدي أمين من باب التعاون الصليبي ضدّ المسلمين. وأُعيد فتح الحدود بين الدولتين عام ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣ م)، وكانت قد أُغلقت قبل ست سنواتٍ، وذلك بعد التوصّل إلى اتفاقيةٍ لتوزيع موجودات ومسؤوليات تجمّع الشرق الإفريقي. وفي عام ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م) وافق البلدان من حيث المبدأ على استخدام العملات المحلية في التجارة بين البلدين، كما استأنفت خطوطهما الجوية رحلاتها داخل البلدين، وُوقّعت اتفاقيات للسفر بين البلدين بالطرق البرية.

وقام الرئيس التانزاني علي حسن مويناي بزيارةٍ رسميةٍ إلى كينيا في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) وتوصل إلى توقيع اتفاقيةٍ تجاريةٍ، وإلى اتفاقٍ لتأسيس لجنة تعاونٍ مشتركٍ بين البلدين.

ودعمت تانزانيا في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) نظام موسيفيني الذي استولى على السلطة في أوغندا، وبدءاً من ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) أخذت تانزانيا بإرسال مدرّبين عسكريين إلى أوغندا لتنظيم وتدريب القوات الحكومية الأوغندية.



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة تانزانيا تسعمائة وخمسة وأربعين ألف كيلومتر مربع، وتُشرف من ناحية الشرق على المحيط الهندي حيث يبلغ طول ساحلها عليه ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرين كيلومتراً. وتجاور سبعة دول إفريقية، ويبلغ طول حدودها معها جميعها ثلاثة الآف وأربعمائة واثنين من الكيلومترات.

حيث يبلغ طول حدودها مع موزامبيق سبعمائة وستة وخمسين كيلومتراً. (٧٥٦كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة ملاوي أربعمائة وخمسة وسبعين كيلومتراً. (٤٧٥كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة زامبيا ثلاثمائة وثمانية وثلاثين كيلومتراً. (٣٣٨كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة بورندي أربعمائة وواحداً وخمسين كيلومتراً. (٤٥١كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة رواندا مائتين وسبعة عشر كيلومتراً. (٢١٧كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة أوغندا ثلاثمائة وستة وتسعين كيلومتراً. (٣٩٦كم).

ويبلغ طول حدودها مع دولة كينيا سبعمائة وتسعة وستين كيلومتراً. (٧٦٩كم).

ومن المعلوم أن جزءاً من حدود تانزانيا مع ملاوي إنما هو مائي حيث يكون خط الحدود على الساحل الشمالي الشرقي من بحيرة (ملاوي). كما أن هناك حدوداً مائيةً مع زائير إذ يكون خط الحدود بين الدولتين في منتصف بحيرة (تانجانيقا)، وتزيد تلك الحدود على خمسمائةٍ وخمسين كيلومتراً. وكذلك فإن جزءاً من الحدود مع أوغندا إنما يكون في منتصف بحيرة فيكتوريا. وكذا مع كينيا.

ويبلغ عدد سكان تانزانيا حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) خمسة وعشرين مليوناً ومائتا ألف إنسان. وبذا تكون الكثافة سبعةً وعشرين إنساناً في الكيلومتر المربع الواحد.

الصراع الإقليمي:

تتألف تانزانيا من اتحاد (تانجانيقا) و(زنجبار)، ومع مرور أكثر من ثمانٍ وعشرين سنةً على قيام ذلك الاتحاد إلا أن قسماً من سكان زنجبار لا يزالون غير راضين عن ذلك الاتحاد، ويُطالبون بانفصاله وما ذلك إلا لأسبابٍ عقيديةٍ إذ أن أهل زنجبار جميعاً من المسلمين على حين يكثر الوثنيون في تانجانيقا.

وهناك صراع آخر بين سكان الساحل حيث يعمّ الإسلام وبين سكان الداخل حيث تنخفض نسبة المسلمين فلأسباب عقيدية، ومن المعلوم أن الحياة الاجتماعية، ونمط المعيشة، وأسلوب التفكير، والثقافة كل ذلك ينبع من العقيدة، ويتباين مع اختلافها، ومن هنا ينشأ الصراع.

ونشأ حديثاً صراع أيضاً في زنجبار نفسها بين أهل الجزيرتين اللتين تتألف منهما الدولة (زنجبار) و(بمبا) وذلك على اقتسام السلطة، والسعي وراء المناصب والمصالح.

الصراع العنصري:

يشكل الأفارقة غالبية السكان في تانجانيقا، وهم مجموعات، ومنهم:

١ ـ الزنوج: ويعيشون في مناطق السافانا.

٢ ـ البانتو: وهم عدّة جماعاتٍ وقد أُطلق عليهم هذا الاسم لأنهم يتكلّمون لغاتٍ تحمل هذا الاسم، وتعود لأصول حامية.

٣ ـ الهوتانتو: وهم جماعة قليلة، تعيش في المرتفعات، وتُفضّل رعي الأبقار.

وهناك جماعات من غير الأفارقة، ومنهم:

١ ـ العرب: وقد جاءوا تجاراً منذ أيام الجاهلية، واستقرّوا في المنطقة، ولم يعد لهم أثر، وإنما الذين بقي أثرهم هم الذين جاءوا بعد الإسلام تجاراً ودعاةً.

٢ ـ الهنود: ووصل الهنود تجاراً، واستطاعوا أن يُسيطروا على التجارة حتى أُطلق عليهم العرب وسكان البلاد اسم (بانياني)، وهي مشتقة من الكلمة الهندوسية (بونيا) وتعني تاجر.

ثم ركدت تجارة العرب والهنود أثناء مجيء المستعمرين الصليبيين البرتغاليين، ثم عادت الحركة التجارية إلى سابق عهدها بعد زوال النفوذ البرتغالي، وجاءت موجات من الهنود، وشجّعهم الحكم العُماني، ووثق بهم، فوفدت أعداد وفيرة منهم إلى شرقي إفريقية.

وزاد إقبال الهنود بعد عقد اتفاقيةٍ تجاريةٍ بين سلطان عمان سعيد وبين بريطانيا عام ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩ م) وذلك لأن المعاهدة نصّت على امتيازاتٍ كثيرةٍ للرعايا البريطانيين، وكان الهنود يومذاك من الرعايا البريطانيين.

عندما تولى أمر سلطنة زنجبار (برغش) عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م) حدّ من نشاط الهنود بناءً على ملاحظاتٍ له عليهم، غير أن القنصل البريطاني قد تدخّل بالأمر، وثناه عن عزمه، وسُحبت الأوامر الصادرة بحقهم.

وجاء الهنود عسكريين أيضاً، وجنوداً مرتزقةً إضافةً إلى التجارة. وعندما وُضعت تانجانيقا تحت الاستعمار الألماني، وجد الهنود كل تشجيع من قبل الألمان لأنهم كانوا بحاجةٍ إليهم، وعرفوا أهميتهم الاقتصادية، وخاصةً أن الهنود كانت لهم معرفة بالمناطق الداخلية في إفريقية، ولا يمكن للألمان أن يحلّوا محلّهم، وقد وصل عددهم إلى تسعة آلاف هندي عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م).

وفي الحرب العالمية الأولى دخلت تانجانيقا قوة مؤلّفة من ثمانية آلاف جندي، مُهمّتها المساعدة على إخراج الألمان من المنطقة، ولكن هذه القوة قد سُحبت بعد الحرب لأسباب صحيّة.

وبعد انتهاء الحرب وضعت مستعمرة شرقي إفريقية الألمانية تحت الوصاية، وانتدبت عصبة الأمم بريطانيا لتكون هي الوصية، فزادت هجرة الهنود إلى تانجانيقا بتشجيع من بريطانيا، فوصل عددهم عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) إلى ٢٣،٤٢٢ هندياً. وعندما بيعت ممتلكات الرعايا الألمان السابقين بالمستعمرة بالمزاد العلني، حيث صودرت اشتراها الهنود.

وبعد عشر سنواتٍ من وضع تانجانيقا تحت الوصاية البريطانية سيطر الهنود على معظم تجارة المفرّق، وتجارة الجملة كلها تقريباً، كما امتلكوا ٩٠٪ من الأملاك الخاصة في مدينة دار السلام، فالفنادق، والمحال التجارية كلها كانت بحوزتهم، ووصل عددهم في تانجانيقا عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٤ م) إلى أربعةٍ وتسعين ألفاً، على حين كان عددهم يومذاك في زنجبار خمسة عشر ألفاً، ومعظم هذا العدد كان يعيش في المدن الكبرى (دار السلام) و(زنجبار)، وإن بدؤوا يتوغّلون نحو الداخل مع بدء الاستعمار الأوربي.

والهنود من سكان شبه القارة الهندية قبل تقسيمها، وهم من المسلمين، والهندوس، والشيعة، والبوهرا، والإسماعيلية، والقاديانية.

٣" ـ **الأوربيون**: أقام الأوربيون مراكز لهم في المناطق المرتفعة حيث صعبت عليهم الحياة في المناطق المنخفضة لارتفاع الحرارة وزيادة الرطوبة، ومعظمهم من الإنكليز، لأن البرتغاليين انسحبوا من مراكزهم بعد أن طُردوا من البلاد فخرج من استقر منهم مع السلطة، وكذا خرج الألمان بل صودرت أملاكهم وبيعت.

ويتوزّع سكان تانجانيقا كما يأتي:

الإفريقيون	٢٣،٨٤٠،٠٠٠
الهنود	٣٢٠،٠٠٠
العرب	١٥٦،٠٠٠
الأوربيون	٠٤٠،٠٠٠
المجموع	٢٤،٣٥٦،٠٠٠

أما زنجبار فيتألف سكانها مما يأتي:

شيرازيون	٤٦٥،٠٠٠
عرب	١٦٠،٠٠٠
إفريقيون	١٦٣،٠٠٠
هنود	٥٥،٠٠٠
أوربيون	١،٠٠٠
المجموع	٨٤٤،٠٠٠

فيكون سكان تانزانيا:

تانجانيقا	٢٤،٣٥٦،٠٠٠
زنجبار	٨٤٤،٠٠٠
المجموع	٢٥،٢٠٠،٠٠٠

ولما كان العرب أقليةً في زنجبار، وهم الذين يحكمونها، فالسلطان منهم لذا تشكّل حزب يضمّ المجموعتين الأخريين الكبيرتين وهما: الشيرازيون والإفريقيون، وعُرف هذا الحزب بدمج في مسمى واحد هو الحزب (الأفرو ـ شيرازي)، وما أن استقلت الجزيرة حتى قام هذا الحزب بانقلاب وقام على العرب، وأباد قسماً منهم بوسائل مختلفة، ولقي تأييداً من بعض الدول العربية ـ مع الأسف ـ وما كان ذلك إلا للركوب في مركب تعود ملكيته إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعّمت الدول النصرانية، وغدت صاحبة الكلمة المسموعة في هيئة الأمم المتحدة الصليبية.

أما تانجانيقا فإن الإفريقيين هم الغالبية، والمجموعات الأخرى قلة قليلة بالنسبة إلى الإفريقيين لذلك لا نجد صراعاً عنصرياً واضحاً. وكذلك فإن القبائل الإفريقية في تانجانيقا لدرجة تكاد تصل إلى المائة. فلا نجد فيها صراعاً واضحاً على السلطة، أما الصراعات المحلية فهي أمر طبيعي ولكن أثرها خارج ديارها لا شأن له.

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين في تانزانيا ٦٢٪، ويشكّل النصارى ٢٧٪، والوثنيون ١١٪، وإن كانت هذه النسبة تختلف في زنجبار عنها في تانجانيقا.

أولاً: زنجبار:

المسلمون	٩٠٪
النصارى	٤٪
الوثنيون	٤٪
الهندوس	٢٪

١" ـ المسلمون:

الشيرازيون	١٠٠٪	٤٦٥,٠٠٠
العرب	١٠٠٪	١٦٠,٠٠٠
الإفريقيون	٤٢٪	٦٨,٤٦٠
الهنود	٦٢٪	٣٦,١٤٠
المجموع	٩٠٪	٧٢٩,٦٠٠

٢" ـ النصارى:

الإفريقيون	٣٠٪	٤٨,٩٠٠
الأوربيون	١٠٠٪	١,٠٠٠
المجموع	٤٪	٤٩,٩٠٠

٣" ـ الوثنيون:

الإفريقيون	٢٨٪	٤٤,٠٠٠
المجموع	٤٪	٤٤,٠٠٠

٤" ـ الهندوس:

هنود	٣٨٪	٢٠,٠٠٠
المجموع	٢٪	٢٠,٨٠٠

ولما كانت غالبية السكان مسلمين لذا فالصراع العقيدي ضعيف، وقد حلّ مكانه الصراع العنصري الذي تمثّل أيضاً في الصراع الحزبي. أما المذاهب في زنجبار فهي كما يلي:

١ ـ سنة شافعيون ويُشكّلون ٨٩٪ وهم من مختلف الجماعات البشرية (شيرازيون، عرب، إفريقيون، هنود).

٢ ـ أباضيون ويُشكّلون ١٠٪ وهم من العرب والشيرازيين.

٣ ـ شيعة ويُشكّلون ١٪ وهم من العرب والهنود.

ثانياً: تانجانيقا: يُشكّل:

المسلمون	٦٠٪	١٤,٦١٣,٦٠٠
النصارى	٢٧٪	٦,٥٧٦,١٢٠
وثنيون	١٣٪	٣,١٦٦,٢٨٠
المجموع	١٠٠٪	٢٤,٣٥٦,٠٠٠

أما حسب الأجناس:

١ ـ المسلمون: من الإفريقيين، ومن الهنود، والعرب جميعاً.

٢ ـ النصارى: من الإفريقيين، والأوربيون جميعاً.

٣ ـ الوثنيون: من الإفريقيين فقط.

٤ ـ الهندوس: من الهنود فقط.

المسلمون:

العرب	١٠٠٪	١٥٦,٠٠٠
الإفريقيون	٦٠,٨٠٪	١٤,٣٢١,١١٢
الهنود	٤٨,٥٩٪	١٣٦,٤٨٨
المجموع	٦٠٪	١٤,٦١٣,٦٠٠

النصارى:

الأوربيون	١٠٠٪	٤٠,٠٠٠
الإفريقيون	٢٨٪	٦,٥٣٦,١٢٠
المجموع	٢٧٪	٦,٥٧٦,١٢٠

الوثنيون:

الإفريقيون	١٢,٧٪	٣,٠٢٧,٦٨٠

الهندوس:

الهنود	٥١,٤١٪	١٣٨,٦٠٠

أولاً: تانجانيقا:

	الإفريقيون	الهنود	العرب	الأوربيون
المسلمون	٦٠٪	٤٣,٥٩٪	١٠٠٪	—
النصارى	٢٨٪	—	—	١٠٠٪
الوثنيون	١٢٪	—	—	—
الهندوس	—	٥٦,٤١٪	—	—
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ثانياً: زنجبار:

	الإفريقيون	الهنود	العرب	الأوربيون	الشيرازيون
المسلمون	٤٢٪	٦٢٪	١٠٠٪	—	١٠٠٪
النصارى	٣٠٪	—	—	١٠٠٪	—
الوثنيون	٢٨٪	—	—	—	—
الهندوس	—	٣٨٪	—	—	—
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

فالصراع العقيدي موجود على نطاق واسع، غير أنه مكبوت، فالمسلمون فقراء، وعلى مستوىً من الجهل كبير، وقد شغلتهم السلطة بأمور حياتهم، وبالحزب الثوري الذي يعمل على إبعاد الناس عن دينهم بإفسادهم، فهذا دور هذا الصراع. ففي الوقت الذي لا يسمح للمسلمين بأي تنظيم في سبيل نشر الوعي والتنبه إلى أمور الدين، ولكن يُدعون للانضمام إلى صفوف الحزب في سبيل تأمين حياتهم نجد الإرساليات التبشيرية تمرح كما تشاء في البلاد، والباب مفتوح أمامها على مصراعيه،

ولديها الإمكانات الضخمة، وتظهر للناس بالوجه الحسن بما تُقدّمه من خدماتٍ تعليميةٍ وصحيةٍ، واجتماعيةٍ، ومساعداتٍ أحياناً، حتى تستطيع التأثير، حتى إذا شعرت باقتراب الناس منها عملت على سحبهم إلى النصرانية، فإن لم تنجح وهو الغالب تكون قد أبعدتهم عن دينهم، وهو هدف بحدّ ذاته. ولكن قد يحدث صراع في المنطقة الساحلية حيث تكون الغالبية للمسلمين فيتألّمون مما يحدث أمامهم، وقد تقع ردود فعلٍ غير أن الضغط يُسكتهم فإن لم يُجد فالسيف يُخرسهم، ويلعب الحزب الثوري دوره في كبح الحركة وكتم الصوت.

ويتبع النصارى عدة كنائس منها الأنكليكانية، واللوثرية، والإغريق الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والمورافيانية.

كما توجد فئة من البهائيين، ويشرف عليها المجلس الروحي الوطني في العاصمة دار السلام.

الصراع الحزبي:

لا يوجد صراع حزبي في تانزانيا إذ لا توجد تعددية حزبية وإنما حزب واحد، بيده السلطة، ولا يسمح بمنافسٍ له. فقد وجد في تانجانيقا حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الذي أسّسه يوليوس نيريري، وتسلّم الحكم من البداية، وهدفه جمع المؤيّدين ليستطيع البقاء في السلطة، وقد هُرع إليه المنتفعون.

وفي زنجبار وجد الحزب الأفرو- شيرازي الذي يضم أفراداً من المجموعتين الكبيرتين الإفريقية والشيرازية، والذي حمل اسمهما، وكان يهدف إلى السيطرة على الحكم، ولا يمكنه تحقيق ذلك إلا بإبعاد الأسرة الحاكمة التي هي من العنصر العربي، لذا عمل على معاداة العرب، ولم تكن بريطانيا الدولة المستعمرة أن تقبل بإزاحة الأسرة العُمانية الحاكمة ما دامت الاتفاقات كلها قد تمّت معها، وفي الوقت نفسه لم تكن ترغب أن تُتهم بالتخلّي عن الأصدقاء، لذا أعطت الجزيرة الاستقلال لتفسح المجال

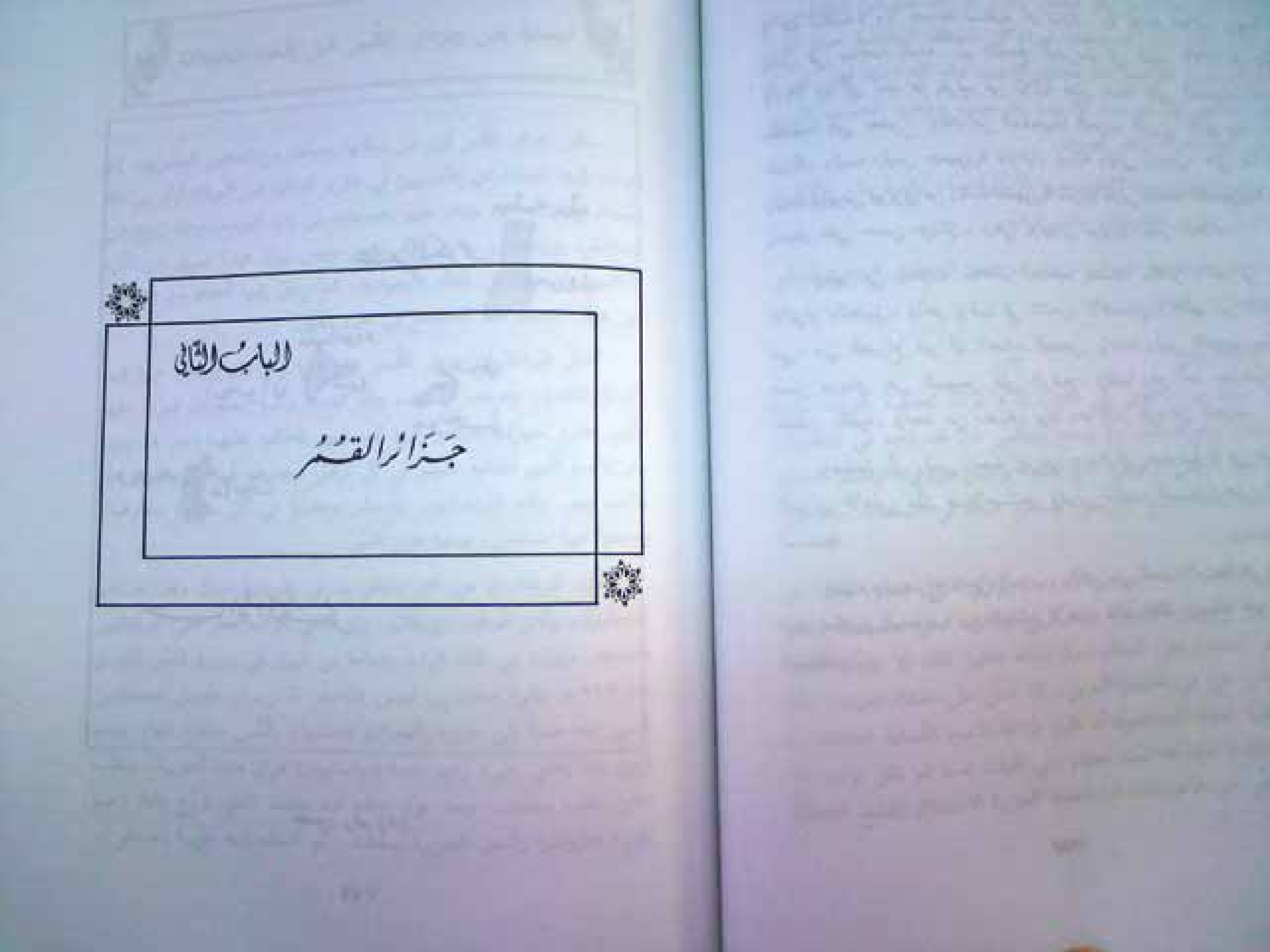
أمام أعوانها الأقوياء للتخلص من أصدقائها الضعفاء قليلي الأتباع، غير المنظمين. وسيطر الحزب، وتغطرس قادته، فليس هناك من يقف أمامهم.

وتوحّد الإقليمان (تانجانيقا) و(زنجبار)، وكل حزبٍ سيد في إقليمه لا فئة تُنافسه، ولا جماعة تستطيع أن تُناوئه. ولا يوجد خلاف بينهما فكل يعمل في ساحة نفوذه. ثم اندمج الحزبان في صفر ١٣٩٧ هـ (شباط ١٩٧٧ م) أي بعد ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على انضمام الجزأين بعضهما إلى بعض. وكان من اندماجهما الحزب الثوري الذي بيده مقاليد الدولة، رئيسه رئيس جمهورية تانزانيا، ونائبه رئيس زنجبار، حتى إذا تقاعد رئيسه يوليوس نيريري من رئاسة جمهورية تانزانيا تولّى رئاسة الجمهورية رئيس زنجبار علي حسن مويناي، وبقي يوليوس نيريري رئيس الحزب.

وظهر في الحزب جناحان أحدهما يتمسك بالفكر الاشتراكي ويريد الالتزام بالتطبيق، وآخر يرغب في التحرر الاقتصادي، وظهر بين الجناحين شيء من الصراع غير أن الجناح المتحرّر بزعامة رئيس الجمهورية علي حسن مويناي بقي المهيمن على الوضع، وكلما رفع أحد معارضيه رأسه أُخفض بالقوة، وأُبعد عن منصبه، وإذا دعا الأمر طُرد من الحزب.

وعندما رأى رئيس زنجبار إدريس عبد الوكيل معارضةً له في المجلس الثوري الأعلى علّق صلاحياته، وتولّى بنفسه السيطرة على القوات المسلحة.

إذن وجد صراع داخل الحزب، ولكن بقي أحد الأجنحة هو المسيطر دون إمكانية المعارضة من الجناح الآخر، فكأنّ ذلك الجناح هو الحزب المتحكّم.



الباب الثاني

جُزُرُ القمر



مصور رقم [٨]



لمحة عن جزائر القُمر قبل إلغاء الخلافة

سكن جزائر القُمر أول من سكنها جماعة من العنصر الملايزي، ثم وصلت إليها جماعة من الأدوميين في القرن العاشر قبل الميلاد أيام نبي الله سليمان عليه السلام، ووفد عليها جماعات من بلاد العرب، وجاء زنوج من مدغشقر، وزنجبار، والبر الإفريقي. وممن نزل فيها فريق من الأزد الأباضيين إذ حلّوا في قبالو (أنجوان)، كما رحل إليها أعداد من الفرس، ومن هؤلاء جميعاً نشأ المجتمع في جزر القُمر.

احتلّ البرتغاليون جزائر القُمر عام ٩٠٨ هـ، ولم يجدوا فيها قوةً لافتراق الكلمة، وضعف السكان، وقلّة العدد، وكثرة السلطنات فمرّوا عليها كأنهم عابرو سبيل. ووجدوا فيها المسلمين فأطلقوا عليها اسم «المورو» وهو الاسم الذي أطلقوه عليهم في كل أرضٍ وجدوهم فيها حتى اقترن هذا الاسم بهم. وقام البرتغاليون بأعمالٍ وحشيةٍ في كل منطقةٍ دخلوها، ووجدوا فيها مسلمين، ومنها جزر القُمر.

طُرد البرتغاليون من أكثر مناطق شرقي إفريقية حيث وقف ضدهم العثمانيون، وأهل عُمان، وبريطانيا، وثار أهالي جزائر القُمر على البرتغاليين فأخلوها. ونزلت في ذلك الوقت جماعة من شيراز في جزيرة القُمر الكبرى عام ٩١٢ هـ بإمرة محمد بن عيسى فاحتلّوا الجزيرة، وأرسل محمد بن عيسى ابنه حسناً إلى جزيرة (أنجوان) فحكمها، وأسّس سلطنةً فيها، حيث تزوج بابنة (فاني علي) زعيم مدينة (موتسامودو) كبرى مدن الجزيرة، وتلقّب حسن بلقب سلطان، وبعد موته خلفه ابنه محمد الذي تزوّج بابنة زعيم جزيرة (مايوت) وألحق الجزيرة بسلطته، ثم أضاف إليه جزيرة (موحلي)،

وأخيراً أطاعه سلاطين جزيرة القُمُر الكبرى، وهكذا جُمعت الجزر كلها ضمن سلطنة محمد بن حسن بن محمد بن عيسى.

توفي محمد وخلفه ابنه عيسى، ولكن ضعف أمره، وقلّ نفوذه، وغدا سلطانه على جزيرة القُمُر الكبرى اسمياً، وبعد وفاته تولت زوجته (مولانا) مكانه، وهذا ما أثار غضب الزعماء على الحكم، فانتفضت جزيرة (مايوت)، واستأثر بأمر (أنجوان) زعيم مدينة (موتسامودو)، ففرّت الملكة (مولانا) إلى مدينة (دوموني). وفي الوقت نفسه مات زعيم (موتسامودو) فخلفته زوجته (فاتنة)، فأصبح في الجزيرة ملكتان، إحداهما (فاتنة) في (موتسامودو)، والثانية (مولانا) في مدينة (دوموني)، وبقي الخلاف قائماً في الجزيرة حتى أيام الملكة (عالمة) التي بنت الجامع الكبير في مدينة (موتسامودو) عام ١٠٨١ هـ.

هاجم حكام جزيرة مدغشقر جزيرة (أنجوان)، وتمكّنوا من احتلالها، واستباحوا أرضها، وفتكوا بأهلها.

استطاع الأمير أحمد حفيد الملكة (عالمة) أن يجمع البلاد عام ١١٨٤ هـ (١٧٦٩ م)، وأن يُعيد إليها الوحدة، ولكن أغارت على الجزائر قبائل (السكالافا) المدغشقرية، فاضطرب حبل الأمن، واستقلت جزيرة (مايوت) عن (أنجوان)، وتوفي الأمير أحمد فخلفه الشيخ سالم الذي حكم حتى عام ١٢١١ هـ (١٧٩٦ م)، وتولّى بعده ابنه (أحمد)، وكان صغير السن، فقام ينافسه عمه (علوي) غير أنه فشل ففرّ إلى زنجبار. ثم رجع بعد عامين بعد أن هيّأ الأوضاع، وأخذ بالأسباب، فاستطاع خلع ابن أخيه (أحمد)، وتسلّم الحكم مكانه، وبقي في السلطة حتى عام ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م).

تولّى بعد (علوي) ابنه عبدالله الأول الذي قاتل أهل جزيرة مدغشقر، وجاءه أحد المتنازعين على الحكم فيها فاراً، فأكرمه، وقدّمه، حتى إذا قويت شوكته ثار عليه، واحتل جزيرة (مايوت).

توفي عبدالله فخلفه ابنه (علوي) الذي نافسه عمه (سالم)، وإثر فتنة عارمة هرب (علوي) إلى موزامبيق حيث أسره الإنكليز، ونفوه إلى (كلكتا)، ثم إلى (موريشيوس) حيث توفي عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م)، وانفرد سالم بالسلطة.

أما جزيرة (مايوت) فقد استقلت عن (أنجوان) اسمياً على يد صالح بن محمد بن بشير من أهل عمان، إذ كان يُقيم في (أنجوان)، ويُعدّ من أهل الوجاهة فيها، وقد تزوج بابنة سلطان جزيرة (مايوت) عام ١٢٠٤ هـ (١٧٨٩ م)، فلما مات سلطانها خلفه صهره هذا (صالح بن محمد)، وبقيت تتبع (أنجوان) اسمياً حتى احتلتها فرنسا عام ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م). وهكذا عزلت (مايوت) عن باقي الجزر التي استمرت تحت حكم (سالم)، وعندما توفي خلفه ابنه (عبدالله) الملقب بالكبير، وكان على صلة وثيقة مع البريطانيين.

ثار على (عبدالله) أخوه (محمد)، غير أنه انتصر عليه، وكانت الحرب قد هدّت قواه فطلب حماية فرنسا عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٧ م) إلا أن السكان قد قاموا بحربٍ ضدّ الفرنسيين، وقُتل عبدالله مسموماً، وتولى مكانه أخوه الثاني (عثمان)، ولكن أهالي مدينة (موتسامودو) بايعوا ابن أخيه (سالم بن عبدالله) ووقع القتال بين الطرفين، فانتصر عثمان، والتجأ سالم إلى الفرنسيين، وطلب المساعدة منهم، واعترف بحمايتهم، ولكن عثمان بقي يقاومهم، وأخيراً اضطر إلى الاستسلام، فنُفي إلى كاليدونيا الجديدة.

جيء بأحد أمراء (أنجوان) وهو (عمر) ونُصّب سلطاناً عام ١٣٠٩ هـ (١٨٩١ م)، وأمضى معاهدةً مع الفرنسيين اعترف فيها بالحماية الفرنسية على جزائر القُمُر عام ١٣١٠ هـ (١٨٩٢ م)، ولم يعش بعدها طويلاً إذ مات بالسنة نفسها.

بعد وفاة عمر تولى مكانه ابنه (محمد) سلطاناً على جزيرة (أنجوان) وملحقاتها، على حين كان ابنه الآخر (علي) يتولّى أمر جزيرة القمر الكبرى

التي كانت عند مجيء فرنسا مقسمةً إلى اثني عشرة مقاطعةً، لكل منها سلطان، ويُعرف أكبرهم باسم سلطان (تيبة)، ويخضع الجميع له، وكان صاحب هذه المنصب السلطان (أحمد) عم سلطان (أنجوان) (محمد بن عمر)، فلما مات السلطان أحمد خلفه ابن أخيه (علي بن عمر) حسب وصية عمه السلطان أحمد المتوفّى. كان (علي بن عمر) صغير السن، وقد درس وتعلم اللغة الفرنسية في جزيرة (مايوت)، فلما جاء ليتولّى أمر جزيرة (القمر الكبرى) حسب وصية السلطان السابق رفض بقية السلاطين الخضوع له، وثاروا عليه بإمرة الأمير (موسى فومو) الذي أراد أن يكون مكانه، فوقعت الحرب بين الطرفين، وخرج (علي) من الحرب منتصراً لمعاونة أهالي جزيرتي (موحلي) و(أنجوان) له، إضافةً إلى سلاطين بعض المقاطعات في جزيرة (القُمُر الكبرى) نفسها، كما أن إنكلترا قد عرضت حمايته فرفض، إلا أنه طلب من قائد قوات جزيرة (مايوت) الفرنسي، الحماية والمساعدة. ولما عرضت إنكلترا عرضها على الأمير (موسى فومو) وافق. وهكذا أصبح الطرفان المتنازعان في جزائر القُمُر في حماية الدولتين المتنافستين النصرانيتين فرنسا وإنكلترا.

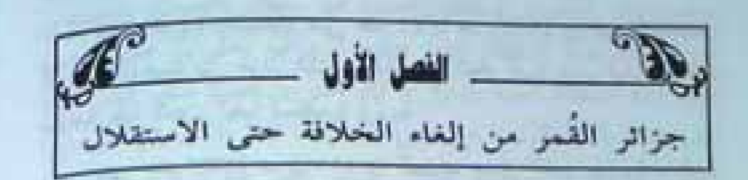
جاء العالم الطبيعي الفرنسي (هامبولت) إلى المنطقة، واقترح على حكومته مساعدة السلطان علي فوافقت، وعقدت معه معاهدةً عام ١٣٠٤ هـ (١٨٨٦ م) إلا أن الثورة قد اشتعلت في جزائر القُمُر، وعدّت السلطان (علي) خائناً لتصرّفاته هذه، وخضوعه لفرنسا، وذلك عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م) إلا أن القوات الفرنسية قد قمعت الثورة، وأقرّت السلطان (علي) سلطاناً على جزيرة (القُمُر الكبرى) في الوقت الذي كان أبوه (عمر) قد وقّع معاهدةً مع فرنسا اعترف فيها بحمايتها لجزائر القمر. ولما مات (عمر) خلفه ابنه (محمد) - كما ذكرنا -.

جرت محاولة لاغتيال (هامبلوت) أو هكذا ادّعت فرنسا، واتهمت القوات الفرنسية المحتلّة للجزر أن السلطان (علي) وراء هذه المحاولة

فأُلقي القبض عليه، ونُفي إلى (دياقو)، ثم إلى (سوريون)، وأصبحت السلطة كلها بيد المقيم الفرنسي، وهو صاحب الأمر والنهي.

كانت جزيرة (مايوت) حتى عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) هي المستعمرة الفرنسية الوحيدة بين جزائر القُمُر، ولكنه في العام نفسه صدر قرار أصبحت بموجبه بقية الجزر أيضاً مستعمرةً فرنسية.

وفي عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) أُلحقت جزائر القُمُر بجزيرة مدغشقر المحتلّة من قبل فرنسا أيضاً، وبقيت عامين كاملين تتبعها، وبعدها رجعت مستعمرةً فرنسيةً وحدها لا ترتبط بغيرها، واستمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.



الفصل الأول

جزائر القُمر من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وإن لم يكن لهذه الخلافة أثر قبل الإلغاء إلا أنها كانت تعدّ رمزاً للمسلمين ورابطة معنوية لهم. وقد ضاع ذلك الرمز، وزالت تلك الرابطة بذلك الإلغاء، ولذا كان الأعداء حريصين جداً على تنفيذه.

فرضت إنكلترا سيطرتها على جزر القُمُر أثناء الحرب العالمية الثانية كإجراءٍ عسكري، بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وقيام حكومة فيشي برئاسة الجنرال (بيتان) التي كانت توالي الألمان. واتخذت بريطانيا هذه الجزر قاعدةً لسفنها الحربية في المحيط الهندي.

عادت هذه الجزر بعد الحرب لفرنسا، وكانت تحكمها جمعية منتخبة مؤلفة من ثلاثين عضواً، وتعدّ هذه الجزر إقليماً خاصاً ضمن الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار.

وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) فتحت فرنسا المجال أمام مستعمراتها في حرية الاختيار بين الاستقلال أو البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، وذلك عندما جاء ديغول إلى حكم فرنسا، وفكّر في طريقةٍ للحفاظ على مستعمرات فرنسية فيما وراء البحار، بعد اشتعال الثورة في الجزائر. فعرض دستوره، وأعطى لكل إقليمٍ الحرية في التصويت عليه، ففي حالة الموافقة عليه من قبل إقليمٍ ما، يصبح هذا الإقليم عضواً في مجموعة الشعوب الفرنسية، ويُشكّل حكومةً محليةً، ويتمتع بالاستقلال الداخلي على أن

تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع، والاقتصاد، والشؤون الخارجية، كما يمكن أن يُعقد اتحاد بين إقليمين عضوين في المجموعة الفرنسية، أما الأقاليم التي لا تُوافق على الدستور فتحصل على الاستقلال التام، وعندها تقطع فرنسا عنها مباشرةً كل معونةٍ فنيةٍ، أو ماديةٍ، أو إداريةٍ، ولكن رافق هذا الاستفتاء أنواع من التهديدات والوعيد، حتى إن القسم الكبير من السكان قد قاطع الاستفتاء، لذا كانت النتيجة قبول دستور ديغول في أغلب الأقاليم.

جرى الاستفتاء في جزائر القمر، فكان رأي السكان أن تبقى بلادهم ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية. فأعطت فرنسا الجزر الحكم الذاتي، غير أن المطالبة بالاستقلال التام والانفصال عن فرنسا لم تلبث أن ظهرت وقويت، وبرز (عبده بكاري) أحد زعماء هذه الحركة، وحصل على تأييدٍ واسعٍ من الشعب.

كان يُدير شؤون جزائر القمر آنذاك مجلس حكومي يتألف من ٦ - ٨ وزراء، ويرأس هذا المجلس رئيس يعدّ بمثابة رئيس وزراء، وكان (سيد محمد الشيخ) هو الرئيس في تلك المرحلة.

أما المجلس النيابي فيتألف من ثمانيةٍ وثلاثين عضواً، وتمثّل جزائر القمر في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس. ثم تسلّم (أحمد عبدالله) رئاسة الحكومة بعد (سيد محمد الشيخ).

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م)، وفاز حزب (استقلال ووحدة جزر القُمر) وتسلّم زعيم هذا الحزب (أحمد عبدالله) رئاسة الوزراء. وأصبح لفرنسا مندوب سامٍ في البلاد.

وفي عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) قرّر المجلس النيابي إصدار بيانٍ يُطالب فيه بالاستقلال التام، والانفصال عن فرنسا وأعقب ذلك مباحثات بين الحكومة الفرنسية وبين بعض السياسيين في جزر القُمر لوضع مشروع للاستقلال. وانفجرت المطالبة، وجعلت التنظيمات السياسية كلها

الاستقلال هدفاً لها، واتخذت ترفعه وتنادي به، ومن هذه التنظيمات: الحركة الوطنية لتحرير جزر القُمر، حزب استقلال ووحدة جزر القُمر، الحزب الاشتراكي.

قامت فرنسا بإجراء استفتاءٍ في ٨ ذي الحجة ١٣٩٤ هـ (٢٢ كانون أول ١٩٧٤ م)، وكانت نتيجته تأييد ٩٥,٦٥٪ من الناخبين الذين بلغ عددهم ١٧٥ ألفاً الاستقلال التام والانفصال عن فرنسا في الجزر جميعها، أما الباقي وهو ٤,٣٥٪ فقد أيّدوا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، ومعظم هذه النسبة كانت من جزيرة (مايوت)، حيث كانت نسبة تأييد الاستقلال ٣٦٪، ونسبة تأييد البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ٦٤٪، وذلك لأن عدداً من الفرنسيين يُقيمون في هذه الجزيرة، ويُؤلّفون مجموعةً صغيرةً، ولهم حزب خاص يُدعى (الماهور) يتزعمه (مارسيل هنري)، إضافةً إلى الوعود التي مُنّي بها المواطنون، والتهديدات التي اتخذت، لأن فرنسا كانت تعمل للبقاء في جزيرة (مايوت).

عُقد مؤتمر في العاصمة (موروني) ضمّ زعماء الأحزاب في البلاد لوضع صيغة الدستور الذي ستسير عليه البلاد عند الاستقلال. ولكن فرنسا بدأت تعرقل مشروع الاستقلال وهذا ما أجبر رئيس المجلس النيابي على الاستقالة.

كانت فرنسا تتخذ الوسائل جميعها في محاولتها البقاء في جزيرة (مايوت) ولكن معارضة شديدة وقفت في وجهها، شملت رئيس المجلس النيابي المستقيل، ورئيس الوزراء، ووصل الخلاف إلى النواب فيما بينهم، حيث انتخب (أحمد دعللاتي) رئيساً جديداً للمجلس النيابي. فكان النواب بين مؤيدٍ ومعارضٍ، وهذا ما أوقع البلاد في دوامةٍ من الفوضى السياسية، ووقوع بعض الحزازات، ووجود التجمعات المتنافرة.

أعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٢٦ حزيران ١٩٧٥ م) وثيقة استقلال جزر القمر على أن يجري فيها

استفتاء، على أن يكون في كل جزيرة وحدها، وذلك كي تبقى جزيرة (مايوت) خارج الدولة الجديدة المزمع إنشاؤها، وفي الوقت نفسه تبقى فرنسا في تلك الجزيرة.

أعلن المجلس النيابي في جزر القُمر بعد أربعة أيام فقط مشروعاً يُطالب فيه بعدم إجراء الاستفتاء قبل الاستقلال الذي يشمل الجزر كلها، بما فيها جزيرة (مايوت)، ثم أعلن الاستقلال في الأسبوع التالي ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٦ تموز ١٩٧٥ م)، غير أن نواب جزيرة (مايوت) لم يحضروا هذه الجلسة الأمر الذي أوجد حجةً للحكومة الفرنسية، فأعلن مندوبها حالة الطوارئ، واستقدم قواتٍ احتياطيةً من جزيرة (ريئون) لدعم القوات الفرنسية في جزر القُمر، ولكن المجلس النيابي في جزر القُمر أعلن في اليوم نفسه عن اختيار (أحمد عبدالله) رئيساً للدولة الجديدة، وشكل لجنةً لصياغة دستور البلاد.

أبلغ رئيس الدولة (أحمد عبدالله) المندوب السامي الفرنسي أن منصب المندوب السامي قد انتهى، وأنه قد أصبح سفيراً لفرنسا في جزر القُمر، كما أبلغ الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية للاعتراف بدولة جزر القُمر، فاعترفت بذلك عدة دول أكثرها إفريقية.

وافقت فرنسا على استقلال جزر القُمر عدا جزيرة (مايوت)، وعدّتها أنها ستبقى ضمن إطار المجموعة الفرنسية.



الفصل الثاني

الاستقلال

أُعلن عن استقلال جزر القُمر في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٩٥ هـ (٦ تموز ١٩٧٥ م)، واختير (أحمد عبدالله) رئيساً للدولة الجديدة.

تشكّلت معارضة في جزر القُمر برئاسة الأمير (سعيد محمد جعفر) ضدّ سياسة الرئيس القماري (أحمد عبدالله) التي تدعو حسب زعم المعارضة إلى قيام دولةٍ اتحادية، وهذا يعني احتفاظ كل جزيرةٍ باستقلالها الذاتي، وبهذا تبقى جزيرة (مايوت) مرتبطةً بفرنسا. وقوي أمر المعارضة بسرعة، ولم يتم بعد الشهر الأول على الاستقلال حتى وقع انقلاب بقيادة (علي صويلح) في ٢٦ رجب ١٣٩٥ هـ (٣ آب ١٩٧٥ م)، فخلع الرئيس (أحمد عبدالله)، وأُلغي المجلس الوطني، وتمّ إنشاء مجلسٍ تنفيذيٍ وطنيٍ برئاسة (سعيد محمد جعفر) ومن بين أعضائه قائد الانقلاب (علي صويلح)، وبعد يومين من الانقلاب اختير (سعيد محمد جعفر) رئيساً للدولة، وطالب النظام الجديد بوحدة جزر القُمر كلها بما فيها جزيرة (مايوت)، وبعد أسبوعٍ تشكّل المجلس الوطني الجديد، ويُمثّل جزر القُمر جميعها.

لم تعترف فرنسا باستقلال جزيرة (مايوت)، وبقيت تعدّها إقليماً فرنسياً، وأجرت فيها استفتاءً أعلنت أن نتائجه جاءت لصالح البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، ولكن أعلنت حكومة جزر القُمر أن فرنسا قد تلاعبت بالاستفتاء، ومارست ضغطاً شديداً على السكان للموافقة على مخططها، وذلك في صفر ١٣٩٦ هـ (شباط ١٩٧٦ م).

تمّ قبول دولة جزر القُمر بالأمم المتحدة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٧٦ م)، ورضخت فرنسا للأمر الواقع، واعترفت باستقلال الجزر.

وبعد ستة أشهرٍ من الانقلاب الأول أزاح (علي صويلح) قائد الانقلاب (سعيد محمد جعفر) رئيس الدولة، وتسلّم السلطة مكانه في مطلع عام ١٣٩٦ هـ (كانون الثاني ١٩٧٦ م)، وأعطاه الدستور الجديد صلاحياتٍ واسعةً.

قطعت فرنسا مساعداتها جميعها عن جزر القُمر، وتمّ سحب المساعدات الفنية.

وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (١٣ أيار ١٩٧٨ م) وقع انقلاب جديد قام به مجموعة من المرتزقة الأوربيين يُقدّر عددهم بخمسين شخصاً، يقودهم رجل فرنسي يُدعى (بوب دينارد) بالنيابة عن الرئيس الأسبق (أحمد عبدالله) وقُتل الرئيس (علي صويلح)، وتولّى الأمر (سعيد أتوماني) أحد وزراء الحكومة التي أطاح بها (علي صويلح)، وحملت الدولة اسماً جديداً هو (جمهورية جزر القُمر الاتحادية الإسلامية)، وتسلم رئاستها (أحمد عبدالله عبد الرحمن).

وطُردت حكومة جزر القُمر من منظمة الوحدة الإفريقية في شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) بسبب الوجود الدائم للمرتزقة الأوربيين في البلاد.

تمّ استفتاء شعبي في ذي القعدة ١٣٩٨ هـ (تشرين الأول ١٩٧٨ م) للموافقة على الدستور الجديد، وأُجري هذا الاستفتاء في ثلاث جزرٍ أي باستثناء جزيرة (مايوت)، وتمّت الموافقة عليه بنسبة ٩٩,٣١٪، كنتيجة أي استفتاء تقوم به حكومة لها علاقة بالموضوع. وتمّ انتخاب (أحمد عبدالله) رئيساً في الشهر نفسه.

وأُجريت الانتخابات في مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م)

لتشكيل المجلس الاتحادي، وبعد شهرٍ اعتمد المجلس تشكيل الدولة ذات الحزب الواحد. ولكن وجدت معارضة قوية، وإن لم تكن لها الصفة الرسمية.

وأُشيع خبر محاولة القيام بانقلاب، وإن نفت الحكومة ذلك رسمياً، ولكن تمّ اعتقال مائةٍ وخمسين شخصاً في شهر ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م).

واختير وزير الخارجية (علي مراودجي) ليكون رئيساً للوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ (شباط ١٩٨٢ م)، وأشرفت الحكومة الجديدة على الانتخابات التي تمت بعد شهرٍ من تسلّمها السلطة. ثم جرت تعديلات دستورية في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م) أعطت سلطات واسعةً لرئيس الدولة على حين ضعفت سلطات حكام الجزر.

وفي أوائل شعبان ١٤٠٣ هـ (أيار ١٩٨٣ م) أصدر الرئيس (أحمد عبدالله) مرسوماً بالعفو عن السجناء جميعاً الذين أدينوا بسجن تقلّ مدته عن عشر سنواتٍ.

واكتشفت محاولة انقلابٍ في ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (كانون الأول ١٩٨٣ م) كادت تطيح بالحكم، وقوامها مجموعة من المرتزقين البريطانيين كانت تخطّط لاستلام السلطة لمصلحة الأمير (سعيد علي كمال)، وهو سياسي سابق من جزر القُمر، غير أن المؤامرة فشلت باعتقال قائد المرتزقة في أستراليا.

وجرت انتخابات الرئاسة في ذي الحجة ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٣ م)، وكان الرئيس (أحمد عبدالله) هو المرشح الوحيد، ورغم نداءات المعارضة في مقاطعة الانتخابات إلا أنه قد شارك فيها ٩٨٪ من الناخبين المسجلين، وحصل على التأييد بنسبة ٩٩،٤٤٪ من الذين شاركوا بالانتخابات، وبذا فاز بالرئاسة لمدة ست سنواتٍ جديدةٍ.

وأُلغي منصب رئيس الوزراء في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) حسب نصٍ دستوري صدر، وتقلّد الرئيس أحمد عبدالله منصب رئاسة الحكومة أيضاً.

وجرت محاولة من الحرس الرئاسي للإطاحة بالرئيس أحمد عبدالله عندما كان غائباً عن البلاد في زيارةٍ رسميةٍ لفرنسا في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م)، غير أن أمرها قد انكشف، وأُحبطت. وفي ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٥ م) صدرت الأحكام ضد المتهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب، وصدر الحكم ضد سبعة عشر شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبّدة، ومن بينهم (مصطفى سيد شيخ) الأمين العام للجبهة الديمقراطية، المعارضة للحكم، والمحظورةُ رسمياً، وأُلقي القبض على خمسين آخرين، وأودعوا السجن. ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإن الرئيس (أحمد عبدالله) قد أصدر مرسوماً في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) يقضي بالعفو عن ثلاثين شخصاً من السجناء السياسيين، كان عدد منهم أعضاء في الجبهة الديمقراطية. وفي رمضان ١٤٠٦ هـ (أيار ١٩٨٦ م) صدر حكم جديد باحتجاز خمسة عشر سياسياً تمّت إدانتهم، ثم صدر عفو عنهم.

وعاد الرئيس أحمد عبدالله فمنح عفواً آخر في جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) للسجناء السياسيين. ثم أعلن بعد شهرٍ أن الانتخابات للمجلس الاتحادي ستجري في ٢٢ رجب ١٤٠٧ هـ (٢٢ آذار ١٩٨٧ م)، وأن باب الترشيح سيكون مفتوحاً أمام المعارضة، وأن غير مرشحي الحكومة يمكنهم المنافسة على عشرين مقعداً في جزيرة (القُمر الكبرى). وجرت هذه الانتخابات بالموعد المحدد لها، وحصل مرشحو الحكومة على ٤٢ مقعداً في المجلس الاتحادي، وهذا يمثّل عدد المقاعد كلها، أما المرشحون من غير المؤيدين من الحكومة فقد حصلوا على ٣٥٪ من مجموع الأصوات. ولكن لم يشارك في هذه الانتخابات سوى ٦٥٪ من

الناخبين المسجلين. ولكن أُثيرت شائعات حول عمليات الغش والتزوير في تلك الانتخابات.

ويوجد في جزيرة (ريئيون) ما يقرب من أربعمائة شخصٍ يرجعون في أصولهم إلى جزر القُمر، وتمّ اعتقال أكثر من نصفهم بتهمٍ مختلفةٍ حيث كانوا قد قدموا إلى موطنهم الأصلي في جزر القُمر، وشاركوا في عمليات الانتخابات.

وافقت ثلاث حركاتٍ معارضةٍ تتمركز في فرنسا على الاندماج في منظمةٍ واحدةٍ، وتمّ هذا في مؤتمرٍ شعبيٍ، حضره حوالي ألف شخصٍ من جزر القُمر، عُقد في مدينة (مرسيليا) في فرنسا في شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران عام ١٩٨٧ م).

وأعاد الرئيس أحمد عبدالله الموظفين المدنيين جميعاً والذين كانوا قد طُردوا من وظائفهم، أو جُمّدوا عن العمل بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م).

أنشأت الحكومة شركة وطنية لتوزيع الأغذية في ذي الحجة ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م)، وهذا ما يخفّف من سيطرة المرتزقة الأوربيين على سوق التوزيع، والتحكّم بالأسعار.

وفي شهر صفر ١٤٠٨ هـ (تشرين الأول ١٩٨٧ م) وبعد أن غادر الرئيس أحمد عبدالله جزر القُمر إلى فرنسا لحضور مؤتمرٍ هناك وبمدةٍ قصيرةٍ جرت محاولة انقلابٍ أخرى قادتها مجموعة يسارية اشترك فيها أربعة عشر عضواً سابقاً في الحرس الرئاسي، وأعضاء في القوات المسلحة في جزر القُمر، وقد تمّ اكتشافها من قبل السلطات الحكومية بمساعدة فريقٍ من المرتزقة الفرنسيين، ومستشارين عسكريين من جنوبي إفريقية، وقد قُتل ثلاثة من المتمردين أثناء القيام بالهجوم على الثكنات العسكرية، وقُتل عدد من المدنيين أيضاً.

وزّعت كتيبات ضدّ الحكومة داخل البلاد من مجموعة مركزها جزيرة

(مايوت)، أنشأها أحد الهاربين من (موحلي)، وهدف هذه الجماعة لفت نظر منظمة حقوق الإنسان لوضع (موحلي) البئيس إذ اعتقل منها عدة أفراد، وأن أموال العامة تُبعثر دون وعي، في الوقت الذي لم تدفع للموظفين المدنيين أجورهم منذ تسعة أشهر، ووزعت هذه الكتيبات في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م).

أنشأ نجل الرئيس أحمد عبدالله المدعو (نصوف عبدالله) حزباً أسماه «الاتحاد الإقليمي» للدفاع عن سياسة الرئيس أحمد عبدالله، وهو حزب مساند للحكومة، ومركزه جزيرة (أنجوان).

كان الرئيس أحمد عبدالله منذ شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) يفتش عن مخرجٍ قانونيٍ للحصول على مدة رئاسية جديدةٍ عند انتهاء مدته الثانية عام ١٤١٠ هـ (١٩٩٠ م)، فلم يجد بدّاً من تعديلٍ دستوريٍ ليحصل على ذلك، وقد جرى هذا التعديل في أوائل ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م)، وأصبح بإمكانه ترشيح نفسه لمدةٍ رئاسيةٍ ثالثةٍ، وجرى استفتاء شعبي على الرئاسة وحصل الرئيس على ٩٢,٥٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. أما عن نتائج ذلك الاستفتاء فقد حدث عليها مناقشات واعتراضات، واحتجّت عليها المعارضة، وتبع ذلك مظاهرات عنيفة، وتمّ احتجاز قادة المعارضة، وادعى السفير القُمَاري في باريس أن تقارير العنف التي نشرت كان مبالغ فيها.

وقُتل الرئيس أحمد عبدالله يوم ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ ليلة الثامن والعشرين (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ م) أثناء حادث عنفٍ وقع في قصر الرئاسة، واختلفت التقارير في الحادث، فذكر بعضها أن مجموعةً من المتمردين بقيادة قائد القوات المسلحة السابق قد هاجمت القصر وقتلت الرئيس. وذكر بعضها الآخر أن الرئيس قد اغتيل من قبل أعضاء حرس الرئاسة الخاص، والمؤلّف من ستمائة وخمسين حارساً (بما فيهم المستشارون الأوربيون) بقيادة الفرنسي (بوب دينارد)، وأذيع أنه قد قُتل سبعة وعشرون شرطياً أثناء عملية الهجوم على القصر.

يصُّ الدستور على تولّي منصب الرئاسة في حالة غياب الرئيس لسبب من الأسباب رئيس المحكمة العليا كرئيسٍ موقّتٍ، وقد علّق رئيس المحكمة انتخاب الرئاسة، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فقد تسلّم السلطة الفرنسي (بوب دينارد)، وأنكر بشدةٍ مسؤوليته عن مقتل الرئيس أحمد عبدالله.

ثم تعيين (سعيد محمد جوهر) رئيساً موقتاً للبلاد. وقام (بوب دينارد) بتجريد الجيش النظامي من أسلحته. وقد أثار تصرّف المرتزقة الأوربيين السخط الدولي، فعلّقت كل من فرنسا وجنوبي إفريقية مساعدتها للجزر.

وانطلقت المظاهرات في أوائل جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (كانون الأول ١٩٨٩ م)، وشارك فيها مئات الطلاب، وكانت تُطالب بخلع (بوب دينارد) وأعوانه، وتمّ تفريق المظاهرات من قبل الحرس الرئاسي، وإرسال قوةٍ بحريةٍ فرنسيةٍ إلى المنطقة بحجة نقل المواطنين من الجزيرة، والواقع لاستلام السلطة فيها، غير أن (بوب دينارد) قد رفض التخلّي عن السلطة في بداية الأمر، ولكنه في منتصف شهر جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٣ كانون أول ١٩٨٩ م) تخلّى عن السلطة بطريقةٍ سلمية، وبدأ الجنود المرتزقة ينسحبون من الساحة مع وصول الأرتال الفرنسية إلى العاصمة (موروني)، وفرّ (بوب دينارد) مع خمسةٍ وعشرين من المرتزقة من البلاد على متن طائرةٍ عسكريةٍ تابعة لدولة جنوبي إفريقية. وأعلن الرئيس الموقت (سعيد محمد جوهر) بأن القوات الفرنسية الحكومية ستبقى في جزر القُمر مدة سنتين لتقوم بتدريب قوات الأمن المحلية.

وفي مطلع شهر جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ (أواخر كانون الأول ١٩٨٩ م) اتفقت التنظيمات السياسية الرئيسية في البلاد على تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ، وتمّ إعلان العفو عن السجناء السياسيين جميعاً، وتمّ التحقيق في مقتل الرئيس أحمد عبدالله، وإجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ في بداية شهر رجب ١٤١٠ هـ (كانون الثاني ١٩٩٠ م)، وبهذا انتهى نظام حكم الحزب الواحد.

تضمّنت قائمة المرشحين للرئاسة كلاً من: محمد تقي عبدالكريم الذي كان رئيساً للمجلس الاتحادي، والأمير سعيد علي كمال زعيم حزب الحركة الوطنية لتحرير جزر القُمر، وحزب الوحدة، ومصطفى سيد شيخ زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، إضافةً إلى الرئيس الموقت سعيد محمد جوهر.

وأجّل الرئيس الموقّت انتخابات الرئاسة إلى ٢٣ رجب ١٤١٠ هـ (١٨ شباط ١٩٩٠ م) فقامت مظاهرات عنيفة في العاصمة (موروني) احتجاجاً على ذلك التأجيل.

وجرت الانتخابات، وأعلنت الحكومة فوز سعيد محمد جوهر الرئيس الموقّت، ولكن طُعن في النتائج، وأُشيع أنها تغيّرت رأساً على عقب، وأن الفائز هو محمد تقي عبدالكريم الذي غادر البلاد لاجئاً إلى فرنسا مرةً أخرى. وبعد مدةٍ قضاها هناك تزيد على السنة رجع إلى وطنه، وجرت مصالحة بينه وبين الرئيس سعيد محمد جوهر، وتلا ذلك مصالحة وطنية بين الأحزاب السياسية جميعها، وتمّ التوقيع على معاهدة بينهم تشمل من بين نقاطها: احترام المبادىء والقيم الإسلامية - حظر الانقلابات العسكرية - حظر تزوير الانتخابات. ووقع عليها رئيس الجمهورية، واستقالت الحكومة الائتلافية، وتشكّلت حكومة وحدةٍ وطنيةٍ تشمل الأحزاب جميعها.

العلاقات الخارجية:

استؤنفت العلاقات السياسية مع فرنسا في شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م)، ووقّع البلدان اتفاقيات على التعاون الاقتصادي والعسكري في ذي الحجة ١٣٩٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٨ م) وأجّل الطرفان أي قرار بالنسبة إلى مستقبل جزيرة (مايوت) أعادت منظمة الوحدة الإفريقية الاعتراف بجزر القُمر.

وفي الهيئة العمومية للأمم المتحدة جرى التصويت في ربيع الأول

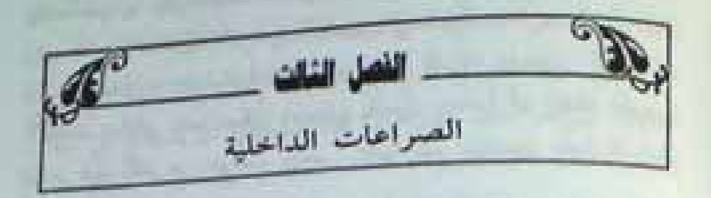
١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) حول قضية جزيرة (مايوت) فأكد ١٢٨ صوتاً لصالح جزر القُمر، وامتنع ٢٢ عضواً عن التصويت، وصوّتت فرنسا فقط ضد القرار.

انضمت جزر القُمر في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م) إلى هيئة المحيط الهندي التي تشمل مدغشقر، وموريشيوس، وسيشل، وجزر القُمر للتعاون الإقليمي والاقتصادي، وعقد الاجتماع الوزاري الرابع للهيئة في (موروني) عاصمة جزر القُمر في جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ (شباط ١٩٨٨ م)، ثم تمّت إقامة علاقات سياسية وتبادل السفراء بين جزر القُمر، وسيشل.

وتوجد بعض المشكلات بين دولة جزر القُمر وتانزانيا، وقام الرئيس أحمد عبدالله بزيارة لتانزانيا في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م)، ولكن صرّح بعد عودته أن المشكلة بقيت دون حلّ.

وقام رئيس جزر القُمر أحمد عبدالله في ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) مع بعثة وزارية لزيارة جمهورية الصين الشعبية لمدة أسبوع واحد.

وجزر القُمر لها علاقات وثيقة مع فرنسا أقرب إلى الارتباط اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً.



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جزر القُمر ٢١٧٠ كيلومتراً مربعاً. وهي أربع جزر رئيسية:

الجزيرة	المساحة	السكان
جزيرة القُمر الكبرى (نجزيجة)	ومساحتها ١١٤٨ كم²	وسكانها ٣٠٠,٠٠٠ إنسان
جزيرة أنجوان	ومساحتها ٣٧٨ كم²	وسكانها ٧٥,٠٠٠ إنسان
جزيرة مايوت	ومساحتها ٣٦٦ كم²	وسكانها ٤٥,٠٠٠ إنسان
جزيرة موحلي	ومساحتها ٢٧٨ كم²	وسكانها ٣٠,٠٠٠ إنسان
	٢١٧٠ كم²	٤٥٠,٠٠٠

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ما يزيد على ٤٥٠,٠٠٠ إنسان، وبذا تكون الكثافة ٢٠٥ أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة مرتفعة نسبياً نتيجة المناخ البحري، والموقع التجاري.

الصراع الإقليمي:

تشكل كل جزيرة إقليماً خاصاً، ولما كانت جزيرة القُمر الكبرى أكبر الجزر مساحةً حيث تزيد مساحتها على مساحة بقية الجزر مجتمعة، كما أنها أكثرها سكاناً حيث يبلغ عدد سكانها ثلثي عدد سكان البلاد، أو ضعف عدد سكان بقية الجزر، لذلك كانت لها الهيمنة، وفيها كانت السلطة، وتليها جزيرة (أنجوان) مساحةً وسكاناً أيضاً، إلا أن تركيز الفرنسيين على

جزيرة (مايوت) في السكن، ومحاولتهم إبقاءها بعيدةً عن بقية الجزر، واعتصامهم بها بالإرساليات التنصيرية، كل هذا جعل لهذه الجزيرة أهميةً رغم قلّة سكانها. كما أن نفوذ الفرنسيين في الدولة عامةً يجعل السكان والسلطة يُحاولون استرضاء أهلها ليكونوا ضمن الدولة، وليضموا إلى جانب الاتحاد، وبالتالي يشعر سكان (مايوت) بالتفوّق وخاصةً أن الثقافة الفرنسية تنتشر فيها أكثر من غيرها، ويحسّ أهلها أنهم ينافسون بقية السكان ويتفوقون عليهم.

الصراع العنصري:

توجد عدة قبائل، أو عدد من الأصول العرقية سواء هم من المالزيين، أم من مدغشقر، أم من البر الإفريقي، أم كانوا عرباً، أم فرساً، فإنه لا يوجد أي تنافسٍ أو صراعٍ بين هذه المجموعات.

واللغة الرسمية هي الفرنسية، وتوجد لغة البلاد التي هي فرع من السواحلية، وهي لغة التجارة، ومتأثرة بالعربية كثيراً، إضافةً إلى اللهجة الملاغاشية. وهناك لغة (الماكوا)، وهي لغة الزنوج وتأخذ طريقها نحو الاندثار.

أما اللغة الأنجوانية فهي مزيج من العربية والسواحلية، والبرتغالية، والفرنسية، والإنكليزية، ولغة الماكوا، ويتكلمها تقريباً كل من في جزيرة (أنجوان).

واللغة العربية لغة الدين، وكانت الرسمية حتى مجيء الفرنسيين. وعملت الحكومة على استعادة اللغة العربية لمكانتها، ولكن لم تستطع بسبب كثرة المتفرنجين، وتقدّمت الدولة بطلب إلى جامعة الدول العربية للانضمام إليها. ولكن وقفت عوائق دون ذلك، ولعل أهم تلك العوائق الجهل والتخلّف.

الصراع العقيدي:

سكان جزر القُمر جميعهم من المسلمين، ولكن مع مجيء الاستعمار

الصليبي أخذ بعضهم يسكن هناك وخاصةً من الفرنسيين لأسباب استعمارية أو صليبية أو كلاهما معاً إذ لا يفترق أحدهما عن الآخر. ويشكل النصارى ٤٪ من مجموع السكان، وغالبيتهم من الكاثوليك.

ولما كان التفوّق للفرنسيين علمياً، واقتصادياً، ولهم دورهم في السلطة، وتوجد حامية منهم، لذا فقد استطاعوا أن يُفسدوا في البلاد، وينشروا الخمر، وعاداتهم الاجتماعية الخاصة بهم، وأخذ يظهر صراع بينهم ومعهم من استطاعوا إيقاعه في شراكهم وبين المسلمين الملتزمين، وإن كانت المعركة غير متكافئة فالهزيمة النفسية، والحاجة إلى الفرنسيين، وموقف السلطة، وتزلّف أصحاب المصالح، هذا كله يجعل المسلمين في الموقف الأضعف.

الصراع الحزبي:

وجدت عدة أحزابٍ بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرزها حزب استقلال ووحدة جزر القُمر الذي يرأسه أحمد عبدالله، والحركة الوطنية لتحرير جزر القُمر، والحزب الاشتراكي، ولعل السلطات الاستعمارية كانت وراء قيام عددٍ من الأحزاب لإشغال السكان بعضهم ببعض، ومنافستهم فيما بينهم، وهذا ما يحدث دائماً، وخاصةً عندما لا تقوم هذه الأحزاب على مبادئ، وإنما همها الوصول إلى السلطة، والتغلّب على خصومها.

وعندما جرت الانتخابات تمكّن حزب الاستقلال ووحدة جزر القُمر من الفوز وتسلّم السلطة. ولكن اشتدت المعارضة في وجهه برئاسة الأمير سعيد محمد جعفر، ووقع الانقلاب ولم يمض على الاستقلال أكثر من سنةٍ وشهرٍ، وتسلّم سدة الرئاسة سعيد محمد جعفر في ٢٨ رجب ١٣٩٥ هـ (٥ آب ١٩٧٥ م)، ولم تنقض سوى عدة أشهر حتى أزاح قائد الانقلاب علي صويلح الرئيس من أمامه وتسلّم الرئاسة في مطلع عام ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م).

بعد سنةٍ ونصف وفي ٦ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (١٣ أيار ١٩٧٨ م)

قام الفرنسي (بوب دينارد) بانقلابٍ لمصلحة (أحمد عبدالله) فَقُتل الرئيس السابق علي صويلح، وتسلّم أحمد عبدالله منصب الرئاسة. وبعد سبعة أشهر ألغى الرئيس الأحزاب المعارضة كلها، واعتمد على الحزب الواحد الذي يترأسه، وهو حزب استقلال ووحدة جزر القُمر.

لكن بقيت معارضة غير رسميةٍ ولعلّ أقواها الجبهة الديمقراطية التي يتزعمها مصطفى سيد شيخ، غير أن الرئيس أحمد عبدالله قد جعل انتخابات المجلس الاتحادي مفتوحةً أمام المعارضة لدخول المنافسة على عشرين مقعداً فقط وذلك في ٢٢ رجب ١٤٠٧ هـ (٢٢ آذار ١٩٨٧ م).

وأخذت المعارضة تظهر بعد ذلك، وإن كان أكثرها يعيش في المنفى، وفي شوال ١٤٠٧ هـ (حزيران ١٩٨٧ م) وافقت ثلاثة تنظيمات للمعارضة في تنظيمٍ واحدٍ في مؤتمر شعبي عقد في مرسيليا بفرنسا.

أسس تضّوف عبدالله ابن الرئيس أحمد عبدالله حزب «الاتحاد الإقليمي» ومركزه في جزيرة (أنجوان) للدفاع عن سياسة أبيه.

قُتل الرئيس أحمد عبدالله في ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ م)، فرجعت الحزبية، وظهرت التنظيمات السياسية، واختفت فكرة الحزب الواحد. وبرز قادة تلك التنظيمات، فدخل انتخابات الرئاسة كل من: محمد تقي عبدالكريم، والأمير سعيد علي كمال زعيم الحركة الوطنية لتحرير جزر القُمر، وحزب الوحدة، ومصطفى سيد شيخ زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي.

فاز بانتخابات الرئاسة التي جرت في ٢٣ رجب ١٤١٠ هـ (١٨ شباط ١٩٩٠ م) الرئيس المؤقت سعيد محمد جوهر، ولكن عارضه بعنف محمد تقي عبد الكريم، وادّعى أن انتخابات الرئاسة كانت مزورةً، وغادر البلاد، وارتحل إلى فرنسا، ثم رجع، وجرت مصالحة وطنية، وتشكّلت حكومة وحدة وطنية، وعقدت التنظيمات السياسية كلها معاهدة فيما بينها تعاهدت للسير عليها لمصلحة البلاد.

بلغ عدد التنظيمات السياسية على الساحة القُمرية أربعة وعشرين تنظيماً، ومن هذه التنظيمات: جبهة العدالة الوطنية، وهي تنظيم إسلامي، يرأسه صادق أمبانازا، والقادة أكثرهم من السلفيين، وحزب الإنقاذ الوطني، ويرأسه سيد أحمد محي الدين، وإسماعيل محمد، وسيد علي محمد ويؤيده مشايخ الطرق الصوفية.

وحزب الاتحاد الديمقراطي، ويرأسه مصطفى سيد شيخ.

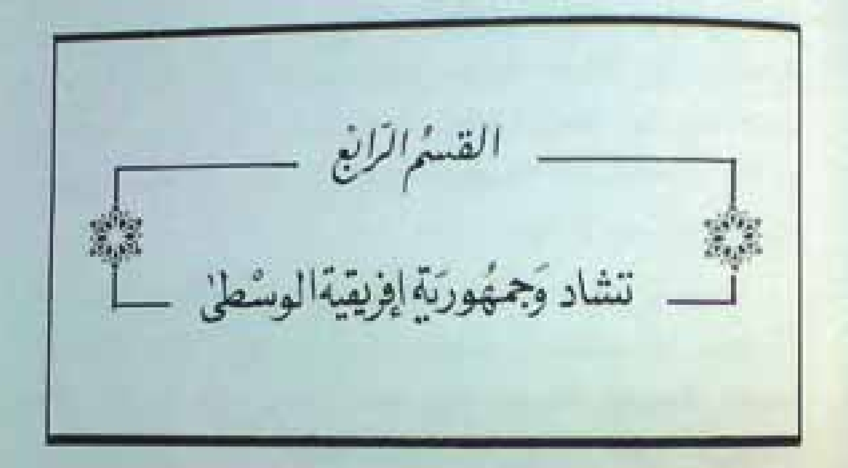
الحركة الوطنية لتحرير جزر القُمر، ويرأسه سعيد علي كمال.

حزب استقلال ووحدة جزر القُمر، وكان يرأسه أحمد عبدالله.

حزب الاتحاد الإقليمي ويرأسه تضّوف عبدالله، في جزيرة أنجوان.

حزب الماهور، وهو حزب فرنسي، في جزيرة (مايوت) ويرأسه (مارسيل هنري).

ويدرك كل إنسانٍ مدى الصراعات الحزبية والخلافات المحلية في ساحةٍ صغيرةٍ كجزر القُمر يوجد فيها أربعة وعشرون تنظيماً سياسياً، هذا إضافة إلى الطرق الصوفية إذ من المعلوم أن فرنسا تُشجّع في مناطق نفوذها الطرق الصوفية وتفسح لها المجال للحركة كي تنتشر فكرة التكاسل، وتضعف فكرة الجهاد، ويميل الناس إلى الهدوء وقبول الأمر الواقع، وهو الحياة في ظل الاستعمار الصليبي، على حين أن بريطانيا تحتضن الإسماعيلية لتعمل بتوجيهها، وتتبنى القاديانية التي نشأت في أحضانها لتسير حسب أوامرها، وتُفسد عقيدة المسلمين، وتُشتت أفكارهم.



القسم الرابع

تشاد وجمهورية إفريقية الوسطى

يشمل القسم الرابع من هذا الكتاب دولتي «تشاد» و«جمهورية إفريقية الوسطى»، وهما من دول وسط إفريقية، ويصعب وضعهما في جزء مستقل، لذا فضّلت ضمّها إلى دول غربي إفريقية أو إلى دول شرقيها. وهي إلى الغربي أقرب منها إلى الشرقي، حيث كانتا تتبعان الاستعمار الفرنسي الذي يطغى على الأجزاء الغربية على حين يطغى الاستعمار البريطاني على الأقسام الشرقية، والمستعمرات الفرنسية في غربي القارة متصلة على حين تتبعثر المستعمرات البريطانية، والعكس في الشرق تماماً إذ تتصل المستعمرات البريطانية بعضها مع بعض، وتتناثر المستعمرات الفرنسية غير أنني لاحظت.

١ ـ أن فرنسا ضمّت مستعمراتها في غربي القارة في شبه اتحادٍ، ولم يشمل هذا «تشاد» أو «جمهورية إفريقية الوسطى»، وإنما شكّلت وحدة «إفريقية الاستوائية الفرنسية» التي شملت كلاً من تشاد، أو بانغي - شاري (جمهورية إفريقية الوسطى)، الكونغو، الغابون.

٢ ـ أن الاستعمار طارىء لا يمكن التقيّد بتقسيمه بل النظر إليه، لأن ما اتخذه لم يكن إلا في مصالحه الاستعمارية الصليبية.

٣ ـ أن القبائل لا يمكن أخذها مقياساً فقبائل تشاد في الغرب ذات صلةٍ مع قبائل النيجر، وفي الشمال مع ليبيا، وفي الشرق مع السودان، وفي الجنوب مع سكان جمهورية إفريقية الوسطى. فإذا أردنا أن ننظر إلى السكان يُمكننا ضمّ المنطقة إلى أية جهةٍ أردنا. إذن هناك صلة مع شرقي إفريقية، كما أن هناك صلة مع غربي القارة.

٤ ـ أن اللغة السواحيلية المنتشرة في شرقي إفريقية قد وصلت إلى بعض جهات جمهورية إفريقية الوسطى.

٥ ـ أن هناك صلاتٍ مع شرقي إفريقية أكثر منها مع غربي القارة.

٦ ـ أن المسافة إلى سواحل إفريقية الشرقية أقلّ منها بكثيرٍ إلى سواحل إفريقية الغربية.

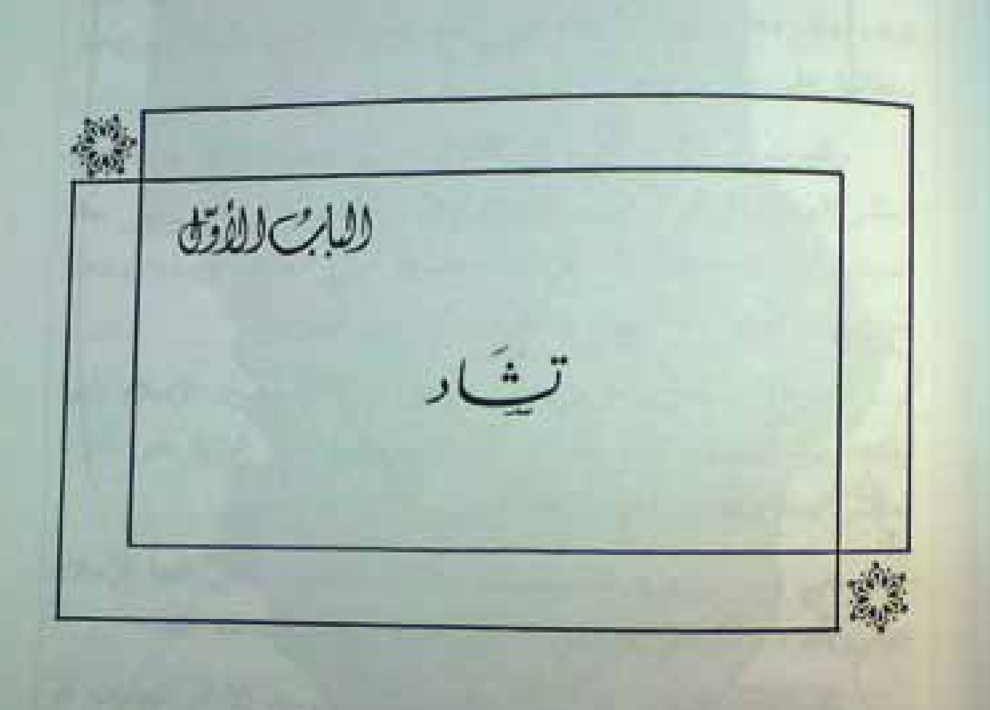
لهذا كله رأيت ضمّ هذا القسم إلى شرقي إفريقية ما دام يتعذّر إفراد كتابٍ خاص بوسط إفريقية. ولكن مع هذا فإن هذا الجزء يبقى قسماً خاصاً يُعرف بوسط إفريقية، يتباين مع غربي إفريقية، كما يتباين مع شرقيها. وله مزاياه الخاصة به.

إن الجزء الشمالي من هذا القسم وهو تشاد تشغل الصحراء مساحاتٍ واسعةً منها، وإن كان الجزء الجنوبي يقع ضمن النطاق المداري، وهو جنوب خط عرض ١٢° شمالاً الذي يمرّ جنوب العاصمة نجامينا، فتكثر الأمطار في فصل الصيف، ويبقى الشتاء جافاً، لذا تنتشر الزراعة، كما تكثر المراعي الطويلة، ولكن تبقى الحياة قبلية.

وأما الجزء الجنوبي، وهو جمهورية إفريقية الوسطى فإن المناطق الشمالية فيها التي تقع شمال خط العرض ٨° شمالاً فهي مدارية، وإن كانت قليلةً، فتنتشر فيها المراعي، وتكون مفتوحةً، وأما المناطق التي تقع بين خطي عرض ٥° ـ ٨° شمالاً فهي شبه استوائية، وهي أغلب أجزاء البلاد، وتكثر فيها الأمطار. وتصبح المناطق استوائيةً جنوب خط العرض ٥° شمالاً، وتكون الأمطار دائمة، وتتجمع في أنهار، تلتقي في نهر «أوبانغي» الذي يُشكّل الحدود بين جمهورية إفريقية الوسطى وزائير، وتقع عليه عاصمة البلاد «بانغي»، وأخيراً ينتهي في نهر الكونغو.

وإذا كانت تشاد تعدّ وسط العالم الإسلامي، وتزيد نسبة المسلمين فيها على ٨٥٪ من مجموع السكان، وصلتها وثيقة مع السودان، وليبيا،

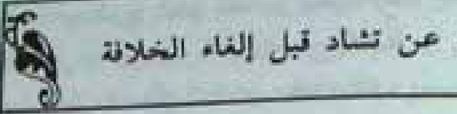
ومصر، والجزائر، وتونس، والنيجر، وشمالي نيجيريا، وشمالي الكاميرون لذا فهي موضع اهتمام من أهالي هذه الأمصار، وبالتالي تصل أخبارها إلى الأمصار الإسلامية كافةً فإن جمهورية إفريقية الوسطى تقع على هامش العالم الإسلامي، وتسود المناطق التي تُحيط بها ـ حتى وإن كانت بلدان إسلامية ـ أجزاء غير مسلمة مثل جنوبي السودان، وجنوبي تشاد، وأقسام من الكاميرون، وكذلك فإن المسلمين فيها مسحوقون، ويبعدون عن مجال الاهتمام، وعن العلم، لذا لم يسمع بهم المسلمون، ولم يعرفوا عنهم شيئاً، بل لم يعرفوا أن جمهورية إفريقية الوسطى بلد إسلامي، ويصدّقون ما يُشاع، وما تُذيعه حكوماتهم من أن نسبة المسلمين فيها ٥٪ فقط، وهذا ما تتبناه الأمم المتحدة، والمنظّمات التابعة لها، فتضيع الحقيقة بين الدعايات، والادّعاءات، والافتراءات، ووسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه فقد عاش المسلمون في تلك الجمهورية البائسة بعيدين عن معرفة دينهم حيث لم يعرفوا إلا قليلاً منها، زيادة على معرفة الانتماء إلى الإسلام، وهذا ما زاد في جهلهم، والجهل بهم، حيث لم يشاركوا إخوانهم في الأحداث الكبرى التي تنتابهم.



الباب الأول

تثار

المصور رقم [٩]



لمحة عن تشاد قبل إلغاء الخلافة

نشأت عدة ممالك على الأرض التشادية، ووصل إليها الإسلام من الشمال على مراحل مُتتابعة. لقد قامت مملكة كانم شمال شرقي بحيرة تشاد، وقد دخل إليها الإسلام في أواخر القرن الخامس الهجري، وامتدَّ سلطانها على مناطق واسعة.

وظهرت مملكة «وادّاي» في الشرق، وبقيت على الوثنية حتى القرن العاشر الهجري، حيث انتشر الإسلام وعمّ، وحدث نزاع داخلي حتى جاء الفرنسيون، وانحازوا إلى طرف، ونصروه على خصمه، ومدّوا بعدها نفوذهم، وأعملوا مخالبهم، وسيطروا على هذا الجزء.

وبرزت مملكة «باغيرمي» في الجنوب، وتأخّر وصول الإسلام إليها لبعدها عن الشمال الذي جاء منه الإسلام، فبقيت على الوثنية حتى القرن العاشر الهجري، ثم دخل الإسلام.

وفي شمال بحيرة تشاد ظهرت مملكة «مانغا»، ووصل إليها الإسلام حوالي القرن السادس الهجري، وعمّ بعدها جهات المملكة كلها.

وإذا كان الإسلام قد ساد مناطق الشمال والوسط إلا أن الجنوب قد بقيت فيه جذور للوثنية، وعندما جاء الاستعمار تمكّن بسلطانه وإرسالياته التنصيرية أن يُحوّل بعض الوثنيين في الجنوب إلى النصرانية، وهكذا أصبحت الأجزاء الجنوبية تشمل الإسلام، والنصرانية، والباقين من الوثنيين.

وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩ م) وصل

إلى تشاد الأمير رابح أحد قادة أمير إقليم دارفور في السودان «سليمان بن الزبير» الذي قتله المستعمرون الصليبيون بعد أن استسلم لهم بناءً على نصيحة أبيه الزبير الذي كان بين أيدي أولئك المستعمرين الصليبيين (الإنكليز في مصر). هرب الأمير رابح مع ألف فارس من أتباعه بعد مقتل الأمير سليمان، واستطاع أن يدخل منطقة «واداي» ويُسيطر عليها، وأن يصل إلى جنوب بحيرة تشاد، وأن يُقيم في مدينة «ديكوا»[1] حكومةً إسلاميةً. ثم ضمّ إليه مملكة «باغيرمي» عام ١٣١٠ هـ، ومملكة كانم، وبورنو في شمال شرقي نيجيريا.

راسلت الحركة المهدية في السودان الأمير (رابح)، وطلبت منه التعاون، فلم يتجاوب مع قادتها، إذ كان سيء الظنّ بأوضاع السودان، وإنما اكتفى بتأييد الحركة، ورفع شعارها.

وصعب على المستعمرين الصليبيين أن يروا دولةً إسلاميةً تقوم إلى جانب مناطق نفوذهم، وخاصةً أنها ترفع شعار الإسلام، وتعمل على تطبيق أحكامه، وتجد تأييداً واسعاً من الرعية، وتجاوباً من الشعوب المسلمة المجاورة لها، بل والبعيدة عنها التي تصل إليها أخبارها.

أرسل الفرنسيون الحملة تلو الأخرى إلى تشاد للقضاء على دولة الأمير رابح غير أنها كلها كانت تبوء بالفشل، وتُهزم، وتعود خائبةً، فلما رأوا قوة رابح جهّزوا قوةً ضخمةً كانت على ثلاث حملاتٍ، وجعلوها تحت قيادة «لامي» فتمكّنت من التوغّل في دولة الأمير رابح، وجرت معارك حامية بين الطرفين، قُتل في إحداها القائد الفرنسي «لامي»، وكانت على أبواب مدينة «قصيري»، كما أن الأمير رابح قد جُرح في تلك المعركة، ثم فارق الحياة ـ رحمه الله ـ متأثراً بجراحه في ٣ رمضان ١٣٠٧ هـ (٢٢ نيسان ١٨٩٠ م) ودخل الفرنسيون قاعدة حكمه ديكوا في ١٢ رمضان ١٣٠٧ هـ

---

(١) مدينة «ديكوا» تقع اليوم شمال شرقي نيجيريا، وعلى بعد مائتي كيلومتر من عاصمة تشاد.

(الأول من أيار ١٨٩٠ م)، وتسلّم الراية من بعده ابنه «فضل الله».

قاتل فضل الله بن رابح الفرنسيين، وانتصر عليهم في بعض المعارك، واستعاد «ديكوا»، غير أن الفرنسيين قد تمكّنوا من دخولها ثانية، واستشهد فضل الله ـ رحمه الله ـ في ميدان القتال حيث كانت قوات الفرنسيين كبيرة، ومُجهّزةً بأسلحةٍ لا يملكها المسلمون يومذاك، وأعدادهم ضخمة فلم يكن لسكان تلك المنطقة قِبل بها، فتمكّن الفرنسيون من دخول البلاد عام ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م)، غير أن المقاومة استمرّت، ولكنها كانت متفرّقة القيادة، متوزّعةً بين المناطق، قليلة السلاح، تنطلق في أوقاتٍ متباعدةٍ حتى استطاعت فرنسا الانتصار عليها بعد معركة «عين جالا» التي جرت عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م). وما أن شعر الفرنسيون بالغلبة، واطمأنوا إلى أن البلاد أصبحت في قبضتهم، وصاروا أصحاب الكلمة، ولم تعد هناك مقاومة أمامهم حتى جمعوا العلماء من أنحاء البلاد، وساقوهم إلى مدينة «أبشة»، فكان عددهم أربعمائة عالم، وهناك قتلوهم بالساطور في مذبحةٍ رهيبةٍ، عُرفت باسم «مذبحة كبكب»، فروّوا شيئاً من حقدهم الصليبي، وأطفأوا قليلاً من غيظهم على المسلمين، وأشعروا أنفسهم أنهم الأقوياء، وكان ذلك عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م). غير أن المناطق الشمالية لم يستطيعوا السيطرة عليها إلا عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م)، واتخذت هناك فرنسا ثكنات عسكرية في «زوار» و«فورو» و«أوزو». وأخذت بعدها تتبع أئمة المساجد، ومعلمي القرآن الكريم حتى أخرجتهم من البلاد خوفاً منهم، ومن أثرهم على الشعب، وإزالةً لبعض عللها.

وجعل الفرنسيون المدينة التي قتل قائدهم «لامي» على أبوابها، وهي مدينة «قصيري» قاعدةً لهم، وخاصةً لهذه المستعمرة الجديدة، وأطلقوا عليها اسم ذلك القائد الخائب، فغدا اسمها «فورت لامي» وتعني قلعة لامي تخليداً لقتيلهم، ومسحاً للاسم الإسلامي، وفصلاً للحاضر الاستعماري عن الماضي الإسلامي.

وبموجب معاهدتي ٧ جمادى الأولى ١٣١١ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٨٩٣ م) و٩ رمضان ١٣١١ هـ (١٥ آذار ١٨٩٤ م) اقتسم الفرنسيون، والإنكليز، والألمان المناطق المحيطة ببحيرة تشاد. ثم ضمّ الفرنسيون إقليم (بوركو) عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م).



الفصل الأول

تشاد من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

٢٧ رجب ١٣٤٢ - ١٨ صفر ١٣٨٠ هـ

٣ آذار ١٩٢٤ - ١١ آب ١٩٦٠ م

أُلغيت الخلافة، وانقطعت كل صلةٍ كانت تربط المسلمين بعضهم مع بعض، ولو كانت واهيةً، وتوزّع المسلمون في أقاليم منفصلةٍ بعضها عن بعض، ومُقسّمةٍ بين دول المستعمرين الصليبيين التي تفرض نفوذها، وتتحكّم في شؤون مستعمراتها، وتحول دون التقاء بعضهم مع بعض، ودون نجدة بعضهم لبعض، وتضغط عليهم، وتُطبّق عليهم المناهج التي تُريد، والنظام الذي تبغي، وتُحاول أن تشفي بعض غليلها منهم ذلك الغليل الذي أورثتها إياه الحروب الصليبية، وشحنتها به الكنيسة وبطارقتها، والمسلمون ضعاف يخضعون، أو أذلاء يخنعون، ويتسلّط عليهم قادة المستعمرين أو أجراؤهم.

سارت فرنسا بسياستها الاستعمارية الصليبية المعروفة حيث أبقت السكان على حالةٍ كبيرةٍ من الفقر، والجهل، ينتابهم المرض، وتحتويهم جاهلية العصبيات، وعملت على نشر المفاسد وكل ما يدعو إليها من موبقات من خلاعةٍ وفجورٍ، كما منعت التشاديين من عمل التنظيمات الاجتماعية والسياسية خوفاً من انتشار الوعي بلقاء بعضهم مع بعض، وتذكير بعضهم بعضاً.

كانت منطقة تشاد جزءاً من إفريقية الاستوائية الفرنسية. وفي عام

١٣٥٣ هـ (١٩٣٢ م) عُدِّلت الحدود بين تشاد وليبيا، فضمّت ليبيا بموجب تلك المعاهدة الأجزاء الشمالية من جبال تيبستي، غير أن بنود هذه المعاهدة لم تُنفَّذ، بل لم يُصادق عليها.

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية ويحكم تشاد (غوادا لوب)، ولم يلبث الألمان أن اجتاحوا فرنسا، وتشكّلت حكومة برئاسة الجنرال (بيتان) مقرها مدينة (فيشي) تُوالي ألمانيا، غير أن بعض الفرنسيين لم يقبلوا بالاستسلام، ولم يعترفوا بحكومة بيتان، وفرّ بعض القادة إلى بريطانيا، ومنهم ديغول الذي شكّل هناك حكومة فرنسا الحرة، واستمرّت في حربها لدول المحور، وبقائها بجانب الحلفاء، وأعلن حكام تشاد الفرنسيون تأييدهم لديغول، وهذا عكس بقية المستعمرات الفرنسية التي وقفت بجانب حكومة بيتان، وهكذا توقّف مدّ دول المحور في قلب إفريقية. وكانت تشاد خلال الحرب العالمية الثانية قاعدةً لتموين قوات الحلفاء في شمالي إفريقية. وغدَت تشاد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) جزءاً من جمهورية فرنسا فيما وراء البحار. وشارك سكان تشاد في الحرب العالمية الثانية، وسيقوا إلى الجبهات، ومنّاهم ديغول بالأماني المعسولة، ومن تشاد انطلقت القوات التي دخلت ولاية فزّان في ليبيا، والقطعات القتالية التي سارت نحو طرابلس الغرب، وكذلك التي اتجهت نحو تونس.

وطُبّق في تشاد عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) نظام بلاد جمهورية فرنسا لما وراء البحار، ووافقت فرنسا على تأسيس الأحزاب السياسية في تشاد على أن تكون فروعاً للأحزاب الفرنسية، لتُوجَّه من باريس، ما دامت تشاد جزءاً من فرنسا، وكان من هذه الأحزاب:

الحزب الراديكالي: ويتولّى رئاسته في تشاد (غبرييل ليزيت) ومن أعضائه البارزين (فرانسوا تمبالباي).

الحزب الاشتراكي: وهو امتداد للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يتزعمه (غي موليه)، وفقد هذا الحزب أهميته في تشاد، حيث لم يعد له

موالين أبداً بعد عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) إلا الأجانب المؤيدين لسياسة فرنسا.

حزب أوديت: ويترأسه في تشاد (رتليس).

الحزب التشادي التقدمي: ونشأ من ائتلاف الحزب الراديكالي وحزب أوديت، ورئيسه في تشاد (غبرييل ليزيت)، وهو من مواليد جزر الهند الغربية، وجاء إلى تشاد موظفاً إدارياً، ثم عمل بالسياسة.

الحزب الوطني التشادي: ويرأسه (أحمد أبا).

وجرت الانتخابات الأولى في تشاد لاختيار مجلسٍ نيابيٍ في عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وبعد عشر سنواتٍ تألّفت أول حكومةٍ برئاسة (غبرييل ليزيت) زعيم الحزب التشادي التقدّمي.

وعرض ديغول دستوره عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وطلب من المستعمرات الفرنسية التصويت عليه، فالتي تُوافق عليه تصبح ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتحصل على الحكم الذاتي مباشرةً، ويتساوى سكانها مع الفرنسيين في المجلس والقوانين، أما المستعمرات التي ترفض دستور ديغول، فتنفصل عن فرنسا، وتخرج منها القوات الفرنسية، وتضطر الحكومة الفرنسية أن تقطع عنها المساعدات المالية، والاقتصادية، والفنية جميعها، وأُجري الاستفتاء على الدستور في جمادى الأولى ١٣٧٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٥٨ م)، وكانت النتيجة لصالح فرنسا، وأصبحت تشاد حسب الدستور الديغولي دولةً ذات استقلالٍ ذاتي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٩ م)، وحُلّ اتحاد إفريقية الاستوائية الفرنسية، الذي كان يضمّ كلاً من: تشاد، إفريقية الوسطى، الكونغو، الغابون.

أجريت الانتخابات في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م)، وفاز فيها الحزب الراديكالي، وحزب أوديت، وائتلف الحزبان فيما بينهما، وشكّلا حزباً واحداً، هو الحزب التشادي التقدّمي، وتسلّم رئاسته (غبرييل ليزيت)

زعيم الحزب الراديكالي سابقاً، وحصل هذا الائتلاف على مقاعد الجمعية النيابية كلها، وعددها ٥٨ مقعداً. وتنازل (غبريل ليزيت) عن رئاسة الوزراة لـ(فرنسوا تمبالباي)، واحتفظ هو برئاسة الحزب إضافةً إلى نيابة رئاسة الوزراء، وذلك بناء على توجيه من فرنسا. لأن (فرنسوا تمبالباي) من أبناء البلاد، وينتمي إلى إحدى القبائل الرئيسية، وهي قبيلة (سارا) فيكون أقوى، ويحصل على دعمٍ أكبر.

وضع دستور للبلاد، وفي ١٨ صفر ١٣٨٠ هـ (١١ آب ١٩٦٠ م) حصلت البلاد على الاستقلال التام، وأصبح (فرانسوا تمبالباي) رئيساً للجمهورية في اليوم التالي للاستقلال، واحتفظ أيضاً بمنصب رئاسة الوزراء.



الفصل الثاني

الاستقلال

قبلت تشاد عضواً في هيئة الأمم المتحدة في ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ (٢٠ أيلول ١٩٦٠ م)، وبعد شهرين عُدّل الدستور، وأصبحت بموجبه اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، وغدت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية، وينتخب من قبل الجمعية العمومية، وأُعفي (غبريل ليزيت) من المناصب كلها التي كان يشغلها من قبل، وبقي (فرانسوا تمبالباي) رئيساً للجمهورية، رئيساً للوزارة، رئيساً للحزب الحاكم (الحزب التشادي التقدمي). وأُعيد تشكيل الوزارة من جديد فضمّت ستة عشر وزيراً نصفهم من المسلمين والنصف الباقي من النصارى والوثنيين، وهذا إجحاف كبير بحق المسلمين الذين تبلغ نسبتهم ٨٥٪ من مجموع السكان، وهذا على الأقل، ولكن هذا التصرف لم يكن غريباً ما دام من الدخلاء، فالمستعمرون الصليبيون هم الذين سلّموا هذه الحكومة السلطة، وهم الذين يُوجّهونها، ويشرفون على التنفيذ، ولكن سيكون لهذا في المستقبل الأثر السيء الكبير وذلك لتسلّط أقلية على أكثرية، وتوجيه السياسة والثقافة كلها في هذا الاتجاه. ومن الوزراء المسلمين الذين شغلوا مناصب وزارية:

أبا نسرو: وزيراً للداخلية.
جبريل خير الله: وزيراً للخارجية.
محمد عبد الكريم: وزيراً للدفاع.
أحمد كتكو: وزيراً للتربية والتعليم.
علي كوسو: للعدل.
جاباتيز: للمواصلات.

وعُيّن هواي الشيخ ابن إبراهيم قاضياً للقضاة، وحصل تعارض بين الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، وخاصةً لجهل الناس بأحكام الشريعة

فاستحضر قاضي القضاة عدداً من النسخ من كتاب «الرسالة» على مذهب الإمام مالك مترجماً بالفرنسية من الجزائر، وكتباً إسلامية أخرى مترجمة أيضاً إلى الفرنسية، ووزّعها على المحاكم والمدارس لتُرجع إليها.

سارت الأمور في البداية سيراً حسناً حيث كان رئيس الجمهورية يُبدي المجاملة، وقبول النصيحة والتوجيه حتى يتمكّن، ويجتذب إليه بعض المسلمين الذين يُشكّلون أكثرية السكان، حتى إذا تمكّن، وشعر أن الوضع مستتب له قلب ظهر المجن، فألغى الأحزاب كلها بحجة أنها كانت قبل الاستقلال، واستثنى حزبه «الحزب التشادي التقدمي» فأصبحت تشاد دولة ذات حزبٍ واحدٍ، وحاول إبعاد التكتل الإسلامي، وذلك في شعبان ١٣٨١ هـ (كانون الثاني ١٩٦٢ م)، وأمر بإلقاء القبض على ثلاثة من زعماء المسلمين بتهمة تهديد أمن الدولة، ثم حلّ المجلس النيابي.

وقام بتعديل الدستور في ذي القعدة ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م)، وينص الدستور الجديد على أن دولة تشاد جمهورية، لها رئيس، ومجلس نيابي واحد، يُنتخب أعضاؤه لمدة خمس سنواتٍ، بينما ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنواتٍ، ويتمّ انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس النيابي، ورؤساء البلديات، وزعماء القبائل، والوحدات الإدارية، ولا يمكن إقالته إلا بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس النيابي.

جرت انتخابات نيابية جديدة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) إثر صدور الدستور الجديد، وقبل مرور أقلّ من عام أُجريت انتخابات جديدة بديلة، وضمّ المجلس النيابي خمسةً وسبعين عضواً.

ويوجد حزب واحد في البلاد بشكلٍ رسمي، هو الحزب الحاكم، الحزب التشادي التقدّمي، وانضمّ إليه حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، وغير الرسمي، والذي يضمّ عدداً من رؤساء الوحدات الإدارية، وزعماء قبائل الشمال، وكان أبرزهم عمدة منطقة (برداي) الذي يدعى (سوغومي)،

وهو من قبائل التيبو، وجرت محاولة لضمّ ملك تيبستي إلى الحزب، ولكن فشلت المحاولة. وبدا قوي الحزب التشادي التقدمي.

وتجمّع كثير من المسلمين تحت لواء الحزب الوطني الإفريقي الذي تشكّل عام ١٣٨٠ هـ (١٩٦٠ م)، ولكنه حظر مع بقية الأحزاب، وبقي بشكلٍ غير رسمي، وحصل على ٢٨ مقعداً في المجلس النيابي بالانتخابات الأخيرة، غير أن الحزب الحاكم قد استطاع من التفاهم مع أعضاء هذا الحزب، وعُقد اتفاق بين الحزبين، وقامت منهما ما عُرف باسم «كتلة الحزب التشادي التقدمي».

بدء الأحداث:

وصل سفير دولة اليهود في فلسطين إلى تشاد في أواخر عام ١٣٨١ هـ (نيسان ١٩٦٢ م) فأثار غضب المسلمين هناك، فاتصل قاضي القضاة بوزير الخارجية، ووزير العدل، وقابل أمين الحزب الحاكم (بابا حسن) بصفتهم من المسلمين، وتكلّم معهم بأنه لا يصحّ أن تقبل الحكومة سفيراً لليهود فإن هذا يتنافى مع علاقات وروابط مسلمي تشاد بإخوانهم من المسلمين في الأمصار الإسلامية الأخرى، لأن الكيان اليهودي دولة مُعتدية، وتاريخها، وتاريخ اليهود معروف بالنسبة للمسلمين منذ فجر الإسلام إلى اليوم، وإن قضية فلسطين إنما تخص كل مسلمٍ ومسلمةٍ في أنحاء العالم جميعها، وأنه زار القدس بنفسه أثناء اجتماع المؤتمر الإسلامي، ورأى الظلم الذي لحق المسلمين من اليهود. فوعد هؤلاء المسؤولون قاضي القضاة أن ينقلوا هذا لرئيس الجمهورية، وأن يُعلنوا عدم رضاهم عن موضوع هذا السفير اليهودي.

وفي اليوم التالي قابل السفير اليهودي وزير الخارجية، فكانت مقابلة الوزير مقابلةً جافةً وليس فيها أية مجاملة أو لباقة سياسية، فقام السفير بمقابلة رئيس الجمهورية، ونقل له ما جرى من وزير الخارجية فأبدى الرئيس تأثراً بالغاً، وطمأنه أنّ كلّ شيءٍ سيسير نحو الأحسن.

جرى تعديل وزاري بعد أيام قليلة من مقابلة السفير اليهودي لرئيس الجمهورية التشادي خرج نتيجته الوزراء المسلمون جميعاً من مناصبهم، وعُيّن مكانهم وزراء غير مسلمين فقد نُقل:

أبا نسرو من منصب وزير الداخلية إلى وزير للدولة، ومحمد عبد الكريم وزير الدفاع نُقل ليشغل منصب رئيس الجمعية الوطنية، أما بقية الوزراء المسلمين فقد تركوا مناصبهم دون أن يشغلوا أي منصب آخر. ونُفي وزير التربية والتعليم خارج البلاد.

وفي اليوم نفسه أمر رئيس الجمهورية باعتقال وزير الدولة (أبا نسرو) ورئيس الجمعية الوطنية (محمد عبد الكريم) ووزير العدل السابق (علي كوسو)، وأمين سر الدولة (الحاج عيسى)، وعضو مجلس النواب (برما مهدي)، وبعد خمسة وثلاثين يوماً أُحضروا للاستجواب، وصدر القرار بإخراج قاضي القضاة من البلاد لأنه ليس من سكان تشاد الأصليين، وذلك بعد مصادرة أمواله جميعها، فعاد إلى موطنه في (مالي)، وبقي الآخرون رهن الاعتقال.

أخذ الزعماء المسلمون يُفكّرون بإجراء تغيير في نظام الحكم، وعملوا على الاتصال بضباط الجيش، لكن عيون رئيس الجمهورية استطاعت من كشف الحركة، وفي جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٦٢ م) أرسلت الحكومة كوكبة من ضباط الشرطة لاعتقال ثلاثة من زعماء الحركة، وهم:

١ ـ جانابليز: وهو ابن رجل فرنسي، وأم تشادية، مسلم، كان يشغل منصب وزير المواصلات في الحكومة السابقة.

٢ ـ جبريل خير الله: وزير الخارجية السابق.

٣ ـ أحمد غلام: رئيس الوزراء قبل الاستقلال.

غير أن هؤلاء الزعماء قد رفضوا الانصياع للأمر، وأبوا الاستسلام، وقتلوا رجال الشرطة المكلّفين بالاعتقال، فأرسلت الحكومة لهم قوةً من

الجيش مسلحة سلاحاً كاملاً، وجرى تبادل إطلاق النار بين الزعماء الثلاثة والقوة العسكرية، وكان الشعب مهيأً نفسياً للحركة فاشتعلت الثورة، وكان نتيجتها أن اعتقل عدد كبير من المسلمين، وقتل حوالي خمسمائة مسلم، وجُرح الآلاف، توفي منهم خمسمائةٍ متأثرين بجراحهم.

جرت محاكمة صورية لزعماء الحركة والوزراء المعتقلين سابقاً، وصدرت بحقهم الأحكام التالية:

١ ـ أبا نسرو: وزير الدولة، السجن المؤبد.

٢ ـ محمد عبد الكريم: وزير الدفاع السابق، السجن المؤبد.

٣ ـ علي كوسو: وزير العدل السابق، السجن ٢٠ عاماً.

٤ ـ الحاج عيسى: أمين سر الدولة، السجن ٢٠ عاماً.

٥ ـ بابا حسن: أمين سرّ الحزب الحاكم، السجن ٢٠ عاماً.

٦ ـ برما مهدي: عضو مجلس النواب، السجن ١٥ عاماً.

ويُمثّل المعارضة حزب الاستقلال الوطني، والاتحاد الوطني التشادي، وكلاهما غير رسمي، حيث لا يوجد حزب رسمي سوى الحزب الحاكم الذي هو الحزب التشادي التقدمي.

تألفت حكومة جديدة من اثني عشر وزيراً، بينهم ثلاثة وزراء فقط من المسلمين الذين يمثّلون ٨٥٪ من السكان على الأقل. وكانت الحركة السابقة في العاصمة على الأقل غير أن الثورة قد انتشرت على نطاقٍ واسعٍ عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م).

الثورة:

قام رئيس الجمهورية التشادية باعتقال ثلاثة من وزرائه بتهمة محاولة اغتياله، وأذاع أن هناك قائمةً من الشخصيات المشتركة بالمؤامرة لم تكتمل بعد، وأن المعتقلين أعضاء في حزب الاستقلال الوطني. وفرّ بعض الرجال، وزار وفد منهم يُمثّل حزب الاتحاد الوطني التشادي برئاسة

(إبراهيم أبشا) الأمين العام المساعد للحزب المذكور، و(أبو بكر عثمان) زار الخرطوم، والقاهرة، ودمشق، وبعض البلدان العربية الأخرى ليوضح للمسؤولين فيها حقيقة الوضع في تشاد.

بدأت حكومة تشاد باضطهاد المسلمين، وفرض الضرائب، فانتفض السكان، غير أن هذه الانتفاضة لم تكن منظمةً فقُضي عليها بسرعة، ولكن يمكن اعتبارها بدءاً للثورة العامة التي كان مركزها الشمال حيث بقيت تلك المنطقة حتى ذلك العام تحت السيطرة العسكرية الفرنسية لتثبيت الوضع للحكم القائم.

تشكّلت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد في السودان عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م)، واختير (أبو صديق) أميناً عاماً لها، وهو من مؤسسي الحزب التشادي التقدمي، الحزب الحاكم، مع (غبرييل ليزيت) و(فرانسوا تومبالباي) عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وبقي من قادة الحزب حتى عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩ م) حيث تفرد (فرانسوا تومبالباي) بالأمر، ومع ذلك بقيا صديقين حتى عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م).

ولما انتشر خبر الثورة قام رئيس الجمهورية بالاعتقالات التي ذكرناها، والتي شملت الوزراء الثلاثة، وهم: (محمد بارود) الوزير المكلّف بشؤون العدل، و(محمد غوني) وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء، ووزير الدولة، هذا إضافةً إلى اعتقال رئيس الجمعية الوطنية (جلال)، ونائب مدينة بانغور (بول جربن)، ووقعت صدامات دموية في مدينة (مانغالم)، وأسفرت عن وقوع ثمانية قتلى.

ثم عادت الثورة فاندلعت من جديد عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، وشملت أكثر المناطق الإسلامية، وخاصة تيبستي، وبلاد التيبو، وسيطر الثوار على المناطق الشمالية، فاستنجد رئيس جمهورية تشاد بفرنسا فأمدّته بثمانمائة مظلّي عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م) غير أن هذه النجدة لم تستطع دخول مدينة (أوزو)، فأرسلت له نجدةً ثانية،

تُقدر بمائتين وستين جندياً من الفرقة الأجنبية، ومشاة البحرية، ووصل هذا الدعم في مطلع عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م)، ومع هذا فلم تستطع حكومة تشاد من السيطرة على الوضع إلا بعد ثمانية أشهر. وكان يدير الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، والحركة (أبو صديق) من ليبيا.

تمكّنت حكومة تشاد من تهدئة الوضع بعد أن اتخذ رئيس الجمهورية (فرانسوا تمبالباي) سياسة المهادنة حيث طلب سحب القوات الفرنسية من المناطق الشمالية، فقبلت ليبيا هذا التصرّف، ولكن الجبهة الوطنية لتحرير تشاد التي أصبحت في الجزائر لم تقنع بهذا التصرّف، وكذلك لم يرضَ عنه زعيم قبائل التيبو الذي يعيش في منفاه في ليبيا، حيث كانت حكومة تشاد تُظهر في كل مرةٍ تضعف فيها الرغبة بالتعاون مع المسلمين، فإذا شعرت بالقوة أخذت باضطهادهم، وأعلنت عن محاولاتهم تهديد أمن الدولة أو محاولتهم القيام بانقلابٍ، وتدّعي هذا لتضربهم ضربة قاصمة، وتتخذ ذلك حجةً لها، دون أن يقوموا بأية حركة.

أعلن محمد الباقلاني الأمين العام للجبهة الوطنية لتحرير تشاد في مقابلة له مع جريدة (فتح) أهداف الجبهة، وكان مما قاله: «إن عدد سكان تشاد ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، منهم ٨٥٪ من المسلمين، و١٠٪ من الوثنيين، و٥٪ من النصارى، وإن تشاد كانت مستعمرةً فرنسيةً، وقد مُنحت بتاريخ ١١/٨/١٩٦٠ م استقلالاً شكلياً على أثر جهادٍ طويلٍ ونضالٍ مريرٍ خاضه شعب تشاد ضدّ الاستعمار الفرنسي»، واستدلّ محمد الباقلاني على شكلية الاستقلال بالأمور الآتية:

١ ـ تزوير الانتخابات.

٢ ـ تسليم السلطة لعملاء الاستعمار برئاسة (فرانسوا تمبالباي) وفرض وجوده بالحديد والنار.

٣ ـ فتح الباب أمام التغلغل الصهيوني، إذ أصبحت الشركات (الإسرائيلية) تسيطر على كل المرافق الموجودة في الدولة: المجالات

العسكرية والإعلامية والمدرسية ـ وخاصةً إدارة اللغة العربية ـ كما قام الصهاينة بإقامة معسكراتٍ للشباب والإشراف عليها، وإرسال القياديين من هؤلاء الشباب إلى فلسطين المحتلة لتدريبهم وإعدادهم كعملاء للصهاينة في المنطقة، كما قاموا بإنشاء ما يُسمّى بالمستعمرات الزراعية، واحتكار الصيد البري والبحري، وافتتاح المراكز الثقافية، وتوزيع الكتب باللغة العربية، والفرنسية، والإنكليزية لتثبيت دعاية الصهاينة، وباختصارٍ فإن (إسرائيل) أصبحت المخطط والموجه لسياسة فرانسوا تمبالباي، مع العلم أنه لا يوجد يهودي واحد من أصل تشادي.

٤ ـ وجود القوات الفرنسية.

٥ ـ حلّ الأحزاب السياسية باستثناء الحزب التشادي التقدمي، الحاكم العميل، فقد كان هناك حزب الاستقلال الوطني الإفريقي، والاتحاد الوطني التشادي، وكانا يشكلان المعارضة في البلاد، ويمثّلان الأغلبية، فما كان من العميل (تمبالباي) إلا أن حلّ هذين الحزبين، وحلّ (البرلمان)، وعيّن بعض العملاء تعييناً تعسّفياً، وقابل كل معارضيه، بقوة السلاح.

هذه الأوضاع جعلت الشعب يستنكر هذه اللعبة الاستعمارية المسماة بالاستقلال، وابتدأت المعارضة بشكل تظاهراتٍ، وبدأ الاستعمار باستعمال وسائل القمع (البوليسية) الإرهابية، واعتقل كل الوزراء المسلمين المشتركين في حكومة تمبالباي، وذلك على ضوء خطة تمزيق البلد بالطائفية، ومسخ نضال الشعب بحيث يبدو وكأنه نضال أغلبية ضدّ أقليّة مما يبعده عن الارتباط الصحيح بحركة التحرر العالمي.

هذه الأوضاع الشاذة هي التي جعلت الشعب يلجأ إلى حمل السلاح دفاعاً عن نفسه، وحمايةً عن كرامته وشعوره (القومي). وقد نشأ تنظيم سري تكتل فيه كل الزعماء المعارضين الذين بقوا خارج السجن، وخرج بعضهم إلى الدول الإفريقية والعربية لنقل القضية إلى المحيط الدولي، وبعد الإعداد والتكوين انطلقت الشرارة الأولى للثورة في خريف عام

(١٩٦٥ م) بقيادة الاتحاد الوطني التشادي، وبعد أن توسعت الحركة الثورية عقد مؤتمر شعبي في صيف (١٩٦٦ م) ونتج عنه تكوين الجبهة الوطنية لتحرير تشاد ومن ذلك الحين أصبحت الجبهة هي المنظمة الوحيدة التي تقود الحركة الثورية في تشاد، وأهداف الجبهة هي:

١ ـ القضاء على النظام (الدكتاتوري).

٢ ـ إجلاء القوات الفرنسية.

٣ ـ تكوين حكم (ديمقراطي) عادل، يكفل الحقوق لكل المواطنين.

٤ ـ مساندة حركات التحرّر في البلدان الإفريقية والعربية وخاصةً الثورة الفلسطينية.

٥ ـ تصفية النفوذ الصهيوني.

٦ ـ بناء اقتصادٍ وطنيٍ مستقلٍ.

٧ ـ إقامة علاقاتٍ (دبلوماسية) مع الجميع باستثناء إسرائيل وجنوبي إفريقية.

٨ ـ جعل اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

والجبهة الوطنية لتحرير تشاد لها نشاط سياسي وعسكري، إلا أنها تُولي النشاط العسكري الأهمية الأولى في هذه المرحلة، وقد تمكّنت من السيطرة على ثلثي البلاد، وكادت تسقط حكومة العميل (تمبالباي) لولا أنه استعان بالقوات الفرنسية التي تستعمل الطيران في محاولةٍ منها لإبادة ثوارنا مما أعاق النصر القريب قليلاً، ولكن على الرغم من الصعوبات كلها فإن الثورة تتقدم والحكم العميل يخسر.

ويجدر بنا أن نقول: إن الثورة تعتمد على إمكاناتها الذاتية، وعلى بذل الشعب، واستعداده للشهادة، ونحن نأمل أن يتحرك الشعب الفرنسي للضغط على حكومته لإيقاف الاعتداء على شعبنا المناضل.

لقد استطاعت الجبهة أن تصفي المطارات العسكرية الإسرائيلية التي

أقيمت في تشاد على الحدود المشتركة بيننا وبين السودان من جهة، وبيننا وبين ليبيا من جهة أخرى. كما أنها صفّت كل المستعمرات الزراعية التي أقامها الصهاينة في تشاد- المناطق المحررة- وكذلك أماكن الصيد التي تبلغ مساحتها مائتي كيلومتر مربع، كما صفّت مراكز تدريب الشباب في منطقة (كوكو نغرانا) وكل هذا على سبيل المثال لا أكثر.

ونريد بهذه المناسبة أن نتجه إلى رجال الثورة الفلسطينية لنؤيدهم برفض المشروعات التصفوية مثل مشروع مجلس الأمن الصادر في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م) ومشروع روجرز الأخير لأن أية ثورة لا تكتسب ثوريتها إلا من رفضها للتخاذل وأنصاف الحلول، فليس مجلس الأمن هو الذي يضمن حق شعب فلسطين.

واعتقد أن الصحيح والأمثل هو ما رفعته فتح (ثورة حتى النصر). وبهذه المناسبة فنحن نتجه إلى الدول العربية لتعتبر كفاحنا ضد الصهيونية والاستعمار امتداداً لكفاحها، وكم كان شعبنا يشعر بمرارة عندما لم يجد من يستنكر العدوان الفرنسي علينا، ونحن نسأل الإعلام العربي لماذا يستنكر العدوان على فيتنام ويتجاهل العدوان الفرنسي على تشاد وغيرها"[1].

وفي عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) أُعلن عن قيام محاولة انقلاب بقيادة أحمد عبدالله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة، وقيل في انتحاره أنه يريد إخفاء تفاصيل العملية والذين اشتركوا معه فيها، وتوترت العلاقة من جديد بين ليبيا وتشاد، حيث ادّعت حكومة تشاد أن ليبيا من وراء العملية، فقطعت العلاقات السياسية بينهما، وصرّح رئيس جمهورية تشاد في مؤتمر صحفي له عقده بعد عشرة أيام مضت على محاولة الانقلاب بأنه على استعداد للتعاون مع أي ليبي يرغب في استخدام أرض تشاد منطلقاً لمحاربة الرئيس الليبي معمر القذافي. وقامت حكومة تشاد بإرسال بعثات

---

(١) جريدة فتح بتاريخ ٢/٨/١٩٧٠م.

رسمية إلى الدول العربية والأفريقية لشرح تفاصيل المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وفي عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) تمّ سجن عددٍ من قادة الحكم التشادي، ومنهم رئيس الأركان (فيلكس مالوم) إثر اتهامات بالتآمر أُلفت، وحُلّ الحزب التشادي التقدمي، وتأسس مكانه حزب سياسي جديد عُرف باسم «الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية».

التغيير:

لما رأت الأوساط السياسية الغربية ضعف الحكم في تشاد، وقوة المعارضة الإسلامية خشيت على الوضع فعملت على تغييره واستبداله بوضع يكون أقوى منه خوفاً من خروج الأمر من يدها، إذ أضعفت الحكم الثورات وأنهكته المعارضة.

في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) استولى الجيش على السلطة بقيادة نائب رئيس الأركان (عبد القادر كاموغا)، وهو نصراني من الجنوب أيضاً، فأطلق سراح رئيس الأركان (فيلكس مالوم) وعيّنه رئيساً للجمهورية، ورئيساً للمجلس العسكري الأعلى. وقامت الحكومة المؤقتة بحلّ الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية، وأطلقت نداءاتها بالمصالحة الوطنية، وهذا ما شجع بعض قادة المعارضة على التحالف مع النظام الجديد.

والواقع أن الوضع لم يتغير فيه شيء، فالرئيس السابق، والرئيس الذي وصل إلى السلطة حديثاً، ورئيس الأركان كلهم من الجنوب، ومن النصارى، ومن القبيلة نفسها، وهي قبيلة (سارا)، وقد شكّل (فيلكس مالوم) حكومة أكثرها من الجنوب النصراني. وقُتل الرئيس السابق (فرانسوا تومبالباي) أثناء حركة الانقلاب.

اتهام المسلمين:

عمل الأعداء على تجزئة المعارضة المسلمة، وقد تمكّنوا من ذلك،

إذ انقسمت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد التي كانت تضمّ في صفوفها القوات المسلحة، ورجال القبائل، والزعماء السياسيين، وظهر عدد من التجمّعات ومنها:

١ ـ قوات الشمال ويقودها (حسين حبري).

٢ ـ الحركة الشعبية لتحرير تشاد ويرأسها (أبو بكر عبد الرحمن).

٣ ـ الجبهة الوطنية لتحرير تشاد برئاسة (غوكوني عويدي)، وتعرف كما كانت باسم (فرولينا).

ومع أن هذه التجمّعات كلها تُصنّف ضمن المعارضة، إلا أن الجبهة الوطنية لتحرير تشاد، وهي الأم، بقيت على صلتها مع ليبيا، وتتلقى مساندتها بشكلٍ سري، وكانت ليبيا قد احتلّت منذ عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) شريط (أوزو) في شمالي تشاد، وتبلغ مساحة ١١٤,٠٠٠ كيلومتر مربع، ويعتقد أنه يحتوي على كمياتٍ من اليورانيوم، وتبني ليبيا حجّتها على الاتفاقية التي جرت بين فرنسا وإيطاليا عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) والتي لم تُصدّق كما أسلفنا.

المصالحة والاختلاف:

عُقد مؤتمر في الخرطوم للمصالحة، وشاركت فيه الحكومة التشادية، وممثلو الجبهات الثلاث، ومندوبون عن الدول المحيطة بتشاد، وهي: ليبيا، النيجر، نيجيريا، الكاميرون، السودان، ولم يتوصل المؤتمر إلى اتفاق، ولكنه أسفر عن تقاربٍ بين الحكومة التشادية وجبهة قوات الشمال التي يرأسها حسين حبري. وواصلت الحكومة السودانية رعاية هذا التقارب فتمّ الاتفاق بين الطرفين بعد خمسة أشهرٍ من بدء انعقاد المؤتمر، ونصّ الاتفاق على:

١ ـ إعلان العفو العام عن السجناء والمعتقلين السياسيين جميعاً بدءاً من ٢٣ صفر ١٣٩٨ هـ (الأول من شباط ١٩٧٨ م).

٢ ـ إعلان وقف إطلاق النار.

٣ ـ إقامة حكومة مصالحةٍ في مدى أقصاها شهران.

واعترف برئاسة (فيلكس مالوم) للجمهورية، وأصبح (حسين حبري) رئيساً للوزراء، ولكن لم يلبث أن وقع الخلاف بينهما، واقتسما السلطة.

وفي مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الثاني ١٩٧٨ م) قامت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) بتوحيد قيادتها في مجلسٍ موقتٍ تحت قيادة (غوكوني عويدي)، واستولت على مساحةٍ واسعةٍ من المنطقة أخذتها من القوات الحكومية قبل أن تصل النجدات الفرنسية.

وفي الوقت نفسه خرج (أحمد الأصيل) من الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) فزاد ذلك في انقسامها وأصبح أحمد الأصيل يُقاوم قوات (غوكوني عويدي) الذي بدأ بدوره يقترب من ليبيا التي سعت للتقارب بين (غوكوني عويدي) والحكومة التشادية حيث عقد الطرفان مؤتمراً في مدينة (سبها) في ليبيا أسفر عنه وقف إطلاق النار الشامل في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م).

وفي مطلع عام ١٣٩٩ هـ (كانون الأول ١٩٧٨ م) انهارت السلطة المركزية تماماً في تشاد نتيجة الخلاف بين رئيس الجمهورية (فيلكس مالوم) ورئيس الوزراء (حسين حبري)، وتقدّمت قوات الشمال التابعة لرئيس الوزراء نحو العاصمة (نجامينا)، وبعد معارك بين الطرفين دخل حسين حبري العاصمة، واضطر فيلكس مالوم على الاستقالة والفرار من البلاد متجهاً إلى نيجيريا تاركاً المسؤولية لقائد الدرك المقدم (وادال عبد القادر كاموغا).

وسار (غوكوني عويدي) بقواته أيضاً نحو العاصمة نجامينا، ودخلها أيضاً بعد ساعات من دخول حسين حبري إليها، وعقد مؤتمر للمصالحة في نيجيريا في مدينة «كانو» غير أنه فشل، وتشكل مجلس وطني حكم البلاد حوالي ثلاثة أشهر، ثم تشكّلت حكومة موقتة ضمّت أعضاء من الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا)، وقوات الشمال، والحركة الشعبية لتحرير

تشاد والمعروفة أيضاً بأنها «الجيش الثالث»، وقوات جيش الحكومة التشادية، وعيّن الملازم الأول (محمد شوا) رئيساً للجمهورية، وهو من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير تشاد، وأما غوكوني عويدي فقد تسلّم منصب وزارة الداخلية على حين تسلّم حسين حبري منصب وزارة الدفاع. وأُبعد عن الوزارة أحزاب وعصابات الجنوب التي كان يقودها المقدم عبد القادر كاموغا، ولكن هذه الحكومة كانت موضع استنكار الدول الإفريقية النصرانية.

استمرت حروب متقطعة، وكان هناك شقاق داخل الحكومة بين (حسين حبري) و(غوكوني عويدي) ولم يطل عمر الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر أيضاً. وعقد مؤتمر في (لاغوس) عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، وتم فيه الوصول إلى اتفاقية بين إحدى عشرة جماعة وحزباً، وتشكلت حكومة في ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٧٩ م) تُمثّل الأحزاب الأحد عشر، ولكن لم يمض على هذه الاتفاقية أكثر من ثلاثة أشهر حتى نُقضت، وتسلم (غوكوني عويدي) رئاسة الجمهورية.

اختلف (غوكوني عويدي) مع ليبيا ثم رجع الوئام بينهما بعد زيارة وزير الخارجية الليبية (علي التريكي) إلى نجامينا عام ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م)، ثم اشتدّ الخلاف بين (حسين حبري) و(غوكوني عويدي) بسبب احتلال ليبيا لإقليم أوزو، وضعفت سلطة (غوكوني عويدي) نتيجة الاختلافات المستمرة، وفي ربيع الثاني ١٤٠٠ هـ (آذار ١٩٨٠ م) أصبحت الاتفاقية الهشة غير معمول بها، وبدأ القتال مرةً ثانية في العاصمة نجامينا ورغم المحاولات المتعددة لإيجاد تسويةٍ وحلٍّ، واتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن دون نتيجة.

استمرت الصراعات، وانسحبت القوات الفرنسية جميعها من تشاد في جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ (أيار ١٩٨٠ م) لتفسح المجال أمام المتنازعين للقتال، وليسحق بعضهم بعضاً ما داموا قد أصبحوا كلهم من المسلمين.

وعقدت معاهدة صداقة ودفاع مشترك في رجب ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠ م) بين الرئيس الليبي معمر القذافي وبين ممثل حكومة (غوكوني عويدي) دون أن تكون هناك موافقة مسبقة من حكومة الوحدة الوطنية للمرحلة الانتقالية. وفي ذي الحجة ١٤٠٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٠ م) تدخلت القوات الليبية مباشرةً في الصراعات الدائرة في العاصمة التشادية نجامينا، وكانت النتيجة هزيمة حسين حبري، وتقهقر قواته المسلحة (قوات الشمال) وانسحابه مع قواته شرقاً نحو الحدود مع السودان، وأيّدته يومذاك كل من مصر والسودان لخلاف تلك الدولتين يومذاك مع ليبيا، وأصبح جسر جوي بين (القاهرة) و(الجنينة) في غربي السودان لدعم الموقف. واستقرّت قوة ليبية في تشاد قوامها خمسة عشر ألف مقاتل. وانحاز (أحمد الأصيل) إلى جانب (حسين حبري) في هذا الصراع، وانضمّ (مصطفى مانيشي) إلى جانب (غوكوني عويدي).

وهاجمت كل من السنغال، وغامبيا، والنيجر، ونيجيريا وجود القوات الليبية في تشاد.

وقُدّمت اقتراحات لقيام وحدة بين ليبيا وتشاد، غير أن القوات الليبية في تشاد لم يكن مرغوب فيها، وذلك خلال شهر ربيع الأول ١٤٠١ هـ (كانون الثاني ١٩٨١ م)، واستمرت حرب العصابات، وصدر حكم غيابي على حسين حبري وعلى قادة آخرين من قوات الشمال، ويقضي الحكم بالموت عليهم وذلك في شعبان ١٤٠١ هـ (حزيران ١٩٨١ م). وأخيراً وفي ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) عدل غوكوني عويدي عن فكرة الاندماج مع ليبيا. ثم طلب سحب القوات الليبية من تشاد إذ أنّ وجودها غير مرغوب فيه فاستجابت ليبيا لهذا الطلب وسحبت قواتها في مطلع عام ١٤٠٢ هـ (تشرين الثاني ١٩٨١ م)، ووضعت قوة حفظ سلام مكانها من دول إفريقية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية التي اقترحت وقف إطلاق النار، والإشراف على إجراء انتخابات نيابية، فأبدت الحكومة التشادية موافقتها على هذين الاقتراحين، ثم تخلّت عنهما بعد أن رفض

(غوكوني عويدي) فكرة المفاوضة مع حسين حبري في ربيع الأول ١٤٠٢ هـ (كانون الثاني ١٩٨٢ م).

حاول (غوكوني عويدي) تقوية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أنهكتها الصراعات فقام بتشكيل مجلس رئاسي، وتعيين رئيس للوزراء، وأجرى تعديلاً وزارياً في رجب ١٤٠٢ هـ (أيار ١٩٨٢ م).

بعد أن انسحبت القوات الليبية من تشاد، تحرّك حسين حبري بقواته من الشرق نحو العاصمة التشادية نجامينا، واستطاع أن يدخلها في ١٥ شعبان ١٤٠٢ هـ (٧ حزيران ١٩٨٢ م)، وتمّ اختيار مجلس رئاسة جديد برئاسة حسين حبري في ٢٧ شعبان ١٤٠٢ هـ (١٩ حزيران ١٩٨٢ م)، وفي نهاية الأسبوع الأول من رمضان (أواخر حزيران) انسحبت قوات منظمة الوحدة الإفريقية من تشاد. وفي ذي القعدة ١٤٠٢ هـ (أيلول ١٩٨٢ م) أعلن دستور مُوقّت، وفي الشهر التالي أقسم حسين حبري اليمين كرئيس للجمهورية، وشكّل حكومةً جديدةً. أما (غوكوني عويدي) فقد فرّ إلى الكاميرون، ومنها انتقل إلى الجزائر، ثم استقر في ليبيا في مدينة (سبها) ليكون على مقربةٍ من الحدود مع تشاد، وبدعمٍ من ليبيا تمكّن من السيطرة على أجزاء من شمالي تشاد، وفي ٥ رمضان ١٤٠٣ هـ (١٥ حزيران ١٩٨٣ م) تمكّن من احتلال مدينة (لارغو) وهي مدينة (فايا) سابقاً.

وشكّل أعوان حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حكومة «خلاص وطنية» منافسةً في (بارداي)، ونجح نظام حسين حبري بالحصول على اعتراف دولي بعد أن حصل على مساندة معظم الدول الإفريقية، وليبيا ـ طبعاً ـ لم تعترف بنظام الحكم الجديد في نجامينا.

في أوائل ربيع الثاني عام ١٤٠٣ هـ (كانون الثاني ١٩٨٣ م) التحق بعض أعضاء القوات المسلحة التشادية التابعة للعقيد عبد القادر كاموغا بالقوات المسلحة التابعة للقوات الشمالية لتشكل معاً جيشاً وطنياً جديداً هو القوات المسلحة التشادية الشمالية.

حصل نظام حسين حبري على عشرة ملايين دولار كمساعداتٍ عسكريةٍ من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى فرقة مظليين من زائير، وعلى مساعدةٍ من فرنسا. وقامت قوات الحكومة بهجومٍ على مدينة (لارغو) لطرد قوات (غوكوني عويدي) منها، وتمكّنت فعلاً من احتلالها في منتصف شوال ١٤٠٣ هـ (أواخر تموز ١٩٨٣ م)، غير أن قوات (غوكوني عويدي) قد تمكّنت من استعادة المدينة في الشهر التالي بعد مساعدات سلاح الجو الليبي الذي قصف المدينة وقوات الحكومة.

وتدخّلت فرنسا في الخلافات القائمة بناءً على طلبٍ من حسين حبري، وأرسلت إليه قوة تضمّ ثلاثة آلاف جندي، واقترح الرئيس الفرنسي ميتران إقامة اتحادٍ في تشاد، ويبقى كل زعيم رئيساً على منطقة نفوذه، وذلك كحلٍّ للنزاع، غير أن المتكلم الرسمي باسم (غوكوني عويدي) قد رفض هذا الاقتراح.

وتمّ عمل خط من قبل فرنسا يفصل بين الأحزاب والقوات المتصارعة، ويسير هذا الخط مع درجة العرض ١٥° شمالاً، وأعلن في ٨ ذي الحجة ١٤٠٣ هـ (١٥ أيلول ١٩٨٣ م) أن الحرب قد توقفت.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) عقد اجتماع بين ممثلي الأحزاب جميعها في (أديس أبابا) تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية، غير أن المحادثات قد أخفقت نتيجة الاختلاف في طريقة أصول التمثيل والحضور، وتجددت الحرب، وسقطت طائرة فرنسية وقُتل قائدها، وبعدها قرّرت فرنسا زيادة دفع الخط الفاصل بين الفئات المتصارعة ١١٠ كيلومترات نحو الشمال أي ليُصبح مسايراً لخط العرض ١٦° شمالاً بعد أن كان مسايراً لخط العرض ١٥° شمالاً.

ومن المعلوم أن المناطق الشرقية وهي: إقليم (وادّاي) وإقليم (بيلتن) والقسم الشرقي من إقليم (باثا) تعدّ هذه المناطق مراكز لحسين حبري وتُعرف قواته بـ (قوات الشمال). وتعدّ المناطق التي تُشرف على بحيرة

تشاد، وهي (كانم) و(البحيرة) وكذلك مناطق الشمال مراكز دعم لغوكوني عويدي، وتعرف قواته بالقوات الشعبية. ويهيمن عبد القادر كاموغا على الجنوب الصحراوي، وتسمّى قواته بالقوات التشادية المسلحة.

وفي محاولةٍ لتقوية السلطة السياسية قام حسين حبري بحلّ حزبه «حزب جبهة التحرير الوطني لتشاد» في رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) وأنشأ حزباً رسمياً جديداً باسم «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة» وتبع ذلك تعديل وزاري بعد شهر من ذلك.

وحدث انشقاق في القوات المناهضة لحسين حبري إذ تشكّلت مجموعات منشقّة جديدة، وحركة مناهضة لغوكوني عويدي عن طريق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

اقترح الرئيس الليبي معمر القذافي انسحاباً متزامناً لعناصر المساندة الليبية والجنود الفرنسيين، وتمّ في أواخر عام ١٤٠٤ هـ (أيلول ١٩٨٤ م) اتفاق بين ليبيا وفرنسا لانسحاب القوات العسكرية لكلا البلدين من تشاد، وأعلن في ٢١ صفر ١٤٠٥ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٤ م) أن جيوش كلا البلدين قد تمّ جلاؤها تماماً عن أرض تشاد، غير أن المخابرات الأمريكية والتشادية قد زعمت أن هناك ثلاثة آلاف جندي ليبي لا يزالون على الأرض التشادية، وهذا ما يتعارض ويتنافى مع الاتفاقية.

وأعلن الرئيس الفرنسي ميتران في مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية الذي عُقد في ربيع الأول ١٤٠٥ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م) أن فرنسا لن تستعمل القوة لطرد الليبيين من شمالي تشاد، ولكنها ستتدخّل فيما إذا تحركت القوات الليبية جنوب خط العرض ١٦° شمالاً.

زادت الحرب المدنية في الجزء الجنوبي من تشاد بين قوات الشمال التابعة لحسين حبري وبين الفئات المشاركة في حرب العصابات، وبلغت الأوج في الشهرين الأولين من عام ١٤٠٥ هـ (تشرين الأول وتشرين الثاني من ١٩٨٤ م)، وقدّر عدد الذين غادروا ديارهم متجهين إلى السودان،

وإفريقية الوسطى، والكاميرون بخمسين ألف لاجئ. وفي محاولةٍ لتخفيف الأزمة قام حسين حبري برحلاتٍ في المنطقة في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، وتمكّن بالإغراءات أن يكسب إلى صف حكومته ألف ومائتين من المتمردين الذين كانوا يشنّون الغارات على قواته.

عقد اجتماع قمّة في (بنين) في شهر ذي القعدة ١٤٠٥ هـ (آب ١٩٨٥ م) شكّلت فيه الأحزاب الموالية إلى (غوكوني عويدي) مجلساً أعلى للثورة يشتمل على أعضاء من سبع تجمعاتٍ مناهضةٍ لحكومة حسين حبري، وفي الوقت نفسه أعلنت عدة تجمّعاتٍ كانت معارضةً للحكومة تأييدها لها، ومن هذه التجمّعات الجبهة الديمقراطية التشادية، ومجموعة من أربعة أحزابٍ معاديةٍ لكلٍ من حسين حبري، وغوكوني عويدي، وكانت قد ظهرت في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (آذار ١٩٨٥ م) تحت قيادة العميد (جبريل بنجوجوجو)، ولجنة العمل والتخطيط التي انشقّت عن المجلس الديمقراطي الثوري المناهض لغوكوني عويدي في ربيع الثاني ١٤٠٥ هـ (كانون الثاني ١٩٨٥ م)، واستجابةً لهذا أعلن حسين حبري الإفراج عن ١٢٢ سجيناً سياسياً في جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م).

استؤنفت الصدامات بدعمٍ من ليبيا في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م)، وسّاندها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وأخذت الهجمات تتكرر على المواقع الحكومية جنوب خط العرض ١٦° شمالاً، فاستنجد حسين حبري بالحكومة الفرنسية طالباً زيادة المساعدات العسكرية، فانطلقت طائرة فرنسية من جمهورية إفريقية الوسطى وقذفت مهبط طائراتٍ أنشأته ليبيا عند (وادي دوم) شمال شرقي مدينة (لارغو)، وقامت القوات المعادية بضربةٍ ثأرية على مطار (نجامينا) العاصمة التشادية.

وضعت فرنسا قوةً جويةً دفاعية في نجامينا للتدخّل في الوقت المناسب، غير أن القوات الحكومية استطاعت وحدها أن تصدّ غارات عند خط العرض ١٦° شمالاً في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، وأخذت

الولايات المتحدة للحكومة الليبية عشرة ملايين دولار في تلك المدة.

توقفت الاعتداءات في ٥ رجب ١٤٠٦ هـ (١٥ آذار ١٩٨٦ م) بعد الدمار الذي أحلّه القوات الحكومية في قاعدة للثوار في (شيشا) شمال خط العرض ١٦° شمالاً.

دعت منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف المتنازعة في تشاد لحضور محادثات تعقد في الكونغو في مدينة (لوبومو)، وخُطط لها أن تبدأ في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، ولكنها فشلت حيث رفض غوكوني عويدي الحضور.

أجرى حسين حبري تعديلاً وزارياً في حكومته، وأدخل عدداً من خصومه السياسيين في الوزارة الجديدة. ومن ناحيةٍ ثانية فإن رفض غوكوني عويدي لحضور مؤتمر المصالحة الذي كان مقرّراً أن يتمّ في (لوبومو) قد أثار نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عبد القادر كاموغا ضدّ غوكوني عويدي فتقدّم باستقالته من منصبه الاسمي (نائب الرئيس) في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م) بل انحاز إلى حسين حبري، وأسرع لنجدته في جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ (شباط ١٩٨٧ م)، والتحق بالحكومة في أواخر عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م).

وفي ذي الحجة ١٤٠٦ هـ (آب ١٩٨٦ م) سحب الشيخ ابن عمر من المجلس الديمقراطي الثوري مساندته لغوكوني عويدي. ودارت مناوشات مسلّحة في إقليم (تيبستي) في شهر صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م) بين المجلس الديمقراطي الثوري بدعمٍ ليبي، وقواته المسلحة الشعبية، وأعلن غوكوني عويدي أنه راغب شخصياً بالبحث عن طريق للوصول إلى المصالحة مع حسين حبري.

وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) تشكّلت حكومة وحدةٍ وطنيةٍ انتقاليةٍ جديدةٍ برئاسة غوكوني عويدي شملت سبعة أعضاء من أحد عشر حزباً يدعمون هذه الحكومة إثر اجتماع عقد في

(بنين) في مدينة (كوتونو) بتأييد من ليبيا، وبجهود الشيخ ابن عمر.

وبدأت مناوشات في إقليم (تيبستي) بين الجنود الليبيين والقوات العسكرية الشعبية وبين القوات الموالية لحسين حبري وذلك في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، فتحركت القوات المسلحة الشمالية في شمالي تشاد، غير أنها حوصرت هناك. وعملت فرنسا والولايات المتحدة على مساندة القوات الحكومية المحاصرة، وإنزال المؤن لها عن طريق الجو.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٧ هـ (كانون الثاني ١٩٨٧ م) استطاعت قوات حسين حبري أن تستولي على عددٍ من الأهداف المهمة في شمالي تشاد، وأغارت الطائرات الليبية على مراكز قوات حكومة تشاد في شمالي البلاد، وقامت فرنسا بدورها بهجومٍ جويٍ على (وادي دوم)، وصرّحت فرنسا أنها قد وضعت عدداً من جنودها جنوب خط العرض ١٦° شمالاً.

تمكّنت قوات الحكومة التشادية من السيطرة على (وادي دوم) في رجب ١٤٠٧ هـ (آذار ١٩٨٧ م) والقاعدة الجوية فيه، وتراجعت القوات الليبية، وأخلت (لارغو)، وفي رمضان سلّمت مواقعها على شريط (أوزو) إلى قوات (غوكوني عويدي)، وانسحبت من الميدان، وتوسّع دعم فرنسا حتى شمل شمالي تشاد، بينما احتفظت بقوةٍ لها في الجنوب.

وفي أشهر الصيف قام حسين حبري بزيارة كل من فرنسا والولايات المتحدة وتعهد كلا البلدين بمساعدةٍ ماليةٍ وعسكريةٍ إضافيةٍ، وتسلّمت تشاد من الولايات المتحدة أسلحةً ضدّ الدروع. وطلبت فرنسا من تشاد ألا تجرّ إلى صراعٍ مع ليبيا حول منطقة (أوزو)، وأن الأمر يجب أن يحلّ عن طريق التحكيم الدولي.

وفي أواخر عام ١٤٠٧ هـ (آب ١٩٨٧ م) احتلّت تشاد مدينة (أوزو) المركز الإداري للإقليم المتنازع عليه، ولكن استطاعت القوات الليبية استعادتها بعد عشرين يوماً، وانتقلت القوات التشادية منها إلى مراكز أخرى في إقليم (تيبستي).

وفي مطلع عام ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) قامت القوات التشادية بمحاولة لتطويق مدينة (أوزو) عن طريق هجومٍ داخل ليبيا بضرب القاعدة الجوية في (معاتن سارة) والتي يعتقد أنها كانت مراكز انطلاق الطيران الليبي للإغارة على المواقع التشادية. وبالمقابل فقد أغارت طائرة ليبية على العاصمة التشادية انجامينا، ولكن الدفاع الجوي الفرنسي قد أسقط تلك الطائرة، فقذف سلاح الجو الليبي المواقع الفرنسية في مدينة (أبشة)، فاحتجت فرنسا على هذا الاعتداء، وأوقفت مدّ تشاد بالأسلحة حتى رجع الرئيس الفرنسي ميتران إلى مساندته للحكومة التشادية برئاسة حسين حبري في ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (كانون الأول ١٩٨٧ م).

أدّت جهود وساطة للتسوية قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية أيام تصاعد الصراع إلى وقف إطلاق النار في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، ولكن لم تلبث تشاد أن أعلنت في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) أن قوات الحكومة قد اصطدمت مع أفراد من الجيش الليبي بالقرب من الحدود السودانية، وإن وجود عددٍ من الجنود الليبيين في منطقة دارفور السودانية أدّى إلى تدهور العلاقات خلال عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٧ و١٩٨٨ م)، وأعلنت أيضاً أن السلاح الجوي الليبي كان ينتهك المجال الجوي التشادي، وحدثت عدة اشتباكاتٍ بالقرب من (جوزة البيضاء) في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) وفي شرق منطقة (عنيدي) في رجب ١٤٠٨ هـ (آذار ١٩٨٨ م).

رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م) مناقشة مسألة السيادة على إقليم (أوزو) بحجة أن هذا النزاع إنما هو من مسؤولية منظمة الوحدة الإفريقية. وتمّ تحديد اجتماعٍ بين رئيسي البلدين في ٨ شوال ١٤٠٨ هـ (٢٤ أيار ١٩٨٨ م) عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن تأجّل عدة مرات، وعشية ليلة اللقاء أُعلن أن الرئيس الليبي لن يحضر احتجاجاً على المعاملة التشادية للأسرى الليبيين، ورغم هذا وفي خطابٍ أُلقي في طرابلس يوم ٩ شوال ١٤٠٨ هـ

(٢٥ أيار ١٩٨٨ م) أي في اليوم التالي للموعد الذي كان مقرراً، وبمناسبة الاحتفال بذكرى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية الخامسة والعشرين أعلن الرئيس الليبي رغبته بالاعتراف بنظام الحكم القائم في تشاد.

وقام الرئيس الليبي بدعوة كلٍ من (حسين حبري) و(غوكوني عويدي) لعقد محادثات مصالحةٍ في ليبيا، وعرض تقديم مساعدةٍ مالية لإعادة إعمار المدن التشادية التي أصابتها القنابل في شمالي تشاد، وكان في ردّ حسين حبري شيء من الحذر ولكنه أعلن أن تشاد مستعدة لإعادة العلاقات السياسية مع ليبيا، والتي كانت قد انقطعت منذ عام ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م).

تمّت مفاوضات بين وزراء خارجية البلدين في الغابون في الأول من ذي الحجة سنة ١٤٠٨ هـ (تموز ١٩٨٨ م) وتمّ التوصل إلى اتفاقيةٍ نصّت على إعادة العلاقات السياسية، ولكن لم يتوصّل إلى الاتفاق على مسألة السيادة على إقليم (أوزو)، ومسائل مصير أسرى الحرب الليبيين في تشاد، ومستقبل أمن الحدود العامة.

وفي صفر ١٤٠٩ هـ (تشرين الأول ١٩٨٨ م) أصدر البلدان بلاغاً مشتركاً عبّرا فيه عن رغبتهما بالوصول إلى حلٍ سلميٍ للنزاع الإقليمي القائم، وللتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الإفريقية المعنية لذلك الهدف.

تأكّدت اتفاقية وقف إطلاق النار التي تمّ الاتفاق عليها في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، وتمّ استئناف العلاقات السياسية، وتمّ تبادل السفراء في ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م)، ومع هذا بقيت تشاد تتهم ليبيا بين الأونة والأخرى بانتهاك اتفاقية وقف إطلاق النار، وفي شهر ربيع الأول ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) أسقطت القوات التشادية طائرةً ليبيةً، وزعمت أن الطائرة كانت قد دخلت المجال الجوي التشادي. وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) أُذيع عن

وقوع اشتباكات بين القوات التشادية، وبين القوات الموالية لليبيا قرب الحدود مع السودان.

وفي ذي القعدة ١٤٠٧ هـ (تموز ١٩٨٧ م) أُعلن عن فشل محادثات المصالحة بين الحكومة التشادية وبين غوكوني عويدي، وكان حزب حسين حبري (الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة) قد طالب في شعبان ١٤٠٧ هـ (نيسان ١٩٨٧ م) باعترافٍ عالمي بحكومة حسين حبري الشرعية. وكانت بالفعل قد ضعفت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) نتيجة نزاعٍ حدث بين الشيخ ابن عمر وبين غوكوني عويدي على قيادة الحركة، كما أن عدة تجمعاتٍ كانت في السابق في صف المعارضة قد أعلنت مساندتها للحكم القائم في تشاد وتركها معارضته.

أُعيد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تحت قيادة غوكوني عويدي. وفي ربيع الثاني ١٤٠٩ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٨ م) عقد الشيخ ابن عمر معاهدة سلام مع الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة، ورجع مع أعوانه إلى تشاد.

عادت العلاقات فتدهورت من جديد بين ليبيا وتشاد في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) عندما اتهمت الحكومة التشادية ليبيا أنها تعمل مع السودان للاعتداء على تشاد، وقد نشرت بعض قواتها في (بيلتين) شرقي تشاد، وادّعت أن قوات ليبية وسودانية قد حُشدت في إقليم (دارفور) في السودان لشنّ هجومٍ على تشاد. وتوقفت جلسة لجنة (أدهوك) من منظمة الوحدة الأفريقية المكلّفة بالعمل على حسم النزاع بين ليبيا وتشاد لأن ممثلي البلدين لم يتفقوا على جدول أعمال اللجنة.

وتقابل الرئيسان الليبي (معمر القذافي) والتشادي (حسين حبري) لأول مرةٍ في العاصمة المالية (باماكو) في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م)، وعلى الرغم من أن اللقاء كان وديًا إلا أن الاتفاق بينهما لم يكن حاسماً وذلك لأن الرئيس التشادي رفض اقتراح الرئيس الجزائري

(الشاذلي بن جديد) والذي يقضي بانسحاب القوة العسكرية الفرنسية المرابطة في تشاد. ورغم هذا فقد التقى في الجزائر ٢٩ محرم ١٤١٠ هـ (٣١ آب ١٩٨٩ م) وزير الخارجية التشادي الشيخ ابن عمر الذي كان قد تسلّم هذا المنصب في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م) مع نظيره مع وزير الخارجية الليبي جاد الله عزوز الطالحي حيث قاما بتوقيع خطوطٍ أساسيةٍ لاتفاقية سلامٍ، ورأيا أن النزاع إذا لم يحلّ خلال عامٍ فإنه من الضروري إحالته لمحكمة العدل الدولية للتحكيم، وانطلاقاً من حسن النوايا لحلّ النزاع فإنه يجب سحب القوات جميعها من منطقة (أوزو) تحت إشراف مراقبين إفريقيين حياديين، وإطلاق سراح أسرى الحرب جميعاً، وأعاد البلدان التأكيد على التزامهما بمبادىء اتفاقية وقف إطلاق النار الموقّعة في ١٨ محرم ١٤٠٨ هـ (١١ أيلول ١٩٨٧ م)، وتمّ إعلان سياسة عدم التدخّل المتبادل في الشؤون الداخلية لكلٍ منهما، وتشكيل لجنة لترعى تنفيذ هذه الاتفاقية.

أطلقت الحكومة التشادية سراح عددٍ غير مُحدّدٍ من الأسرى الليبيين، ولكن رغم توقيع اتفاقية ٢٩ محرم ١٤١٠ هـ (٣١ آب ١٩٨٩ م) فقد تمّ الإبلاغ عن اشتباكاتٍ عسكريةٍ بين القوات المسلحة التشادية الشمالية وبين القوات المؤيّدة لليبيا في شهري ربيعين من العام نفسه (تشرين الأول والثاني من عام ١٩٨٩ م) ومع ذلك عُقدت جلسة اللجنة المشتركة في (نجامينا) في أول جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ م) وتوصلت إلى توقيع اتفاقية صداقة.

كان الشيخ ابن عمر قد رجع وأعوانه إلى تشاد، وتسلّم منصب وزارة الخارجية في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م)، وهذا ما أبدى وحدةً وطنيةً سياسيةً داخل تشاد، غير أنه لم يلبث أن أُعلن في ٢٥ شعبان ١٤٠٩ هـ (الأول من نيسان ١٩٨٩ م) أنه قد تمّ القبض على وزير الداخلية والإدارة المحلية (محمد إتنو) وذلك عقب محاولة عمل انقلابٍ، وهو من أبرز الذين

عادوا مع الشيخ ابن عمر إلى تشاد، وفي الوقت نفسه هرب إلى السودان قائد القوات المسلحة (حسن جاموس)، والقائد السابق (إدريس ديبي) وكلاهما كان مشاركاً في تلك المحاولة، ولكن أعلن بعد ذلك عن مقتل حسن جاموس متأثراً بجراحه التي أُصيب بها أثناء الصراع مع القوات التشادية الحكومية المؤيّدة للرئيس حسين حبري.

شكّل إدريس ديبي حركة معارضة جديدة في السودان في ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (حزيران ١٩٨٩ م) تحت إمرته، وعُرفت باسم «عملية الأول من نيسان»، وقد شاركت قوات هذه الحركة في المعارك التي دارت في شمالي تشاد في شهري ربيع الأول والثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الأول والثاني ١٩٨٩ م). وكان بعض الأعضاء المنشقين قد أعلنوا انسحابهم من حزب «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة» على حين أعرب بعض تجمعات المعارضة عن ولائها لذاك الحزب الحاكم في تشاد، وأيّدت الحكم القائم.

أُعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديد في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) بعد موت وزير التخطيط والتعاون (صوماتيلا ماهمات) في الشهر السابق، وكان قد قُتل في حادث انفجار طائرة فرنسية فوق دولة النيجر مع ١٧١ راكباً كانوا على متنها بعد مغادرتها العاصمة التشادية (نجامينا) بمدةٍ وجيزة.

وتشكّلت لجنة لوضع دستورٍ جديدٍ للبلاد في ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م)، وجرى استفتاء عام شعبي في ١٢ جمادى الأولى ١٤١٠ هـ (١٠ كانون الأول ١٩٨٩ م) على تجديد انتخاب الرئيس حسين حبري لمدة سبع سنواتٍ أخرى، وقد حصل على التأييد المطلوب، كما مُنح سلطاتٍ واسعة. وبالتالي أعلن العفو العام عن ١٢٢ رجلاً متهماً بمخالفة القانون العام.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) تمّ الإعلان عن سحب جهاز الرادار الفرنسي في (موسورو) في شمال شرقي العاصمة

نجامينا، وعلى بعد ٢٥٠ كيلومتراً منها. وأن يتمّ تخفيض عدد الجنود الفرنسيين على دفعاتٍ تشمل كل دفعةٍ من ٢٠٠ - ١٥٠٠ جندي. وفي صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م) تمّ الإعلان عن تخفيضٍ آخر، ومع ذلك فقد كرّرت الحكومة الفرنسية مساندتها لجهود تشاد في العمل على محافظتها على وحدة أرضها.

وفي ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩ م) رحّبت حكومة الرئيس حسين حبري بالإطاحة بحكومة الصادق المهدي في السودان، واعترفت بحكم عمر البشير الجديد.

كان رئيس أركان الجيش التشادي (إدريس ديبي) وفي الوقت نفسه كان مستشار الرئيس حسين حبري للشؤون العسكرية والأمنية. ولما كان الخلاف مستحكماً بين ليبيا والنظام في تشاد، فقد عمل على كسب الأسرى الليبيين في تشاد إلى صفّ المعارضة الليبية، فجمعهم، وخاطبهم، ومنّاهم في ٥ شعبان ١٤٠٨ هـ (٢٣ آذار ١٩٨٨ م) بأنهم سيعاملون معاملة طيبة جداً، وعلى أنهم ليسوا أسرى فيما إذا انضمّوا إلى صفوف المعارضة الليبية وبالتحديد الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي يرأسها (محمد المقريف).

وانشقّ (إدريس ديبي) عن حسين حبري في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بعد أن اتُّهم بتدبير محاولة انقلاب، وفرّ إلى السودان، ومنها انتقل إلى العاصمة الليبية، والتقى بالرئيس الليبي الذي لم ينسَ الماضي، ولكن أسرّه في نفسه، وعمل على دعمه ما دام يلتقي معه على محاربة النظام القائم في تشاد.

وأخذ الخلاف يظهر بين الرئيس التشادي حسين حبري وفرنسا، بعد أن طلب الرئيس التشادي في ذي القعدة ١٤١٠ هـ (حزيران ١٩٩٠ م) إبعاد قائد القوات الفرنسية المرابطة في تشاد نتيجة اختلافه معه، كما رأت فرنسا

أن تشاد أصبحت تقترب من الولايات المتحدة الأمريكية لتعادل بين القوتين، وتخلّت فرنسا عن الرئيس حسين حبري.

اشتدّ الصراع بين الحكومة التشادية وبين الحركة الوطنية للإنقاذ برئاسة (إدريس ديبي)، ووقع القتال في المناطق الشرقية، ولما احتدم توجه الرئيس حسين حبري في ٥ جمادى الأولى ١٤١١ هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٠ م) ليكون بنفسه على رأس الجيش للقضاء على المتمرّدين، ولما وصل إلى الساحة أعطى تعليماته باللاسلكي بضرورة تحرك فرقة من الجيش إلى قرب الحدود السودانية كي لا تفسح المجال للمتمرّدين بالفرار، غير أن (إدريس ديبي) التقط الإشارة، وتمكّن من حلّ رموزها، واتخذ إجراءاتٍ مضادةً إلى ضرب الفرقة الحكومية المتجهة شرقاً، ثم عاد إلى الجيش الذي يقوده حسين حبري بنفسه، والذي كاد أن يقع بالأسر، ولكنه أُفلت وهرب بطائرة إلى نجامينا، ثم غادرها هارباً إلى الكاميرون، ومنها انتقل إلى السنغال.

ودخل إدريس ديبي على رأس قواته العاصمة التشادية نجامينا في ١٤ جمادى الأولى ١٤١١ هـ (الأول من كانون الأول ١٩٩٠ م)، وسيطر على الوضع. وطالب السنغال بتسليم حسين حبري.

أيّد غوكوني عويدي نظام الحكم الجديد برئاسة إدريس ديبي الذي شكّل حكومةً جديدةً ضمّت خمسة وزراء سابقين في وزارة حسين حبري التي كانت بالسلطة يوم دخول إدريس ديبي العاصمة نجامينا.

وأُطلق سراح الأسرى الليبيين بعد سقوط نظام حسين حبري، فغادر نجامينا أربعمائة وخمسون أسيراً.

ونُقل عدد من الأسرى الليبيين إلى بلدان إفريقية أخرى أو إلى أماكن مجهولةٍ بناءً على رغبتهم - على حدّ ادّعاء النظام -، وكانت الولايات المتحدة وراء هذا الإجراء، واحتجّت ليبيا رسمياً.

ولم تطل الأيام بالنظام الجديد حتى ظهرت المعارضة، وبدأت

العقبات تظهر من جديد، وكانت الادعاءات أن قبيلة زغاوة في الشمال التي ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي قد غدت صاحبة القوة والمسلّطة.

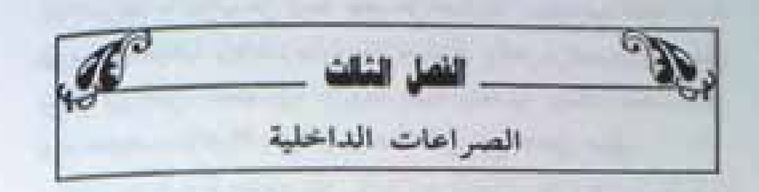
ووجد ما يقرب من تسعة عشر حزباً معارضاً. وكان من أكبرها اتحاد القوى الديمقراطية بزعامة (جالي جاتا نجوتي)، والحزب الجمهوري، وقوى العمل من أجل الجمهورية والديمقراطية والعدالة برئاسة (نجارليجي يورو نجار)، وحركة الديمقراطية والتنمية التي تتبع حسين حبري.

جرت محاولة انقلاب قام بها وزير الداخلية السابق (مالدوم باداعباس) في ربيع الثاني ١٤١٢ هـ (تشرين الأول ١٩٩١ م).

وجرت محاولة انقلابٍ أخرى قام بها وزير الأشغال العامة السابق (عباس كوتي يعقوب) في ذي الحجة ١٤١٢ هـ (حزيران ١٩٩٢ م)، وهو من أعضاء الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للإنقاذ) البارزين، غير أنه اعترض على قبول فكرة التعددية الحزبية، وعلى اشتراك غير حزبيين في الوزارة، فانفصل عن إدريس ديبي، وأخذ يعارض نظامه، ويعمل على تقويضه.

كما أن سكان الجنوب لم يكونوا راضين على الحكم، ويدعون أن الجيش متسلّط عليهم، وأكثر القبائل هناك معارضة قبيلة (هجيري).

كما أن بعض القبائل الشمالية كانت ضمن المعارضة، وأبرزها قبيلة (جوران) التي ينتمي إليها حسين حبري، والتي تعيش حول مدينة فايا (لارجو) مسقط رأس حسين حبري.



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة تشاد ١،٢٨٤،٠٠٠ كيلومتر مربع، وهي دولة قارية، ويبلغ طول حدودها ٥،٩٦٨ كيلومتراً، منها ١،٠٥٥ كيلومتراً مع ليبيا، و ١،٣٦٠ كيلومتراً مع السودان، و١،١٩٧ كيلومتراً مع إفريقية الوسطى، و ١،٠٩٤ كيلومتراً مع الكاميرون، جزء منها وسط بحيرة تشاد، و٨٧ كيلومتراً مع نيجيريا وهي حدود مائية وسط بحيرة تشاد، و١،١٧٥ كيلومتراً مع النيجر، وجزء منها مائي داخل بحيرة تشاد، ولا تزيد على ٨٥ كيلومتراً.

وبحيرة تشاد التي تبلغ مساحتها ١٥،٠٠٠ كيلومتراً مربعاً في حالة الفيضان، وتنقص عن ذلك في الأحوال العادية، ونجد أنه في صيف عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) لم تكن مساحة البحيرة لتزيد على عشرة آلاف كيلومتر مربع، بينما اتسعت فوصلت مساحتها عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٦ م) إلى ١٨،٠٠٠ كيلومتر مربع، وأكثر الضفاف تعرجاً هي الضفة الشمالية الشرقية أي سواحل منطقة (كانم). وكثيراً ما تختفي البحيرة عن الأنظار بسبب النبات الذي ينتشر على أطرافها، وخاصةً الذي يصل ارتفاعه إلى سبعة أمتار، وتغطي هذه النباتات ١٠/٤ من مساحة البحيرة، والتي هي عرضة للانطمار والتقطع بسبب كثرة اللحقيات التي تحملها إليها الأنهار أثناء فيضانها، وبسبب مهاجمة الرمال التي تحملها الرياح الشمالية الشرقية، والتي كانت فيما مضى سبباً في تقطع البحيرة، كما أن هناك عاملاً مهماً آخر، وهو ذهاب مياه نهر (لوغون) نحو نيجيريا عن طريق نهر (بينوي)،

وأكثر مناطق البحيرة عمقاً لا يزيد على أربعة أمتار ونصف، والغالب هو المتران.

ويبلغ عدد سكان تشاد حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) ٤،٩٥٠،٠٠٠، ويبلغ معدل زيادة السكان السنوية ٢،٣٪، وتكون الكثافة للسكان حوالي أربعة أشخاص في الكيلو المتر المربع الواحد، وإن كانت تختلف بين منطقةٍ وثانية.

الصراع العنصري:

كانت منطقة تشاد ملتقى للأجناس من العرب، والبربر، والزنوج. فمن الشمال جاء العرب والبربر يحملون رسالة الإسلام، واللغة العربية، ومن الجنوب جاء الزنوج ينتشرون نحو الشمال، وهكذا فالشعب التشادي مزيج من الساميين والحاميين، وخليط من البيض والسود. كما التقى على هذه البقعة المسلمون بالوثنيين، ثم جاء المستعمرون النصارى، وساهمت التجارة في زيادة الاحتكاك حيث كانت تشاد مركزاً لالتقاء القوافل، والطرق التجارية من الشمال والجنوب، ومن الشرق والغرب.

تزداد نسبة العرب والبربر في الشمال، وتقلّ في الجنوب حيث يكثر الزنوج جنوب خط العرض ١٢° شمالاً، ولا تزال الحياة القبلية تلعب دورها، وأشهر القبائل التي قد يصل عددها إلى مائتي قبيلة هي:

١ ـ بلي: وتعيش في الشمال الشرقي في إقليم «عنيدي».

٢ ـ تبدا: ومنازلها في الشمال في بلاد «تيبستي».

٣ ـ التيو: وديارهم في الشمال، وهم رعاة إبل، ويصلون في ترحالهم إلى ليبيا.

٤ ـ البودوما: وتعيش في الجهات الشمالية والشرقية من البحيرة.

٥ ـ شوا: وتعيش وسط تشاد، وجنوب شرقي البحيرة، ويعمل أفرادها في رعي الأغنام والأبقار.

٦ – كوتوكو: وهم مزيج من الزنوج والعرب، وإن كانت تغلب عليهم الصفة الزنجية، وهي الظاهرة في ملامحهم، ويعملون في صيد السمك وتجارته، ويصنعون السفن لذلك، وتعمل نساؤهم في تجفيف السمك على ضفاف الأنهار، وإضافة إلى ذلك يعملون في الزراعة، ويعيشون في الجنوب على ضفاف نهري «شاري» و«لوغون» وروافدهما.

٧ – الكانوري: وهم من الزنوج، اختلطوا بالعرب، ويعملون بالزراعة في منطقة «باغيرمي»، كما يعملون بالتجارة التي هي بأيديهم، وأيدي الهاوسا، ويعيشون في الجنوب إلى الجنوب الشرقي من منازل قبائل «الكوتوكو».

٨ – الهاوسا: وينتشرون في وسط البلاد، وتعدّ التجارة مهنتهم الرئيسية، ولغتهم هي السائدة في التجارة.

٩ – الفولاني أو البهل: ويعيشون في الوسط، ويدعون أنهم من أصل عربي، ويعملون في الرعي.

١٠ – السارا: ويعيشون في الجنوب، وينتشرون في جمهورية إفريقية الوسطى، وهم خليط من الساميين والحاميين، ويتصفون بطول القامة، ويعملون في الزراعة.

١١ – الزنوج: لم يختلط بعضهم مع غيرهم، فاحتفظوا بصفتهم الزنجية نتيجة العزلة التي فرضوها على أنفسهم، في جبال «ملقي» و«أبو ضيا» في الجنوب.

ثم هناك القبائل القديمة مثل «البولالا» و«الأرنجا» و«الموسجو» و«القرعان» وغيرهم كثير.

ولم يكن هناك صراع قبلي خاص، وإنما كان ضمن الصراع الواسع العقيدي، والإقليمي، والحزبي، حيث كانت بعض القبائل تؤيِّد فرداً أو تجمعاً أو حزباً لانتمائه إليها، أو لعقيدتها، أو تعصّباً إلى أحد الجوانب

العقيدية، أو القبلية أو الإقليمية مثل قبيلة «سارا» التي كان منها الرئيس التشادي الأسبق (فرانسوا تمبالباي)، وخلفه (فيلكس مالوم)، وكذا (عبد القادر كاموغا) فقد كانت دائماً بجانب هؤلاء الزعماء، على أنهم ينتمون إليها، ويدينون بالنصرانية ديانة أكثر أبنائها، وهم من أبناء الجنوب.

الصراع الإقليمي:

كان الصراع الإقليمي واضحاً، وإن كان مرتبطاً بالعقيدة والحزبية أيضاً، فالجنوب تكثر فيه الوثنية، والنصرانية، والزنوج، على حين يكثر العرب، والبربر في الشمال، كما ينتشر الإسلام، ومن هناك كان الصراع بين الشمال والجنوب، وكان للشمال أحزابه وتجمعاته، وللجنوب أحزابه وفئاته، ومن هنا كان الصراع عقيدياً، إقليمياً، حزبياً، ومن ناحية ثانية فقد كان لحسين حبري وحزبه قوة في المناطق الشرقية، ولغوكوني عويدي وحزبه قوة في المنطقة الغربية الوسطى، ولكلاهما تأييد في الشمال، ولعبد القادر كاموغا قوة في الجنوب.

الصراع العقيدي:

يُشكّل المسلمون ٨٥٪ من مجموع سكان تشاد، وإن قبائل بيلي، وتيدا، والتبو، والبودوما، والكوتوكو، وشوا هي قبائل مسلمة، وإن أغلبية قبائل الهاوسا، والفولاني هي مسلمة، وإن قسماً من قبائل الكانوري، والسارا قد اعتنق الإسلام، وهناك قبائل صغيرة مسلمة كلها أو بعضها.

ويُشكّل الوثنيون ١٠٪، وهم من الزنوج ونسبة ضئيلة من الفولاني.

أما النصارى فلا يزيدون على ٥٪، وهم الذين تنصّروا تحت تأثير المستعمرين الصليبيين والإرساليات التنصيرية بالإغراء بالمنصب، والمال، والجنس، والدعم في النفوذ.

٤٢٠٨،٠٠٠	المسلمون	ويشكلون	٨٥٪
٤٩٥،٠٠٠	الوثنيون	ويشكلون	١٠٪
٢٤٧،٠٠٠	النصارى	ويشكلون	٥٪
٤٩٥٠،٠٠٠			١٠٠٪

ولم يكن هناك صراع عقيدي واسع قبل مجيء المستعمرين الصليبيين لأن الغالبية العظمى من المسلمين، وإن كان يوجد صراع على نطاق ضيق ومحلي بين القبائل التي أسلم قسم منها وبقي القسم الآخر على وثنيته. فلما جاء المستعمرون الصليبيون، ووجدت النصرانية، وأصبح لها دور بحكم أن أصحاب السلطة والنفوذ من أتباعها أخذ الصراع يظهر بين المسلمين والنصارى، وخاصةً داخل القبائل التي تنصّر بعض أفرادها، ثم توسّع حتى غدا بين الشمال والجنوب فكان إقليمياً وقبلياً.

ولما ارتحل المستعمرون الصليبيون وسلّموا السلطة لأتباع عقيدتهم احسّ المسلمون بالخطر، وأخذوا في تنظيم أنفسهم، ولما اتخذ الحكام الجدد الضغط على المسلمين، وبدأت الروح الصليبية تظهر، بدأ الاحتكاك، وتجلّى الصراع العقيدي بأجلى صوره. ويظهر هذا الصراع بين أتباع عقيدتين في قبيلة واحدة، فقبيلة السارا التي كانت هي الحاكمة، وينتمي إليها رئيس الجمهورية (فرانسوا تومبالباي)، ومن جاء بعده مباشرةً من النصارى، كان بعض أبنائها يعتنقون الإسلام، ويتبع بعضهم الآخر النصرانية، وظهر التميز واضحاً بين المسلمين والنصارى منها فمثلاً كان حاكم منطقة (زوار) وهو (اللاقي) من مسلمي قبيلة السارا لم يُرقَّ إلى رتبة أعلى من رتبة ملازم أول، بينما كان حاكم منطقة (برداي) من نصارى القبيلة نفسها قد وصل إلى رتبة رائد، وما ذلك إلا لكونه من النصارى.

ولم يكن يسمح للمسلمين بحمل السلاح أبداً على حين كان يسمح لغيرهم، وكل من يسمح له من المسلمين بحمل السلاح هو ملك

(تيبستي)، كما أن بعض السجون كانت خاصةً بالمسلمين، فسجن (برداي) وهو في الشمال لم يعرف سجيناً من غير المسلمين.

ولما قوي المسلمون، وتسلّموا السلطة، غدا الصراع حزبياً، ووقع الخلاف فيما بينهم على حين بقي النصارى خارج حلبة الصراع، يدعمون القوي ليستفيدوا، ويثيرون جماعة من المسلمين على أخرى، وكذا تعمل فرنسا، ودول أوربا النصرانية، وبعض دول المنطقة.

الصراع الحزبي:

سمحت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بتشكيل الأحزاب السياسية على أن تكون فروعاً للأحزاب الفرنسية، وكانت فرنسا تهدف إلى معرفة النشاط وتمسك بخيوطها، وتتعرّف على الزعماء الذين يقبلون التوجيه، ولا يُمانعون في السير على النهج الأوربي، وبالتالي يقبلون السياسة الفرنسية، وتعليماتها سواء أكانت تحكم تشاد وتستعمرها أم بعد جلائها واستقلال البلاد.

وقد وجد الحزب الراديكالي، والاشتراكي، والوطني التشادي، وحزب أوديت، وظهر من الانتخابات ونتيجة الدعم الفرنسي تقدّم الحزب الراديكالي وحزب أوديت على غيرهما، فائتلفا وشكّلا حزباً واحداً هو الحزب التشادي التقدّمي، وتسلّم الحكم، وحصلت البلاد على الاستقلال، وتسلّم زعيمه (فرانسوا تمبالباي) رئاسة الجمهورية، فألغى الأحزاب جميعها عدا حزبه التشادي التقدمي.

ورأى المسلمون التعصب العقيدي المتمثّل في الإقليم والحزب، فتجمع بعضهم فيما عُرف بالتجمع الديمقراطي الإفريقي الذي لم تكن له الصفة الرسمية حيث أن الأحزاب كلها محظورة، غير أن رجال الحكم قد تمكنوا بالمناورة من ضمّ أكثر رجالات هذا التجمّع إليهم، وبقي الحزب الحاكم منفرداً بالسلطة، متفرّداً بالتنظيم السياسي.

بزغت قرون العصبية الصليبية، فرجع المسلمون ينظمون أنفسهم كي يمكنهم الوقوف بوجه التيار النصراني الواضح والذي لا يخفي نفسه،

وشرف تنظيمهم باسم الوطني الإفريقي، ولكنه أيضاً لا يحمل الصفة الرسمية، وبمناورة من الحاكم أيضاً فقد جرّت السلطة هذا التنظيم إلى اتفاقية للعمل معاً فذاب التنظيم، واستمرّت الصليبية تتابع مخططها.

وعندما أخذ اليهود يخططون لتسلّل إلى تشاد، وجاء السفير اليهودي إلى البلاد، وتصريح الرئيس التشادي له بما يثير حفيظة المسلمين شعر بالخطر من لم يشعر من قبل من المسلمين، فنشأ حزب الاستقلال الوطني الإفريقي، وحزب الاتحاد الوطني التشادي، وإن لم يحمل هذان التنظيمان الصفة الرسمية إلا أنهما كانا يُمثّلان المعارضة، وقد قاد حزب الاتحاد الوطني التشادي الثورة التي توسّعت عام ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م)، وكان إبراهيم أبيشا وأبو بكر عثمان من جملة المسؤولين عن تلك الحركة.

فشلت الثورة، وتمكّنت الحكومة من القضاء عليها، فتشكّلت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد في السودان عام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) برئاسة أبي صدّيق أحد السياسيين القدماء، واندلعت الثورة من جديد عام ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م)، واستولت على الشمال حتى اضطر الرئيس التشادي (فرانسوا تمبالباي) إلى الاستنجاد بفرنسا.

حلّ رئيس الجمهورية حزبه، الحزب الحاكم، الحزب التشادي التقدّمي، وحلّ مكانه «الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية» عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) غير أنها أُلغيت بعد حركة الانقلاب الذي تمّ عام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)، وجرت المصالحة مع المعارضة.

انقسمت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) إلى أجنحة وأحزاب، وبرزت منها:

١ ـ قوات الشمال برئاسة حسين حبري.

٢ ـ الجبهة الشعبية لتحرير تشاد برئاسة أبي بكر عبد الرحمن.

٣ ـ واحتفظ غوكوني عويدي برئاسة القسم الذي احتفظ بالاسم الأصلي «الجبهة الوطنية لتحرير تشاد» (فرولينا).

وجرى مؤتمر في الخرطوم وأمكن لرئيس قوات الشمال أن يتفاهم مع الحكومة، وشارك في السلطة، وتسلم رئاسة الوزارة. كما أن أبا بكر عبد الرحمن قد تفاهم مع الحكومة بوساطة ليبيا في ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ (آذار ١٩٧٨ م)، وهكذا بقي غوكوني عويدي يُمثّل المعارضة.

عاد الخلاف فوقع بين رئيس الجمهورية (فيلكس مالوم) وبين رئيس الوزراء (حسين حبري)، واشتدّ الصراع بينهما، وحدث الصدام، وفرّ فيلكس مالوم، وسيطر على العاصمة حسين حبري، ثم لم يلبث غوكوني عويدي أن دخلها أيضاً.

جرى مؤتمر للمصالحة في (كانو) في نيجيريا، وتسلّم إثره محمد الشوا رئاسة الجمهورية، وهو من الجبهة الشعبية، وتسلّم غوكوني عويدي وزارة الداخلية، وحسين حبري وزارة الدفاع، وأُبعد الجنوبيون أحزاباً وجماعات عن السلطة، فاشتدّت معارضتهم.

عُقد مؤتمر في (لاغوس) عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م)، ومثّل فيه أحد عشر حزباً، وانفضّ عن استلام غوكوني عويدي رئاسة الجمهورية.

وقع الخلاف بين غوكوني عويدي وحسين حبري، بسبب احتلال ليبيا لإقليم (أوزو) ودعمت ليبيا غوكوني عويدي فانتصر، واضطر حسين حبري أن يتقهقر، وانسحب بقواته إلى المناطق الشرقية. ولما انسحبت القوات الليبية التي دعمت غوكوني عويدي تقدم حسين حبري ودخل نجامينا في ١٥ شعبان ١٤٠٢ هـ (٧ حزيران ١٩٨٢ م)، وتسلم رئاسة الجمهورية، وانسحب غوكوني عويدي من الساحة نحو الشمال، واتخذ صفة المقاومة، وتمثيل الحكومة الوطنية الانتقالية التي انبثقت عن مؤتمر لاغوس.

تقرّب الجنوبيون من حسين حبري، ما دام قد أصبح سيد الموقف.

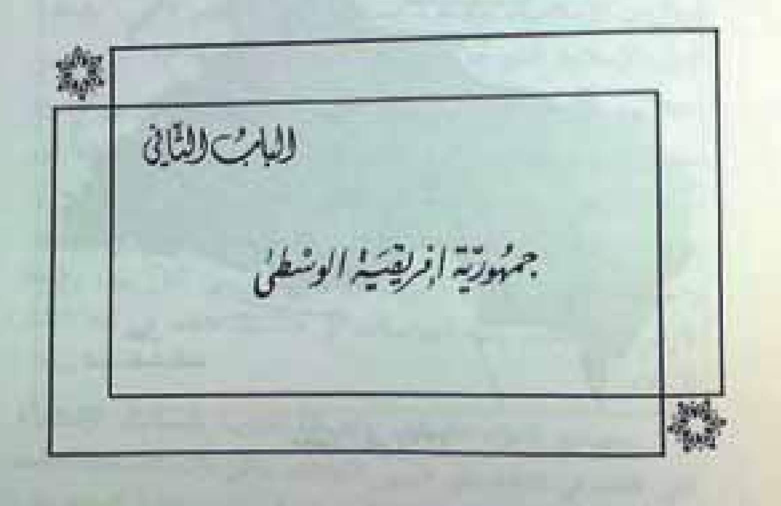
وكان للأحزاب كلها قوات مسلحة، لكن الرئيسية منها هي القوية، والتي يمكنها التغيير والمقاومة، فقد كانت قوات حزب جبهة التحرير الوطني

لتشاد الذي يرأسه حسين حبري تُعرف باسم «قوات الشمال». وكانت القوات التابعة لغوكوني عويدي، أو لحزبه الجبهة الوطنية لتحرير تشاد «فرولينا» تعرف باسم القوات الشعبية. وكانت قوات الجنوب التي يرأسها عبد القادر كاموغا تعرف باسم «القوات التشادية المسلحة».

وكانت هناك الجبهة الديمقراطية التشادية، والمجلس الديمقراطي الثوري برئاسة الشيخ ابن عمر.

وفي رمضان ١٤٠٤ هـ (حزيران ١٩٨٤ م) حلَّ حسين حبري حزبه، وأنشأ حزباً رسمياً جديداً أعطاه اسم «الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة».

كانت مصر وفرنسا تدعمان حسين حبري، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، على حين تدعم ليبيا غوكوني عويدي، ويتلقَّى عبد القادر كاموغا مساعدات من نصارى الدول الإفريقية المجاورة، والحكومات النصرانية أيضاً.



الباب الثاني

جمهورية إفريقية الوسطى



مصور رقم [١٠]




لمحة عن جمهورية إفريقية الوسطى قبل إلغاء الخلافة

سكن شعب البانتو منطقة جمهورية إفريقية الوسطى، وعاش على شكل قبائل بطرق بدائية، وكانت لها عقائدها الوثنية المختلفة.

تأخر وصول الإسلام إلى هذه المنطقة نتيجة الموقع البعيد عن المؤثرات الإسلامية، ولضعف المسلمين بعد مراحلهم الأولى، وضعف الدول الإسلامية الذي أدى إلى توقف الجهاد، وتوقف الدعوة.

بدأ الإسلام يصل إلى سكان جمهورية إفريقية الوسطى في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) عندما بدأ الدعاة يفدون إلى المنطقة، ومن أشهرهم محمد عبد الكريم المغيلي الذي جاء من شمالي إفريقية، ولم يكن هناك من يقف في وجه الدعوة، وإن كان تقوقع الزنوج، وانعزالهم، وهربهم من الآخرين، والخوف منهم أو سوء الظنّ بهم، وطبيعة الأرض، والغابات، وسوء المواصلات كل هذا كان عقبات في وجه انتشار الإسلام.

وخضعت الأجزاء الشمالية، والشمالية الشرقية للممالك الإسلامية التي قامت في تشاد، وفي غربي السودان، ولكن تلك الممالك كانت صغيرة، وذات إمكانات قليلة، ولا تحمل الدعوة، وفكرة الجهاد على عاتقها بالشكل المطلوب لذا كان أثرها ضعيفاً مع ذلك فقد زاد انتشار الإسلام.

وأرسل السنوسيون بعض دعاتهم إلى تلك الجهات، كما بعثت الحركة المهدية بعض أتباعها، وأوفد الزبير بعض رسله، وذلك كله في نهاية

القرن الثالث عشر الهجري، وبداية الرابع عشر (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي).

ومع تسلّل الاستعمار الصليبي إلى وسط القارة الإفريقية، وتغلغل الإرساليات التنصيرية مع الاستعمار وقعت منطقة إفريقية الوسطى فريسةً بين مخالب وأنياب القادمين فوقفوا في وجه انتشار الإسلام، وحالوا دون قدوم مسلمين من الخارج، وعملوا على القضاء على من أسلم، فمنعوا عنهم ما استطاعوا منعه من وسائل الحياة.

وفي الوقت الذي كان فيه الإنكليز يتقدّمون في السودان للقضاء على الحركة المهدية، كان الفرنسيون يتقدّمون في أراضي جمهورية إفريقية الوسطى، ووصلت طلائعهم إلى العاصمة (بانغي) عام ١٣٠٧ هـ (١٨٨٩ م)، ولم يلبثوا أن حوّلوا المنطقة التي كانت تعرف آنذاك (أو بانغي - شاري) إلى إقليم خاصٍ تحت سلطانهم.

ثمّ ضمّ هذا الإقليم (أو بانغي - شاري) إلى تشاد عام ١٣٢٤ هـ (١٩٠٦ م) ليُشكّل معها وحدةً إدارية تحت الاستعمار الفرنسي وبعد أربع سنوات تشكلت إفريقية الاستوائية الفرنسية من (تشاد، أو بانغي - شاري، الكونغو، الغابون)، واستمر الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.



الفصل الأول

من إلغاء الخلافة حتى الاستقلال

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، وخلا الجو للمستعمرين الصليبيين فلم يعد من يمثّل المسلمين، ولا من يعترض على التسلّط على أراضيهم، ولا من ينتقد السطو على أملاكهم، ولا من يدافع عن إبادتهم، ولم تعد هناك قوة يحسب لها حساب، وإن كان هذا رمزاً قبل ذلك، ولكن رمز له معناه.

وشُغل المسلمون بقضاياهم، حيث عمل المستعمرون الصليبيون على إضعافهم، والضغط عليهم، وإذلالهم، بل وسحقهم، فأصبحوا أشتاتاً، وتفرّقت كلمتهم، وطاب المغنم للدخلاء، وأخذوا يصطفون من السكان أصحاب الإمكانات ممن يقبلون التبعية والعيش على نهج الحياة الأوربية، والبعد عن العقيدة، ويسلّمونهم السلطة.

وفي الحرب العالمية الثانية كان سكان (أوبانغي - شاري) من وقود تلك الحرب إذ ساقتهم فرنسا إلى الجبهات كباقي سكان المستعمرات الأخرى، ولم يكن هناك من يستطيع أن يرفع رأسه، فالمسلمون قد سحقهم المستعمرون الصليبيون، والنصارى أوجدهم الدخلاء فهم تبع لهم، والوثنيون بدائيون.

واختارت فرنسا أعوانها خلال المرحلة التي قضتها في هذه المنطقة، فظهر (برثلومي بوغندا) كزعيم سياسي في البلاد بعد الحرب العالمية

الثانية، أو هكذا أظهرته فرنسا، وأخذ يُعلن أنه يرغب بالاستقلال، وتولّى رئاسة أول سلطة تنفيذية في البلاد عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م).

وصوّت السكان عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) لصالح مشروع ديغول، وبذا حصلت البلاد على الاستقلال الذاتي في جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (كانون الأول ١٩٥٨ م)، وعُيّن (برتلومي بوغندا) زعيم حركة (التطور الاجتماعي لإفريقية) والمعروفة باسم (ميسان) كأول رئيس للوزراء، وبذا صاحب الدور الرئيس في النضال من أجل الاستقلال، وأبرزته فرنسا بشكل جيد، ولمع اسمه، غير أنه قُتل في حادث طائرة في رمضان ١٣٧٨ هـ (آذار ١٩٥٩ م).

خلف (برتلومي بوغندا) في رئاسة الوزراء ابن أخيه (دافيد داكو)، ولعب الدور نفسه الذي لعبه عمه من قبل، ودعمته فرنسا، وجعلت حوله بطانة تعمل لصالحها، ثم منحت البلاد الاستقلال في ١٩ محرم ١٣٨٠ هـ (١٣ تموز ١٩٦٠ م).



الفصل الثاني

الاستقلال

أسّس الرئيس دافيد داكو حزباً للدولة عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م)، وكان هو الحزب الوحيد، فلا منافسة، ولا معارضة، ولكن هذا الحزب كان ضمن حركة التطور الاجتماعي لإفريقية.

الانقلاب الأول:

وقع انقلاب عسكري في ٩ رمضان ١٣٨٥ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٦٥ م) بقيادة رئيس الأركان العامة (جان بيدال بوكاسا) وأسّس حكومةً جديدةً، وأزاح الرئيس السابق دافيد داكو، وعلّق الدستور، وحلّ المجلس الوطني.

وقد وقعت عدة محاولاتٍ انقلابيةٍ صحيحةٍ ومزعومةٍ، فاتخذت إجراءات قمعية ضدّ خصوم الرئيس، واتُّهم في حادثتين بعض المقربين من الرئيس. ففي مطلع عام ١٣٨٩ هـ (نيسان ١٩٦٩ م) تمّ سجن ثم إعدام وزير الصحة العامة (ألكسندر بوزا) بتهمة محاولة تدبير انقلاب.

وفي مطلع عام ١٣٩٢ هـ (آذار ١٩٧٢ م) تمّ انتخاب المارشال بوكاسا رئيساً للجمهورية مدى الحياة. وفي مطلع عام ١٣٩٣ هـ (نيسان ١٩٧٣ م) اتهم وزير الدولة للإسكان والمواصلات (أوغست. م. بونغو) بمحاولة القيام بانقلاب، وتأييده للمحاولة السابقة.

وأُعيد تشكيل مجلس الوزراء من جديدٍ في مطلع عام ١٣٩٥ هـ (كانون الثاني ١٩٧٥ م) وكُلّفت برئاسة الوزراء (اليزابيت دوميتان) وهي ثالثة

رئيس حركة (ميسان)، وكانت أول امرأة في الدول الأفريقية تشغل هذا المنصب، لكن تمّ عزلها في ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ (نيسان ١٩٧٦ م) وتسلّم الرئيس بوكاسا نفسه رئاسة الوزراء.

وحلّ مجلس الوزراء وأُلغيت هذه السلطة التنفيذية، وحلّ مكانها المجلس المركزي الثوري الأفريقي في رمضان ١٣٩٦ هـ (أيلول ١٩٧٦ م) وعين الرئيس السابق (دافيد داكو) مستشاراً شخصياً للرئيس بوكاسا. ثم في ذي الحجة ١٣٩٦ هـ (كانون الأول ١٩٧٦ م) تمّ تغيير اسم «جمهورية إفريقية الوسطى» وأصبح اسم البلاد «إمبراطورية إفريقية الوسطى». ووضع دستور جديد، ونصّب بوكاسا نفسه إمبراطوراً، واتخذ من (دافيد داكو) مستشاراً خاصاً له. وقد أعطى الدستور الإمبراطور صلاحية تعيين مجلس نيابي دون الرجوع إلى رأي الشعب، وإجراء انتخاباتٍ خاصةٍ بذلك. وتمّ تتويج بوكاسا إمبراطوراً في مطلع عام ١٣٩٨ هـ (كانون الأول ١٩٧٧ م)، وأُعدّ لذلك الحفل إعداداً كبيراً حتى قيل إنه كلّف ربع ميزانية الدولة.

وفي جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ (أيار ١٩٧٨ م) أُعيد ترتيب قيادات الجيش لدعم سلطة الإمبراطور، وفي شعبان ١٣٩٨ هـ (تموز ١٩٧٨ م) أُقيلت الوزارة، وعيّن (هنري ميدو) رئيساً للوزارة الجديدة، وكان من قبل يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

واندلعت مظاهرات الطلاب في شهر صفر ١٣٩٩ هـ (كانون الثاني ١٩٧٩ م)، وتمّ إخمادها بمساعدة قواتٍ زائيرية. وقامت مظاهرات لأطفال المدارس في جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ (نيسان ١٩٧٩ م) احتجاجاً على إجبار الطلاب على لبس زيٍّ معين تصنعه شركة تملكها عائلة بوكاسا، فأُلقي القبض على عددٍ كبيرٍ من الأطفال، وقُتل عدد منهم، وأُشيع أن الأطفال قد قُتل منهم مائة طفل، وأن الإمبراطور بوكاسا نفسه قد ساهم في هذه الجريمة بل أُشيع أنه قد أكل عدداً من هؤلاء الأطفال الذين فُقدوا.

الانقلاب الثاني:

استقال السفير الإمبراطوري في باريس (سلفستر بانغوي) في جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ (أيار ١٩٧٩ م)، ووقف في وجه الحكم، وأصبح في شهر شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩ م) زعيماً لحكومة المنفى، والتي تألفت مع أربع جماعاتٍ معارضةٍ. وقام مستشار الإمبراطور الشخصي (دافيد داكو) بانقلاب أبيض على سيده عندما كان الإمبراطور في زيارةٍ لليبيا في ٢٨ شوال ١٣٩٩ هـ (أيلول ١٩٧٩ م). وتولّى (دافيد داكو) منصب الرئاسة، وعيّن (هنري ميدو) نائباً له. وعادت البلاد إلى الحكم الجمهوري ثانية. وكان (هنري ميدو)، رئيساً للوزراء من قبل، وتعاون مع دافيد داكو في القيام بالحركة الانقلابية.

لم يقبل الشعب وخاصةً الطلاب في بقاء رجال العهد السابق بالسلطة، فقام الرئيس (دافيد داكو) بإقالة نائب الرئيس (هنري ميدو)، ورئيس الوزراء (برناردو كريستيان أيانـدو) في شوال ١٤٠٠ هـ (آب ١٩٨٠ م)، وشكّل وزارةً جديدةً برئاسة (جان بيير لوبودر) وزير التخطيط السابق.

وأما بوكاسا فكان قد فرّ إلى ساحل العاج، ثم انتقل إلى باريس، وقُدّم في بلده للمحكمة، وتمّ الحكم عليه بالإعدام غيابياً في صفر ١٤٠١ هـ (كانون الأول ١٩٨٠ م).

وفي ربيع الثاني ١٤٠١ هـ (شباط ١٩٨١ م) وُضع دستور جديد للبلاد، وتضمن حرية تعدد الأحزاب، وعُرض على الشعب لإبداء الرأي، وأُقرّ من قبل الرئيس (دافيد داكو)، الذي فاز بانتخابات الرئاسة التي تمت في جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (آذار ١٩٨١ م)، وأقسم اليمين الدستورية في جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ (نيسان ١٩٨١ م) لمدة ست سنواتٍ رئاسيةٍ.

اتهمت المعارضة الرئيس بتزوير الانتخابات، وانفجرت قنبلة في إحدى دور الصور المتحركة في العاصمة (بانغي) وذهب ضحية ذلك ثلاثة

قتلى. واتهمت الحركة الوطنية لإفريقية الوسطى من أجل الحرية بمسؤولياتها من الحادث، وهذا ما أدى إلى حظرها، وتمّ إعلان حالة الطوارئ، واستعانت الحكومة بالجيش لإقرار النظام.

الانقلاب الثالث:

قام الجنرال (أندريه كولنغبا) بانقلاب أبيض نحّى فيه الرئيس (دافيد داكو) عن منصبه بحجة الاعتداء الكبير على (الديمقراطية)، وذلك في ٣ ذي القعدة ١٤٠١ هـ (الأول من أيلول ١٩٨١ م)، واستولى الجيش على السلطة، ووضعت السلطة بيد ثلاثة وعشرين عضواً من اللجنة العسكرية للخلاص الوطنية، ومنع النشاط السياسي، وتمّ تشكيل حكومة عسكرية. وعاد إلى العاصمة (بانغي) رئيس حركة تحرير شعب إفريقية الوسطى (أنجي باتاس) في جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ (آذار ١٩٨٢ م). وكان (أنجي باتاس) رئيس الوزراء في عهد (بوكاسا) لمدة سنتين تقريباً (١٩٧٦ - ١٩٧٨ م)، واشترك في انتخابات جمادى الأولى ١٤٠١ هـ (آذار ١٩٨١ م)، وفشل، واضطر إلى طلب اللجوء السياسي في السفارة الفرنسية في (بانغي) حيث لجأ إليها، وتمّ ترحيله من السفارة ليقيم في المنفى في الكونغو، وأدّت المساعدة الفرنسية له إلى توتّر العلاقة بين فرنسا وبين حكومة جمهورية إفريقية الوسطى العسكرية، ولكن زيارة الرئيس الفرنسي (ميتران) لجمهورية إفريقية الوسطى قد أزالت سوء التفاهم، وعادت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية، وكانت تلك الزيارة في ذي الحجة ١٤٠٢ هـ (تشرين الأول ١٩٨٢ م). وأشيع أن (أنجي باتاس) كان وراء محاولة الانقلاب الفاشلة.

وأذيع في ذي القعدة ١٤٠٤ هـ (آب ١٩٨٤ م) عن اكتشاف تنظيم محاولة انقلاب، واتهم بعض الوزراء السابقين بالإعداد لذلك ومنهم (كاستون أودان) و(جيروم الان)، وحكم كل منهم بالسجن لمدة عشر سنوات، واستمرت المعارضة لنظام (أندريه كولنغبا) رغم منع الأحزاب

والنشاطات السياسية، وشكّلت أحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسة ائتلافاً فيما بينها في شوال ١٤٠٣ هـ (آب ١٩٨٣ م).

أعلن الرئيس (أندريه كولنغبا) العفو عن زعماء أحزاب المعارضة الذين كانوا يعيشون تحت الإقامة الجبرية، وخفّف مدة حكم السجن عن الوزراء السابقين الذين اتهموا بتنظيم محاولة انقلاب، ثم قام الرئيس الفرنسي (ميتران) بزيارة أخرى لجمهورية إفريقية الوسطى عام ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ م) فنجم عنها إطلاق سراح ٨٩ سجيناً سياسياً في ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون الأول ١٩٨٥ م).

وتحطمت طائرة فرنسية عسكرية فقتل ٣٥ شخصاً بينهم عدد من الطلاب، فقامت مظاهرات طلابية ضدّ الفرنسيين في رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م)، ثم انفجرت قنبلة في طريق مطار (بانغي) فتم طرد عددٍ من السياسيين الليبيين حيث اتهموا بمسؤوليتهم عن حادث انفجار القنبلة، غير أنه في مطلع عام ١٤٠٧ هـ (أيلول ١٩٨٦ م) تمّ إطلاق سراح الطلاب، وعددٍ من السجناء السياسيين بما فيهم الوزيران (كاستون أودان) و(جيروم الان).

كان الحكم العسكري يخفّ ضغطه ويتجه نحو الحياة المدنية تدريجياً فمنذ ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (كانون الثاني ١٩٨٤ م) عُيّن عدد من المدنيين في وظائف ملحقة بمجلس الوزراء إثر تعديلٍ وزاري حدث، وحُلّت لجنة (المجلس الثوري العسكري) في مطلع عام ١٤٠٦ هـ (أيلول ١٩٨٥ م)، وضمّ مجلس الوزراء أعضاء مدنيين لأول مرةٍ منذ أن تولّى (أندريه كولنغبا) السلطة في ذي القعدة ١٤٠١ هـ (أيلول ١٩٨١ م) أي قبل أربع سنوات.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (كانون الثاني ١٩٨٦ م) أعلن عن مسودةٍ للدستور، وتضمّن إنشاء حزبٍ سياسيٍ وحيد للدولة، وهو التجمّع الديمقراطي لإفريقية الوسطى، وأعطى الدستور سلطةً كبيرةً للرئيس حيث

لم يكن للسلطة التشريعية من دورٍ إلا الاستشارة فقط، وطُرح الدستور للاستفتاء، وتمّ إقراره بنسبة ٩١,١٧٪ بالاستفتاء الذي جرى في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م)، كما تمّ انتخاب (أندريه كولنغبا) رئيساً لمدة ست سنواتٍ أخرى. وجرى تعديل على مجلس الوزراء فأصبح أغلب أعضائه من المدنيين، وتسلّم الرئيس (أندريه كولنغبا) وزارة الدفاع إضافة إلى سدّة الرئاسة.

وظهر الحزب «التجمع الديمقراطي لإفريقية الوسطى» بشكلٍ رسمي في جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (شباط ١٩٨٦ م) وعيّن الرئيس (أندريه كولنغبا) رئيساً له، وجرت انتخابات المجلس الوطني في شوال ١٤٠٦ هـ (حزيران ١٩٨٦ م)، وتنافس على مقاعده (٥٨) مائة واثنان وأربعون مرشحاً، ولم يشارك الشعب في هذه الانتخابات بشكلٍ جيدٍ حيث لم تتعدّ نسبة الاقتراع ٥٠٪ من مجموع الناخبين، وعقد المجلس أولى جلساته في صفر ١٤٠٧ هـ (تشرين الأول ١٩٨٦ م). وتلا ذلك اضطرابات طلابية في ربيع الثاني ١٤٠٧ هـ (كانون الأول ١٩٨٦ م)، فجرى تعديل وزاري، أُبعد فيه وزيرا التعليم الوطني، والتعليم العالي والبحث العلمي، ودمجت الوزارتان في وزارةٍ واحدةٍ.

عاد الإمبراطور السابق (بوكاسا) بصورةٍ مفاجئةٍ إلى البلاد في ربيع الأول ١٤٠٧ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٦ م) فأُلقي عليه القبض مباشرةً، وأُودع السجن، وأُعيدت محاكمته، ووُجّهت إليه أربع عشرة تهمةً، واستمرّت محاكمته ثمانية أشهرٍ، وأُدين، وصدر الحكم عليه بالموت للجرائم التي اقترفها، والاحتجاز غير القانوني، فاستأنف بوكاسا الحكم، ولكن رُفض طلبه من قبل المحكمة العليا في ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٧ م)، ولكن الرئيس (أندريه كولنغبا) قد أصدر أمراً بتخفيف الحكم إلى السجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة (ومن المعروف أن الأشغال الشاقة غير قائمة في سجون جمهورية إفريقية الوسطى)، وكان تصرّف الرئيس هذا

رغبةً منه في ظهوره أنه رجلٌ إنساني، ولكن في الوقت نفسه كان يخشى من احتجاجاتٍ يقوم بها أعوان بوكاسا.

وقام الرئيس (أندريه كولنغبا) عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) بتعيين الرئيس السابق (دافيد داكو) ورئيس الوزراء السابق (أنجي باتاس) في مناصب عليا، وكذلك تعيين رئيس الوزراء السابق (هنري ميندو) رئيساً للاتحاد المصرفي لإفريقية الوسطى، وهذه محاولة من الرئيس لدعم الوحدة الوطنية. كما جرى تعديل وزاري في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) فدخل الوزارة الجديدة عدد من رجالات العهد السابق، غير أنه لم يلبث أن تمّ احتجاز اثني عشر معارضاً للنظام القائم بما فيهم الجنرال (فرانسوا بوزيه) الذي كان يعيش في المنفى فاستدعاه الرئيس (أندريه كولنغبا) عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م) في محاولةٍ لإعادته للوطن، وأعلن في ربيع الأول ١٤١٠ هـ (تشرين الأول ١٩٨٩ م) أنه قد تمّ إلقاء القبض على المعارضين بعد عودتهم من دولة (بنين).

وانتخب (ميشيل داكو) رئيساً للمجلس الوطني في رمضان ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) بعد استقالة سلفه (موريس ميثوت) الذي يُشتبه أنه كان متورّطاً باستيراد وتخزين نفايات خطرةٍ منذ بضع سنواتٍ، ولكن ثبت أنه لا توجد في جمهورية إفريقية الوسطى أية نفاياتٍ من هذا النوع.

ومنذ أن تولّى (أندريه كولنغبا) السلطة في ٣ ذي القعدة ١٤٠١ هـ (الأول من أيلول ١٩٨٩١ م) كان حريصاً على تأمين دعمٍ دوليٍ لنظامه، وخاصةً فرنسا التي بقيت المصدر الرئيسي للميزانية والمساعدات.

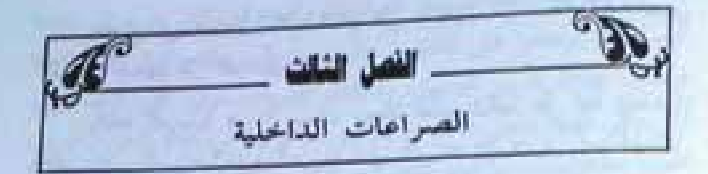
وإن القوات الفرنسية المرابطة في جمهورية إفريقية الوسطى كانت تُستخدم لدعم العمليات لحكومة تشاد، والدول التي تكون بينها وبين ليبيا صراعات.

وقام (أندريه كولنغبا) بزيارة لفرنسا ولألمانيا الاتحادية عام ١٤٠٨ هـ (١٩٨٨ م)، وأعلن في العام نفسه عن إقامة علاقاتٍ سياسيةٍ مع

الإمبراطورية الروسية، والتي كانت قد قُطعت سابقاً، كما أُقيمت علاقات سياسية مع أنغولا، وتمّ تبادل السفراء بين الدولتين لأول مرة.

وبعد أن أعلنت حكومة اتحاد جنوبي إفريقية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية في جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م)، وأُقيمت دولة فلسطينية، استأنفت حكومة جمهورية إفريقية الوسطى علاقاتها مع دولة اليهود، وكانت قد قطعت عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م).

وقطعت جمهورية إفريقية الوسطى علاقاتها مع السودان في شوال ١٤٠٩ هـ (أيار ١٩٨٩ م)، وتمّ إغلاق الحدود بينهما بموجب المقاطعة العربية لدولة اليهود، حيث رفضت السودان السماح لطائرة الرئيس (أندريه كولنغبا) بالمرور فوق أراضي السودان في طريقه لزيارة رسمية لدولة اليهود يقوم بها، مما اضطر إلى تأجيل الزيارة حتى ذي الحجة ١٤٠٩ هـ (تموز ١٩٨٩ م) حيث سافر إلى دولة اليهود عن طريق زائير فأوربا. ثم عادت العلاقات مع السودان إلى حالتها الطبيعية في صفر ١٤١٠ هـ (أيلول ١٩٨٩ م).



الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة جمهورية إفريقية الوسطى ٦٢٢,٩٨٤ كيلومتراً مربعاً، وهي دولة قارية، تُحيط بها كبرى دول القارة الإفريقية مساحةً، ويبلغ مجموع طول حدودها ٥,٢٠٣ كيلومتراً، منها ١,١٦٥ كيلومتراً مع السودان، و١,١٩٧ كيلومتراً مع تشاد، و٧٩٧ كيلومتراً مع الكاميرون، و٤٦٧ كيلومتراً مع الكونغو، و١,٥٧٧ كيلومتراً مع زائير.

إنها تحدّ ثلاث دولٍ إسلامية وهي: السودان، وتشاد، والكاميرون، وهذا يعني أنها تقع على هامش العالم الإسلامي.

ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات ١٤١٢ هـ (١٩٩١ م) مليونين وثمانمائة ألف إنسان، وبذا تكون الكثافة حوالي ٤,٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد، وهي كثافة قليلة جداً نتيجة تغطية الغابات لجزءٍ واسعٍ من أراضيها.

الصراع العنصري:

ينتمي أكثر السكان إلى شعب البانتو، وأهم قبائل هذا الشعب: (الباندا) ويُشكّلون ثلث السكان، و(البايا) في الغرب، وهم ثلث السكان أيضاً، و(الماتغا) في الوسط، و(اللندا) في الشرق، و(الزاندي) في الجنوب الشرقي، وتوجد في الشمال قبائل (السارا) وتصل إلى جنوب تشاد. كما تعيش قبائل (اليل) و(البورورو) في المرتفعات الغربية، وهناك

قبائل (السوم) و(المباكا)، ولا تزال ترتع في غاباتها بعض مجموعات الأقزام التي تحيا حياةً بدائيةً.

ويعيش في جمهورية إفريقية الوسطى ما يقرب من سبعة آلاف أوربي أكثر من نصفهم من الفرنسيين.

واللغة الفرنسية هي الرسمية، وهناك لغات شائعة مثل لغة (سانغوا) و(هوسا) و(السواحيلية) و(العربية) لدى الأوساط الإسلامية، كما أن لكل قبيلة لغتها الخاصة بها.

لم يكن هناك صراع عنصري على مستوىً واسعٍ، وإنما صراعات قبلية محلية على الديار، كما وجدت صراعات إقليمية بين الشمال المداري ذي المناطق المفتوحة والأعشاب الطويلة وبين الجنوب الاستوائي ذي الغابات الكثيفة والمناطق المعزولة، والقبائل البدائية، والصراعات فيها على سلب المنتجات وأخذ الحاجات.

الصراع العقيدي:

تبلغ نسبة المسلمين ٥٥٪ من مجموع السكان، وأكثرهم يعيش في المناطق الشمالية، ويعملون بالرعي، وتبلغ نسبة الوثنيين ٢٠٪، وأكثرهم يعيش في الجنوب حياة بدائيةً إضافةً إلى الذين يحيون في الشمال بشكلٍ مبعثرٍ، وتبلغ نسبة النصارى ٢٥٪ نصفهم من الكاثوليك ونصفهم الآخر من البروتستانت، وأكثرهم يعيش في المدن ممن اصطفاهم المستعمرون الصليبيون، ومن جاء بعدهم على السلطة الذين اختاروهم لها.

لم يكن هناك صراع عقيدي في السابق حتى جاء القرن العاشر حيث دخل الإسلام، ولم يحدث صراع بين المسلمين الوافدين وبين السكان الأصليين، وإنما يقبل بعض الأهالي على الإسلام بهدوءٍ دون خلافٍ مع ذويهم ومن غير نقمةٍ عليهم من قبائلهم، ولذا انتشر الإسلام، ووجد فيه السكان حضارةً وتطوراً، ورأوا فيه نظرةً شاملةً للحياة، ومفهوماً صحيحاً

لواقع الإنسان، ولم يُجبر المسلمون الآخرين على اعتناق دينهم، ولم يُفرّقوا في النظرة الإنسانية بين البشر.

ولما جاء المستعمرون الصليبيون وقفوا قبل كل شيء في وجه المسلمين، وعملوا على إذلالهم، وقرّبوا من يقبل النصرانية عقيدةً له، فوجدت لها طريقاً بين الوثنيين، وأخذت الضربات تتوالى على المسلمين، ولا بواكي لهم، وليس هناك من يعرفهم، فإخوانهم في غفلةٍ لاهون، أو في معصيةٍ مشغولون، أو أنهم جاهلون، وليس هناك من يُنبّههم أو يُوقظهم، فالمستعمرون الصليبيون أو من وضعوهم فوق رؤوس المسلمين متيقظون أو في لهوهم عمون، لذا أخذت المفاهيم الإسلامية تضعف لدى أتباعها هناك، والعلماء ندرة، حتى لم يبق من معرفة الإسلام سوى الانتماء إليه مع الفخر، إلا من رحم ربك. وأخذ المستعمرون الصليبيون، والحكومات الوطنية التي جاءت على أثرهم، ونهجت نهجهم تعطي نسبةً ضئيلةً للمسلمين في بياناتها فتدعي أنهم يُشكّلون ٥٪، وربما رفعها بعضهم إلى ١٤٪ من مجموع السكان مخالفةً للواقع.

وعندما جاء بوكاسا إلى السلطة، ورأى نسبة المسلمين تزيد على النصف، ويريد الدعم، ووجد في الإسلام كذلك ما ينسجم مع الفطرة اعتنقه، وثارت ثائرة الدنيا عليه، ولحق به الغضب، ووجهت إليه كل التهم، وغدا يأكل أطفال خصومه، ويقتات بتلامذة المدارس، وحملت ذلك وسائل الإعلام، وانفض الناس عليه خارج بلاده، وليس هناك من أحدٍ يعرف الحقيقة. وانقض خصومه عليه حتى أزاحوه، وفرّ من البلاد، وشعر بعد مدةٍ أنه غير مذنبٍ، فلماذا لا يعود؟ وظنّ بالقضاء العدالة فرجع فأُلقي القبض عليه، وسُجن، وحُكم عليه بالإعدام، ورفضت المحكمة العليا طلب استئنافه الحكم. ولكن الرئيس القائم (أندريه كولنغبا) خفّف عنه حكم الإعدام إلى السجن المؤبّد خوفاً من أعوانه. وكيف يكون له أعوان أصحاب قوةٍ وهو يأكل الأطفال... وكي يبقى عنواناً ظاهراً لكل من يريد أن يعتنق الإسلام من أصحاب السلطة، وهو لا يزال قابعاً في السجن.

الصراع الحزبي:

لم تكن هناك تنظيمات سياسية قوية بل إن المفهوم التنظيمي ضعيف، ولم تكن منافسة حزبية نشطة، ولا معارضة عنيفة، وليس هناك من أفكار متباينة تقوم عليها التنظيمات إذ ليست الأحزاب السياسية سوى تجمّعات تسعى للمصلحة، أو تؤسّسها السلطة لدعم مركزها. وأكثر من هذا فإن فرنسا تُشرف وتُوجّه التنظيمات الحاكمة والمعارضة على حدٍّ سواء. ولا تتخلّى فرنسا عن أعوانها بالأمس إذا ما أُقصوا وأُبعدوا، حيث تتوسّط لهم بالعودة، فيرجعون، ويتسلّمون مناصب عليا. وكأن المعارضة ليست سوى تهديد للسلطة الحاكمة كي لا تخرج عن التوجيه الفرنسي، ولا عن الإرادة، وكي لا يأخذ أحدهم الغرور فيسير برأيه كما يهوى، أو كما يقوده تفكيره، أو يدخل في الإسلام، وإن في (بوكاسا) عبرةً، وإن صاحب المنصب يخشى على منصبه إن لم يكن له فكر واضح، وإن ذا المصلحة ليخاف على مصلحته إن لم يكن له مبدأ.

لقد وجدت أول الأمر «حركة التطور الاجتماعي لإفريقية» كمنظمةٍ سياسيةٍ، واصطفى الفرنسيون منها (برتلومي بوقندا) فقاد المنظمة، وتسلّم السلطة، ولكن لم يلبث أن قُتل بحادث طائرة.

وخلف القائد السابق ابن أخيه (دافيد داكو) فسار على نهج سلفه، وأسّس حزباً ضمن الحركة ليعتمد عليه في دعم حكمه. وأخذه شيء من الغرور فأُبعد بانقلابٍ عسكريٍ قاده رئيس أركان القوات المسلحة (بوكاسا).

أسّس (بوكاسا) المجلس المركزي الثوري ليعتمد عليه في الحكم. وأعاد سلفه (دافيد داكو) فعيّنه مستشاراً برأي فرنسا، وتفتحت عيناه للنور فاعتنق الإسلام، فوجهت إليه الاتهامات الغربية، وتناقلتها وكالات الأنباء، وغدت شغلها الشاغل، ورجع (دافيد داكو) إلى السلطة ثانيةً، ولكنه لم يأخذ الدرس الأول بوعي كامل فأُزيح عن السلطة.

وجاء (أندريه كولنغبا) فاعتمد على الجيش، ومنع النشاط السياسي، وحلّ المجلس الوطني، وبدأ يعود تدريجياً إلى الحكم المدني، وأنشأ حزب «التجمّع الديمقراطي لإفريقية الوسطى» ليدعم حكمه. ووقفت المعارضة في وجهه، وهي تنظيمات ضعيفة مثل: «الحركة الوطنية لإفريقية الوسطى»، و«حركة تحرير شعب إفريقية الوسطى» برئاسة (أنجي باتاس)، والتفت التنظيمات الرئيسية الثلاثة لتشكّل قوة معارضةٍ واحدةٍ، ولكن لم يكن لها أثرها. وقرّب الرئيس (أندريه كولنغبا) الرئيس الأسبق (دافيد داكو)، ورؤوس رجالات العهود السابقة كلها، حيث تقف فرنسا وراءهم جميعاً. وفرنسا لها قوة عسكرية في البلاد، وهي تُوجِّه، وتولّي السلطة، وتُبعد عنها، وتُعيد، وتقرّب.

وليس للمسلمين تنظيم خاص بهم إذ يُعدّ هذا من الجرائم، وليس لهم كذلك أثر في التنظيمات القائمة حيث لا يصح تقدّمهم، بل يجب أن يبقوا في آخر الركب، ويسحقوا، ومن يبغي الرفعة فعليه الارتداد عن دينه وقبول النصرانية، وبعدها يحصل على ما يريد. ومن أراد العبرة فـ(بوكاسا) أمامه. وليس للمسلمين من بواكي يتقصّون أخبارهم، يُعزّونهم، ويواسونهم إذ انقطعت الأواصر فالرعاة أجراء عند غيرهم، وهم أعداء لأغنامهم.

جرى حوار وطني كبير حول الديمقراطية، وفي نهاية شهر صفر ١٤١٣ هـ (نهاية آب ١٩٩٢ م) وافقت الجمعية الوطنية على سنّ قوانين طبقاً للقرارات التي اتخذتها لجنة الحوار، وتمّ إدخال تعديلات دستورية بشأن الفصل التام بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، كما منح الرئيس (كولنغبا) صلاحيات مؤقتة للحكم بمرسوم ريثما يتم انتخاب هيئة تشريعية متعددة الأحزاب.

وفي مطلع شهر ربيع الأول ١٤١٣ هـ (مطلع شهر أيلول ١٩٩٣م) أعلن الرئيس عن إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة في الشهر القادم، وبدأت الانتخابات ولكن لم تلبث أن عُلّقت بمرسوم من

الرئيس، ثم ألغيت بقرار من المحكمة العليا بحجة تخريب مزعوم للعملية الانتخابية.

وفي مطلع جمادى الآخرة ١٤١٣ هـ (مطلع كانون الأول ١٩٩٣ م) استقال رئيس الوزراء (فرانك)، وعين الجنرال (تيموثي ماليندوما) زعيم البرنامج المدني. والذي انسحب من التجمع الديمقراطي لإفريقية الوسطى في مطلع عام ١٤١٣ هـ (منتصف عام ١٩٩٣ م) للاشتراك في الحوار الوطني.

وفي شهر شعبان ١٤١٣ هـ (شباط ١٩٩٣ م) طُرد (تيموثي ماليندوما) من رئاسة الوزارة، وحلّ مكانه (أنوتش لاكو) زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

أعلن الرئيس (كولنغبا) في ٢٥ ذي الحجة ١٤١٣ هـ (١٥ حزيران ١٩٩٣ م) تحت ضغط المعارضة، والضغط الفرنسي للسير نحو الديمقراطية عن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية متزامنتين بين أواخر شهر آب ومنتصف أيلول. وجرت الانتخابات فعلاً، وحصلت المعارضة على ٣٤ مقعداً من ٨٥ مقعداً على حين حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي على ١٣ مقعداً، وجاء في المركز الثاني. وفاز (أنجي فيلكس باتاس) زعيم الحركة الوطنية لإفريقية الوسطى، ورئيس الوزراء السابق، وقد حصل على ٥٢,٤٧٪ من أصوات الناخبين في الجولة الثانية، وبذلك أصبح (أنجي فيلكس باتاس) رئيساً للجمهورية، وكان المرشحون سبعة رجال منهم: (أندريه كولنغبا)، و(دافيد داكو) و(أبل غاومبا).

وحاول الرئيس السابق (أندريه كولنغبا) تأخير إعلان نتائج الانتخابات بإعلان مرسومين لتعديل قانون الانتخابات، كما عدّل تشكيل المحكمة العليا. ولكن تدخلت الحكومة الفرنسية فوراً وهددت بوقف كل تعاون مع جمهورية إفريقية الوسطى احتجاجاً على الإجراءات التي قام بها الرئيس (كولنغبا)، فتم إلغاء المرسومين.

في منتصف شهر ربيع الأول ١٤١٤ هـ (مطلع أيلول ١٩٩٣ م)

أفرج عن الأمبراطور السابق (بوكاسا) وأخرج من السجن بموجب عفو عام عن المحكومين للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية عشرة لتسلّم الرئيس الراحل (أندريه كولنغبا) السلطة، ولكن الامبراطور السابق قد حرم من الاشتراك في الانتخابات مدى الحياة، وخُفّضت رتبته العسكرية التي كان يحملها، وهي مارشال.

تولّى (أنجي فيلكس باتاس) رئاسة الجمهورية في تشرين الأول ١٩٩٣ م، واختار (جون لوك ماندابا) رئيساً للوزراء فشكّل حكومة ائتلافية، وكان للائتلاف ٥٣ مقعداً في الجمعية الوطنية. وبعد شهرين من استلام السلطة شكّلت الحكومة لجنة تحقيق في إدارة الرئيس السابق (أندريه كولنغبا) والتي دامت اثني عشر عاماً، وقد شمل التحقيق التدقيق في مالية الدولة. وألقي القبض على اثنين من الأعضاء البارزين في حزب التجمع الديمقراطي لإفريقية الوسطى، وجُرّد (أندريه كولنغبا) من رتبته العسكرية.

وفي شهر ربيع الأول ١٤١٥ هـ (آب ١٩٩٤ م) بدأت الحكومة بإعداد دستور جديد يستلزم تضمين مواد تتعلق باللامركزية، وتخصيص أقاليم من خلال إنشاء الجمعيات المحلية. ورغم معارضة مجموعات من الائتلاف الحاكم هذه، أبدت هذه المجموعات قلقها من الصلاحيات الواسعة التي منحت للرئيس إذا سمح له بإعادة انتخابه ثلاث دورات، وأعطي صلاحيات تعيين كبار العسكريين، والمسؤولين المدنيين، وموظفي القضاء، ورغم هذه المعارضة فإن المشتركين في الاستفتاء قد صوّت ٨٠٪ منهم لصالح هذا المشروع، وقد جرى الاستفتاء في ٢٧ رجب ١٤١٥ هـ (٢٩ كانون أول ١٩٩٤ م). وقد تمّ إقرار الدستور في ١٥ رجب ١٤١٦ هـ (٧ كانون أول ١٩٩٥ م).

تبقى فرنسا الدولة المستعمرة سابقاً المصدر الرئيس لشؤون الميزانية، والقوات الفرنسية المتمركزة في جمهورية إفريقية الوسطى استخدمت في دعم العمليات العسكرية لحكومة تشاد أثناء نزاعها مع ليبيا.

أعاد الرئيس كولنغبا العلاقات السياسية مع جنوبي إفريقية قبل مغادرته السلطة في تشرين الأول ١٩٩٣ م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

جيبوتي

القسم الثالث (الجنوبي)

تانزانيا وجزر القُمُر

الباب الأول

تانزانيا

الباب الثاني

جزر القُمُر

القسم الرابع

تشاد وجمهورية إفريقية الوسطى

الباب الأول

تشاد

الباب الثاني

جمهورية إفريقية الوسطى

